بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية التربية
قسم اللغة العربية وآدابها

تنبيهات الأشموني النحوية أصولها وموقعها في الفكر النحوي

دراسة إحصائية وصفية

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالبة:
رحاب عوض السيد عبد الله

إشراف أ.د
المهدي أحمد عبد الماجد

١٤٣٨هـ -٢٠١٧م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

استهلال

﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾

سورة النحل الآية (١٠٣)

الإهـــــــداء

إلى من أنار لنا الطريق سيدنا محمد بن عبدالله ﷺ
إلى السودان الحبيب حفظه الله وأدام أمنه
إلى والدتي ووالدي أطال الله عمرهما
إلى الأب الروحي الدكتور يحيى الفادني طيب الله ثراه
إلى روح جدي وجدتي طيب الله ثراهما
إلى أساتذتي الأجلاء الأكارم
إلى إخواني وأخواتي ورفاق دربي
إلى أبنائي فلذات كبدي
إلي الذين تسعهم الصدور ولم تسعهم السطور
"أهدي هذا الجهد"

الشكر والعرفان

الشكر أولاً وأخرا لله عزّ وجلّ
بكل الود أتقدم بالشكر إلى أسرة جامعة أم درمان الإسلامية خاصة أسرة كلية التربية وكلية الدراسات العليا، كما أتقدم بالشكر والوفاء إلى فضيلة أستاذي الجليل أ.د/ المهدي أحمد عبد الماجد الذي ما بخل عليّ بعلمه ووقته وكان لي خير عون وسند جزاه الله عني خير الجزاء.
كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي الأكارم في قسم اللغة العربية، كما أتقدم بخالص شكري لكل من عاونني في إنجاز هذا العمل من مكتبات خاصة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ومكتبة الأمير الثقافية.
كما أقف عرفاناً ووفاءً لأستاذي الذي كان له الفضل في وضع اللبنة الأولى لهذا البحث فضيلة المقيم الراحل الدكتور / يحي محمد علي الفادني رحمه الله رحمة واسعة بقدر ما قدم من علم.

مستخلص البحث

تناولت هذه الدراسة تنبيهات الأشموني النحوية أصولها ومواقعها في الفكر والنحو، فهي دراسة إحصائية تحقيقية ، هدفت إلى تعريف القارئ بالأشموني العالم النحوي وما يحويه كتابه من علم وافر، خاصة تنبيهاته النحوية وأهميتها في الدرس النحوي للمعلم والمتعلم.

وبناء على تلك الأهداف توصلت الدراسة إلى أن الأشموني في مذهبه يجمع بين آراء ابن مالك في ألفيته، مقارنة بأدائه في كتبه الأخرى، وأنه أسلوبه في مناقشة هذه الآراء أسلوبٌ علميٌ متأدبٌ ، وأنه لم يتعصب لمذاهبه البصري، بل يأخذ منه ما هو قوي، وكذلك المذاهب الأخرى .

حوى كتاب الأشموني العديد من الآراء النحوية مما جعل كتابه موسوعة شاملة جامعة لآراء النحاة.

وتعدُّ تنبيهات الأشموني من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك. أو ما ذكر في كتبه الأخرى ولم يذكره في الألفية.هذه التنبيهات تدل على تفقه الأشموني وثقافته اللغوية العالية وتمكنه العلمي.

Abstract

This study has taken into account Al-Ashmuni's grammatical alerts, their origin and their position in the grammatical ideology. The study is based on statistical evidence aiming at identifying the reader with Al-Ashmouni as a grammar scientist and the profuse science his book comprises, especially his grammatical alerts and their importance for both the teachers and students.

Bases on these objectives, the study has achieved results revealing that – AlAshmouni merged Ibn Malik's viewpoints in his Alfiyyah with his viewpoints in his other books. His style is scientific and marked by reverence. He showed on prejudice to his Basri doctrines but extracted from it and the other doctrine what is marked by strength.

Al-Ashmonun's book comprised numerous grammatical views, which turned it into an encyclopedia of all the grammarian's viewpoints.

His alerts are considered complementary to Ibn Malik's contribution, or what he mentioned in other books and not included in Al-Alfiyyah. The alerts confirm Al-Ashmuni's philology, linguistic culture and scientific mastery.

المقدمة

الحمدُ لله جاعل الأرض مهاداً و مرسي الجبال فيها أوتاداً ، أحمده على ما أعطى وأكرم وأصلى وأسلم على النبي ﷺ القرشي الهاشمي وعلى أصحابه ومن سار على نهجيهم إلى يوم الدين.

الحمدُ لله الذي جعل اللغة العربية أفضل اللغات، وعباراتها أجزل العبارات ، أنزل بها كتابه، وحتَّم علينا معرفتها لفهم وتدبر معاني كتابه الكريم.

سبب اختيار الموضوع:

لقد بين علماء اللغة العربية أن ألفية ابن مالك لها أثر كبير في تعليم لغة القرآن الكريم ، فعملوا جاهدين بكل الوسائل حاديهم في ذلك الثواب من الله تعالى ، أود أن أتشرف بتناول موضوع يجعلني مرتبطة بهذا النور باحثة ومنقبة في دقائقه ، وقد وقع اختياري لدراسة هذه التنبيهات في شرح الاشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لمعرفة هذه المسائل النحوية وآراء العلماء حولها وموقعها في الفكر النحوي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في قيمة شرح الأشموني وأهميته في الفكر النحوي.

ويكتسب هذا الموضوع أهميته من تعلقه بالأشموني الذي شرح ألفية ابن مالك وأهمية الألفية بالنسبة للمعلم والمتعلم.

أهداف البحث :

١- التعريف بالأشموني العالم النحوي الفذ.

٢- إبراز القيمة العلمية لشرح الأشموني.

٣- تبيين آراء ابن مالك ومقارنتها بآرائه في الألفية وكتبه الأخرى.

٤- الوقوف على المسائل النحوية التي سكت عنها ابن مالك سهواً وبينها الشارح في كتابه.

منهج البحث:

أما منهج البحث فهو المنهج الإحصائي الوصفي، لتنبيهات الأشموني النحوية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في إبراز آراء الأشموني في شرحه وهي دراسة شاملة تقي بآرائه النحوية الواردة في تنبيهاته النحوية متتبعة أبواب الألفية من باب الكلام إلى باب إعراب الفعل.

أسئلة البحث:

١- مَنْ الأشموني؟ .
٢- ما قيمة شرح الأشموني العلمية؟
٣- ما الأدلة التي استند عليها في مناقشة المسائل النحوية؟

الدراسات السابقة:

مصطلحات العلماء في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، يحيى القناع. رسالة ماجستير ١٩٧٩م .

النحو عند ابن مالك ، ليلى محمد با يزيد، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق.

هيكل البحث:

الفصل الأول: الأشموني العالم النحوي وفيه مبحثان المبحث الأول: حياة الأشموني والمبحث الثاني: العصر الذي عاش فيه الأشموني أما **الفصل الثاني: كتاب شرح الأشموني** وفيه مبحثان وتمهيد: ابن مالك وألفيته والمبحث الأول التعريف شرح الأشموني على الألفية ومميزاته والمبحث الثاني:حاشية الصبان وقيمتها من شرح الأشموني.أما **الفصل الثالث:الدلالات النحوية** وفيه ثلاثة مباحث المبحث الأول: الدلالات النحوية ومصطلحاتها و المبحث الثاني: الشاهد النحوي عند النحويين والمبحث الثالث الشاهد النحوي عند الأشموني، أما **الفصل الرابع التنبيهات النحوية في شرح الاشموني من باب الكلام إلى باب المشتقات وفيه ستة مباحث:**

المبحث الأول: التنبيهات في شرح الاشموني و المبحث الثاني: أصول التنبيهات النحوية عن الكلام وما يتألف منه و المبحث الثالث: أصول التنبيهات النحوية عن المرفوعات والمبحث الرابع: أصول التنبيهات النحوية عن المنصوبات والمبحث الخامس: أصول التنبيهات النحوية عن المجرورات والمبحث السادس: أصول التنبيهات النحوية عن الجامد والمشتق . أما **الفصل الخامس: أصول التنبيهات النحوية من باب التوابع إلى باب إعراب الفعل وفيه ستة مباحث:** المبحث الأول أصول التنبيهات النحوية عن التوابع و المبحث الثاني: أصول التنبيهات النحوية عن

الأساليب النحوية و المبحث الثالث: أصول التنبيهات النحوية عن أسماء الأفعال والمبحث الرابع: أصول التنبيهات النحوية عن نوني التوكيد و المبحث الخامس: أصول التنبيهات النحوية عن ما لا ينصرف و من ثم المبحث السادس: أصول التنبيهات النحوية عن إعراب الفعل. وأيضا خاتمة :تتضمن النتائج والتوصيات و أخيراً الفهارس وهي: الآيات، الأشعار، الأعلام، المراجع، الموضوعات.

الفصل الأول
الأشموني العالم النحوي

المبحث الأول : حياة الأشموني

المبحث الثاني : العصر الذي عاش فيه

المبحث الأول
حياة الأشموني

اسمه ونسبه وكنيته:

هو على بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور أبو الحسن بن الشمس بن الأشرف الأشموني الأصل، ثم القاهري، الشافعي ويعرف بالأشموني.

وردت سلسلة نسبه على هذا النحو كما ذكرها السخاوي[1] وذهب الزركلي إلى أن اسمه : على بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني[2] ذاكراً "عيسى" اسم جده الأول، وقد أسقط أسماء أجداده الآخرين وهذا المثبت على غلاف شرحه[3] وفي مقدمته.

وقد اكتفي سركس[4] ونجم الدين العزي[5] بذكره "على بن محمد الأشموني" نور الدين المصري الشافعي، على أبو الحسن نور الدين الأشموني، الفقيه، المقرئ، الأصولي، العالم، الصدّر الكامل".

بناءً على ما سبق ذكره ترى الباحثة صحة نسبه، وإن من آثر الإيجاز إنما كان ذلك من قبيل الاختصار المعهود عند كثير من المؤرخين، وأصحاب التراجم.

أما قولهم الأشموني فيقول ابن الأثير[6]: (الأشموني بضم الألف وسكون الشين المعجمة، وضم الميم هذه النسبة إلى أشمون وهي إحدى قرى دمياط في مصر) ويضيف ياقوت[7] قوله: "أشمون" بالنون وأهل مصر يقولون الأشمونيين وهي مدينة

---

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مكتبة القدس، ج ٩، ط ١٣٥٤م،ص ٥.

(٢) الأعلام: خير الدين الزركلي ط٤ ،١٩٧٩م ، بيروت ، دار العلم للملايين ،ج٥ ، ص٧٥.

(٣) شرح الأشموني: محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ج ١،ص ٨.

(٤) هو يوسف أليان المتوفى سنة ١٨٥٦م، أنظر الموسوعة العربية الميسر محمد شفيف غربال،ص٩٩٧.

(٥) هو أبو المكارم محمد بن محمد العامري القرشي الدمشقي المتوفى ٩٧٧هـ أنظر مداخل المؤلفين وأعلام العرب ناصر السويدان،ص٢٦٤، للكواكب السائرة،ص٢٨٤.

(٦) معجم البلدان ياقوت عبدالله الحموي حرف الهمزة ،دار صادر بيروت ،ص٢٠٠.

(٧) ياقوت الحموي بن عبدالله الرومي الحموي شهاب الدين ، المتوفى ٥٧٣هـ، أنظر مداخل المؤلفين،ص١٨٩٩.

قديمة عامرة آهلة وهي قصبة كورة من كور الصعيد الأدنى غرب النيل ذات البساتين والنخل الكثير سميت باسم عامرها وهو أشمون بن مصر بن بيصر بن حام بن نوح قال: قسم مصر بن بيصر نواحي مصر بين ولده فجعل لابنه أشمون من أشمون فما دونها إلى منفي في الشرق والغرب وسكن أشمون فسميت باسمه.(١)

أما نسبته (الشافعي) فإلى مذهب الإمام الشافعي في الفروع الفقهية وهو أحد المذاهب الأربعة المشهورة في الفقه الإسلامي، ومن المتفق عليه أن الأشموني كان أحد أعلام هذا المذهب في عصره وما بعده، وينسب أيضاً إلى مصر والقاهرة، ولا خلاف في أنه مصري المولد والنشأة ، وفي بعض الأقوال أنه ولد في القاهرة فنسب إليها.

وعلى الرغم من مكانته في العلم والتعليم إلا أن المؤرخين لم يذكروا عن أسرته شيئاً فلا ندرى شيئاً عن والده ووالدته ولا إخوته ولا زوجه وأولاده، فظل الغموض يلف هذا الجانب من حياته.

مولده ونشأته:

من المتفق عليه أن الأشموني ولد في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة ويوافق ذلك سنة خمس وثلاثين وأربعمائة من الميلاد، وكان مولده بمنطقة تدعى قناطر السباع من أحياء أشمون بدمياط مصر، باتفاق الروايات(٢)، وذكر بعضهم أن مولده كان بالقاهرة(٣)، يقول السخاوي: (نشأ هنالك وحفظ القرآن الكريم والمنهاج وألفية ابن مالك).(٤)

أما عن أسفاره، فقد سافر إلى الحجاز لحج البيت العتيق وطلب العلم كبقية علماء أهل عصره، وذكر المحقق عبد الحميد السيد: "أن الأشموني كان له في حياته منهج متميز يهمه في الحياة وزينتها أمران هما:

---

(١) معجم البلدان : ياقوت الحموي ، حرف الهمزة، مادة أشمون، ج ١،ص ٢٠١.

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن عماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٢،ص ١٦٥.

(٣) الضوء اللامع: السخاوي، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ج٦، ص٢٠٨٢.

(٤) شرح الأشموني: للأشموني، ت– محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ج ١،ص ٨.

١- طاعة الله تعالى والتقرب منه بكثرة العبادة والشكر.

٢- توظيف جميع قدراته وملكاته في تحصيل العلم وإنفاق الوقت في الدرس والتحصيل.

أما بعد ذلك فإنه في المرتبة الأخرى من حياته فقد كان المثل الواضح في التقشف.

وقد نشأ نشأة أبناء المسلمين في تلك الأيام فحفظ القرآن الكريم ودرس القراءات، كما حفظ بعض متون الفقه ، واللغة مثل:المنهاج في الفقه الشافعي، وجمع الجوامع في أصول الفقه ، وألفية ابن مالك في النحو، وغير ذلك مما كان يحفظ للناشئة من أبناء المسلمين في العصور الزاهرة من التاريخ الإسلامي، حتى دخول الاستعمار في البلاد العربية والإسلامية وتنفيره للناس عن الحفظ والتحفيظ.

تعليمه وشيوخه:

بالإضافة إلى ما تمّ ذكره سابقاً فقد اتجه الأشموني إلى الأعلام (الشيوخ) في عصره، فأخذ عنهم ما برعوا فيه، ولقد شمل ذلك جميع العلوم التي عرفت في عصره، وعلى رأس ذلك علوم العربية، والدين و من العلوم النقلية والعقلية، فكان فقيهاً متكلماً، نحوياً ناظماً، عالماً باللغة والفقه متفنناً في مذاهبه وفتاويه المختلفة، كما أنه كان عالماً نحوياً، فصيح اللسان حافظاً لمذاهب النحو ملماً بآراء أصحابها.[1]

وقد كان سبب اشتغال الأشموني بالعلم هو تردده على مجالس إملاء الشيخ الحافظ بن حجر للحديث، وقد درس الفقه واللغة على عدد كبير من الأساتذة ذكرهم السخاوي بقوله: "بعد حضور إملاء شيخنا فيما قال فأخذ الفقه عن المحلي، والعلم البلقيني عن المناوي، والباجي والنور الجوجري، وكذا أخذ العربية والفرائض عن الكافياجي، وسيف الدين النقي الحصني، والسارمساحي[2]، وفيما يلي ترجمة لبعض شيوخه.

---

(١) معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٣٣م،ص ٤٩٦.

(٢) الضوء اللامع، ج ٧،ص ٢٥٩، أنظر بقية الدعاة، ج ١،ص ١٢٧.

١/ الكافياجي:

محمد بن سليمان بن سعيد بن مسعود المحيوي، أبو عبد الله الرومي الحنفي المعروف بالكافيجي وهو نسبة غير قياسية إلى "كافية ابن الحاجب" في النحو وقد أكثر من قراءتها وإقرائها حتى نسب إليها، ولد الكافياجي ببلاد الروم سنة(٧٨٨ هـ) ثم قدم الشام فدرس بها وسافر إلى مكة لحج البيت العتيق ثم جاب في البلاد لطلب العلم فوصل إلى القاهرة وتصدي للتدريس والإفتاء والتأليف، فاشتهر أمره وكثر تلاميذه وانتشرت فتاواه في أرجاء البلاد، وقيل أنه كان زاهداً، فقد تأثر به الأشموني في هذا. (١)

٢/ البلقيني:

على بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني الشافعي سراج الدين أبو الحسن المشهور بالبلقيني ولد سنة(٧٩١ هـ) نشأ في كنف أبيه فحفظ القرآن الكريم وألفية بن مالك، وبعض متون الفقه الشافعي.

كان شديد الحفظ، متواضعاً، وكان من أئمة الشافعية مات سنة (٨٦١هـ)وقد أخذ عنه الأشموني الفقه الشافعي والأصول. (٢)

٣/ المناوي:

يحيى بن محمد بن محمد المناوي الشافعي، شرف الدين، أبو زكريا المعروف بشيخ الإسلام ولد سنة (٧٩٨هـ) ومات سنة(٨٧١هـ)لقب بشيخ الإسلام وهو لقب لم يحظ به إلا القليلون من العلماء، في تاريخ الإسلام، وقد أخذ عنه الأشموني مختلف العلوم. (٣)

---

(١) الضوء اللامع، ج ٥،ص ٣١٣ شذرات الذهب، ج ٧،ص ٣٠٧.

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي دار بن كثير دمشق بيروت، ، ج ٧،ص ٣١٢.

(٣) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، محمد بن على الشوكاني، مطبعة السعادة بالقاهرة، ط ١٣٤٨م، ج ٢،ص ٢٠٠.

٤/ الجوجري:

محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري الشافعي، الشيخ شمس الدين ولد سنة(٨٢١هـ) بجوجر ثم تحول إلى القاهرة صغيراً، برع في الفقه فدرس وألف وأفتي وقضى مات سنة(٨٨٩هـ) وقد أخذ عنه الأشموني الفقه. [١]

٥/ الحافظ بن حجر:

حافظ العصر شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن أحمد الشهير بابن حجر ولد سنة(٧٧٣هـ)مات والده وهو حديث السن فكفله بعض أوفياء والده إلى أن كبر فحفظ القرآن وبرع في الفقه والعربية، وصار حافظ الإسلام انتهت إليه معرفة علل الأحاديث وقرأ عليه غالب علماء مصر. [٢]

٦/ المحلي:

جلال الدين بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد المحلي، ولد سنة(٧٩١ هـ) برع في الفنون، كان فقيهاً وأصولياً، ونحوياً، توفى سنة(٨٦٤هـ). [٣]

٧/ سيف الدين التقي الحصني:

سيف الدين الحنفي محمد بن محمد بن عمر العلامة الورع ولد سنة(٨٠٠هـ) برع في الأصول والنحو، والفقه، وله حاشية على التوضيح، كثيرة الفوائد توفى سنة(٨٨١هـ). [٤]

تلاميذه:

قضى الأشموني جلّ عمره متفرغاً للتعليم والتأليف مكباً على العلم مع التقشف في مأكله وملبسه، ومشربه ومسكنه لا هم له سوى العلم والطاعة[٥] ومن يكن هذا شأنه في حياته فلابد أن يكثر تلاميذه ومؤلفاته لذلك عظمت مؤلفاته وهذا أمر يكاد مترجمو الأشموني يجمعون عليه.

---

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة بيروت ط ١٣٤٨،ج٢ص٢٠١.

(٢) حسن المحاضرة، جلال الدين السيوطي دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي ، ج ١ص ٤٤٣.

(٣) المرجع السابق،ص ٤٢٤.

(٤) المرجع نفسه،ص ٤٧٨.

(٥) البدر الطالع، للشوكاني ، ج ٢ص ٢٠١.

ومع ذلك لم يذكروا له تلاميذ بأسمائهم ولعلّ ذلك يرجع إلى كثرتهم وصعوبة حصرهم فلم أجد له في كتب التراجم تلميذاً باسمه إلا ما جاء عرضاً في ترجمة علي بن داؤود بن سليمان الجوجري القاهري الشافعي خطيب جامع طولون من أنه أخذ عن الفضلاء كالنور الأشموني قاضي دمياط. (١)

مؤلفاته:

أما مؤلفاته فهي كثيرة منها:

١- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك وهو شرحه على الألفية المشهور بـ(شرح الأشموني) وهو أشهر شروح الألفية.

٢- نظم ايساغوجي: وهو كتاب في المنطق مشهور، نظمه الأشموني وهذا مع ما يأتي بعده دليل على مقدرته الكبيرة وتمكنه التام من النظم والشعر إذ إن هذه العلوم كالمنطق والتوحيد واللغة يصعب درسها وفهمها وإدراك حقائقها ولا يقدر كثير من الناس على استيعابها.

٣- حاشية الأنوار لعمل الأبرار:

للشيخ الإمام جمال الدين يوسف بن إبراهيم الشافعي المتوفى سنة تسع وتسعين وسبعمائة من الهجرة وهو في فقه الشافعية، والأشموني كما تقدّم أحد أئمة الشافعية.

العلماء الذين عاصرهم الأشموني:

أما معاصروه، فيظهر من خلال أقوال المؤرخين، أن الأشموني له عدة معاصرين من كبار العلماء والأئمة منهم:

١/ السيوطي:

يقول السخاوي: راج أمر الأشموني ورجح على الجلال الأسيوطي مع اشتراكهما في الحمق غير أن ذلك أرجح. (٢)

---

(١) شذرات الذهب، ج ٨ص ١٦٥.

(٢) البدر الطالع، ج ١ص ٤٩١.

وقد علق الشوكاني على كلامه بقوله: (قلت وهذا غير مقبول من السخاوي) في كلا الرجلين على أن صاحب الترجمة ليس ممن ينبغي أن يحصل قريناً للجلال فبينهما مفاوز). [1]

والشيخ السيوطي[2] يقول عن نفسه: "عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر محمد بن سابق بن الفخر بن عثمان بن ناظر الدين محمد بن سابق بن سيف الدين خضر بن نجم الدين بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي، نشأت يتيماً فحفظتُ القرآن ولي دون ثمان سنين، فحفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم من ممستهل سنة(٨٦٤هـ) فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ وأخذت الفرائض عن العلامة شهاب الدين الشارمساحي، وأخذتُ بتدريس اللغة العربية في مستهل سنة (٨٦٦هـ) وقد ألفتُ في هذه السنة فكان أول شيء ألفته شرح (الاستعاذة والبسملة) وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني فكتب عليه تقريظاً ولازمته في الفقه إلى أن مات فلازمت ولده فقرأتُ عليه من أول المنهاج ومن أول التنبيه، وقطعت من الروضة من باب القضاء وقطعة من تكلمت شرح المنهاج للزركشي، وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة(٨٧٦هـ) ولزمتُ شيخ الإسلام شرف الدين المناوي الحنفي، ولزمت في الحديث والعربية شيخنا تقي الدين الحنفي فواظبت أربع سنين ولزمت أستاذ الوجود محي الدين الكافياجي أربعة عشر سنة فأخذتُ عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وكتب لي إجازة عظيمة وشرعتُ في التأليف سنة(٨٦٦هـ) وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه. [3]

---

(١) الضوء اللامع،شمس الدين أبوالخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة بيروت، ج ٦،ص٥.

(٢) عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد الأسيلي، المتوفى سنة ٩١١هـ من كبار علماء اللغة العربية، معجم المؤلفين،ص١٨٠.

(٣) حسن المحاضرة، ج ١،ص ٣٣٥.

٢/ الأزهري:

يقول السخاوي هو[١]: زين الدين خالد بن عبد الله النحوي ويعرف(بالوقاد) لأنه كان في بادئ أمره يشتغل وقاداً بالأزهر ولد سنة (٨٣٨هـ)فقرأ القرآن الكريم والعمدة ومختصر أبي شجاع ، وتحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج والعربية على يعيش المغربي وعنه أخذ ابن الحاجب المصري[٢]، وذكر ابن العماد: (أنه اشتغل بالعلم على كبر قيل كان عمره ستا وثلاثين سنة فسقطت منه يوماً فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيره بالجهل فترك الوقادة وأكب على طلب العلم وصنف شرحاً على التوضيح ما صنف مثله، وأعرب ألفية ابن مالك، وشرحاً على الأجرومية وآخر على قواعد الإعراب لابن هشام وآخر على الجزرية في التجويد وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه توفى سنة (٩٠٥هـ) راجعاً من الحج. [٣]

الشيخ الشمني:

ذكر السيوطي في ترجمته بأنه: "أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن على بن يحيى بن خليفة شيخنا الإمام تقي الدين أبو العباس بن العلامة أبي عبد الله الشمني بضم الشين وتشديد النون القسطنطيني المالكي والده وجده الفقيه المفسر إمام النحاة في زمانه وشيخ العلماء في أوانه ولد بالإسكندرية سنة(٨٠١هـ) وقدم القاهرة وأخذ النحو عن الشمس الشطنوفي ولازم الشيخ القاضي شمس الدين البساطي وبه تفقه، وأخذ الحديث عن الشيخ ولي الدين العراقي واعتنى به والده في صغره فاسمعه الكثير على التقي الزبيري، والجمال الحنبلي وأجاز له السراج[٤] البلقيني أقام بالجمالية مدة ثم ولي المشيخة، والخطابة بتربة الملك قانيباي الجركسي، بقرب الجبل ومشيخة مدرسة اللالا وطُلب لقضاء الحنفية بالقاهرة سنة (٨٦٨ هـ) فامتنع، برع في العديد من العلوم وله فضائل مشهودة.[٥]

---

(١) حسن المحاضرة، ج ١،ص ٣٣٥.

(٢) المرجع نفسه ، ص٣٣٥.

(٣) شذرات الذهب، ج ٨،ص ٥٩.

(٤) هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل ، المتوفى سنة ٣١٦هـ، مداخل المؤلفين،ص٢٣٨.

(٥) بغية الوعاة، عبدالرحمن السيوطي ، المكتبة العصرية، لبنان، ج ١،ص ٣٧٥ وما بعدها.

وفاته:

توفى الأشموني بالقاهرة إجماعاً أما تاريخ وفاته فالأكثرون على أنه كان في سنة(٩٢٩هـ)[١] وقد ذكر بعضهم أنه توفى في سنة(٩١٨هـ) وغيرهم في سنة (٩٠٠هـ) ولعل الأول أرجح لكثرة الجازمين به.

ثناء العلماء عليه:

يكاد القدماء من أهل العلم يجمعون على فضل الأشموني، وعلمه وزهده، وديانته، وحرصه على نفع الخلق، يدل على ذلك كثرة تقريظهم له ورفع شأنه عند ذكره بمثل قولهم: "ابن الشرف حفظ القرآن والمنهاج وجمع الجوامع، وألفية ابن مالك فتميّز وبرع في الفضائل وتصدّي في تلك النواحي للإقراء فانتفع به الطلاب غاية النفع. [٢]

ومما يدل على علمه الواسع وكمال عقله وعدالته أن الملك الزين زكريا ولاه القضاء بل وأرسله إلى دمياط عقب موت الولوي البارنباري فدام ثلاث سنين. [٣]

كما أشاروا إلى تمكنه في الأصلين الكتاب والسنة والعربية والفرائض وغيرها[٤] وهم لا يثبتون له الفضائل فحسب بل يزيدون على ذلك فيصفونه بالبراعة فيها والتميز والتمكن كما رأينا في نصوص كلامهم السابقة التي في بعضها أنه لم يكن له هم إلا العلم والطاعة كما وصفه بعضهم بأنه فقيه ونحوي وناظم فهو بذلك عالم بالفقه متفنن في مذاهبه وفتاواه المختلفة كما أنه كان عالماً فصيح اللسان حافظاً لمذاهب النحو ملماً بآراء أصحابها كما أنه كان شاعراً مجيداً وناظماً حصيفاً. [٥]

---

(١) شذرات الذهب، ج ٨،ص ١٦٥– الأعلام، ج ٥،ص ١٠.

(٢) الضوء اللامع، ج ٦،ص ٥٠.

(٣) معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١٩٣٣م،ص ٤٩٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٩٦.

(٥) المرجع نفسه ، ص٤٩٦..

المبحث الثاني

العصر الذي عاش فيه الأشموني

أتعرض لنواحي الحياة التي عاش فيها الأشموني ومن خلال التركيز على معرفة شخصيته وسلوكه وأخلاقه، لأن الإنسان ابن عصره ووليد بيئته علماً وأخلاقاً وفكراً وأسلوباً وسلوكاً فالناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم، فالإنسان يعيش مشاكل عصره وأحداث مجتمعه مؤثراً ومتأثراً ففي هذا الجانب من البحث أتعرض للحياة السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية التي عاشها الأشموني.

الحياة السياسية: (١)

عاش الأشموني في القرن التاسع الهجري، وكان ذلك عهد دولة المماليك البرجية وهم الجراكسة الذين جلبهم الناصر قلاوون سنة(٧٤١هـ) وأسكنهم في أبراج القلعة وهم كانوا ثالث قوى ثلاث: هم الدولة المملوكية الحاكمة في مصر والشام، والدولة الصفوية الشيعية في إيران، ثم الدولة العثمانية التركية في أسيا الصغرى.

وعلى الرغم من اعتناق تلك الدول للدين الإسلامي كعقيدة موحدة تهدف إلى التقارب والتآلف إلا أن المذهب الشيعي كان يجعل الدولة الصفوية بعيدة عن الالتقاء الدائم مع العثمانيين أو المماليك المُتمذهبين بالمذهب السُني، وباسم الخلاف المذهبي بين أهل السنة و الشيعة قام الاحتكاك بين القوى الثلاث وهو احتكاك لم يكن في جوهره إلا صراعاً على الموارد الاقتصادية بينما كانت الموارد نفسها مهددة بالتناقص نتيجة الظروف السائدة حينذاك من جراء حركة الكشوف الجغرافية التي انتهت بالدوران حول رأس الرجاء الصالح مما هدد التجارة الشرقية.

بيد أن هذه القوى لم تنشأ جميعها على نفس المستوى في وقت واحد ويمكن القول بأن الدولة المملوكية قد سبقت القوى الأخرى؛ وذلك لأن بدء ظهور المماليك في مصر كقوة عسكرية متميزة كان أواخر العصر الأيوبي.

إذ أقبل الأيوبيون، وأهمهم الصالح أيوب على وجه الخصوص على إقتناء أعداد كبيرة من المماليك لحروبهم الداخلية(٢)، حتى إذا كان عصر الملك العادل

---

(١) أعلام الورى: شمس الدين محمد بن طولون الدمشقي، ت عبد العظيم خطاب مطبعة عين شمس، ١٩٧٣م،ص ٣-٧.

(٢) النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، دار الكتب ، مصر،ص ٣٢٠.

الثاني أواخر سنة (٦٣٥هـ)وكانوا قد بلغوا من القوة والنفوذ حداً استطاعوا معه خلعه وسلطنة أخيه الصالح بالقاهرة في شوال سنة(٦٣٧هـ). [١]

وأعقب الاستكثار منهم إسناد الوظائف الرئيسة لهم، وزاد من نفوذهم وشعورهم بقوتهم انتصارهم على لويس التاسع في حملته الصليبية.

وقد تجلت السيطرة المملوكية حين أقام المماليك واحداً من زعمائهم في منصب السلطنة.

ففي ظل تلك الظروف السائدة في المجتمع المملوكي عاش الأشموني حيث إنه ولد سنة(٨٣٨هـ) ومات عام (٩٢٩هـ)عند كثير من المؤرخين وهذه الفترة ضمن عهد المماليك البحرية البرجية وقد شهدت أيضاً هذه الفترة نهاية الدولة الأيوبية نتيجة للصراعات التي سادت في تلك الحقبة من الزمن وقيام دولة المماليك في مصر وهي دولة امتدت لفترة طويلة وانقسمت إلى فترات مختلفة، فدولة المماليك البرجية البحرية امتدت من(٦٤٨هـ)– (٧٤٨هـ) وهذا قرن كامل من الزمان كانت هذه الدولة بقيادة الملك المعز عز الدين أيبك في أوائلها، ولم يشهدها الأشموني إذ إنه ولد سنة(٨٣٨هـ)في دولة المماليك البرجية كما أسلفنا وقد مات الأشموني في هذا العصر أو بعده بقليل.

كانت دولة المماليك في بداياتها قوية متماسكة مستقرة لكن بعد وفاة الملك ناصر سنة(٧٤١هـ) دخلت الدولة في طور الانهيار والاهتزاز والصراع الذي أنهي الدولة وتلك سنة الله في الكون.

وكانت سياسة السلاطين تقوم على المماليك ليكونوا لهم عوناً وقد أنشأ الملك قلاوون فرقة من الأرمن والجركس أطلق عليهم اسم البرجية نسبة إلى أبراج القلعة أي (قلعة الجبل) حيث أقام لهم معسكراً فيها. [٢]

ومن الزائع في هذا العصر إحسان السلطان الناصر محمد إلى مماليكه وشدة عنايته بأمرهم مما شجع تجار الرقيق، فيجلبوا إلى مصر عدداً وفيراً منهم من بلاد الروم وبغداد وغيرها ثم تطور شأن المماليك بمرور الزمن، وعلت مكانتهم حتى عمل

---

(١) السلوك لمعرفة دول الملوك، تقي الدين أبوا لعباس المقريزي، دار الكتب العلمية لبنان، بيروت ط١٤١٨هـ، ص٣٣٩.

(٢) تاريخ الخلفاء، جلال الدين السيوطي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر،ط ١٣٠٥م،ص ١٩٢–١٩٤.

السلاطين على اختيار كبار الموظفين من بينهم وكانوا قبل ذلك قد اعتنوا بتربيتهم وتعليمهم فنون الحرب والقتال، حتى صار منهم في عهد السلطان قلاوون الأمراء ونوابهم، وسار السلطان الناصر بن قلاوون على سياسة أبيه في العناية بأمر المماليك والإكثار منهم.

ومازالت سياسة الاعتناء بالمماليك ترفع من شأنهم حتى طمعوا في السلطة، وصاروا يخلعون هذا ويولون ذاك مكانه، مما أدى إلى الفوضى والاضطراب حتى صار المُلك والسُلطان والمال والجاه بأيديهم وكثر السطو على المنازل والإخلال بالأمن كما كان كبار الإداريين الموظفين يتمتعون بنفوذ واسع في أواخر الدولة وكانت أهم المناصب السياسية بعد السلطان، الوزير، والمحتسب، ووالي القاهرة، ثم حكام الأقاليم، ثم رؤساء الدواوين، وكانت الدواوين هي الهيكل المتبع في النظام الإداري. (١)

هذه هي السمات العامة للحراك السياسي في عهد المماليك الذي عاش الأشموني في كنفه حتى نشأ لنا بعلمه الغزير في شتى ضروب العلم المختلفة وساعده في ذلك إقبال الملوك على العلم بصورة كبيرة واهتمامهم البالغ بدور العلم والعلماء ولا شك أن الحالة السياسية تغلب على ما سواها وتؤثر في كل ما عداها؛ وهذا ما جعلني أقدمها على غيرها في هذا العرض.

الحياة الاجتماعية: (٢)

إن الحياة الاجتماعية في هذا العصر "عصر المماليك" لها سمة عامة غالبة فيه هي : أن المماليك ظلت طبقة مغلقة على نفسها منفصلة عن سائر السكان ولم يتزوجوا من أهل البلاد بل اختاروا أزواجهم وجواريهم من بنات جنسهم فأدت هذه العزلة إلى فجوة واسعة بين الحكام والمحكومين في مصر.

---

(١) عصر المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: محمود رزق سليم، ط ٨ ١٩٤٧م مطبعة المتوكل، القاهرة، ص ١-٢٧.

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك: تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقريزي، ت: محمد مصطفى زيادة، ط ١٩٣٩م مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ج ٣ص ٦٦٣.

وظهر أثر ذلك في المجتمع المصري ظهوراً واضحاً وكان من آثار ذلك أن المصريين ظلوا طوال هذه الفترة لا يعنيهم شيئاً من أمر الأحداث الداخلية أو الخارجية وإن أحاطت بمجتمعهم؛ فلم يكن المجتمع المصري يشارك في صنع الأحداث وتحريكها داخلياً وخارجياً بل يكتفي في الغالب بمشاهدة ما يراه من مواكب حافلة أو منازعات صافية وصراعات عنيفة بين طوائف المماليك، مما يؤدى إلى سقوط سلطان وقيام آخر مكانه، وهذا نتيجة تنكر المماليك للمجتمع المصري مما يعد استخفافاً بطبقات المجتمع الأخرى البعيدة عن السلطة والحكم، فلم تحظى بشيء من متعها إلا جماعة قليلة. (١)

وكان المجتمع في عصر الدولة المملوكية مجتمعاً طبقياً وعلى قمة هذا المجتمع طبقة المماليك الحاكمة، وقد قسم المؤرخون بقية الشعب طبقاً لنوع العمل إلى طبقات منها:

* المعممون:

وهم أرباب الوظائف الدينية والديوانية، والتجار والصناع والفلاحون.

ولكننا إذا أمعنا النظر في المجتمع المملوكي نجده ينقسم إلى طبقتين كبيرتين متميزتين في خصائصهما وصفاتهما ونظر الدولة إلى كل منهما.

الأولى: هي الطبقة الحاكمة وهي تتكون من المماليك.

الثانية: الطبقة المحكومة وهي تتكون من فئات الشعب المختلفة. (٢)

١- الحاكمة: كون المماليك استقراطية حاكمة ومنها يكون السلطان الذي يوزع المهام والمناصب الإدارية العليا على إخوانه وأعيانه في طبقته كما يوزع المراتب العسكرية والإدارية في الدولة، ومع أن المماليك كانوا يؤلفون طبقة واحدة إلا أنها تنقسم إلى أقسام كثيرة، وذلك؛ لأن المماليك يختلفون في الأصل فمنهم التركي والجركسي والمغولي، واليوناني والسلافي وغير ذلك من الجنسيات العديدة الذين جاء

---

(١) الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية: عبد اللطيف حمزة ط١ بدون تاريخ مطابع دار العلم، مصر، القاهرة، ص ١٧-١٩.

(٢) بدائع الزهور في وقائع الدهور: ابن أياس الحنفي ، الهيئة المصرية العامة لكتاب،ط١٩٨٤م، ج ٥، ص ٣٢٣.

بهم تجار الرقيق إلى مصر[1] ولكنّ أبرز عناصر المماليك البحرية هم العناصر التركية الذين أتوا من بلاد القفجان وأبرز عناصر المماليك البرجية هم الذين أتوا من بلاد جركس والقوقاز.[2]

وحتى بعد ما صار هؤلاء بالتربية والنظام الجديد يبدون لأول وهلة وكأنهم طبقة واحدة منسجمة مع بعضها كل الانسجام فإن هذه الطبقة الحاكمة لم تكن كذلك في الواقع، فقد كانوا يكونون مجموعات عديدة، كل مجموعة تقوم على عصبية الجنس ولذلك كان النزاع بينهم على السلطة مستمراً كل عصبة تريد أن تكون هي الحاكمة.

وتتجدد هذه الطبقة بما يرد إليها من أسواق الرقيق، وحين يشترى الأمير أو السلطان المماليك الأجلاب يدخلون (الطباق) أو(التكنات) وتضم كل طبقة أفراداً من جنس واحد ويقوم في الطبقة أو التكنة على تربيتهم جماعة من الطواشية والفقهاء، وتضم كل طبقة أفراداً من جنس واحد تعلم أفرادها اللغة العربية، وأحكام الدين الإسلامي ويحفظون القرآن[3]، بالإضافة إلى تدريبهم العسكري وما إن يتم المملوك تعليمه وإعداده العسكري حتى يخرج من الطبقة ليتدرج في سلك الوظائف العسكرية وقد يصل إلى مرتبة الإمارة أو السلطنة وهي أعلى مرتبة يمكن بلوغها، وبهذا ينتقل المملوك إلى أدوار الخدمة حتى الجامكية*.

وتنقسم الطبقة المملوكية إلى طبقات مختلفة ولكنهم لا تفرض عليهم الضرائب شأن طبقة الشعب.

٢/ طبقة الشعب: [4]

---

(١) العصر المماليكي في مصر والشام: سعيد عبد الفتاح عاشور، ص ٣٠٨.

(٢) نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، عبد المنعم ماجد، ص ١٠.

(٣) العصر المماليكي، سعيد عاشور، ص ٣٠٩.

* الجامكية كلمة تطلق على الرواتب عامة المرجوة للشهر، أما الأقطاع: هي الأرض التي يعطيها السلطان وترد بمجرد انتهاء مدة الاقطاع أو الوفاة.

(٤) السلوك لمعرفة دول الملوك: تقي الدين أبو العباس أحمد بن على المقريزي، ت: محمد مصطفى زيادة، ط ١ مطبعة لجنة التأليف والنشر القاهرة، ١٩٣٩م، ج ٣ص ٩٦٣.

تضم هذه الطبقة فئات متعددة ارتبطت كل فئة بنظام داخلي يجمع شمل المنتظمين فيها فهي فئات مهنية، متميزة من حيث الشكل فقط ولكنها جميعها ترتبط بتقاليد عامة، ولم توجد فواصل بين تلك الفئات التي كانت في مجموعها أن تعيش في مستوى أقل بكثير من طبقة المماليك الحاكمة.

فرغم العمل الشاق الذي تؤديه والذي يقوم عليه دولاب العمل اليومي والاقتصاد القومي، فإن دخل هذه الطبقة كان محدوداً وكانت تتعرض لكثير من المظالم.

ويثقل كاهلها أشكال عديدة من الضرائب العامة التي تجبي من الجماهير.

أما طبقة الفلاحين فهي الطبقة المحرومة من خيرات البلاد مما ينتجونه؛ لأن المماليك كثيراً ما كانوا يغالون في ابتزاز الأموال من الفلاحين المعدمين، الذين كانوا يرزحون تحت الضرائب ومع ذلك كان في المماليك قوم أسخياء يمنحون الفلاحين وغيرهم من أفراد الشعب الجائع شيئاً من الرعاية؛ ولذلك كان الفلاحون أحسن حالاً من طبقة العمال والصناع والباعة المعدمين، وأشباه المعدمين، وهم السواد الأعظم في المجتمع المصري آنذاك، وكانوا يطلقون عليهم اسم العوام، أي عامة الناس. (١)

أما الظواهر الاجتماعية التي كانت تميّز المجتمع المصري خلال فترة المماليك فمن أهمها ظهور طبقة الأعراب الذي انتشر كثير منهم في مدن مصر وقراها، وكانوا لا يتركون فرصة اضطراب إلا استغلوها في السلب والنهب، وربما لجأوا إلى تكوين عصابات سرية فلم تسلم من شرهم أيام الاضطرابات مدينة أو قرية حتى القاهرة.

أما المرأة في هذا العصر فقد تمتعت بمكانة سامية، إذ كان المماليك أنفسهم ينظرون إليها نظرة ملؤها الاحترام والتقدير، فاحترم المصريون المرأة أكثر مما كانوا عليه من ذي قبل تبعاً للحكام إذ الناس على دين ملوكهم غالباً.

ولذلك قدر للمرأة في هذا العصر أن تبلغ شأواً بعيداً أو تؤدى دوراً كبيراً في سياسة الدولة، وفي النشاط العلمي والديني والأدبي(٢)، ومن الظواهر اللافتة للنظر

---

(١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي،ط ١ مطبعة دار الوصل، القاهرة، ١٣٤٦هـ، ج ١،ص ٣٠٦.

(٢) السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ٣،ص ٦٦١.

في هذا العصر ظهور تجار الرقيق بصورة كبيرة في أسواق مصر وغيرها، وكذلك غلبة الاضطرابات وكثرة الظلم وعدم التوازن بين طبقات المجتمع وانعدام الأمن والاستقرار إلا أن العلوم ازدهرت ازدهاراً واسعاً وكثرت دور العلم من مساجد ومدارس ومشايخ. (١)

الحياة الثقافية:

ازدهرت الحياة العلمية والثقافية في هذا العصر ونشطت الحركة العلمية، وكان لهذا أثر كبير على حياة الأشموني.

وقد راج سوق العلم ونشطت حركة علمية واسعة النطاق ولقد تضافرت عوامل كثيرة على انتشار العلم والثقافة في هذا العصر بمصر، ففي حين بدأ الخلل والانحلال يدب في أوصال العراق وهي مركز الخلافة وعاصمة الدولة العباسية كانت مصر تتمتع بحركة علمية وثقافية واسعة لها أثرها في انتشار العلوم والآداب وكثرة العلم والعلماء، وكأنما قدّر لمصر أن تنهض بعبء العلم وحدها في هذا العصر، إذ لم تكن الأندلس بأحسن حالاً من العراق بل أسوأ، لأنها كانت تسير في طريق الزوال والسقوط بسرعة مذهلة. (٢)

وإن عناية المماليك بالعلماء لم تكن السبب الوحيد لهذه النهضة الثقافية العلمية في مصر بل كان لذلك أسباب أخرى تضافرت على تكوين ذلك الواقع المشرق وهي:

١- هجرة كثير من العلماء إلى مصر من مدن العراق والشام بعد الاجتياح المغولي للعراق ومن الأندلس بسبب انتشار الفتن والصراعات الطاحنة فيها.

٢- تشجيع المماليك للعلماء والأدباء، إذ كان المماليك لشعورهم بنقص أحسابهم، ولأنهم دخلاء يحاولون استكمال مهابتهم(٣) فقاموا بتشجيع العلماء وطلبة العلم وتقريب الأدباء وأهل الفكر في مجالسهم وهم يشعرون في دواخلهم أنهم يجهلون العربية ويحكمون شعباً غريباً عنهم، فكانوا يرون أنهم لابد من التقرب إليهم بإكرام

---

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: للشيخ محمد الطنطاوي، ط ٣ دار المنار بمصر سنة ١٩٨١م،ص ٢٢٥، ٣١٦.

(٢) حسن المحاضرة، ج ١،ص ٣٠٦ .

(٣) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ج ١ ، ص ٢٢٥.

دينهم ولغتهم وثقافتهم ولعل هذا هو سر اهتمام المماليك بالعلم والعلماء فلم يكد بلد ينافس مصر في هذا الشأن، لما عرف من حضارتها وعمرانها، فما كان من المماليك إلا أن يواصلوا في بناء هذه الحضارة إذا أرادوا البقاء لدولتهم في مصر والاحترام لأنفسهم في قلوب السكان وعامة الشعب فاستكثروا من بناء المدارس والزوايا والرّباطات ووقفوا عليها الأوقاف فكثر طلاب العلم وارتحل الناس في طلب العلم من العراق والمغرب، اللتين نفقت فيهما أسواق العلوم إلى مصر الناشطة في الحركة العلمية. (١)

ومن مظاهر الحياة العلمية في مصر ما يلي:

١- انتشار دور العلم والتعليم من مساجد ومدارس ومكتبات إذ بلغت المساجد التي شيدت في عهد الملك الناصر وحده ثمانية وعشرين مسجداً إلى جانب الجامع الأزهر الذي ظلّ محتفظاً بمكانة عظيمة في هذا العصر حيث كان أعظم منابع الثقافة العربية والإسلامية أما المدارس في القرن الثامن فلا يستطيع أحد حصرها لكثرتها. (٢)

وهنالك مدارس كبيرة طبقت شهرتها الأفاق كمدرسة بيبرس والمدرسة الصالحية التي بناها الملك الصالح نجم الدين والمدرسة المنصورية نسبة إلى الملك المنصور قلاوون ولم يكتف سلاطين المماليك ببناء المساجد والمدارس والزوايا والربط بل زودوها بالمكتبات التي تعد ركناً مهماً في بناء الحياة العلمية والثقافية في هذا العصر، وقد ألحق الملك الظاهر بيبرس بمدرسته خزانة كتب جليلة تشتمل على مراجع ضخمة في مختلف العلوم، وكذلك حرص السلطان المنصور قلاوون على تزويد مدرسته بالكثير من الكتب في الحديث، والتفسير، واللغة، والفقه، والطب، ودواوين الشعر. (٣)

---

(١) مقدمة ابن خلدون عبد الرحمن بن خلدون، ط ٣ مطبعة بولاق المصرية ١٣٢٠هـ، ص ٤١١.

(٢) رحلة ابن بطوطة المسماة رحلة النظار في غريب الأمصار وعجائب الأسفار محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي المشهور بابن بطوطة، ط ١، ج ١ص ١٢٠.

(٣) العصر المملوكي في مصر والشام: سعيد عبد الفتاح عاشور، ط ١، مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة، ١٩٦٥، ص ٣٣٣.

٢- تنوع العلوم التي كانت تدرس في هذه المساجد والمدارس فقد شملت علوم الدين كالعقيدة، والفقه، والحديث، والتفسير، والعلوم اللغوية كالنحو والصرف وعلوم البلاغة، والعلوم العقلية كالفلسفة، والمنطق إلى جانب علوم الحياة العامة كالطب والفلك.

٣- كثرة العلماء فقد أنتجت هذه الحركة العلمية والثقافية طائفة كبيرة من العلماء في مختلف العلوم والفنون بأسمائهم في تركيزها وانتشارها وازدهارها وفي كتاب "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة تفصيلاً لذلك أيما تفصيل إذ حرص المؤلف على حصر علماء كل فن وتعداد مؤلفاتهم في كل مجال من مجالات العلم التي عرفت حتى ذلك العصر. (١)

ولم يقتصر هذا الازدهار العلمي على القاهرة وهي عاصمة الدولة بل شمل ذلك المناطق الأخرى في مصر والدليل على ذلك ما جاء في كتاب (الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد) أي صعيد مصر فلم يخلُ بلد من مصر من العلم والعلماء في هذا العهد العصر المملوكي الذي بقيت آثاره إلى اليوم. (٢)

٤- نشاط التأليف: من أهم مظاهر الازدهار العلمي في هذا العصر كثرة التأليف في العلوم المختلفة، استجابة للدواعي التي تقدمت ويكفي في الدلالة على ذلك أن أشهر نحاة مصر وأهم كتب النحو فيها كانت في هذا العصر، فقد كان فيها ابن النحاس المصري صاحب (إعراب القرآن) وغيره وأبو حيان النحوي صاحب (البحر المحيط) ومن شرّاح الألفية وحدها المرادي، وابن عقيل، وابن هشام وغيرهم كثير ممن كان لإنتاجهم أثر كبير في الحركة العلمية والثقافية في هذا العصر.

ومما شجع هذا النشاط اهتمام سلاطين المماليك بالعلم والعلماء كالملك الناصر بن قلاوون الذي اشتغل بالعلم كثيراً حتى نسخ كتاب (دلائل النبوة) للبيهقي بخط يده. (٣)

---

(١) المرجع السابق ص ١٩٣.

(٢) النجوم الزاهرة: لابن تغري بردي، حولدث ٦٩٨هـ ط ١ دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٦٩م، ج ١ص ٣١٥.

(٣) النجوم الزاهرة: ج ١٠ص ٣١٥.

ومن هنا يبدو أنه من المبالغة في شيء وصف بعض الباحثين لهذا العصر بعصر الموسوعات، لظهور طائفة كبيرة منها:(تهذيب اللغة) للأزهري، و(الصحاح) للجوهري و(المخصص والمحكم) لابن سيده و(القاموس المحيط) للفيروز أبادي و(نهاية الأرب في فنون الأدب) للنويهي، و(صبح الأعشى) للقلقشندي وكلها موسوعات ومجلدات كبيرة. (١)

هذا بصفة خاصة إلى الازدهار العلمي في الدراسات النحوية واللغوية في العصر المملوكي وقد نشأت الدراسات النحوية في مصر مبكراً على يد جماعة من القراء والمؤدبين أمثال: عبد الرحمن بن هرمز تلميذ أبي الأسود الدؤلي وعثمان بن سعيد المشهور ب(ورش)* راوي نافع المشهور، الذي أخذ عنه قراءته بالمدينة المنورة سنة (١٥٥هـ)، ثم عاد إلى الفسطاط، وصار شيخاً للإقراء في مصر، ثم جاء ابن ولاد التميمي البصري الأصل الذي نشأ بالفسطاط، ورحل إلى العراق، وأخذ عن الخليل وعاد لمصر بالمذهب البصري، وهو أول نحوي في مصر بالمعنى الدقيق للنحو وقد عاصره أبو الحسن الأغر تلميذ الكسائي، وبذلك اتصلت الدراسات النحوية واللغوية في عصره بمذهبي البصرة والكوفة النحويتين. (٢)

ثم توالت جماعات النحاة إلى مصر فكان من مشاهيرهم فيها ابن بابشاذ، وابن بردى، وابن الحاجب وابن مالك وابنه المعروف بابن الناظم ثم طبقة أبي حيان، والمرادي وابن عقيل، وابن هشام وابن الضائع والأشموني وغيرهم ممن أخذ عن أئمة المدرستين البصرية والكوفية كما عرفوا النحو البغدادي القائم على مبدأ الاختيار من المذهبين عن أمثال ابن كيسان ومع ذلك كان المذهب البصري هو الذي رجحت كفته في التأثير على المذهب النحوي المصري لأسباب أهمها:

١- وصول كتاب سيبويه إلى مصر في وقت مبكر وقد مهد الطريق أمام الطلبة والعلماء من أن يكونوا على بينة منه إذ كان العلماء في كل عصر ومصر

---

(١) الأدب المصري من قيام الدولة الأيوبية إلى مجيء الحملة الفرنسية، ص ٣٦.

* (ورش) لشدة بياضه ، أعلام النبلاء ،ج٩، ص٢٩٦.

(٢) المدارس النحوية: شوقي ضيف،ط دار المعارف بمصر ١٩٦٨م، ص ٣٢٨.

ينظرون إليه نظرة تقديس وإجلال، وكان العالم النحوي لا يعترف له بالنبوغ ما لم يدرس كتاب سيبويه.

٢- كان أبو جعفر النحاس الذي أخذ عن البصريين والكوفيين والبغداديين وأمثاله كابن كيسان وأبي بكر بن شقير الذي عاد إلى موطنه في مصر، أخذ يدرس الطلاب كتاب سيبويه وبذلك ساعد على نشر نحو البصرة في مصر.

٣- الكتب النحوية التي وصلت إلى مصر بعد ذلك هي كتب البصريين غالباً مثل الإيضاح لأبي علي الفارسي والجمل للزجاجي أضف إلى ذلك وجود بعض كبار أئمة البصرة مثل: علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير الذي قدم مصر سنة(٢٨٧هـ)وبقي فيها ثلاثة عشر عاماً. (١)

ويتضح من ذلك أنه قد توفر لمصر كل أسباب النهضة النحوية ودواعي ازدهار العلوم من نحو وغيره ويمكن تلخيص ذلك في نقاط هي:

١- قِدم الدراسات النحوية في مصر.

٢- جمع نحاة مصر بين المذاهب النحوية الثلاث "الكوفية والبصرية والبغدادية".

٣- اجتماع علماء المشرق والمغرب من العراق والشام والأندلس فيها.

٤- وصول كتاب سيبويه إليهم مبكراً واهتمام الطلبة والعلماء به.

٥- كثرة المؤلفات النحوية فيها.

وهذا مما ساعدهم على الإنتاج النحوي الغزير من المطولات والمختصرات والشروح والحواشي والمنظومات للتسهيل على الدارسين. (٢)

وهذا لا يعني أن النحو وعلوم العربية عموماً كانت منفصلة عن بقية العلوم، إذ كان النحاة أنفسهم علماء في هذه الفنون ويقومون على تدريسها، فالنحاة جميعاً كانوا من النابغين في العلوم الأخرى، وإن غلب عليهم النحو، ولم يكن التخصص بمعناه

---

(١) بغية الوعاة: جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط ١ مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨٤م، ج ١ص ٤٧.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ٢٢٩.

الحديث معروفاً في تلك العصور التي عرفت بالموسوعية وسعة الإطلاع والأخذ من كل علم بطرف أو نصيب وافر".

وظل الأمر هكذا حتى جاء عصر الأشموني لم يجد شيئاً جديداً مبتكراً في الدراسات النحوية واللغوية فصار المؤلفون يحشدون في مؤلفاتهم آراء النحاة المتقدمين من المذاهب النحوية المختلفة، وخير دليل على ذلك هو شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الذي أحاول دراسة تنبيهاته في هذا البحث.

وخلاصة القول إن العصر الذي عاش فيه الأشموني كان مزدهراً علمياً وثقافياً، وإن لم يكن كذلك سياسياً واجتماعياً وربما أدبياً، ومن نافلة القول إن الأشموني كغيره من علماء هذا العصر تأثر بالجو العلمي والتقدم المزدهر في جميع العلوم وبهذه البيئة الثقافية اليانعة الثمار، فتعمق في دراسة العلوم خصوصاً النحو والصرف، وعلوم اللغة فجاء عالماً موسوعياً في شتى العلوم لا سيما النحو والصرف لا يشق له غبار ويدل على ذلك شرحه على الألفية الذي يقوم هذا البحث بجانب منه.

الفصل الثاني
كتاب شرح الأشموني

المبحث الأول : شرح الأشموني على الألفية ومميزاته

المبحث الثاني : حاشية الصبان وقيمتها من شرح الأشموني

تمهيد:

ابن مالك وألفيته:

هو: جمال الدين أبو عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي. [1]

أما الطائي فنسبة إلى قبيلة (طيّ).

ولد سنة ٦٠٠هـ وقد اختلف المؤرخون في السنة التي ولد فيها إلا أنه جاء في (نفح الطيب) أنه ولد في هذه السنة وقد يكون ذلك الأرجح لكثرة الجازمين عليه دون سواه. [2]

قضى فترة شبابه بالأندلس وفيها تلقى جل العلوم فبدأ بحفظ القرآن الكريم ودرس علومه وقراءاته وأخذ من علوم العربية بحظ وافر ومن شيوخه:

١- ثابت بن خيار الكلاعي المتوفى سنة(٦٢٨هـ).

٢- أبو على الشلوبيني المتوفى سنة(٦٤٥هـ).

٣- أبو صادق الحسن بن مصباح المتوفى سنة(٦٣٢هـ).

٤- أبو الفضل نجم الدين مكرم المتوفى سنة (٦٣٥هـ).

أما مكانته العلمية فهو عالم جليل واسع الثقافة له مكانة عظيمة في العلم والفكر، يأخذ من كل فن بطرق؛ ولذلك نجد مصادره، ومعارفه متجددة ومتنوعة، وتحدث عنه أصحاب التراجم فأثبتوا له تلك المكانة وذلك أنه صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، كان إماماً في القراءات وعللها.

أما اللغة فكان إليه المنتهي في الإكثار من نقل غريبها وأما النحو والتصريف فكان بحراً لا يجارى وحبراً لا يُبارى وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة فكان الأئمة والأعلام يتخيرونه وكان نظم الشعر سهلاً عليه.

أما مؤلفاته فله الكثير من المصنفات ولها أثرها الكبير في المكتبة العربية، تمتاز بغزارة المادة العلمية وبراعة التأليف والتنظيم؛ وذلك لكثرة إطلاعه وسعة عقله

---

(١) ترجمة ابن مالك: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تاج الدين أبو النصر عبد الوهاب، ت: محمود الطناجي، مطبعة الحلبي بمصر، ج ٥،ص ٢٨.

(٢) شذرات الذهب، ج ٥،ص ٣٣٩.

وصبره في مجال البحث، فله مؤلفات مستقلة بالصرف وأخرى جمعت بين النحو والصرف، وثالثة لغوية كما له مؤلفات في القراءات.

أما مؤلفاته في النحو والصرف فهي كثيرة منها:

١- إيجاز التعريف في علم التصريف.

٢- شرح ابن مالك على تعريفه المأخوذ من كافيته.

٣- لامية الأفعال.

٤- تحفة المودود في المقصور والممدود.

٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه.

٦- عمدة الحافظ وعدة اللافظ.

٧- الكافية الشافية في النحو والصرف وشرحها.

٨- ألفيته المعروفة في النحو.

٩- المقدمة الأسدية.

١٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

أما وفاته فقد ذكر المؤرخون أنه توفي في سنة ٦٧٢هـ بدمشق ودفن بها في سفح قاسيون[١] وساعد على هذا التحديد فضله ومكانته العالية فكان لوفاته أثر كبير على النفوس. [٢]

ألفيته ومكانتها:

هي منظومة في نحو ألف بيت من مزدوج الرجز قصد بها جمع مقاصد النحو حيث يقول:

واستعين الله في ألفية مقاصد النحو بها محوية

وهي خلاصة منظومته الكبرى (الكافية الشافية) في علمي: النحو والصرف وكانت الألفية تلخيصاً وتحريراً لمسائل العِلمين يقول ناظمها:

وَمَا بِجَمعِهِ عُنِيتُ قَد كَمَل نَظماً عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشتَمَل

---

(١) قاسيون: بالفتح الجبل المشرف على مدينة دمشق، معجم البلدان شهاب الدين أبي ياقوت الحموي الرومي البغدادي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٥٧م.

(٢) بغية الوعاة، ج ١ص ١٣٤.

والألفية أشهر كتب ابن مالك وبها يعرف ناظمها فيقال صاحب الألفية. [1]

وهي الكتاب المقرر في المراحل الدراسية باعتبار سهولة شروحها ، وتوسعها ، وإيجازها ولأهميتها نقلت إلى اللغات الأخرى. [2]

وتبدو مكانتها من عناية العلماء بها وشرحها والتعليقات الكثيرة عليها والحواشي التي وضعت حولها ومن أشهر شروحها:

١- شرح ابن الناظم.

٢- شرح أبي حيان المتوفى سنة (٧٤٥هـ) المسمي (منهج السالك).

٣- شرح المرادي المتوفى سنة(٧٤٩ هـ)المسمي (التوضيح).

٤- شرح ابن المظفر الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة).

٥- شرح ابن هشام المتوفى سنة(٧٦٢هـ)وله شرحان عليها أحدهما (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) والآخر (دفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة) وهو أربعة مجلدات كما جاء في بغية الوعاة.

٦- شرح ابن عقيل المتوفى سنة(٧٦٩هـ).

٧- شرح السيوطي المتوفى سنة (٩١٠هـ)البهجة الرضية.

٨- شرح الأشموني المتوفى سنة(٩٢٩هـ) المسمي منهج السالك.

---

(١) علم اللغة: على عبد الواحد وافي، ط لجنة البيان العربي، ١٣٨٣هـ ص ٦٥.

(٢) تاريخ آداب اللغة العربية: جرجي زيدان، ط دار الهلال، ج ٣ص ١٥٠.

المبحث الأول

التعريف بشرح الأشموني على الألفية ومميزاته

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك من أشهر كتب النحو إن لم يكن أشهرها على الإطلاق عند المختصين.

تسمية الكتاب:

سمى الأشموني شرحه على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" وهذا واضح حيث يقول في مقدمته : (وقد لقبته بـ منهج السالك)[1] ومع ذلك فقد اشتهر الكتاب بين الدارسين بـ شرح الأشموني حتى إن جميع طبعاته المنشورة كُتب عليها هذا الاسم ولا أعرف سبباً لهذا، إذ الاسم الذي أطلقه عليه صاحبه ليس بالطويل الذي يحتاج إلى اختصار وهو اسم مسجوع خفيف الوقع على الأذن.

إلا أن طلب التمييز من أول وهلة دعاهم إلى هذه التسمية المشهورة لكثرة الشروح المسجوعة الأسماء على الألفية.

أما نسبة الكتاب إلى مؤلفه فهو محل إجماع ولم يذكر أحد ممن وقفت عليهم في تاريخ هذا الشرح، ولكن يبدو من خلال الكتاب أنه ألفه في أواخر عمره بعد أن نضج علمياً، يدل على ذلك أسلوبه وكلامه وطول نفسه في الشرح والمناقشة والتقسيم والتنبيه والرد والموازنة فهذا يدل على كمال العقل ونضج العلم.

وهو شرح كامل، شامل مطول مبسوط على الألفية يتتبعها بيتاً بيتاً وكلمة كلمةً لا يغادر صغيرة ولا كبيرة، فكان بذلك أوسع شروحها التي وصلت إلينا حتى الآن فهو أغزر شروح الألفية مادة على كثرتها واختلاف مشاربها، بل أنه أوفى كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة وتعليلاتهم، ولا غرابة أن يجمع في شرحه ما جمع قبله من شروح الألفية: شرح ابن الناظم والمرادي، وابن عقيل، والشاطبي، والتوضيح وغيره من شروح الكافية، شرح الناظم وغيره، ومن شروح التسهيل المرادي وغيره وإمامه المغنى، وهذا كله عدا كتب السابقين فما عليه وقد رام أن يكون شرحه موسوعة إلا أن يضم كل شيء إلى نظيره ويضعه في موطنه... [2]

---

(١) شرح الأشموني، ج ١، ص ١٥.

(٢) نشأة النحو ص ٢٤٥.

وقد تضمن الكتاب عدداً ضخماً من الشواهد النحوية وغيرها بمختلف أنواعها ففيها آلاف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، والأمثال والأبيات الشعرية ، إلى جانب ذكر عدد كبير من الأعلام أي : أعلام اللغة والنحو في العصور المختلفة؟ للاستظهار بآرائهم أو مناقشتهم أو الردود عليهم أو الموازنة بين أقوالهم، وذلك في عدد من كتب النحو في العصور المختلفة؛ وبهذا يُعد هذا الشرح من أكبر الموسوعات في النحو وما يتعلق به من معلومات حوله؛ لأنه قد تمثل الشروح الكثيرة التي سبقته تمثلاً منقطع النظير، كما تمثل كتابات النحاة المختلفين وقد تحول كل ذلك سيولاً في شرحه يقابل آراء ابن مالك في الألفية على آرائه في التسهيل، وآراء النحاة المختلفين من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين وكثيراً ما يفصح عن رأيه مبيناً وجهة نظره. (١)

وبهذا يعد شرح الأشموني من أهم شروح الألفية أما منهجه فقد وصف الأشموني شرحه بأنه: (خلا من الإفراط الممل وعلا من التفريط المخل، وكان بين ذلك قواماً) (٢) وقد صدق فهو يبدأ بكتابة البيت من الألفية ثم يبين ما فيه بياناً يطول أحياناً ويتوسط غالباً، ويقصر أحياناً، مبيناً ومنبهاً إلى كل ما في البيت من إشارة نحوية، أو صرفية، أو لغوية، أو معنوية، وقد يذكر بعض المعلومات الدينية والخُلقية إلى جانب آراء النحاة وأقوالهم خاصة آراء ابن مالك في كتبه الأخرى فيكثر في إيرادها للاستعانة بها على فهم مراده في الألفية أو الموازنة بين ما ورد فيها هنا وهناك.

وقد يتخلل ذلك تنبيه أو تنبيهات، ولا يغفل بذلك كله عن إيراد الشواهد، وقد يستطرد فيذكر معلومات لا صلة لها بالنحو من غريب أو بعيد فقد ذكر في شرح البيت الأول من الألفية عند قول الناظم "أحمد ربي الله" كلاماً عن لفظ الجلالة "الله" ومن ذلك أنه لم يسم به سواه مستدلاً بقوله ﷻ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ (٣) أي هل تعلم

---

(١) المدارس النحوي، ص ٣٦٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ١، ص ١٥.

(٣) سورة مريم الآية ٦٥.

أحد سمي الله خير ذلك؟ ثم ذكر أنه اسم عربي عند الأكثر وهذه كلها معلومات لغوية لا بأس بذكرها، ولكنه يستطرد فيذكر أن هذا اللفظ "الله" عند المحققين هو اسم الله الأعظم وأنه ذكر في القرآن في ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً، ولا يكتفي بذلك بل يذكر اختيار الإمام النووي تبعاً لجماعة من العلماء أن اسم الله الأعظم هو الحي القيوم مع ذكر دليلهم وأن (الحي القيوم) لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع "البقرة و آل عمران وطه" وهكذا. (١)

وهو يسير على هذا النهج حتى إذا استوفى شرح كلماته واحدة تلو الأخرى معلقاً عليها ذاكراً ما حولها من معلومات نحوية وغيرها انتقل إلى التنبيهات.

وقد يشير إلى شيء من التوجيه الإعرابي لبعض المواضيع في البيت إذا بدأ له أنه يحتاج إلى ذلك، وهكذا حتى إذا استوفى البيت حقه في التوضيح والشرح والتعليق والتنبيه والإعراب انتقل إلى البيت الذي يليه إلى آخر الكتاب.

ويلاحظ إنه التزم بهذا النهج في الشرح كله دون ملل مما يحمد له؛ لأنه يدل على صبره وتحمله وقوة عزيمته. (٢)

أما أسلوبه فهو أسلوب تعليمي تقريري أظهر صفاته الوضوح والسهولة والبعد عن الغريب والمعقد من الألفاظ والعبارات، ويبدو أنه كان بعيد النظر في عباراته بغرض التنقيح والتهذيب والتوضيح والتقريب(٣) وكان له الحق في أن يصفه بأنه "شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد، واضح المسالك، يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد، ويحل منها محل الشجاعة من الأسد، نجد نشر التحقيق في إدراج عباراته يعبق ويدر التدقيق من أبراج إشاراته يشرق... (٤)

وهذا السجع في المقدمة لم يلتزم به في الشروح، ولم يعن به ولا قصد إليه إلا ما جاء منه عفو الخاطر وهو نادر جداً وقليل.

---

(١) البقرة ٢٥٥- آل عمران ٢- طه ١١.

(٢) شرح الأشموني، ج ١، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق ورقم الصفحة.

(٤) المرجع نفسه ص ١٦.

ومع كل ذلك لا يخلو أسلوبه أحياناً من الحشو والتطويل والاستطراد في علوم أخرى لا صلة لها بالنحو، وليس هذا أمراً خاصة به، ولكنه أسلوب كثير من المؤلفات في عصره وما قبله وما بعده في مختلف العلوم فكأنه من سمات التأليف في تلك العصور وربما دعاهم إليه الحرص على كسر الملل وتجديد النشاط والتخفيف على القارئ من جفاف بعض العلوم خاصة في مؤلفاتها الكبيرة مثل هذا الشرح.

أما قيمته العلمية ومكانته بين شروح الألفية فقيمة هذا الشرح كبيرة عند العلماء وطلبة النحو وقد ظهرت هذه القيمة مع أول ظهور هذا الشرح للناس ومازالت حتى الآن.

وأظن أنها ستستمر ما بقي علمٌ يطلب ونحو يدرس.

وقد اعتني العلماءُ بهذا الشرح عناية عظيمة تمثلت في أمور منها:

١- وضعهم عليه كثيراً من الحواشي والتقارير والتعليقات.

٢- إقامة كثير من البحوث عليه حديثاً، فشرح الأشموني على الألفية لم يهمل بل ظل متداولاً بين العلماء حتى إنك لا تكاد تجد كتاباً آخر بعده إلا وجدت ذكره فيه واعتماده عليه.

وممن وضع عليه حاشية الشيخ محمد الصبان الشافعي، وحاشيته مشهورة مطبوعة مع الشرح في أغلب الطبقات، وعلق عليه تعليقات واسعة نافعة الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.

٣- كثرت طبعاته وكثر النقل عنه فيما ألف بعده والعناية بشواهده وتنبيهاته.

وعرف من شروح الألفية قبل الأشموني شرح ابن الناظم وشرح المرادي وشرح ابن عقيل وشرح الشاطبي وابن هشام، وأوضح المسالك وقد شرح كثيرون قبل الأشموني وبعده وقد وقف الأشموني في شرحه على هذه الشروح واستفاد مما وقف عليه فجاء شرحه أغزر شروح الألفية مادة بل أنه أوفى كتب النحو.

وقد غمزه بعض المحدثين بسرقة بعض ما سبق من الشروح كشرح "المرادي" ويبدو أنهم جهلوا أن الأشموني جاء في عصر نضج فيه النحو فعرفت مذاهبه وثبتت

أساليبه، واستقامت مناهجه وليس من المأمول أن يأتي بجديد من القواعد فلم يبق أمامه سوى الجمع والدراسة والاختيار وهذا ما فعله الأشموني.

أما مصادره فقد اعتمد الأشموني في شرحه على ما وقف عليه من كتب النحو وغيرها بالإضافة إلى شروح الألفية قبله وخاصة شرح ابن الناظم على الكافية الشافية والتسهيل واعتمد على المغنى لابن هشام والكتاب لسيبويه.

وعلى خلاف ما يدعى بعض الباحثين المعاصرين كان الأشموني كثيراً ما يصرح بأسماء النحاة وكتب النحو قبله فوجد هذا الشرح القبول الواسع من قبل الدارسين للنحو على مر العصور والعناية التي وجدها من العلماء في كل عصر بعده.

ومن مميزات الأشموني في شرحه كان له شعر على بعض المسائل النحوية والصرفية فقد نظم بيتين من الشعر في باب المعرب والمبني بعد قول الناظم:

وَمُعرَبُ الأسمَاءِ مَا قَد سَلِمَا مِن شَبهِ الحَرفِ كأَرضٍ وَسُمَا

قال الأشموني: (سُما) بالقصر لغة في الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة أي بفتح السين وضمها وكسرها والعاشرة سماة وقد جمعتها في قولي:

لغات الاسم قد حواها الحصرُ في بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزة والقصر مثلثات مع سُماة عشر[1]

ومن مميزاته أيضاً ما قاله الشيخ الطنطاوي عنه: "مما يمتاز به هذا الشرح زيادة الشواهد فيه على المصنفات النحوية زيادة يؤود الطالب حفظها والإحاطة بما تستوجبه المعرفة بها من قائليها ومن قصائدها ومما قيلت فيه وغير هذا من مقتضيات الوقوف على جلية الحال من الشعر، والمتتبع لهذه الشواهد يعلم أنها للشعراء والمعتد بهم إلا قليلاً...". [2]

---

(١) الأبيات للأشموني في شرحه، ج ١، ص ٤٤.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص ٢٩٤.

ويمتاز أيضاً بما يقدمه من تنبيهات مفرداً[1] ومثنى[2] وجمعاً[3] قال الصبان "التنبيه" لغة الإيقاظ واصطلاحاً جملة دالة على بحث يفهم إجمالاً من البحث السابق، وغالب تنبيهات الأشموني يراد بها مطلق الإيقاظ الذي هو المعنى اللغوي[4] إضافة إلى ذلك كان يستشهد ببعض لغات القبائل العربية، هذيل وربيعة وعقيل والحجاز وتميم قال في باب اسم الإشارة بعد قول الناظم:

ويأولي أثر مجمع مطلقاً والمد أولى ولدي البعد انطقا

بالكاف حرفاً دون لام أو معه واللام إن قدمت ها ممتنعه

بأن تلحق هذه الكاف اسم الإشارة دون لام وهي لغة تميم ، أو معه وهي لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقاً نحو: ذلك وتلك ومع أولى مقصوراً نحو أولاك أو أولالك. [5]

ونخلص مما سبق أن الأشموني رغم مكانته العلمية المقدرة ورغم المميزات الوافرة لشرحه (شرح الأشموني) لم تجد الجوانب الخاصة لحياته ونواحي عصره المختلفة حظاً موفوراً من الدراسة، وأن المؤرخين والدارسين الذين تعرضوا لسيرته تناولوها بإيجاز لم يستوف القول فيها وذلك حسب علم الباحث.

---

(١) شرح الأشموني، ج ١، ص ١٧-٢٥٤، ج ٢، ٦٥-١٩٧، ج ٣، ١٥-٢٤،ج ٤، ٤٤.

(٢) نفس المرجع ج ١ص ١٥٦، ج ٢، ٣٦٧، ج ٣، ١٧، ج ٤ص ١١.

(٣) المرجع نفسه، ج ١ص ٣٦٩، ج ٣ص ٣٠٣، ج ٤ص ٨٤.

(٤) حاشية الصبان بشرح الأشموني، ج ١ص ١٦.

(٥) شرح الأشموني، ج ١، ص ١٢٢.

المبحث الثاني

حاشية الصبان وقيمتها من شرح الأشموني

تعدّ ألفية ابن مالك من أكثر المؤلفات شهرة ونيوعاً إذ لم يوضع على متن من المتون النحوية نثراً كان أم نظماً مثل ما وضع على هذه الألفية، فقد أقبل عليها طلاب العلم والعلماء درساً وشرحاً، وانكب عليها المحققون تعليقاً وتفصيلاً، حتى غدت حديث الناس، وراحت الأجيال تتواصل في الإفادة من علمها الغزير، فحفظوها في عقولهم وعملوا بها في حياتهم العلمية، وراحوا يضعون عليها الشروح والحواشي والتعليقات، وخيرُ دليل على ما نقوله كثرة ما ألف حولها من شروح وحواشي. (١)

وكان من بينها شرحُ العلامة أبي الحسن نور الدين على بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد الأشموني الأصل، القاهري الموطن(٢) المتوفى سنة ٩٢٩هـ تقريباً. (٣)

وله مصنفات نافعة لها مكانة عظيمة بين أهل العربية أبرزها وأهمها شرحُهُ على الألفية الذي بلغ شهرة واسعة وذاع صيته حتى قيل أنه أنفع ما كُتب عن الألفية. (٤)

ووصفه الأشموني في مقدمته بأنه شرح لطيف بديع مهذب المقاصد واضح المسالك، ولعل سبب شهرة هذا الشرح يعود إلى مجيء الأشموني في فترة متأخرة من تاريخ تأليف الشروح فجاء شرحه ملخصاً صفوة ما ذهب إليه سابقوه.

فكان له الشرح اللطيف المبدع ولهذا نجد العلماء يتداولونه بكثرة فيما بينهم، وأقاموا عليه حواشي وتعليقات كثيرة(٥) كان من أبدعها وأبرزها كماً ونوعاً حاشية الصبان التي نحن بصددها الآن، وقد خصه أكثر من محقق بالدراسة والتحليل فهذا محمد الطنطاوي يسهب في الحديث عنه إذ يقول فيه "رسم الصبان في مقدمة

---

(١) كشف الظنون، حاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي، ط١٩٤١ج ١ص ١٥١.

(٢) ينظر ترجمته في الكواكب السائرة ج ١ص ٢٨٥، شذرات الذهب، ج ٥ص ٢٠٧.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني، مقدمة المحقق، ص ٢٢.

(٤) تاريخ النحو العربي، ص ٢٤٥.

(٥) كشف الظنون، ج ١ص ١٢.

الحاشية الخطة التي سيتبعها فيها، وأنها تقوم على تلخيص زبدة ما كتبه السابقون قبله على شرح الأشموني، وتنبيه على ما وقع لهم من أسقام الأفهام، وتعليقه مما فتح به الله عليه فاهتدي إليه.

رسم الصبان اصطلاحاً خاصاً في الإشارة إلى أسماء السابقين ومنهم الحنفي الذي التزم التعبير عن اسمه بلفظ (البعض).

وعليه يمكن القول: إن الصبان في جانب معين كان موافقاً لغيره من النحاة، وفي جانب آخر اتسم بالموضوعية العادلة، هدفه تبيان الحقيقة العلمية مع غير الحنفي الذي تحامل عليه في شدة وعنف لا هوادة فيهما، وأسرف في التشهير به متجاوزاً العرف التقليدي في رد العلماء بعضهم على بعض حتى في الهنات والهينات. (١)

وقد وافقه أكثر من محقق فيما ذهب إليه فنقلوا كلامه في مقدمات تحقيقهم للحاشية(٢)إيذاناً بموافقتهم له وهو ما سأحاول التعرض له من خلال هذا البحث.

الصبان:

الصبّان هو الإمام العلامة أبو العرفان محمد بن على الصبان الشافعي الحنفي(٣)، ولد بمصر، وحفظ القرآن والمتون واجتهد في طلب العلم، وحضر أشياخ عصره وجهابذة مصره. (٤)

تلقي طريق السادة الوفائية عن أبي الأنوار محمد السادات بن أبي الوفا(٥) وهو الذي كناه بأبي العرفان(٦) وتلقي طريق القوم، وتلقيت الذكر، على منهج السادة الشاذلية، على الأستاذ عبد الوهاب العفيفي المرزوقي. (٧)

---

(١) نشأة النحو،ص ٢٥٦.

(٢) مقدمة تحقيق الحاشية، عبد الرؤوف سعد، ج ١،ص ٢٥.

(٣) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون،إسماعيل البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ج ١،ص ٧٨ حلية البشر في تاريخ للقرن الثالث عشر، ج ٣،ص ٣٨٤.

(٤) معجم المؤلفين، ج٢،ص ١٧ الأعلام للزركلي ج ٦،ص ٢٩٧.

(٥) هدية العارفين ج ٢ ص ٣٤٩ أسماء المؤلفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار المني، ط ١٩٥٥،ج٢، ص٣٤٩.

(٦) اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ،ادوارد كرنيليوس أشهر التأليف العربية ، مطبعة الهلال ، مصر، ط١٨٩٦ ،ص ٣٥٨.

(٧) حلية البشر،عبد الرازق البيطار، دار صادر،بيروت، دمشق، ج ٣،ص ١٣٨٦.

اجتهد في طلب العلم، وقد قُدّر له أن يلتقي بعدد كبير من العلماء ومشايخ عصره، فأخذ منهم معظم علمه، وكان من أبرز شيوخه[1] الشيخ بن حجر فقد تلقي منه شرحه الصغير على السلم، وشرح المكودي على الألفية، وشرح الشيخ خالد على قواعد الإعراب.

وحضر على الشيخ حسن الشدابقي صحيح البخاري بقراءته لكثير منه وحضر على الشيخ محمد العشماوي (الشفا) للقاضي عياض، وجامع الترمذي وسنن أبي داود، وعلى الشيخ السيد التليدي صحيح مسلم، وشرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، وتفسير البيضاوي وشرح رسالة الوضع للسمرقندي، وتفسير الجلالين وغيرهم.

من خلال عرضنا لأهم شيوخ الصبّان، نجده انكب على كتب سابقيه بالقراءة والتمعن والتدقيق، فلم يزل يخدم العلم ويجتهد في تحصيله حتى تمهر في العلوم العقلية والنقلية، وقرأ الكتب المعتبرة في حياة شيوخه، وربي التلاميذ، وأشتهر بالتحقيق، التدقيق، والمناظرات، والجدل وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام[2] حتى قيل عنه إنه الإمام الذي لمعت في أفق الفضل بوارقه، وروى أفئدة الواردين عذب شراب عرفانه ورائقه، لا يدرك بحر وصفة الإغراق، ولا تلحقه حركات الأفكار، ولو كان لها في مضمار الفضل، السباق العالم النحرير واللوذعي الشهير. [3]

ألف الكتب المعتبرة منها حاشيته على الأشموني، التي سارت بها الركبان وشهد بدقتها أهل الفضل والعرفان. [4]

وله في النثر لعبٌ عليٌّ وفي الشعر كأس على[5]، فمن نظمه قصيدة في مدح الأستاذ أبي الأنوار بن وفا، يستعطف خاطره عليه بتقصير وانقطاع وقعا منه إذ يقول فيها:

---

(١) المرجع السابق ورقم الصفحة.

(٢) معجم المطبوعات العربية، مركيس ١١٩٤ معجم المؤلفين ج ٦ ص ١٨.

(٣) الأعلام، خير الدين الزركلي ، دارالعلم للملايين، ط١٥، دت ج ٩ص ٢٩٧.

(٤) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

(٥) النحو العربي نشأته وتطوره، صلاح رواي ، دار غريب للطباعة ، القاهرة، ط٢٠٠٣م ص ٦٥٦.

عبيدُ جنى ذنباً ورحب الحمى حلاً فهل من رضا عنه تجود به فضلاً[1]

إليك أبا الأنوار قد أبت مخلفاً ومن ذا الذي يا سيدي قط مازلاً

أعيذك أن يسعى لبابك عائذ وتكسوه من أجل ذنب له ذلاً

أعيذك أن ترضى حقارة لائذ لسالف جُرم تاب منه وإن جلا

إذا أنت بالغفرن والصفح لم تجد فمن منه ترجو العفو والصفو والبذلا

صنف الصبان تأليف عدّة في مختلف العلوم في النحو والعروض، والبلاغة، والمنطق، ومن أشهر مصنفاته:

١- حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك.

٢- حاشيته على شرح العصام للمسرقندية "بلاغة".

٣- حاشيته على شرح الملوي على السلم في المنطق.

٤- مثلثات في اللغة.

٥- الكافية الشافية في علمي العروض والقافية وشرحها "منظومة".

٦- تقرير على مقدمة جمع الجوامع.

٧- حاشيته على السعد في المعاني والبديع.

منهج الصبان ومصادره في الحاشية:

مما لا شك فيه أن للألفية حظاً كبيراً من الشهرة، إذ حظيت بشروح وتعليقات عديدة، سلكت طريق الشرح والتوضيح والزيادة والتعليق، وقد تنوعت أساليب هذه الشروح في تناول نعت الألفية وتوضيحه، تبعاً لتباين مستوياتها التعليمية من جهة وقدرة المؤلف على صياغة التركيب مع إصابة المعنى وجلائه، وتحقيق الغرض وتوضيحه من جهة أخرى؛ لذا لم تكن هذه الشروح بمنزلة واحدة، فشرح الأشموني، امتاز عن غيره بغزارة مادته العلمية، وقد عُدّ أو في كتب النحو جمعاً لمذاهب النحاة.

وتعليلاتهم وشواهدهم على نمط البسط والتفصيل مع المحافظة على ترتيب المصنف لأبواب الألفية والالتزام بقوانينها. [2]

---

(١) الأبيات من بحر الطويل : أنظر حلية البشر ، ج٣ص ١٣٨٦.

(٢) هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان ج ٢ ص ٣٤٩.

وكذلك الحال بالنسبة إلى الصبان في حاشيته على الأشموني، فلم يختلف منهجه كثيراً عن منهج الشارح الرامي إلى الشرح والتفصيل، أي: أن السمة الغالبة لصاحب الحاشية هي المتابعة للشارح، إذ التزم بتبويب الشارح للموضوعات وترتيبه لها.

ويمكن بيان منهج الصبان في حاشيته بالنقاط الآتية:

١ – مقدمة الحاشية:

بين فيها الصبان مقصده من هذا العمل، فقال: "هذه حواشٍ شريفة، وتقديرات جليلة منيفة وتحقيقات فائقة، وتدقيقات رائعة، خدمتْ فيها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني موضحاً طبيعة عمله وقيمتها فيها، بقوله "صرفتُ في تحرير مبانيها، وتهذيب معانيها، جميع الهمة، ملخصاً فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الأعيان ومنبهاً على كثير مما وقع لهم من أسقام الأفهام وأوهام الأذهان، ضاماً إلى ذلك من نفائس السطور، ما ينشرح به الخاطر مضيفاً إليه من عرائس بنان فكري ما تقرُّ به عين الناظر. (١)

ولعل في هذا إشارة إلى أن الصبان جمع بين دفتي هذا الكتاب مجموعة كبيرة من آراء أئمة هذا الدرس وأعلامه، وفيه إشارة إلى أن آراء ووجهات نظر خالف فيها الشارح والمصنف من جهة، وعلماء العربية من جهة أخرى.

كما تبيّن المقدمة منهجه في النقل عن العلماء فيقول: "وحيث أطلقتُ شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المُدابقي أو قلتُ: فمرادي به شيخنا المحقق السيد التليدي أو قلت: (البعض) فمرادي به الفهامة الفاضل سيدي يوسف الحنفي رحمهم الله وجزاهم عنا خيراً.

وما كان زائداً على ما في حواشيهم، وليس منسوباً لأحد، فهو غالباً، مما يظهر لي وربما نسبته إليّ صريحاً. (٢)

---

(١) نشأة النحو وتطوره، ص ٦٦٠.

(٢) الحاشية: الصبان ، المقدمة، ص ٣٠.

٢- طريق الشرح:

تقيد الصبان في حاشيته تقيداً تاماً بالعناوين والموضوعات الواردة في شرح الأشموني، محافظاً على تبويب الأشموني للمادة العلمية، فلم يلجأ إلى تقديم فصل على آخر، ولا عبارة على أخرى، كما لم يفضل شرح شيء من متن الشارح وهذا الأمر ربما لا يلتزم به بعض شراح المتون[١] وكانت طريقته في الشرح تسير على نسق واحد في أبواب الكتاب كافة، فهو يذكر النصّ المراد شرحه مصدراً إياه بقوله: وقوله...".

والصبان في حاشيته على الأشموني لم يكن همه مقتصراً على توضيح عبارة أو شرح شواهد فحسب، بل إن المتن بين يديه ليس سوى منطق ليعبر به عن ثقافة واسعة، وإدراك تام، ووعي فذ لما يؤول إليه.

وقد مال الصبان في شرحه إلى الإسهاب والإطناب فهو إذا ما عالج مسألة نحوية حشد أقوال العلماء فيها ناسباً كل قول إلى صاحبه، ثم يوازن بين الآراء ويبين راجحها من مرجوحها معتمداً في ذلك على الحُجج والأدلة المبنية على سماع العرب وأقيستهم.

والقارئ للحاشية يدرك أنها قد اشتملت على معارف وعلوم شتى بأسلوب سهل مسهب غير مخل، فالكتاب يكاد يستوعب النحو كله ويشمل أصوله وقواعده وعلله ومسائله والخلافات التي قامت فيه مع الإحاطة الشاملة بالموضوع، والإلمام الكامل بمضمون الفكرة وهو في كل ذلك مستند إلى أصل آخذ بمذهب، عنه ينافح، وإليه يؤول مع احتفاظه لشخصيته بحقها، ولرأيه بأصالته، سواء أكان ذلك الرأي ترجيحاً واختياراً أم رفضاً وتحديداً، وإذا كان الصبان قد بحث فأجاد، وجمع فأوعى وقرر فأفاد فإنه أيضاً حلل فجلى، وناقش فأبدع فغالباً ما يثير أسئلة جدليّة حول كثير من القضايا ويجيب عنها ومن أمثلة ذلك: [٢]

---

(١) حاشية الصبان: ج١ص٣٠.

(٢) ينظر حاشية الصبان، ج ١١ص ٦٤، ٧٧، ٨٠، ١١١.

ما قاله الأشموني في مبحث "المعرب والمبني" إن من أسباب البناء على الفتح: طلب الخفة ك "أين" ومجاورة الألف ك "أبان" والإتباع نحو: "كيف" ينيب على الفتح إتباعاً لحركة الكاف، ولأن الباء بينهما ساكنة، والسكن حاجز على حصين.

أثار الصبان على هذا سؤالاً فقال: إن قلت لِمَ مثل للفتح إتباعاً بـ"كيف" وللفتح تخفيفاً بـ "ابن" مع انه يصح العكس، وكونُ الفتح في كل للأمرين معاً، لأن الأسباب قد تعددت أجيب: بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة، ناسبها أن يمثل بـ "أين" لطلب الخفة، بخلاف الكاف فإنها خفيفة، فتناسب أن يمثل بـ كيف للإتباع. (١)

وكذلك أورد الشارح تبعاً للمصنف في مبحث (أما ولولا ولوما) قوله:

أمَّا كمَهمَايَكُ مِن شَيءٍ وَفَا لِتِلوِ تِلوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

فعلق الصبان على البيت بقوله: وقوله (كمهما بك من شيء....) مهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف ويكن تامة فاعلها وخبرها محذوف، أي موجوداً ومن شيء بيان لمهما فإن قلت: أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالمبين في العموم والإبهام.

قلت: دفع توهُّم إرادة نوع بعينه، والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب، يكون للتعميم، وأما ما قيل من أن (من) زائدة وشيء فاعل يكن، أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطة المبتدأ.

ولغته تصحُّ بالإحالات المُوثقة إلى أصحابها الرأي أو التوجه(٢) فيعمد إلى الرمز من باب الاختصار نحو قوله شيخنا، وشيخنا السيد، والبعض وهو ما أشار إليه في بداية كتابه.

ولكن مما يؤخذ عليه في هذا الجانب أنه أطلق رمز (سم) على أحد العلماء الذين نقل عنهم وناقش آراءهم في حاشيته دون أن يشير إليه أو يصرح باسمه كما فعل مع الآخرين ومن خلال تتبع الباحثة لمواضع ذكر (سم) في الحاشية وقعت على بعض الأدلة والمفاتيح التي كان من شأنها الكشف عن هوية صاحب سم هذا

---

(١) المرجع نفسه ج ٢ ص ٢٩٥، ٣٠٠.

(٢) حاشية الصبان، ج ٣، ص ١١٥، ج ٤،ص ٣٩-٤٠.

الرمز، ألا وهو (ابن قاسم العبادي) المتوفى سنة(٩٩٤هـ) ويمكن أن نجمل هذه الأدلة التي أدت إلى هذه النتيجة بما يلي:

١- أورد الصبان أن سم له كتاب اسمه الآيات البينات وفي موضع آخر قال: وابن قاسم في آياته وبالرجوع إلى كتب التراجم أتضح أن هذا الكتاب هو أحد مؤلفات ابن قاسم العبادي.

٢- ذكر الصبان كذلك أن سم له حاشية على ابن الناظم.

وإذا ما عالج مسألة نحوية برع في تتبع آراء العلماء فيها واستقصاء الأقوال التي تعنيها كي يتسنى له الحكم على صحتها أو بطلانها كما يراها هو- نحو ما ذكره تعليقاً عن الأشموني في قوله: (قد- وقط) تأتيان بمعنى اكتفي فقال كان الصواب بمعنى (يكفي) كما في المغني، أو (كفي) كما في الجني الداني، ولأن مجئ اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التفتازاني مجئ (قط) بمعنى أنته فيكون اسم فعل أمر، وإنما قلنا الصواب ذلك ليكون متعدياً.

ومن هنا يمكن القول إن السمة الغالبة على أسلوبه في الشرح هي الجمع والتحقيق المتمثل في حشد أقوال النحاة ومذاهبهم حتى غدا كتابه موسوعة نحوية.

ومما يلاحظ على أسلوب الصبان أنه يردف الأقوال والآراء التي يوردها بعبارات تدل على طغيان الأسلوب التعليمي عليه ومنها فتأمل، باختصار فلا تغفل وفي هذا تكلف كثير، فأحفظ ما تلوناه عليه، فأفهم فأحرص على تلك الفائدة،... الخ. (١)

وهو في كل ذلك يستخدم لغة واضحة مصوغة بعبارات محكمة، فلم يفقد العبارة مقصدها ولم يكن شرحه عصياً على طالبي النحو.

وأهم ما في حاشية الصبان فوائدها التي أكثر منها واستطاع بها أن يضيف إلى ما ذكره الشارح إضافات رائعة ومعلومات تزيد على ما في الشرح أضعافاً.

الحدود النحوية عند الصبان: (٢)

---

(١) حاشية الصبان، ج ١، ص ٣٩، أنظر: الكافية لابن الحاجب ص ٧.

(٢) لسان العرب مادة حدد، ج٣،ص ١٤.

قبل الحديث عن مقدار اهتمام الصبان بالحدود النحوية لابد من التعريف له، فالحدُّ لغة هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدي أحدهما على الآخر وقيل هو المنع فحدّ الرجلُ عن الأمر يحده حدا إذا منعه وحبسه ولهذا المعنى الأخير سميت الحدود في الشرع حدوداً لأنها تمنع من إتيان الأفعال المجرمة.

أما في الاصطلاح: فهو قول دال على ماهية الشيء وعرفه السكاكي بقوله: عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه أو بما يتركب منهما تعريفاً جامعاً مانعاً، ونعنى بالجامع كونه متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد بالمانع كونه آبياً دخول غيره فيه.

وعليه فاللفظ الموضح للشيء الجامع يسمى حداً، لأنه يجمع معنى الشيء، ويمنع دخول غيره فيه.

وقد اعتني النحاة الأوائل بالحدود عناية واضحة[1]، فهي ركن حصين، تقوم عليه مختلف مصنفاتهم، لذا لا يكاد كتاب يخلو منها، فمن خلالها يستطيع العالم عرض ما يري وبها تظهر الأطرُ العامة لموضوعاته وقضاياه، لذلك توخي النحاة الدقة في وضع الحدود لكثير مما عالجوه في كتبهم.

ونجد الأشموني استخدم الحد في تفسيره ومن أمثلة ذلك قوله: البدل بقوله التابع المقصود بالحكم بلا واسطة.

وعند تناول الصبان لهذا الحد قال: وقوله: التابع الخ هذا معنى البدل استصلاحاً وأما معناه لغة: فالعوض قال بعضهم: كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع من قوله في عطف البيان: "وصالحاً لبدلية يُرى؟" أجيب: بان جواز الأمرين باعتبار قصدين، فإن قصد بالحكم الأول جعل الثاني بياناً له، فهو عطف البيان وإن قصد به الثاني، وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدل وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما وقوله المقصود أي وحده دون المتبوع هذا هو

---

(١) الحاشية تعريف الكلام وما يتألف منه ج ١ص ٢٩ الموصول، ص ٢١٢ وقوله في الفاعل، ج ٢ص٢٩ والاستثناء، ج ٢ص ٢٠٨، والتمييز، ج ٢ص ٢٨٨ والنعت ج ٣ص ٨٢، والعطف ج ٣ص١٢٥، والترخيم، ج ٣ص ٢٤٥.

المناسب لإخراج الشارح به ما عُطف نسقاً بغير بل ولكن، بعد الإثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معاً فإن قلت: يخرج عن ذلك بدل البداء، لأن متبوعه أيضاً مقصود كما يأتي، قلت المراد: المقصود قصداً مستمراً، ومتبوع بدل البداء وغن قصد أولاً لكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه، فقصده لم يستمر؟ وبما قررناه، يُعلم ما في كلام البعض.

دلالة المصطلح عند الصبان:

لم يكن اهتمام الصبان بتوضيح معنى المصطلح أقل شأناً من اهتمامه بالحدود وهذا واضح في معظم أبواب حاشيته نحو قوله في مقدمة الشارح: والجزم: القطع وعامله آلته، كالسيف، ووصفها بالعمل، مجاز عقلي، من وصف آلة عمل الشيء به. (١)

وقوله أيضاً في خطبة الكتاب: (والتنبيه لغة: الإيقاظ واصطلاحاً: جملة دالة على بحث، يفهم إجمالاً من البحث السابق).

قيل: أو على بحث بديهي، فالترجمة غالباً تنبيهات الشارح من هذا القبيل، فالمراد بها مطلق الألفاظ الذي هو المعنى اللغوي. (٢)

وأحياناً يعلل سبب تسمية بعض المصطلحات، نحو قوله في مبحث (حروف الجرِّ) وإنما سميت بحروف الجر إما لأنها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها إليها فيكون المرادُ من الجر المعنى المصدري، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال أي توصلها إلى الأسماء وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم. (٣)

وفي حين آخر يميل إلى التعقيب على بعض مصطلحات الشرح النحوية فنراه مثلاً ينافح عن تسمية (أفعل التفضيل) بهذا المسمي فيقول: وقيل أولى منه التعبير

---

(١) الحاشية مقدمة الشارح، ج ١،ص ٥.

(٢) المصدر نفسه، فقيه الكتاب، ج ١،ص ١٦.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢،ص ٣٠٢.

باسم التفضيل ليشمل خيراً وشراً لأنهما ليسا على زنة أفعل، وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو: أجهل وأدخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل.

ويدفع الأول بأن قوله: "أفعل" أي لفظاً أو تقديراً وخير وشر من الثاني، ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً كمالاً أو نقص. (١)

ومثل ذلك تعقيبه على مصطلح (النائب عن الفاعل) فقال: هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير (المفعول الذي لم يسم فاعله) لصدقه على ديناراً من قولهم: أعطى زيدٌ ديناراً، وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل، وإن أجيب: بأن المفعول الذي لم يسم فاعله، صار كالعلم بالغلبة، على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره".(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة الأوائل استعملوا مصطلحات عديدة، للدلالة على نائب الفاعل(٣) منها (المفعول الذي لم يسم فاعله) ويعدّ ابن جني أول من استعمل هذا المصطلح(٤) أما مصطلح نائب الفاعل فهو من استعمال ابن مالك(٥) إذ يقول أبو حيان: "اصطلح ابن مالك على أن يُسمي هذا الباب بـ "النائب عن الفاعل" ولم أر مثل هذه الترجمة لغيره. (٦)

ويرى د. يحيى عباينة: أن جميع المصطلحات التي استخدمت منذ زمن سيبويه إلى الزمخشري كانت بمثابة توطئة لظهور مصطلح (نائب الفاعل) الذي استعمله ابن مالك في ألفيته. (٧)

---

(١) المصدر نفسه، ج ٣،ص ٦٢.

(٢) حاشية الصبان، ج ٣ ص ٨٧.

(٣) مصطلحات العلماء في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري ص ٥٧-٦٢ يحيى القاسم رسالة ماجستير، ١٩٧٩م والنحو عند ابن مالك ص ١٦٨ ليلي محمد بايزيد، أطروحة دكتوراه جامعة دمشق.

(٤) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني،دار الكتب الثقافية، الكويت، ص ٣٣.

(٥) التسهيل ص ٧٧، المصطلح النحوي من سيبويه حتى الزمخشري، يحي عباينة ، ص ٦١.

(٦) الارتشاف ج ٣،ص ١٣٢٥، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١٤٢١هـ ،ج ١،ص ٢٨٦.

(٧) المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص ٦١.

وتسمية ابن مالك أولى وأوجز من مصطلح ابن جني لوجهين:

١- أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره. [١]

٢- أن المنصوب في قولهم: أعطى زيد ديناراً يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسم فاعله[٢] وهذا غير مراد كما ذكر الصبان.

وعليه فنائب الفاعل أولى بالاستعمال، لأنه أوضح في بيان المراد وأوجز من المصطلحات الأخرى والمعربُ ينبغي أن يختار الأوجز والأوضح. [٣]

وخلاصة القول إن ابن مالك أعرب في هذا المصطلح عن الدقة التي كان يتمتع بها عند إطلاقه المسميات على أسمائها، وأظهر بعد هذه التسمية سعة إطلاعه التي سمحت له أن يوجز هذا المصطلح وبالوقت نفسه عبرت عما وضع له تعبيراً أدق.

---

(١) شرح شذور الذهب، لابن هشام ، دارالسلام، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٨هـ ، ص ١٧٩.

(٢) المرجع نفسه،ص ١٧٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ٦١-٦٥.

الفصل الثالث

الدلالات النحوية

المبحث الأول: التعريف بالدلالات النحوية

المبحث الثاني: الشاهد النحوي عند النحويين

المبحث الثالث: الشاهد النحوي عند الأشموني

المبحث الأول:

التعريف بالدلالات النحوية:

إنّ النحو علم يعرف به حقائق المعاني ويوقف به على معرفة الأصول والمباني، ويحتاج إليه في معرفة الأحكام، ويستدل به على الفرق بين الخطأ والصواب، ويتوصل بمعرفته إلى معاني الكتاب، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب.

وقد كتب في ذلك جلال الدين السيوطي (الاقتراح في أصول النحو وجدله فنثر فيه ورداً وغرراً وفوائد بديعة، وشوارد رفيعة.

فالدلالة هي ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه وهي ثلاثة دلالات: [1]

١- دلالة لفظية: وهو ما يعود إلى القول والكلام.

٢- دلالة صناعية: وهي ما يعرف بالمصطلح.

٣- دلالة معنوية: وهو ما يفهم من الملابسات المحيطة بالمتكلم من غير استعانة بكلام كقولك للمسافر سفراً سعيداً أي تسافر سفراً سعيداً.

أما الحكم النحوي: فينقسم الحكم النحوي إلى ستة أقسام:

١- الواجب: ك (رفع الفاعل) وتأخره عن الفعل.

٢- الممنوع: ك (نصب الفاعل).

٣- الحسن: ك (رفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماضٍ).

٤- القبيح: ك (رفع المضارع بعد شرط مضارع وهو ضعيف أو ضرورة).

٥- خلاف الأول: ك (تقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب غلامه زيداً) بدلاً من ضرب زيداً غلامه.

٦- جائز على السواء ك (حذف المبتدأ أو الخبر أو إثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضي له ومنه رفعه وهو ما جاز استعماله لضرورة الشعر.

أما الأدلة النحوية تثبت بأمورهي:

١- السماع: والمحتج به منه.

---

(١) أصول النحو العربي: محمد عيد، عالم الكتب، ط ٢٠٠٦،ص١٤.

٢- القرآن: فكل ما ورد أنه قرئ جاز الاحتجاج به في العربية.

٣- كلام العرب: يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم وينقسم المسموع عن العرب إلى قسمين:

أ- المطرد: وهو الكلام المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يطمأن إلى أنه كثير كي يقاس عليه.

ب- الشاذ: وهو كل كلام عربي أصيل لم تذكر له قاعدة كلية ولم يحظ بالشيوع والكثرة ولا يقاس عليه.

وهما على أربعة أضرب:

الأول: مطرّد في القياس والاستعمال معاً وهذا هو المطلوب والغاية وهو الكلام الذي لا يخرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل والذي كثر استعماله في العربية.

الثاني: مطرد في القياس شاذ في الاستعمال وهو الكلام الذي لا يخرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل ويندر استعماله.

الثالث: مطرد في الاستعمال شاذ في القياس وهو الكلام الذي خرج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل والذي كثر استعماله.

الرابع: شاذ في القياس والاستعمال معاً وهو الكلام الخارج عن القواعد العامة المبنية على الأعم والأشمل ولم تستخدمه العرب وهو مجمع على رفضه.

٤- أما القياس فمنه: [١]

١- الأصلي: وهو إلحاق اللفظ بأمثلة في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة.

٢- وقياس التمثيل: وهو إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولكن توجد بينهما مشابهة في بعض الوجوه.

٣- وقياس الشبه: وهو حمل العرب لبعض الكلمات على أخرى وإعطاؤها حكمها لشبه بينهما من جهة المعنى.

---

(١) الاستشهاد والاحتجاج باللغة: محمد عيد وآخرون، ط ٢٠٠٦م،ص٢١.

٤- و قياس العلة: وهو اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقوم الحكم عليها.

٥- وقياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم للإطراد.

الإجماع:

وهو أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا.

المصطلحات النحوية:

١- المنهج[١] النهج هو الطريق نهج نهجاً أي سلك طريقاً واضحاً، والمنهج هو الطريق الواضح، ويقال منهاج، ونهجتُ الطريق أي سلكته وفلان يسلك نهج فلان، أي يسلم مسلكه وهو الطريق المستقيم.

أما اصطلاحاً[٢]: فهو مجموعة من الركائز والأسس المهمة التي توضح مسلك الفرد لتحقيق الآثار التي يصبو إليها.

٢- المذهب: ذهب يذهب ذهاباً وذهوباً فهو ذاهب فهو السير والمرور فالمذهب هو المعتقد الذي يذهب إليه الفكر ويقال ذهب مذهب فلان، أي قصد قصده وطريقته وهو المعتقد الذي يذهب إليه صاحبه.

اصطلاحاً: هو مجموعة الآراء والأفكار التي يراها أو يعتقدها إنسان ما، حول عدد من القضايا، وجاء في المعجم الوسيط تعريف المذهب بأنه: الآراء والنظريات العلمية والفلسفية ارتبط بعضها ببعض ارتباطاً يجعلها وحدة منسقة.

٣- الجهود[٣]: الجهد في اللغة هو الطاقة بضم الجيم قال سيبويه: نقول جهداوي أنك ذاهب، تجعل جهد ظرفاً وترفع أن به على ما ذهبوا إليه في قولهم حقاً انك ذاهب وجهد الرجل، إذ بلغ جهده والجُهد، بلوغك غاية الأمر الذي لا تألُ لأتأل على الجهد فيه قال الفراء: بلغت به الجهد أي الغاية.

اصطلاحاً: الجهد هو بذل الطاقة وتحمل المشقة في الأمر وتبليغه للناس.

---

(١) لسان العرب: لابن منظور دار صادر مادة نهج ص ٣٦٦.

(٢) المرجع نفسه مادة ذهب ص ٤٨٢.

(٣) المرجع نفسه مادة جهد ص ٢٣٣.

٤- الترجيح[١]: هو الموازنة رجح الشيء بيده إذا وازنه ونظر إلى ما أثقله وأرجح الميزان أي أثقله حتى مال، ورجحت ترجيحاً أي أعطيته راجحاً والترجح هو التذبذب بين شيئين عام في كل ما يشبهه وغلب عليه.

اصطلاحاً: هو تقديم أحد الأدلة على الآخر لما فيه من كمال المعنى المراد إيصاله أو أن يقدّم المجتهد رأي على آخر لما يرى فيه من كمال.

٥- الشاهد: لغة: ورد في الصحاح[٢] حول مادة شهد ما يلي: الشهادة خبر قاطع تقول منه شهد الرجل على كذا أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور وشهد الشاهد عند الحاكم[٣] أي بين وأظهر ما أطلع عليه.

وفي الاصطلاح: هو قول عربي شعراً أو نثراً قيل في عصر الاحتجاج يورد للاحتجاج به على قول أو رأي، أو قاعدة لغوية، وهو بعبارة أخرى: (جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، فالقرآن الكريم تتسم بمواصفات معينة تقوم دليلاً على استخدام العرب لفظاً لمعناه أو نسقاً في نظم أو كلام.

٦- التنبيه: وردت كلمة تنبيه مجردة ومزيدة بالهمزة والتاء منها (نبه) بمعنى القيام من النوم والانتباه عن الغفلة. [٤]

جاء في لسان العرب رجلٌ نبيه أي شريف ونبُه الرجل بالضم شرف واشتهر نباهة.

---

(١) لسان العرب مادة رجح ص ١٠٣.

(٢) الصحاح للجوهري مادة شهد، ج ٢ط ٢ أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، ط١٩٧٩م،ص ٤٩٤.

(٣) لسان العرب، مادة رجح،ص ١٠٣.

(٤) مجلة الأبحاث للنجاح، للمجلد الثاني، العدد السادس، ١٩٩٢م، ص ٢٥٦، لسان العرب، مادة شهد.

المبحث الثاني

الشاهد النحوي

يعدّ الاحتجاج بالشاهد النحوي من أبكر صور الدراسات اللغوية العربية[1]، وذلك لما له من أهمية في إبراز المعاني والدلالات المختلفة من جهة، وفي التأصيل للقواعد التي تثبت عليها العربية من جهة ثانية، وعندما نعود إلى كتب معاني القرآن الكريم مثلاً فإننا نلاحظ أنها جمعت بين تحليل الآيات القرآنية تحليلاً لغوياً أولاً ثم ذكر ما تعلق بها من شواهد نحوية تعين على تطوير هذا التحليل.

وكذلك فإن كتب إعراب القرآن الكريم تعد فرعاً من المعاني، وذلك بتناولها بعض مقاصد المعاني ويتضح من عناوينها أن أصحابها اهتموا كثيراً بالإعراب وأن اعتناءهم بالشواهد النحوية يأتي في مقدم ذلك الاهتمام على ذلك في إعراب القرآن للزجاج.

وقبل ذلك كله، فإننا إذا عدنا إلى كتاب سيبويه الذي يعد دستور النحو العربي، والذي جمع فيه أفكار أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي واجتهاداته هو فإننا نجده قد ضمنه من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية وبعضاً من الأحاديث النبوية.

وبلغ عدد الشواهد فيه (٧٤٤) آية وبلغ عدد الأبيان الشعرية ألف وخمسمائة بيتاً.

فأهمية الشاهد النحوي تعدّ جوهرية، وأساسية في كل ما له علاقة بالدرس اللغوي والنحوي وذلك إن على مستوى التفسير أو التعليل أو التحليل وإن على مستوى التأصيل للقواعد اللغوية والنحوية.

فالشاهد النحوي هو الخبر القاطع الموثق[2]، يستعمله اللغوي أو النحوي مروياً عن الناطق باللغة موضوع الدراسة ويكون في العربية آية قرآنية أو بيت شعر أو حديث نبوياً وهو قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي وهو بذلك يختلف عن المثال فهو ما يستدل به على القاعدة النحوية

---

(١) النحو التعليمي في التراث النحوي العربي: محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف القاهرة،ص ٩٨.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص ١١٩.

من جملة أو تركيب أو كلمة فقولهم مثلاً: أعجبني زيد علمه أو حسنه مثالاً لبدل الاشتمال.

فالشواهد إنما سبقت في الأصل لإثبات صحة القاعدة وأما الأمثلة فيصوغها المصنف ليوضح بها القاعدة، وتعد بمثابة الجانب التطبيقي الإيضاحي للقاعدة وليست دليلاً على صحتها.

ومن المفيد أن نشير إلى أن المثال يعد تمهيداً لتوضيح قاعدة ما، وأن الشاهد تأصيلي توكيدي، ثم أن الشاهد النحوي الذي مازال معتمداً في معظم دراساتنا ومناهجنا الدراسية ينتمي في معظمه إلى العصور التي يحتج بكلام العرب فيها والتي حددها كثير من القدامى، وبخاصة البصريين منهم بالقرن الثاني الهجري بالنسبة للحضر، والقرن الرابع بالنسبة للبدو واعتمد ذلك مجمع اللغة بالقاهرة.

الشواهد النحوية هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي وأصوله ويستوي فيها الشاذ القليل والكثير وذلك تبعاً لأوجه الخلاف في مسائل النحو وقضاياه بين المذاهب المختلفة.

الشواهد النحوية أنواعها ومصادرها:

١- يعد القرآن الكريم: هو أفصح الكلام العربي وأبينه على الإطلاق وهو بذلك يعد في مقدمة أنواع الشواهد النحوية واللغوية والعربية وهو الذي تطمئن إليه النفوس والأخذ به في مجال الدرس النحوي على أساس أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وقد اختلف النحاة في موضوع الاستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءاته فالكوفيون مثلاً يعتمدونه بشكل مطلق ويقدمونه على غيره من كلام العرب شعره، ونثره، جاهليته وإسلامه، يقول الفراء: إتباع المصحف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القرآن أحب إليّ من خلافه، ويقول أيضاً:(إن لغة القرآن الكريم أفصح أساليب العربية على الإطلاق: إن الكتاب أعربُ وأقوى في الحجة من الشعر).

وأما البصريون الذين ولدت وترعرعت في موطنهم الدراسات اللغوية عموماً فإنهم يحتفظون قليلاً في الأخذ بالقرآن الكريم وبخاصة في اعتماد القراءات التي طعنوا في بعضها وأخضعوها لقواعد أقيستهم فما وافق ذلك اعتمدوه وأخذوا به وما

خالفه طعنوا فيه ورفضوه واعتبروه شاذاً لا يقاس عليه، وقد صدوا إلى تأويل ما لم يتوافق مع قواعدهم وهم بذلك يقدمون القياس والقاعدة على نص القرآن الكريم.

نلاحظ على البصريين أنهم في بعض استشهاداتهم قد أخذوا بالأشعار المجهولة وقدموها على قراءة مشهورة ومن ذلك أن المبرد رد قراءة حمزة في قوله تعالى:﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[1] حيث عطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض الذي هو الباء فقال لا تحل القراءة بها.

وقد قرأ بها ابن مسعود وابن عباس وقتادة[2] هذا لا يعني أن المبرد لم يستشهد بالقرآن الكريم كله بل استدل بنحو خمسمائة شاهد قرآني، وكذلك فعل سيبويه من قبله ويمكن تفسير بعض تصرفات البصريين بأن توجههم العام قد رفع مكانة القرآن الكريم والبعد به عن الجدل وأسيابه احتراماً له وتقديساً.

٢- الحديث النبوي الشريف:

يهتم النحاة من حديث النبيﷺ ما كان قولاً[3]، لأن القول والاستشهاد به موضوع النحو ومرجع الأحكام والاستدلال به، واختلف أهل اللغة والنحو حول الشاهد من الحديث النبوي بين مجيز ومنكر، فمن المجيزين جمهرة من الكوفيين وكثير من أهل المذهب المغاربي الأندلسي، كابن مالك وغيرهما، ومن المنكرين ابن الضائع وأبي حيان الأندلسي وكذلك السيوطي وهناك طرف وسط متحفظ يجيز من الحديث ما صح لفظه كما فعل أبو إسحق الشاطبي وبعض البصريين والكوفيين.

ونلاحظ في موضوع الاستشهاد بالحديث أن المنكرين لاعتماده يحتجون بأن بعض أحاديث الرسولﷺ رويت بالمعنى، يقول أبو حيان: "إنما ذكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسولﷺ إذ لو وثقوا بذلك يجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية غير أنه يمكن الرد على هذا بأن الحديث النبوي تم تدوين معظمه قبل نهاية عصر الاحتجاج كما هو معروف، ثم أنهم قد احتجوا بأن معظم

---

(١) سورة النساء الآية ١.

(٢) معاني القرآن، أبي زكريا يحيى الفراء، دار المصرية لتأليف، مصر، ج ١،ص ١٤.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها ، احمد بن فارس الرازي ،دار الكتب العلمية ، مصر، ص٢٣.

رواة الحديث أعاجم، وكذلك فإن معظم علماء اللغة أعاجم مثل: سيبويه، والكسائي، والفراء، وغيرهم كثير، ثم إن كثيرين منهم احتجوا بمرويات حماد الراوية وكان وضاعاً ولحانة بالرغم من ذلك فإن كثير من علماء اللغة والنحو قد استشهدوا بالحديث من بينهم سيبويه والمبرد، وابن الانباري في إنصافه وحتى السيوطي الذي اعتمد أكثر من مائة وخمسة وخمسين حديثاً.

٣- الشاهد من الشعر: [١]

تعد الشواهد الشعرية، أكثر عدداً من غيرها فالشعر ديوان العرب وخزانة حكمتها ومستنبط آدابها، وبه حفظت الأنساب وعرف المآثر ومن الأشعار التي يحتج بها جاهلية وإسلامية فالأولى معتمدة ومقدمة وغير محدودة بزمن أما الثانية فقد اختلفوا في حدها الزمني تبعاً لاختلاف المكان.

ونظراً لهذا الاختلاف والتباين في الحد الزماني لكلام العرب الذي يجود الاستشهاد به فقد اتخذ مجمع اللغة العربية[٢] بالقاهرة قراراً أن العرب الذين يوثق بعربيتهم و يستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري وسبب التدقيق في الحد الزمني هو ظاهرة اللحن وتضارب المذاهب، والاختلافات السياسية المذهبية.

ونلاحظ من تعاملنا مع لغتنا العربية أن هناك فجوة سحيقة بين العرب عموماً ولغتهم وذلك اعتبار أن علاقتنا بهذه اللغة خارجية، وبشكل مجرد في كثير من الأحيان في حين وجب أن تكون اللغة حقيقية وعنصراً مكوناً للشخصية، وعندها يكون ذوبان اللغة في الإنسان أمراً إيجابياً مما يساعد على تطورها تبعاً لتطور هذا الإنسان.

لم تعد اللغة عندنا وسيلة للخلق، والإبداع، والتماسك، والانسجام الثقافي، والاجتماعي، وذلك نتيجة عدة عوامل ويأتي في مقدمتها على المستوى التعليمي على الأقل اعتمادها على الدرس التقليدي الذي يصير أساساً تبني عليه لا خطأ أحمر لا

---

(١) كتاب الصناعتين ص ١٠٤ أبو هلال العسكري، المكتبة العصرية،بيروت،ط١٤١٩هـ،ج١،ص١٠٤.

(٢) النحو التعليمي في التراث العربي،ص ٩٠-٩٨.

يجوز تجاوزه ثم هناك التراكمات السياسية والاجتماعية التي أثرت سلباً على نمو وتطور اللغة العربية بدءاً من عصور الانحطاط إلى يومنا هذا[1]، حيث أدى كل ذلك في المحصلة إلى تدني مستوى التحصيل اللغوي الناتج عن عثر المادة اللغوية والنحوية منذ وقت مبكر كما هو الشأن بين البصرة والكوفة، وكذلك بغداد والأندلس، الأمر الذي أدى إلى خلافات واضحة في مناهج الدراسة في وقتنا الحالي إن على مستوى التحصيل، أو على مستوى الشواهد التي تعتمد من أجل هذا التأصيل والتعقيد. [2]

يضاف إلى ما سبق تدني المستوى التحصيلي الناتج عن تراكمات خلافية وغيرها، ونلاحظ على مستوى المشاعر النفسية تجاه اللغة العربية نوعاً من العدائية من طرف بعض الذين هانت أنفسهم وانسلخوا عن جذورهم فكانت خصومتهم لكل ما له علاقة بالتراث العربي الإسلامي شديدة وفي مقدمة ذلك اللغة الحاملة لهذا التراث.

لا ننكر أن الفجوة اتسعت بين العربية ومستعمليها ولكن مع ذلك وبشكل موضوعي يمكن القول إن العربية سهلة طيعة إلا على الغرباء الذين تعمدوا الاغتراب وإن صعوبة التعلم تكون أحياناً عيباً في المتلقي لا في المادة المتلقاة، إن الشعور والإحساس بالانتماء الحضاري والاعتزاز بمقومات هذا الانتماء وفي مقدمتها اللغة يجعل كل عسير يسير وتتضاءل أمامه كل العقبات والصعاب.

إن أهمية الشاهد النحوي في العملية التعليمية كبيرة وذلك ما يوخي لنا من أساس نبني عليه قواعدنا، وتطور به لغتنا عن طريق الأقيسة المختلفة التي تعتد بها اللغة العربية.

لا عيب إذ نادي البعض بضرورة إعادة النظر في أمر الشاهد اللغوي والنحوي، ولنا أسوة حسنة في محاولات ابن مضاء القرطبي، وأبي بكر الزبيدي الأشبيلي في الرد على النحاة من الواضح وتجديد النحو لشوقي ضيف، وإحياء النحو لإبراهيم

---

(١) المرجع السابق ص ٩٨.

(٢) خزانة الأدب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة ط٤،١٤١٨هـ، ج ١،ص ٥.

مصطفى هي محاولات سعت إلى العمل على تسيير النحو بشكل إيجابي خدمة للعربية وأهلها.

المبحث الثالث

الشاهد النحوي عند الأشموني

استعان الأشموني بالشواهد القرآنية في كثير من المواضع لتعضيد الحكم النحوي الذي يميل إلى ترجيحه وفي أغلب الأحيان يذكر القراءات الواردة في الآية والأوجه الجائزة فيها مبيناً آراء بعض المفسرين في كثير منها[1] وتبعه الصبان في هذا النهج، ومن أمثلة ذلك قوله في قوله تعالى:﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[2] فقال: والواو ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها... كقراءة طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجري على لغة اكلوني البراغيث كما في الكشاف، وبهذه القراءة يُرَدُّ على قول أبي حيان أن ذلك ضرورة، وسمع ذلك مع الأمر أيضاً إفادة الدّماميني. [3]

واحتلت الشواهد الشعرية مكانة مرموقة عند الأشموني، وعنايته بها تبدو واضحة في معظم أجزاء كتابه ولم يسلك الأشموني منهجاً واحداً في تعامله مع الشاهد الشعري، فغالباً ما مال إلى شرح الشواهد الشعرية ومن أمثلة ذلك ما أورده الصبان في حاشيته في مبحث (كان وأخواتها): [4]

بِتَيهاءَ قَفرٍ وَالمَطِيُّ كَأَنَّها قَطا الحَزنِ قَد كانَت فِراخاً بُيوضُها

فقال فيه: (بتيهاء) أي أرض يتيه فيها السائر (قفر) أي خالية (والمطي) الواو للحال وهو اسم جنس جمعي للمطية سُميت مطية لأنها تمطو في سيرها، أي تسرع كأنها في سرعة السير (قطا الحزن) أي القطا في الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض، وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا، لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيراً فيه وجملة (قد كانت الخ) حال من قطا الحزن، وفائدتهما التنبه على شدة سرعة سيرها، لأن إسراعها إلى رفاقها غالباً أشد من إسراعها إلى البيض. [5]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ حاشية الصبان ج ١ ص ٦٠.

(٢) سورة المؤمنون الآية ١.

(٣) معجم القراءات القرآنية د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق ج ٦ص ١٥٢.

(٤) حاشية الصبان، ص ٣٩٨ البيت من بحر الطويل.

(٥) حاشية الصبان ج ١ ص ٣٣٨.

من الملاحظ أن الأشموني اهتم اهتماماً بالغاً بالشاهد النحوي كما اهتم بالتنبيهات النحوية والصرفية واللغوية متبعاً أبيات الألفية بيتاً بيتاً مبيناً أوجه الإعراب ومنبهاً لما يعرض له من أصل الكلمة واستعمال العلماء لها ومن ثم يورد كل قول إلى قائله.

مصادر الأشموني:

استمد الأشموني مادته النحوية من كثير مما وقع بين يديه من كتب سابقيه فنقل من تلك الكتب في مواقع كثيرة حتى رُمي بسرقة أحد سابقيه ألا وهو المرادي.

ومن أهم المصادر التي استمد منها شاهده النحوي:

١- صحيح البخاري للبخاري (محمد بن إسماعيل).

٢- ديوان الأدب للفارابي المتوفى سنة ٣٥٠هـ.

٣- النكت للأعلم الشنتمري ت ٤٧٦هـ.

٤- الأفعال: لابن القطاع على بن جعفر أبي القاسم السعدي المتوفى سنة ٥١٥هـ.

٥- الأمالي لابن الحاجب.

٦- شرح المفصل لابن الحاجب.

وغيرها من الكتب التي لها الفضل في تأصيل علم العربية وأيضاً العلماء والمذاهب والطوائف مثل أبو الأسود الدؤلي والكوفيين والبصريين وبعض المتأخرين.

الفصل الرابع
التنبيهات النحوية في شرح الأشموني من باب الكلام إلى باب المشتقات

المبحث الأول : أصول التنبيهات النحوية في شرح الأشموني

المبحث الثاني: أصول التنبيهات النحوية عن الكلام وما يتألف منه

المبحث الثالث: أصول التنبيهات النحوية عن المرفوعات

المبحث الرابع : أصول التنبيهات النحوية عن المنصوبات

المبحث الخامس: أصول التنبيهات النحوية عن المجرورات

المبحث السادس: أصول التنبيهات النحوية عن الجامد والمشتق

المبحث الأول
التنبيهات في شرح الأشموني

أ- المعنى اللغوي:

مادة (ن ب هـ) وردت في المعاجم العربية مجردة ومزيدة لمعان كثيرة متقاربة كالقيام من النوم والتيقيظ والانتباه عن الغفلة، والرفعة والشرف ونحو ذلك، ويمكن إرجاع هذه المعاني إلى معنى عام إلا أنهم ذكروا أن هذه المادة من الأضداد فتدل على المعنى وضده.

ويمكن عرض خلاصة ما ورد في المعاجم العربية في معنى هذه المادة، حتى يكون ذلك سبيلاً لإدراك المعنى الاصطلاحي الذي لم يصبح مصطلحاً نحوياً ذا دلالة متعارف عليها في أذهان النحاة حتى الآن.

وورد في معجم مقاييس اللغة من النون والباء والهاء أصل صحيح يدل على ارتفاع وسمو، ومنه النبه والانتباه ؛ وهو اليقظة والارتفاع من النوم ومنه رجل نبيه أي شريف. (١)

ثم ذكر المؤلف أن النبيه من الأضداد يقال للشيء الضائع: نبهٌ وللموجود نبهٌ وهو عندنا صحيح؛ لأنه إذا ضاع انتبه له، وإذا وجد انتبه له. (٢)

ونبهته من غفلته وتنبهت على الأمر تفطنت له. (٣)

وجاء في (القاموس المحيط) أن النبه بالضم الفطنة والقيام من النوم، وأنبهتُه ونبهتُه فتنبه وانتبه، وهذا منبه على كذا مشعر به ولفلان مشعرٌ بقدره وما نبه له كفرح ما فطن والاسم التُّنبه بالضم والنبّه بالتحريك الضالة ، توجدُ عن غفلة، والشيء الموجود ضده والمشهور كالنبه فهو نابه ونبيه، وأنبه حاجته أي نسيها فهي منبهةٌ.

وجاء في الهامش تعليق على هذا الكلام بتثليث الفعل (فتح وضم وكسر) من هذه المادة نقلاً عن بعض علماء اللغة أن الأكثرين اقتصروا على الضم وقالوا: هو

---

(١) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، ت: عبد السلام محمد هارون، د.ت ط دار الجيل بيروت د. ت ج ٥، ص ٣٨٤ مادة نبه.

(٢) المرجع السابق، ج ٥ص ٣٨٤ مادة نبه.

(٣) أساس البلاغة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة دار الفكر، ص ٦١٦.

الأفصح بدليل إتيان المصدر على النباهة والوصف على النبيه وفعالة وفعيل من المقيس في فعل المضموم. (١)

ومن هنا نخلص إلى أن هذا الكلام لا يبعد كثيراً عما سلف إلا أنه عُني بالجانب الصرفي في المادة وهو جانب مهم.

وليس في المعاجم الحديثة جديد يذكر إلا الإشارة إلى بعض الألفاظ المستحدثة أو القديمة التي استعملت في معانٍ مستحدثة من أمور الحضارة والثورة الصناعية مثل ما ذكر مؤلفو (المعجم الوسيط) من قولهم المُنبه ساعة ذات جرس يضبط على وقت معين، وإذا جاء الوقت صلصل منبه النائم محدث والنبيه: النابه والجمع نبهاء... ويقال: أمر نبه مشهور، والجمع: أنباه ومنه أنباه النحاة مشهورهم. (٢)

ثم نقل عن أهل اللغة أن النبه الضالة توجد عن غفلة تقول: وجدت هذا الشيء نبهاً وأضللته نبهاً إذا لم يُعلم متى ضل. (٣)

ويبدو من هذا عناية صاحب المقاييس بالمعنى المشترك على عادته في جميع كتبه حتى يبدو للناظر في كلامه أنه لا تضاد بين المعنيين؛ لأن كلامه المذكور يدل على أنهم ما سموا الضالة نبها ووجدانها كذلك إلا أنها ينبه لها في الحالتين فكان النبه اسماً جامعاً لما يحدث في الحالين من الانتباه وعلى ذلك أرى انه لا تضاد.

ب- التنبيهات في نظر النحاة:

يكثر استعمال عبارة (تنبيه) أو (تنبيهان) أو (تنبيهات) عند مختلف العلماء المتأخرين فيما يُعرف عند مؤرخي النحو والنحاة بعصر الحواشي والمتون، والشروح في تاريخ النحو وعلوم العربية خاصة والعلوم العربية والإسلامية عامة.

ومع ذلك لا يبدو أن هذا الاستعمال صار مصطلحاً نحوياً بقدر ما يبدو أنه صار عُرفاً شائعاً في مناهج التأليف والشرح والتحشية، والتعليق، إلى آخر ما عُرف من أنماط التأليف في تلك العصور وما بعدها إلى العصر الحديث.

---

(١) القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م،ص ١٦١٩.

(٢) المعجم الوسيط: للدكتور إبراهيم أنيس مذكور وآخرين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الفكر، القاهرة، ج ٢،ص ٨٩٩.

(٣) معجم مقاييس اللغة، ج ٥ ص ٣٨٤.

والاستعمال المذكور يشيع في مختلف العلوم والفنون من كتب التفسير المتقدمة لفهمه بخلاف التزييل[1] وقد أشار أيضاً لهذا المصطلح عند طوائف من العلماء حيث قال: ويطلق التنبيه عند الأصوليين على الإيماء وأحرف التنبيه عند النحاة ألا، أما، ها. [2]

وعلى ذلك فالتنبيه مسألة مهمة في نظر المؤلف، أو الشارح، أو المحشي، وهي تتعلق بما سلف من المسائل أو المباحث ويمكن فهمها لمن أمعن النظر دون من يمُرُّ عليها مروراً عابراً من القراء، فيحس المؤلف أنه بحاجة إلى إيقاظه إليها، وتنبيهه لها، لما يظن من الغفلة عنها وعدم الاهتداء إليها ولا يكون ذلك إلا فيما يراه المؤلف مهماً من المسائل فالتنبيهات إذاً- مسائل مهمة تعرض للمؤلف أو الشارح مما يمكن إدراكه من المباحث المتقدمة للمتأمل، ومع ذلك فهي مظنة الغفلة وعدم التنبه فيلجأ إلى التنبيه لما لذلك من الأهمية في نظره وخوفه من أن يفوت ذلك قراءه من عامة الناس.

وإذا أردنا أن نربط بين هذا المعنى العرفي وبين المعنى اللغوي السابق، بدت لنا العلاقة، واضحة جلية، إذ التنبيه بالمعنى الاصطلاحي الذي أسلفناه لا يخرج عن إيقاظ النائم أو الغافل، أو من يُظن به ذلك، فكانت الصلة بينهما واضحة .

ج- تصنيف التنبيهات في شرح الأشموني:

بعد دراسة الباحثة الأولية لتنبيهات الأشموني في شرحه تبين لي أنها بالغة الكثرة، إذ تتجاوز الألف بنحو خمسين وهي ما بين نحوي وصرفي ولغوي ومنهجي، وغيرها مما هو منتشر في كتابه وليس من غرضي في هذا البحث دراسة جميع تلك التنبيهات بل الاقتصار على التنبيهات النحوية .

وبعد تصنيف التنبيهات تبين أن غالبها في النحو والصرف وقليل منها في أغراض أخرى كاللغة والأسلوب والمعنى ونحو ذلك، فرأيت تصنيفها على النحو التالي:

---

(١) محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، محمد يعقوب الفيروز آبادي ، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ص ٨٧٧ مادة نبه.

(٢) المرجع السابق، ص ٨٧٧ .

١- تنبيهات نحوية: وهي نحو خمسين وستمائة.

٢- تنبيهات صرفية: ووهي نحو سبعين وثلاثمائة.

٣- تنبيهات تتعلق بأسلوب الناظم ولغته في الألفية وإعرابها.

٤- تنبيهات تتعلق بالمعنى المعجمي للفظ ودلالته.

٥- تنبيهات تتعلق بمنهج الناظم في ترتيبه للمادة النحوية في أبيات الألفية.

المبحث الثاني

أصول التنبيهات النحوية عن الكلام وما يتألف منه:

قبل الخوض في التنبيهات النحوية عن الكلام وما يتألف منه لابد أن نقف على التعريف بلفظ "أصول" لمعرفة ما يدّل عليه المصطلح دلالة واضحة فتعريفه لغة: هو: الأصل: هو أسفلُ الشيء يقال قعد في أصل الجبل أي أسفله ورد في معجم لسان العرب[1] الأصل أسفل كل شيء وجمعُه أصول لا تكسر على غير ذلك، واستعمل ابن جني[2] الأصلية موضع التأصل فقال الألف وإن كانت في أكثر أحوالها بدلاً، أو زائدة فإنها إذا كانت بدلاً من أصل جرت في الأصلية مجراه، وهذا لم تنطق به العرب وإنما هو شيء استعمله الأوائل في بعض كلامهم وأصل الشيء صار ذا أصل.

وجاء في مختار الصحاح (أ ص ل) الأصل واحد الأصول يقال: أصل مؤصل واستأصله أي قلعه من أصله وقولهم لا أصل له ولا فصل، الأصلُ الحسب والفصل اللسان، والأصيلُ الوقت بعد العصر إلى المغرب وجمعه أصل وآصال وأصائل فكأنه جمع أصيلة.

وجاء في المعجم الوسيط[3] تأصل أو أصل الشيء أصلاً إذا ثبت وقوي، والرأي الأصل أي الرأي جاد واستحكم.

ومن هنا نخلص إلى المعنى الاصطلاحي وهو: ما بني عليه غيره أو هو ما يستند وجود الشيء إليه والدليل على ذلك التعريف هو قولهم الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة وقول العرب كذا وبذلك يكونوا قد أطلقوا كلمة الأصل على الراجح من الأقوال.

---

(١) لسان العرب، ابن منظور مادة أصل ص٢٠١.

(٢) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٦م مادة ذبه.

(٣) المعجم الوسيط: أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب ت: محمد حسن، عمان، دار الفكر.

أ- أصول التنبيهات النحوية عن الكلام وما يتألف منه: [1]

التنبيه رقم(١):

قال الأشموني قال الناظم: (كلامنا لفظٌ مفيدُ..." اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به، كالخلق بمعنى المخلوق" والثاني في قوله: كاستقم يجوز أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر فإنه اختصر في "شرح الكافية" على ذلك في حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمها، لكنه في التسهيل صرح بها وزاد فقال: الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته فزاد "لذاته).

والواقع أولاً، قوله: "مصدر أريد به اسم المفعول" أي لاسم جنس جمعي للفظة حتى يرد اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزام أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاماً؛ لأن مدلول اسم الجنس الجمعي ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع، ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل (اللافظ)، والكلام النحوي ليس فعلاً، فإن قلت إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله في التعريف لذلك قال: صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لهجر النحاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقاً، فتنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر النحاة لمعناه الأصلي، وهو الإيجاد وإنما هو في مجرد إطلاق المصدر وإرادة المفعول وقوله أن يكن تمثيلاً أي فقط وعليه فقط فهو خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك كاستقم، وفي قوله وهو الظاهر أي من العبارة فلا ينافي أن كونه تمثيلاً كما أشار إليه ابن الناظم. [2]

التنبيه رقم(٢):

قال في قوله:(ثم حرف بمعنى الواو، إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام ويكفي في الإشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفاً).

---

(١) شرح الأشموني: للأشموني: ت- محمد محي الدين عبد الحميد، ت: عادل عبد المنعم بن العباس، دار الطلائع، ج ١ ص ٢١.

(٢) حاشية الصبان: للشيخ محمد بن على الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج ١ص ٢٩.

ويقصد بقوله: إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام[1] أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها وقوله يكفي الإشعار... الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكراً قد يكون أشرف كما في قوله تعالى:﴿ لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾[2] فالأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام.

من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام وعارضه البحوتي. [3] وأعتراضه ينافي قول الشارح : الكلم (مبدأ فلا تغفل) ، وهو عنده أسم جنس على المختار أي : لدلالته .

التنبيه رقم (٣):

قال:(حمل الشارح لفظ مسند في النظم على إسناد، فقال ومسند أي إسناد إليه، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف ولا حاجة إلى هذا التكلف فغنى تركه على ظاهره كاف أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسند إليها ولا يسند إلا إلى الاسم.

ولا يشترط لتمييز هذه العلامة وجودها بالفعل، بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها).

فقوله (على إسناد) [4] هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاد أو الإخبار فهو أعم من كل منهما وفي قوله: فأقام اسم المفعول مقام المصدر" فيه أن صيغة (مفعل) كمسند تأتي مصدراً ميمياً لأفعل، ك(أسند) كما تأتي اسم مفعول، واسم زمان واسم مكان فجعل مسنداً من أول الأمر مصدراً فاستغنى عن تكلف هذه الإقامة وحذف صلته أي الجار والمجرور المتعلقين به واحتاج إلى تقديرها؛ لأن الإسناد عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه الفعل إذ لكل منهما يكون مسنداً واعترضه المرادي في الاعتماد على التوقيف أي التعليم بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر، وفي قوله :

---

(١) حاشية الصبان ص ٣٠.

(٢) سورة الحشر الآية ٢٠.

(٣) شرح الأشموني ج ١ ص ٢٣.

(٤) حاشية الصبان، ج ١ ص ٣٢.

(لا يسند)، أي الاسم فيه أوجه خلاف فيجوز الإسناد إلى الجملة مطلقاً، قيل يجوز بشرط كون المسند قلبياً ولكن الأرجح ما زعم إليه الأشموني في أن الإسناد يكون إلى الاسم.

أما في قوله لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل يكفي أن يكون للكلمة صلاحية لقبولها[1] (بتاء) الفاعل متكلماً نحو: فعلت وفي هذا إشارة إلى أنه ليس المقصود بتاء فعلت خصوص التاء المضمومة أو المفتوحة بل تاء الفعل مطلقاً من ذكر الملزوم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل.

التنبيه رقم(٤):

قال [2]:(اشتراك التاءين في لحاق ليس ، وعسى وانفردت الساكنة بـ(نعم- وبئس) وانفردت تاء الفاعل تبارك هكذا مشى عليه الناظم).

وفي لحاق بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء ومنه تباركت قال في التصريح هذا إن كان مسموعاً فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس،فرد بأن هذا ليس من إثبات اللغة بالقياس؛ لأنه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك؛ لأن غاية ما فيه إدخال علامة في فعل يصلح لدخولها.

التنبيه رقم(٥)

قال: (قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا وكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع، أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة).

أي بكل فرد قال السيد[3]: ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به ؛لأن المعنى الفعلي يتجلي بكل ما ذكر، وقوله لا بالمجموع أي الأفراد معتبراً فيها الهيئة الاجتماعية، أي الحاصل من اجتماع هذه العلامات.

---

(١) حاشية الصبان ج ١ ص ٣٣.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ ص٣٥.

(٣) السيد هو محمد بن محمد بن الحسني المالكي الأشعري الأندلسي المشهور بالسيد البليدي بضم الباء، أنظر عجائب الآثار في التراجم عبدالرحمن الجبرتي دار الجيل بيروت ،ج١ ص٣٢٤، أنظر: الأعلام للزركلي،ج٧ص٦٨.

التنبيه رقم (٦):

قال:(وفي تقسيمه للحرف ذكر أن الحرف على ثلاثة أنواع إشارة إلى نكتة تعداد المصنف الأمثلة، وذلك أن تجعل نكته الإشارة إلى الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالأسماء وعامل(و) مختص بالأسماء نحو: (في، و) ومختص بالأفعال نحو: لم).

وأورد في ذلك تنبيهان قوله: إنما عدت هل من المشترك نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو:﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾[1] ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾[2] لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو:(هل زيداً أكرمته) ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في هل زيد قام، والتقدير هل قام زيد قام وذلك إن لم تر الفعل في خبرها تسلت عنه ذاهلة وإن رأته في خبرها حنت إليه لسابق الإلفة فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته، والثاني في قوله حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل، وإنما عملت (لا) و(ما) و(إن) النافيات عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس، وإن من العرب من يهملهن على الأصل.

وبهذا فقد أورد أن العامل المشترك إما مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الأصل كـ (ما، وأن) المشبهات بـ ليس والمختص بالأفعال كذلك كـ (لم، لن، وقد) وما جاء على الأصل لم يسأل عنه وما جاء على خلاف الأصل يسأل عن حكمة مخالفته الأصل. [3]

وقصد بقوله: (لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل) إنما كان أصلها ما ذكر؛ لأنها في الأصل بمعنى قد كما في﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾[4] وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص.

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٨٠.

(٢) سورة المائدة الآية ١١٢.

(٣) شرح الأشموني ج ١ ص ٣٨.

(٤) حاشية الصبان، ج ١ص ٦٥.

وفي قوله: (حق الحرف المشترك الإهمال) استظهر بعضهم أن حقه عدم العمل الخاص ،لا عدم العمل مطلقاً، ويذكر كلمة "العمل الخاص" أوضح ظهور مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به، وفي قوله (لعارض الحمل) أي الحمل على ليس العارض فالإضافة هنا من إضافة الصفة إلى الموصوف والحمل والقياس فيه إفادة النفي. (١)

التنبيه رقم(٧):

قال: (كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون، كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول لم (كأوّه) بمعنى أتوجع (وأف) بمعنى أتضجر وتبتغي على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعُد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول: (٢)

وما يرى كالفعل معنى وانخزل *عن شرطه اسم نحو صه وحيهل"(٣)

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة).

ويرى أن ابن مالك اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع.

وأيضاً نبه إلى: إنما قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات، فكان لعارض فعلاً، وذلك كما في أفعل التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح، فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع إنها أفعال ماضية؛ لأن عدم قبولها التاء عارض، نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح، بخلاف أسماء الأفعال فأنها غير قابلة للتاء لذاتها.

وأيضاً نبه إلى دلالة انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مضطردة ولا يلزم انعكاسها، أي يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها ، العدم لكونها مساوية اللازم.

---

(١) سورة الإنسان الآية ١.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ ص ٤٠.

(٣) المرجع السابق : البيت منسوب للأشموني، ص٤٠.

فالأشموني أراد أن يفصل في قضية اسم الفعل ليشمل الماضي والمضارع والأمر فهو يرى إن بيت الناظم يشوبه العموم وأنه اقتصر على الوارد منه على الأغلب وهو فعل الأمر.

ب- أصول التنبيهات النحوية عن المعرب والمبني:

التنبيه رقم(١):

قال: في بناء الاسم بالشبه الوضعي:(قال الشاطبي[١]: (نا) في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً كما ولا، فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به، ثم قال: وبهذا بعينه اعتراض ابن جني على من اعتل لبناء (كم) (من) بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل، ثم قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد).

ما قاله الشاطبي[٢]: هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي وقوله: وضعاً أولياً فيه احتراز عن نحو:(شربت ما) بالقصد والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به، وإن من المعروف عن النحاة يرون أصالة الإعراب في الأسماء وفرعيته في الأفعال والعكس في البناء فإذا جاء شيء من الأسماء معرباً أو من الأفعال مبنياً كان ذلك هو الأصل فلا يبحث له عن سبب، أما ما جاء مخالفاً للأصل بحثوا له عن سبب ذلك.

ولما ذكر ابن مالك مثالاً لما بني من الأسماء لشبه بالحرف شبهاً وضعياً كان كلامه مطلقاً فنبه الأشموني إلى القيد الذي ذكره الشاطبي أحد شراح الألفية وأشار إليه من قبل ابن جني رداً على من زعم: أن(لم ومن) بنيا لشبههما ب(هل وبل).

ويمكن أن نخلص بهذا الرأي إلى أن الأشموني يقصد بذلك أن شبه الاسم بالحرف الذي يوجب بناؤه إنما فيما كان على حرفين ثانيهما حرف لين.

---

(١) شرح الأشموني: ج ١، ص٤١ .

(٢) حاشية الصبان : ج ١، ص٤٧.

ومثل هذا التنبيه إن دلّ إنما يدل على إطلاعه الواسع على شروح الألفية وغيرها من كتب النحو قبله واستفادته منها.

التنبيه رقم(٢):

قال في علة الإعراب مع وجود علة البناء [١]:(إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان، وتان، واللذان، واللتان، لضعف الشبه بما عارضه في أي من لزوم الإضافة وفي البواقي من لزوم التنبيه وهما من خواص الأسماء، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان صدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٢] قرئ بضم أي بناء وبنصبها لأنهما لما حذف صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء، فمن لاحظ ذلك بني، ومن لاحظ الحقيقة أعرب، فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً لقيام التنوين مقامه كما في كل وزعم ابن الطراوة* أن أيهم مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدأ وخبر، وردّ برسم المصحف الضمير متصلاً، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة، وإنما بني الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع لأنه اخص من الذي وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده، ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة، وقيل هو على هذه الصورة مبني جئ به على صورة المعرب، ومن أعرب ذو وذات الكائنتين حملهما على ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة). [٣]

وهذا التنبيه أيضاً في علة بناء الأسماء ومن المعروف أن الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة ونحوهما من الأسماء المبنية وهو شبيه بسابقه لما تقدّم من شبه الحرف ودليل الأشموني في هذا التنبيه هو ردّ هذا الزعم وهو رسم المصحف إذ جاء

---

(١) شرح الأشموني: للأشموني، محمد محي الدين عبد الحميد، ج ١ ، ص ٤٢.

(٢) سورة مريم ، الآية ٦٩.

* ابن لطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي، أبو الحسن المعروف بابن الطراوة كان نحوياً ماهراً وعنه أخذ السهيلي وهو مؤلف الترشيح في النحو توفي سنة ٥٢٨هـ ، أنظر الاعلام ، ج ١، ص ٢٠٦.

(٣) شرح الأشموني ج ١ ، ص ٩٠.

فيه أيُهم، وهذا إن دلّ إنما يدل على أن الأشموني يرى من أصول النحو رسم المصحف وإجماع النحاة وهما من الأصول المختلف فيها. [1]

ولما علل لإعراب ما تقدم من الأسماء المبنية أصلاً بوجود خواص الأسماء فيها استشعر اعتراض من يرى عدم صحة ذلك بدليل بناء الذين مع أن الجمع من خواص الأسماء وردّ ذلك بأن (الذين) وإن كان فيه الدلالة على الجمع إلا أنه لم يجر على سنن الجموع في العربية من ناحية المعنى، أن الذين أخص في دلالته عن الذي لأنه لا يطلق حقيقة إلا على العاقل بخلاف الذي فإنه يطلق حقيقة على العاقل، وغيره وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده، على أن من النحاة من يرى أن الأسماء المذكورة، كلها مبنية وإنما جاءت على صورة المعرب، ويبدو أن الأول أقوى حجة وأرجح نظراً وأكثر انتشاراً في كتب النحو.

التنبيه رقم(٣):

قال: في الخلاف في الشبه الإهمالي لبناء الاسم: (عدّ في شرح الكافية من أنواع الشبه الإهمالي، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب، فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة، في كونها لا عاملة ولا معمولة، وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة، أي لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً ولأجل سكوته عن هذا النوع، أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه). [2]

ويتضح لي أن هذا التنبيه إضافة في أوجه شبه الاسم للحرف، نقله من الكافية الشافية حيث قال فيها:

والاسم يبنى لشبه حرف معني أولاً إهمالاً أو وصفاً لـ(رُحنا) أو غدوا وتكر في شرح هذا البيت أن البناء يكون في نسبة الحرف في الإهمال والإشارة بذلك إلى ما يورد من الأسماء دون تركيب، كحروف الهجاء المفتتح بها السور فإنها مبنية لشبهها

---

(١) الاقتراح في أصول النحو جلال الدين السيوطي ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤١٨هـ ص ٢٧.

(٢) شرح الأشموني، ج ١، ص ٩٢.

بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة، والبعض جعلها معربة، لأنها لا تتأثر بالعوامل). [1]

ولم يذكر ابن مالك هنا أوجه الخلاف ولكنه أورد أوجه الشبه لكاف التشبيه التي تفيد التمثيل، ولا تفيد الحصر وظهر ذلك في قوله كالشبه الوضعي. [2]

يكاد النحاة يجمعون على أن علة بناء الأسماء منحصرة في شبه الحرف وأوجه الشبه: الشبه الإهمالي والشبه الجمودي والشبه اللفظي، هذا غير ما ذكره ابن مالك في ألفيته من أوجه الشبه الوضعي والمعنوي، والافتقاري، ونلاحظ في هذا التشبيه خلاف النحاة في حكم الأسماء قبل التركيب من حيث الإعراب والبناء.

وهنا يتضح لي أن نظرة النحاة نظرة تأصيل وهذالك بعد نظر في أقوالهم؛ لأن موقع الكلمة من إعراب وبناء يتحدد في وقوعها في الجملة، وعليه أن هذه الأسماء بما فيها الحروف المقطعة في فواتح السور موقوفة وهو الأرجح إذ الإعراب يدل على المعنى ولا نعرف معنى تركيب هذه الأسماء فهي بذلك مبنية على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يصحبها عامل، أما على أنها أسماء للسور مثلاً وأن محلها رفع بالابتداء أو الخبرية، أو نصب على المفعولية لمحذوف، أي: أقرأ أو جر بحرف القسم المقدر. [3]

التنبيه رقم (٤):

قال في علة المعرب لشرفه وعلة المبني بالعلة الوجودية:(بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها بقوله: (وفعل أمرٍ وفعل مضي بنيا)على الأصل في الأفعال الأولى على ما يجزم به مضارعه من سكون أو

---

(١) شرح الكافية لابن مالك ت: محمد على المعوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠م، ج ١ ص ٨٦.

(٢) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، محمد بن مالك الأندلسي، إعداد دار خزيمة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٤هـ، ص ١٣.

(٣) حاشية الصبان ج ١ ص ٨٤.

حذف، والثاني على الفتح كـ ضرب أو تقديراً كرمي وبني على الحركة لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاً وشرطاً، وبني على الفتح لخفته وأما نحو ضربت وانطلقنا واستيقن فالسكون فيه عارض، أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو). [1]

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن علة الإعراب لا خلاف فيها لعدم وجود علة ثابتة أما المبني فعلته موجودة ولابد من الاهتمام بالموجود وأن علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب فقدّم علة البناء.

التنبيه رقم(٥):

قال في إجماع النحاة على علة الماضي: (بناء الماضي مجمع عليه وأما الأمر، فذهب الكوفيون إلى أنه معرب محزوم بلام الأمر مقدرة، وهو عندهم مقتطع من المضارع فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعاً حرف المضارعة قال في المغني: وبقولهم أقول لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف انتهى). [2]

فأظهر في هذا التنبيه ضعف مذهب الكوفيين فذكره الأخفش[3] بقوله ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وإبقاء عمله خفيف كحذف الجار ولهم في ذلك لام الأمر.

التنبيه رقم(٦):

قال: في التفرقة بين المباشرة وغيرها: (ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمتصور، فذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً وطائفة إلى الإعراب مطلقاً فأما نون الإناث فقال في شرح التسهيل: أن المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قيل فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي).

---

(١) شرح الأشموني ج ١، ص ٤٤.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٢.

(٣) حاشية الصبان ج ١، ص ٨٨.

ويقصد بقوله بين المباشرة[1] أي: نون التوكيد المباشرة لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة وعلى البناء أي على الفتح حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيها مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض وفي قوله إلى الإعراب مطلقاً، لكنه في المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التميز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة وفي قوله(ما) أي سكون (ومن) في قوله من الشبه بالماضي تعليلية وجعل السكون هنا عارضاً للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الإعراب فلا يناقي ما أسلفه من استواء المضارع والماضي في أصالة السكون ؛ لأنه باعتبار الأصل الأصيل. [2]

ففي هذا التنبيه يلحق الأشموني بناء المضارع ببناء الماضي في كونه متصل به نون التوكيد المباشرة وتقدير الإعراب فيه علته الشبه بالماضي، وجعل السكون فيه عارضاً.

التنبيه رقم(٧):

قال في علة بناء الإعراب في أنواع الكلمة [3]: (ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد: لم بني؟ وما بني منهما على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لم بني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه وما بني منهما على حركة فيه سؤالان: لم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا)؟.

يقر الأشموني أن ما جاء على أصله من إعراب أو بناء لا يسأل عن سببه، وإنما يسأل عن ما جاء على خلاف الأصل، وهذا يضيف السؤال عن تطبيق هذه القاعدة الفعلية على الحركة والسكون ولا يسأل عن إعراب الاسم؛ لأنه الأصل فيه وكذلك بناء الفعل كذلك لا يُسأل عما جاء مبنياً فالأصل فيه البناء، وأما ما جاء متحركاً من ذلك فيسأل عن علته؛ لأن الأصل في المبني أن يسكن لا أن يتحرك، ثم

---

(١) حاشية الصبان، ج ١ ص ٩٣.

(٢) حاشية الصبان، ج ١ ص ٩٤.

(٣) شرح الأشموني ج ١ ص ٤٧.

يسأل من جديد عن لماذا كانت الحركة هذه الحركة المعينة؟ إلى آخر هذه السلسلة من الأسئلة العقلية التي تدخل في فلسفة النحو ولا تخلو الإجابة من التكلف، كما يصعب ثبوت أكثرها عند التمحيص، وربما رفض هذا التكلف بعض النحاة ممن لا يميل إلى التعليل المنطقي في الأمور اللغوية. (١)

والأشموني في هذا التنبيه يتوسع في طرح مزيد من الأمثال؛ وهذه الأسئلة يحاول الإجابة عنها حالياً ما جرى فيها من جدل ونقاش، وأخذ وردّ بين النحاة في هذه التعليلات التي لم يعد يهتم بها إلا بعض أهل الاختصاص.

التنبيه رقم (٨):

قال في علامات الإعراب: (لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل وعلامات إعراب من حيث الخصوص). (٢)

ويقصد بهذا التنبيه الجواب عن منافاة ظاهرة الرفع بالضم من كون الإعراب معنوياً كما هو مذهبه من كونه لفظياً، ويعنى بقوله لا منافاة بين جعل هذه الأشياء يعنى الضم وأخواته إعراباً كما هو مذهب ابن مالك لا كما هو مقتضي قوله (أجعلن إعراباً) ؛ لأن جعل الرفع والنصب إعراباً جاء على المذهب والخلاف إنما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي، هي نفس الإعراب ، وعلى أنه معنوي علامات إعراب، فجعلها من حيث العموم أثراً جلبه العامل وهي علامات إعراب من حيث الخصوص.

التنبيه رقم(٩):

قال في إعراب الأسماء الستة بالحروف: (إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والجموع على حدة بها، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والجموع بالأحرف للفرق بينها وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع فإذا انتقل الإعراب بها من المثني والجموع لهم ينفر منها لسابق الإلفة وإنما

---

(١) حاشية الخضري على شرح بن عقيل، يوسف الشيخ محمد البقاعي إشراف مكتبة البحوث دار الفكر،القاهرة ١٤١٩هـ،ج ١ ص ٥٥.

(٢) شرح الأشموني ج ١ ص ٥٣.

اختيرت هذه الأسماء؛ لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى: أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأما معنى فلا يستلزم كل واحد منها آخر فالأب يستلزم ابناً والأخ يستلزم أخاً وكذا البواقي وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة). [1]

فقد تضمن هذا التنبيه تعليلات الأشموني التي تدل على رجاحة عقله ومهارته في التفكير المنطقي مبيناً الصلة بين هذه الأسماء المفردة، مثنى أو جمعاً وشبه المثنى لفظاً ومعنى بقوله: أما لفظاً فلأنها تستعمل كذلك مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان وأما معنى فلا يستلزم كل واحد منها آخر وبين الأحرف ومناسبتها للحركات الثلاث.

التنبيه رقم(١٠):

قال في كلا وكلتا[2]: (كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا في قوله:

كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[3]

إلا أن اعتبار اللفظ وبه جاء القرآن الكريم قال تعالى:﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾[4] ولم يقل آتتا فلما كان لـ كلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد والمثنى مرة أخرى وخص إجراؤها مجرى المثنى في حالة الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع من الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع عن الإضافة إلى الظاهر ؛ لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الأصل من الأصل والفرع من الفرع مراعاة للمناسبة). [5]

---

(١) شرح الأشموني: ج ١، ص ٥٤.

(٢) المرجع نفسه: ج ١، ص ٥٧.

(٣) البيت للفرزدق في شرح شواهد المغني ص ٥٥٢.

(٤) سورة الكهف: الآية ٣٣.

(٥) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ١٢٥.

كلا وكلتا من الأسماء الملحقة بالمثنى في إعرابهما فإن أضيفا إلى اسم ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجراً وإن أضيفا إلى الضمير أعربا إعراب المثنى فهما مفردان لفظاً مثنيان معنى.

وذكر الأشموني أن لهما نصيباً من الإفراد ونصيباً من التثنية فإذا كان مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثنى في موضع، إلا أن آخره معتل فلم يلق به إعراب المفرد إلا المفرد فلفظهما مفرد مع أن معناهما مثنى، هذا هو جانب التشبيه.

ويتعين الإفراد ومراعاة اللفظ في مثل: كلانا سعيد بأخيه ولذلك يعربان تارة إعراب المفرد وتارة أخرى إعراب المثنى وذكر أن مراد اللفظ أكثر دليله على ذلك وروده في القرآن الكريم.

ويوضح الأشموني أن الإعراب بالحروف فرع من الإعراب بالحركات، فناسب ذلك إجراء المثنى في حالة الإضافة إلى المضمر.

التنبيه رقم (١١):

قال في لغة لزوم المثنى الألف[1]:(في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل آخرى، وأنكرهما المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة قال الشاعر: [2]

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغاً لناباه الشجاع لصمما

وجعل منه:﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[3] : (وتران في ليلة)[4].

ذكر الأشموني في هذا التنبيه لغة أخرى في المثنى والملحق به فهو لزوم الألف رفعاً ونصباً وجراً فعامله معاملة الاسم المقصور، وخرج على هذا قراءة: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾.

---

(١) شرح الأشموني ج ١ ، ص ٥٨.

(٢) البيت من الطويل وهو للمتلمس في ديوانه ص ٣٥ خزانة الأدب ج ٧، ص ٤٨٧.

(٣) سورة طه الآية ٦٣.

(٤) أخرجه أبوداود في سننه ، كتاب الوتر، باب ٩، في نقض الوتر، ج٢ ص ١٤١.

وهنا ظهرت إضافته في هذا التنبيه، واستشهاده بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

فالمشهور أن المثنى يعرب بالألف رفعاً وبالياء ونصباً وجراً ، فنبه هنا إلى لغة أخرى فيه، فيعامل معاملة الاسم المقصور، ولم يلجأ الأشموني إلى القياس الذي وجدناه عنده في التنبيهات الأخرى بل كان منهجه هنا منهجاً وصفياً.

التنبيه رقم (١٢):

قال في إعراب المثنى المسمي به:(لو سمى بالمثنى ففي إعرابه وجهان: أحدهما يعرب إعرابه قبل التسمية والثاني: يجعل كعمران، فيلزم الألف ويمنع الصرف، وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف، فإن جاوزها كاشهيَّابين بين لم يجز إعرابه بالحركات). [1]

يذكر في هذا التنبيه طريقة إعراب المثنى إذا كان علماً أي إذا سمينا به، وهذا التنبيه من إضافاته إلى ما ورد في الألفية، ويلاحظ أنه لم يستدل بدليل سماعي؛ لأن المسألة كلها محل اجتهاد وتقدير.

التنبيه رقم (١٣):

قال :(في تعليلات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف وقد عرفت أن إعراب المثنى والجموع على حدة مخالف للقياس من وجهين الأول: من حيث الإعراب بالحروف والثاني: من حيث إن رفع المثنى ليس بالواو ونصبه بالألف؛ وكذا نصب المجوع، أما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الأول فلأن المثنى والجموع فرعان عن الآحاد والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طالباً المناسبة أيضاً فقد أعرب بعض الآحاد وهي الأسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل ولأنهما لما كان في آخرهما حروف فهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف؛ لأن الإعراب بغير حركة أخف منها مع الحركة، وأما العلة في مخالفتهما للقياس في الوجه الثاني؛ فلأن حروف

---

(١) شرح الأشموني، ج ١، ص ١٤٧

الإعراب ثلاثة والإعراب ستة، ثلاثة للمثني، وثلاثة للمجموع في نحو: رأيت زيداك، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطى المثني الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل اسماً في نحو: أضربا وحرفا في نحو ضربا أخوك، وأعطى المجموع الواو، لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسماً في نحو: اضربوا، وحرفاً في نحو: أكلوني البراغيث وجراً بالباء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع؛ ولأن كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج؛ لأن الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين). (١)

ونلاحظ أن الألف والواو والباء في التثنية والجمع تقوم مقام الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، ويرى أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني، أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب.

ونكر في هذا التنبيه نقطتين أساسيتين هما:

١- مخالفة المثني والجمع للقياس حيث يعربان بالحروف.

٢- مخالفة الحروف كي لا تلتبس بغيرها من حروف الإعراب.

فبيّن في هذا التنبيه أن في التثنية التعليل لتوزيع الحركات ودلالة كل حرف.

وفي هذه المسألة لا فرق بينها وبين رأي جمهور البصريين، أما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فهو مبني على خلافهم الأصلي في الإعراب؛ إذ يرى البصريون أنه معنوي، بينما يرى الكوفيون أنه لفظي؛ ولذلك أرجح أنها لواحق إعرابية مفسِرة لوضع الكلمة وهي مفسرة للرفع ، والنصب، والجر، حسب وضع الكلمة.

التنبيه رقم(١٤):

قال في الخلاف في الإعراب بالحروف:(ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجي وقيل: هو مذهب الكوفيين، وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدرة على الأحرف). (٢)

---

(١) المرجع السابق ج ١٤ ، ص ١٦٩.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ ص ٧٠.

هذا التنبيه فيه خلاف نحوي في علامة الإعراب وليس فيه خلاف لغوي بين العرب، والذي عليه الجمهور المتفق عليه إعراب المثني والجمع على حده بالحروف، وما نسب إليه سيبويه من إعراب بالحركات المقدرة مع كل حرف، فإنه لا يطرد مع ما عُرف في الإعراب التقديري من ظهور الفتحة على الباء لخفتها فهو مجرد خلاف في تقدير الإعراب وليس له أثر في الكلام.

التنبيه رقم(١٥):

قال في الخلاف في تعليل الألف والنون في المثني والواو والنون والياء في الجمع وحركتها: (قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين، وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين، ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما؛ نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً.

وقيل: لحقت لرفع توهّم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام، ودفع توهم الإفراد في نحو جاءني هذان، ومررت بالمهتدين، وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين؛ لأنه قبل الجمع ، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق وجعلت فتحته طلباً للخفة وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الباء فارقاً لتخلفه في نحو: (المصطفين)). [1]

إن هذا التنبيه يدور حول نون المثني وجمع المذكر السالم أو النون التالية للإعراب كما يسميها ابن مالك فذكر أولاً أنها عوض عن شيئين فاتا (هذين) الاسمين: التنوين والإعراب بالحركات؛ ولذلك حذفت عند الإضافة؛ لأنها عوض عن التنوين فلا حاجة إلى النون عند الإضافة فهي أولى بالنيابة عن التنوين، إذ هما من خصائص الاسم.

ومن هنا نخلص إلى سؤال: لِم لَمْ تحذف النون مع الألف واللام؟ فأجاب بأن (ال)عوض عما فات الاسم من الإعراب بالحركات فبقيت النون عوضاً عن التنوين، ولا يخفي ما في هذا الجواب من الوهن، إذ يمكن السؤال ولم لمْ يحدث

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ص ٧٥.

العكس فتنوب (ال)عن التنوين والإضافة عن الإعراب بالحركات؟ ولعله شعر بضعف هذا التعليل؛ فذكر تعليلاً آخر للنون هو دفع توهم الإضافة في بعض المواضع، ودفع توهم الإفراد في مواضع أخرى ومثّل ذلك كله ، وكذلك علل لكسر النون مع المثنى بالأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ لأن المثنى عند قبل الجمع ثم فتحت مع الجمع للتفريق بينهما، ومن هنا يحس بالسؤال لم كانت الحركة الفتحة؟ فأجاب بأنها أخف الحركات، ونجده لا يكتفي بهذا السؤال فيتخيل سؤالاً آخراً هو: ألا تكفي حركة ما قبل الياء للتفريق بين المثنى والجمع فلا يحتاج إلى حركة النون في التفريق؟ فأجاب بأن ما قبل الياء قد يفتح فيكون كالمثنى كما في الاسم المقصور مثل المصطفين وعندئذٍ لا يبقي ما يفرّق بينهما، إلا حركة النون.

التنبيه رقم (١٦):

قال في إعراب جمع المذكر السالم[١] إذا سمى به (قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمى به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه: الأول كإعرابه قبل التسمية به، والثاني أن يكون كفسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاثة على النون منونة، والثالث: أن يجرى مجرى عربون، في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة، والرابع: أن يجرى مجرى هارون في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة، والخامس: أن تلزمه الواو وفتح النون وذكره السيرافي، وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله وشرط جعله كفسلين وما بعده ألا يتجاوز سبعة أحرف فإن تجاوزها كاشهيابين تعيّن الوجه الأول قاله في التسهيل). [٢]

وقد تقدم في كلام الناظم إعرابه قبل التسمية، ومثل له بـ(عليون) وما عدا ذلك من الأوجه لم أقف على شواهد له من كلام العرب، كما أنه لم يذكر شيئاً من الشواهد في كلامه وهذا إن دل يدل على أن الأشموني نفسه شعر بضعف هذه الوجوه فذكرها بالترتيب المذكور، فكل وجه منها أضعف عما قبله، وهذا دليل على

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ص.

(٢) المرجع نفسه ج ١ ص ١٥٤.

أن بعضها في غاية الضعف، إذ إن منهج البصريين لا يكتفي بالشاهد ولا الشاهدين بل عندهم لابد أن يكون الأسلوب مطرداً في كلام العرب حتى تبني عليه القاعدة.

التنبيه رقم (١٧):

قال في إعراب (ما) في متن الألفية[1]: ("ما" الأولى موصولة والثانية حرفية، وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع ل(ال).

حيث قال ابن مالك:

وجرّ بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف أو بك بعد ال ردف

فنجد الأشموني في كثير من تنبيهاته يلجأ إلى مثل ذلك التنبيه عندما يحس بحاجة المتن إلى الإعراب، لتمام البيت ووضوحه وهذا الأمر محمود له فخشي أن تختلط (ما) في الموضعين على القارئ فنبه إلى أن (ما) الأولى موصولة بمعنى الذي والثانية مصدرية ظرفية بمعنى (مدة) كونه أو دوامه، وعلى ذلك يكون معنى البيت جُرّ بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة كونه غير مضاف وغير معرف ب(ال).

---

(١) متن الألفية مبحث المعرب والمبني ص.

التنبيه رقم (١٨):

قال في إعراب الفعل المضارع المتصل بألف الاثنين [١]:(وأجعل لنحو يفعلان" أي: من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسماً أو حرفاً (النونا) رفعاً، الأصل علامة رفع، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه يدل على ذلك ما بعده والتقدير: أجعل النون علامة الرفع نحو يفعلان (و) لنحو (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة ومن كل مضارع اتصل به واو الجمع اسماً أو حرفاً فأعرب الفعل المضارع هنا بالحرف لمشابهته فعل الاثنين؛ مثني الاسم، وفعل الجماعة مجموعة فاجريا مجراهما في الإعراب وحمل على الفعلية فعل المخاطبة لمشابهته لها فلأنها لو أعربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلها في ذاتها، ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى، ولا إلى الثاني لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكان ما قبلها حشو والإعراب لا يقع حشواً. [٢]

التنبيه رقم(١٩):

قال فيما حمل على الحذف للجزم:(قدم الحذف للجزم لأنه الأصل، والحذف للنصب محمول عليه، وهذا هو رأي الجمهور وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن الحذف للجزم أصل للحذف للنصب، وإنما كان أصلاً لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصيل في الجزم ووجه الأشموني إلى أن المناسبة كون كل عدم شيء، فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف، وفي قوله والحذف للنصب محمول عليه[٣] مثل حمل النصب على الجر في المثني والجمع على حده ؛لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص.

فلو قدّم الأشموني رأي الجمهور على التنبيه لكان أليق.

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ص ٨٢.

(٢) حاشية الصبان، ج ١ ص ١٤٤.

(٣) المرجع السابق، ورقم الصفحة.

التنبيه رقم(٢٠):

قال في ثبوت النون مع الناصب[1]: (إنما تثبت النون مع الناصب في قوله تعالى:﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ ﴾[2]؛ لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو:﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾[3] ووزنه تفعوا وأصله تعفووا.

فلم يصرح الأشموني بكون الفعل في هذا معرباً اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الإعراب.

ج- أصول التنبيهات النحوية عن النكرة والمعرفة:

التنبيه رقم(١):

قال في تقديم النكرة على المعرفة: (قدم النكرة ؛لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له والمستقل أولى بالأصالة، فالشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالآدمي إذ ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً، أو موجوداً ثم بعد ذلك يوضع له الاسم، العلم، اللقب، الكنية، وأنكرُ النكرات، مذكور ثم موجود ثم محدثٌ، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم، فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل عالم رجل ولا عكس ذلك وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره).

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن النكرة هي الغالبة والسابقة ومما يدل على الغلبة: العلة الأولى وعلى السبق العلة الثانية ولا يُرَدُ أن المعرفة أشرف لأن الأنسب اعتبار كون الأسبق في الوجود هو الأسبق في الذكر، وأيضاً يشير إلى استقلالية النكرة ، ويقصد بذلك انفرادها في بعض الصور، ولو قال الأكثر لكان

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٨٢.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٧.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٧.

أوضح وأعمق، ويتضح لي اجتهاده المنطقي حسب ما جاء في الأمثلة التي أوردها في توضيح النكرات المستقلة.

التنبيه رقم(٢):

قال في رفع الإبهام بالمثال في المتن: (رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل).

في هذا التنبيه أشار الأشموني لما ورد في متن الألفية:

فما لذي غيبة أو حضور ** كأنت وهو سم بالضمير[1]

فإنه لولا قوله كأنت لدخل اسم الإشارة للحاضر نحو: هذا وهذه في تعريف الضمير ،عندما قال في تعريفه فما لذي غيبة أو حضور فجاء بالمثال أنت خوفاً من الإبهام ودفعاً للالتباس وطلباً للبيان من أول وهلة، فمثل هذا التنبيه لابد من العناية به؛ لأنه أكثر نفعاً لقارئ الألفية.

التنبيه رقم (٣):

قال في دفع توهم ضمير المتكلم في قوله:(وغيره) (رفع توهم شمول قوله (وغيره) المتكلم بالتمثيل[2] من البيت:

**وألف والواو والنون لما ** غاب وغيره ك(قاما وأعلما) [3])

فإنه هنا يريد بغير الغائب المخاطب دون المتكلم؛ لأنهما غير الغائب من الضمائر فكان لابد من الإشارة لهذا الموضع دفعاً لاحتمال التوهم.

التنبيه رقم(٤):

قال في سبب اختصاص ضمير الرفع بالتقدير:(إنما خص ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة يجب ذكره فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ).

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٩٦.

(٢) متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص ١٧.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٩٨.

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني تعليلات النحويين وفي هذا ردّ على الذين ينكرون مبدأ التعليل بالكلية.

التنبيه رقم(٥):

قال في الخلافات النحوية في أصول الضمائر:(مذهب البصريين أن ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل فضخأهُن إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلاً، والثانية إثباتها وصلاً ،ووقفاً وهي لغة تميم، والثالثة هنا بإبدال همزته هاء، والرابعة(آن) بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال (آن) فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأي، والخامسة (أنْ) ك(عن) حكاها قطرب.[١]

وأما ما هو مذهب البصريين (أن) بجملته ضمير، وكذلك هي، وأما هما ، وهم ، وهُن ، فكذلك عند أبي علي وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل وقيل غير ذلك.

وأما أنت فالضمير عند البصريين ،أن والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً. [٢]

وأما إياي فذهب سيبويه إلى أن (أيا) هو الضمير ولواحقه وهو الياء من(إياي)، والكاف من (إياك) والهاء من (إياه) حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم). [٣]

أورد الأشموني في هذا التنبيه معلومات للهجات عربية في الضمير(أنا) ثم خلافات نحوية فيه وفي بقية الضمائر من حيث أصولها ، وإعرابها فلم يطل الأشموني في مناقشة هذه الخلافات؛ لأنها مجرد خلافات عقلية لا أثر لها في الكلام وإن كان لها أثر في صناعة الإعراب التي يعتني بها النحاة كثيراً فكانت مبعث كثير من خلافاتهم.

---

(١) متن الألفية ص ١٨.

(٢) شرح الأشموني ج ١ ص ٩٩.

(٣) شرح الأشموني ج ١ ص ١٠٩.

التنبيه رقم(٦):

قال في جواز اتصال وانفصال الضمائر أيهما أولى:(وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتنيه قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف (هاء) كنته فإنه خبر مبتدأ في الأصل ولكنه شبيه ب(هاء) ضربته في أنه لم يحتجزه إلا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل، وما اختار الناظم هنا هو مختار الرماني[١] وابن الطراوة)[٢].

يذكر الأشموني في هذا التنبيه من الضمائر ما يجوز فيه الاتصال، والانفصال وهناك آراء ترجح أحدهما على الآخر، ويعلل لعدم الانفصال في(كنته) إلى أنه لم يحجزه إلا ضمير المرفوع وهو كالجزء من الفعل فكأنه الفعل مباشر له ؛ لذلك لا ينفصل عنه؛ لأنه كالجزء منه.

ثم رجح الأشموني في نهاية هذا التنبيه إن ما اختاره الناظم هنا هو اختيار الرماني وابن الطراوة، مما يدل على حرصه على استقصاء الآراء في المسألة مع نسبتها إلى أصحابها، ولم يبد رأيه الخاص وهذه عادته في عامة تنبيهاته.

والخلاف في هذه المسألة من وجهين مع الاتفاق على جوازهما فالخطب إذن يسير وكل ما في الأمر أن ابن مالك رجع عن رأيه هنا فوافق سيبويه في أن الفصل في خلتنيه ونحوه أولى وظل باقيا على رأيه في (كنته) وينبغي لكل باحث عن الحق أن يرجع عن رأيه إذا بدا له أن غيره أولى منه.

التنبيه رقم (٧):

قال في ما يجوز اتصاله وانفصاله من الضمائر : [٣](حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله هو ما كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع).

ففي هذا التنبيه تلخيصٌ محكمٌ بحصر ما يدخل فيها وما يخرج عنها ومثل لذلك كله.

---

(١) الرماني: هو علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرماني، كان علامة في الأدب شرح أصول ابن السراج المتوفى سنة ٣٨٤هـ للبغية ج ٢ ، ص ١٨٠.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١ ، ص ١٩٠.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ص ١١٣.

التنبيه رقم (٨):

قال في الخلاف حول سبب التسمية بنون الوقاية [١]: (مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر، وقال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في أكرمني في الأمر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة ففعل الأمر أحق بها من غيره ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر).

ففي هذا التنبيه نجد أن تعليل الجمهور أولى بالقبول من تعليل الناظم ليس لأنه رأي الجماعة فحسب بل لأنه يشمل جميع الأفعال بخلاف تعليل الناظم؛ لأنه يختص بالأمر ثم يحمل عليه أخويه.

د- أصول التنبيهات النحوية عن العلم:

التنبيه رقم(١):

قال الأشموني في جواز التقديم والتأخير بين الكنية وغيرها [٢]: لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ** ما مسها من نقي ولا دبر[٣]

ومن تقديم الاسم عليها قوله:

وما اهتز عرش الله من أجل هالك** سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو[٤]

وكذلك يفعل بها مع اللقب). [٥]

وخلاصة هذا التنبيه جواز التقديم والتأخير بين الكنية وغيرها واستشهد لتقديمها وتقديم الاسم عليها فمثال تقديمها قوله:

---

(١) المرجع السابق ج ١ ص ١١٥.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ص ١٢٩.

(٣) البيت من الرجز المشطور وهو لحسان بن ثابت بلا نسبة في شرح الأشموني،ج١ص١٢٩، وأوضح المسالك ج ١ ص ١٢٨.

(٤) البيت لحسان بن ثابت في شرح التصريح ج ١ ص ١٢١.

(٥) شرح الأشموني، ج ١ص ١٢٩.

أبو حفص عمر، ومثال تقديم الاسم عليها سعد أبو عمرو- وخلاف في ذلك- فيجوز تقديم الكنية على الاسم وإنما نبه إليه الأشموني لكي لا يتوهم أن الكنية مثل اللقب وهذا يبدو حرص الأشموني على الوضوح وعدم اللبس.

التنبيه رقم (٢):

قال في الحكم الإعرابي للمركب الإسنادي: (حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكي أصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر لكنه بمقتضي القياس جائز). [١]

ما ذكره الأشموني من أن المركب الإسنادي اقتصر العرب فيه على الجملة الفعلية دون الاسمية ومن ذلك أجاز التسمية بها قياساً على الفعلية ولا مانع من ذلك من الناحية المنطقية وربما فهم من هذا إثبات اللغة بمجرد القياس وفي هذا خلاف بين العلماء، كما أن ما ذكره من الحكاية محل خلاف في إعراب المركب الإسنادي محل خلاف إيضاً إذ ذكروا فيه أنه مبني كما ذكروا إعرابه[٢] ، وذكره الناظم في التسهيل[٣] إنه ربما أضيف صدر ذي الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً، نحو: (جاء برق نحره) مع ذلك فالأرجح الذي عليه الجمهور ما اقتصر عليه، ولعله لم يلق بالاً إلى هذه الآراء لضعفها.

هـ-أصول التنبيهات النحوية عن اسم الإشارة:

لم أجد للأشموني أي تنبيه نحوي حول اسم الإشارة.

و- أصول التنبيهات النحوية عن الموصول:

التنبيه رقم(١):

قال في تبيين ما هو اسم جمع وليس جمعاً: (من المعلوم أن الأولى اسم جمع لا جمع فإطلاق الجمع عليه مجاز. [٤]

ويقصد بقوله مجاز أي بالحذف والتقدير اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في إفادة كل التعدد). [٥]

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ١٣٨.

(٢) حاشية الصبان، ج ١ ص ٢١٠.

(٣) شرح وتسهيل، ج ١ ص ٦٦٩.

(٤) شرح الأشموني، ج ١ص ١٦٠.

(٥) حاشية الصبان ج ١ص ٢١٧.

ففي هذا التنبيه أراد الأشموني أن يبين استعمال جمع لفظ الجمع إلى اسم الجمع مجازاً وهذا ما اعتدناه من الأشموني في حرصه على الوضوح وأمن اللبس.

التنبيه رقم(٢):

قال في رأي العلماء في (من) و(ما) و(ال) و(ذو) الموصلات (تقع مَنْ وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو: من عندك؟ وما عندك؟ وشرطيتين نحو:﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾[١] و:﴿ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ ﴾[٢] ونكرتين موصوفتين كقوله: [٣]

ألا رب من تغتشه لك ناصح ** ومؤتمن بالغيب غير أمين

وقوله: [٤]

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن** لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

فالشاهد في قوله (لما نافع) حيث وقعت ما نكرة موصوفة وفي قوله رب (من) لأن رب لا تدخل إلا على نكرة فدلت على أن من نكرة موصوفة بجملة أنضجت.

والآراء في مَنْ وما وال وذو الموصولات هي:

١- تصلح مَنْ ما لاستعمالات منها اسم موصول مثل: رأيت من علمني واسم شرط مثل: من يعمل خيراً يجد جزاءه ، ونكر الأشموني في التنبيه إفراد (ما) نكرة مثل: ما أحسن زيداً، وفي نعم وبئس وقد تساويها (من) عند أبي على كما نكر في هذا التنبيه والموصوفة إما تأتي فيها بمفرد نحو: مررت بما هو معجب بك وبـ مَنْ معجب بك ف (معجب) بالجر صفة أو جملة كما في الشاهد المذكور رُب من أنضجت... الخ وربما تكره النفوس... الخ فجملة أنضجت وتكره صفتان لا صلتان؛

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٧٨.

(٢) سورة الأنفال الآية ٦٠.

(٣) البيت من بحر الطويل لعبد الله بن هشام في حماسة البحتري، وبلا نسبة في الجنى الداني، ص ٤٥٢ حاشية الصبان ج ١ ص ٢٢٤.

(٤) البيت من بحر الطويل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني المرجع السابق،ج٢، ص ٧٠٧، والشاهد فيه (لمانافع) وقعت (ما) نكرة موصوفة.

لأن رب لا تدخل إلا على نكرة ثم ذكر أن النكرة تامة لا تحتاج لوصف مثل: نعم من هو أي: نعم شخصاً ، فهي هنا تمييز لفاعل نعم وهو ضمير مستتر.

وذكر الأشموني إضافة أخرى وذلك أن (ما) تكون تعجبية نحو: ما أحسن زيداً ، وذكر لها صاحب الهمع ثلاثة مواضع: أحدهما :التعجب نحو: ما أحسن زيداً ، على مذهب سيبويه، الثاني: في(باب نعم) غسلته غسلاً نعماً ، على خلاف بقد قيل إنها معرفة أي نعم الغسل، الثالث: في قولهم إني مما أفعل، أي: إني من أمر فعلي، قيل أنها هنا معرفة أيضاً. (١)

وذهب ابن السيد وابن عصفور إلى أن(ما) تقع صفة للتعظيم نحو:﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾(٢) و:﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾(٣).

وذكر في هذا التنبيه الخلاف في (ال) وهل هي اسمية أم حرفية؟ والرأي الراجح هو رأي الجمهور فهي عندهم اسم موصول ويرى المازني أنها حرف موصول(٤) والأخفش عنده حرف تعريف، وليس من (ال) الموصولة في شيء ومن عدها اسم هو سيبويه والجمهور، ودليلهم أنها تدخل على المضارع ويعود الضمير عليها نحو أفلح المتقي ربه وقال المازني حرف موصول، ورد بأن الموصول الحرفي يؤول بالمصدر ولا يصح هنا تأويل أل وما بعدها بمصدر.

وفي آخر التنبيه أشار إلى أن ذو مبنية وتستعمل في الإفراد والتذكير وبعضهم يعربها فالخلاف فيها في البناء والإعراب ليس في الإفراد والتذكير.

التنبيه رقم (٤):

---

(١) همع الهوامع، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، المكتبة التوفيقية ، مصر، ج ١ ص ٩٢.

(٢) سورة الحاقة الآية ١.

(٣) سورة طه الآية ٧٨.

(٤) حاشية الخضري، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، دار الفكر، القاهرة، ج ١ ص ١٣٦.

قال في تثنية ذو وذات وجمعها [1]: (ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي ويقال ذو على الأصل، وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما قال الناظم: وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فاضربت عنه لذلك لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور). [2]

اتفق النحاة على أن ذو الموصولة من لغة طئ خاصة دون سائر العرب ولكنهم غير متفقين في نطقها وإعرابها، فمنهم ما يلزمها الواو وبعضهم يعربها إعراب ذي بمعنى صاحب في الأسماء الخمسة وبعضهم ما يفرق بين لفظ المفرد والمثني، والجمع، والمذكر، والمؤنث من ذلك كله فقول ابن عصفور لا يحمل القطع بتثنيها وجمعها، فلعل الناظم حملها على غير ذلك لأنه يبعد أن يكون ابن مالك لم يقف على ما نقله ابن عصفور والهروي[3] وابن السراج عن العرب وهو من الذين اهتموا بمعرفة لهجات العرب وأشعارها وأخبارها.

التنبيه رقم (٥):

قال في شرط استعمال ذا الموصولة (يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق، أن لا تكون مشاراً بها نحو: ماذا التواني وماذا الوقوف وسكت عنه لوضوحه). [4]

يرى الأشموني أن ابن مالك لم يذكره مادام الشرط من الوضوح بهذا المكان الذي ذكره الأشموني بنفسه بالاعتذار للناظم لعدم ذكره؛ لأن ذا في ماذا ومن ذا لا يمكن أن تكون موصولة إلا إذا كان سياق الكلام يدل على ذلك وهذا التنبيه إن دل إنما يدل على نزاهة الأشموني وحرصه على أن يقدم شرحه موسوعة علمية شاملة.

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ١٨٤.

(٢) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الأشبيلي الأندلسي النحوي، من أئمة النحاة توفي سنة ٦٦٩هـ معجم المؤلفين، ج ٧ ص ٢٥١.

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبيد الهروي، صاحب الغريبي توفى ٤٠١هـ بغية الوعاة ج ١ ص ٣٧١.

(٤) شرح الأشموني، ج ١ص ١٩١.

التنبيه رقم(٦):

قال في جواز مطابقة الموصول ومراعاة اللفظ والمعنى في عائد الموصول: (الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه ما لم يلزم من مراعاة اللفظ ليس نحو: أعط من سألتك (لا) من سألك وجبت مراعاة المعنى). [١]

نجد أن الأشموني بعد ذكره للوجهين من الاستعمال في الكلمة أو الوجوه، لا يكتفي بذلك بل يدلنا على أيهما أكثر شيوعاً فيدل هذا التنبيه على حرصه على إكمال النقص وسد الثغرات وشرح الغامض مع ذكر الآراء والمناقشات في تنبيهاته ليكون شرحه وافياً شاملاً.

التنبيه رقم(٧):

قال في شروط جملة الموصول:(من شرط الجملة الموصول بها مع ماسبق أن تكون خبرية لفظاً ومعنى فلا يجوز نحو: جاء الذي أضربه أو ليته قائم أو (رحمه الله) خلافاً للكسائي في الكل والمازني في الأخيرة وأما أقول:

وإني لراجٍ نظرة قبل التي ** لعلي وإن شطت نواه أزورها[٢])

ففي هذا التنبيه إشارة إلى أن ماذا هي اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى ولعل في المعنى وأن تكون غير تعجبية فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياساً على جواز النعت بها وأن لا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم. [٣]

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ١٩٤.

(٢) البيت من الطويل لتوبة بن الحمير في شرح أبيات سيبويه ،ج١ص٦٠٣.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ ص ١٩٧.

التنبيه رقم(٨):

قال في أحكام أي الموصولة لا تضاف أي لنكرة خلافاً لابن عصفور ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدماً عليها كما في الآية والبيت وسأل الكسائي لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال: أي كذا خلقت). [1]

الآية التي أشار إليها الأشموني في هذا التنبيه هي قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[2] والبيت هو قول الشاعر:

إذا ما لقيت بني مالك ** فسلم على أيهم أفضل

فإن أي فيهما مستقبل متقدم عليها وهذا واضح في قوله تعالى، وأما البيت فلأن الجار والمجرور متعلق بقوله سلّم وهو مستقبل أيضاً.

ولم أجد دليلاً على رأي ابن منظور فيما خالفه فيه الجمهور من هذه المسألة.

فجاء في التصريح أن سؤال الكسائي كان في حلقة يونس كما ذكر ابن السراج شرح هذه المسألة بأن (أيا) وضعت على الإبهام وما ورد في السؤال يدل على التعيين؛ لأن معنى أعجبني أيهم قام أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين أي: تعين مكان القيام وهو الخارج والقيام منه وقع في الماضي بالفعل، وإذا قلت يعجبني أيهم يقوم فمعناه مبهم أي يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام وفيه عدم تعيين القيام منه، أهو في الخارج أم غير ذلك، ولهذا جاز هذا دون الأول وعليه يكون معنى إجابة الكسائي أن أيا وضعت هكذا على الإبهام فلا ينبغي أن يؤتي بها على التعيين.

التنبيه رقم (٨):

قال في شروط حذف العائد المبتدأ[3]:(ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً أخرى: أحدها: أن لا يكون معطوفاً نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان.

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ص ٢٠٤.

(٢) سورة مريم الآية ٦٩.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ص ٢٠٨.

ثانيهما: أن لا يكون معطوفاً عليه نحو: (جاء الذي هو وزيد قائمان) نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه.

ثالثها: أن لا يكون بعد لولا نحو: جاء الذي لولاهو لأكرمتك). [1]

من الواضح أن هذا التنبيه تعليقاً على قول ابن مالك:

إن يُستطَل وَصلٌ وَإن لَم يُستطَل ** فَالحَذفُ نَزرٌ وَأَبَوا أن يُختَزَل

إن صَلُحَ البَاقِي لِوَصلٍ مُكمِلِ ** وَالحَذفُ عِندَهُم كَثِيرٌ مُنجَلِي[2]

وأوضح الأشموني أن الناظم لم يشترط في حذف العائد المبتدأ إلا شرطاً واحداً وهو ألا يكون الباقي بعد الحذف صلة كاملة؛ لأنه لا يدرى في هذه الصلة أهناك محذوف أم لا؟ لعدم ما يدل عليه ولا فرق في هذا بين صلة أي وغيرها فلا يجوز جاء الذي يضرب أو أبوه قائم أو عندك.

ولم يذكر الأشموني الذين نقل عنهم هذه الإضافات مع أنه مولع بذكر الإضافات العلمية على الشراح وأصحاب الحواشي في عصره ولم ينسبها له ولم يذكر الصبان في حاشيته شيئاً عن هذه الإضافات.

التنبيه رقم(٩):

قال في عدم جواز حذف العائد المحذوف غير مبتدأ :(أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنّ. [3]

ويقصد بقوله ما جاء في قول الناظم: [4]

أي كما وأعربت ما لم تضف ** وصدر وصلها ضمير إن حذف

وبعضهم أعرب مطلقاً وفي ** ذا الحذف أيا غير أي يقتضي

وفي ذا الحذف إشارة إلى قوله صدر وصلها ضمير(إنحذف) وهذا الكلام خاص بالمبتدأ دون بقية المرفوعات وهذا التنبيه هو شرح لمفهوم ابن مالك ونبه عليه لحرصه على التوضيح.

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ٢٠٨.

(٢) متن الألفيةص ٢٣.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ص ٢٠٨.

(٤) متن الألفية ص ٢٢-٢٣.

التنبيه رقم(١٠):

قال في الأصل في حذف العائد [١]: حذف العائد المنصوب هو الأصل، وحمل المجرور عليه؛ لأن كل منهما فضلة، واختلف في المحذوف من الجار والمجرور أولاً فقال الكسائي حذف الجار أولاً ثم حذف العائد، وقال غيره: حذفا معاً وجوز سيبويه والأخفش الأمرين.

حذف العائد المنصوب في هذا التنبيه هو تعليل منطقي نحوي ولم يذكره ابن مالك ؛ لأنه ليس من مهمات النحو، أما حذف الجار والمجرور فيه خلاف نحوي لفظي لا أثر له في الكلام ويستوي في نظري كون المحذوف أولاً العامل أو المعمول طالما اجتمع حذفها، إذا كان الحكم حذفهما معاً فما الأمر من التدرج في ذلك؟

التنبيه رقم (١١):

قال في حذف الموصول أو الصلة للعلم به:[٢]: (قد يحذف ما علم من موصول غير (ال) ومن صلة غيرها فالأول كقوله:

أمن يهجو رسول الله منكم ** ويمدحه وينصره سواء.

والثاني كقوله: [٣]

نحن الألي فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا.

وقد تقدم هذا الثاني).

ففي هذا التنبيه من شواذ العربية التي لا يقاس عليها وما عليه من جمهور النحاة؛ إذ لا قاعدة تحكم ذلك فإن دل ذكره هنا إنما يدل على حرص الأشموني على كل كبيرة وصغيرة مما سمع من كلام العرب. [٤]

ز- أصول التنبيهات النحوية عن المعرف بأداة التعريف:

التنبيه رقم (١):

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ٢١٨.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ص ٢١٨.

(٣) البيت لحسان بن ثابت، في ديوانه وهو من الوافر.

(٤) شرح الأشموني، ج ١ص ٢١٩.

قال اعتراضاً على ابن مالك في مثال [1]: (في تمثيله بالنعمان نظر لأنه مثل بها في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة).

في هذا التنبيه اعتراض الأشموني على ابن مالك بكلامه في التسهيل[2] ورأي الأشموني في هذا المثال إن ما ذكره ابن مالك هنا يناقض ما ذكره في التسهيل ويلتمس لابن مالك العذر بقوله هنالك دقة في المسألة ومقاربة بين الأمرين هنا، إذ لا فرق كبير بين أن تكون أل دخلت على الاسم أثناء نقله إلى العلمية أو بعد نقله.

والأشموني يريد التفريق بين الأمرين بأن أل في الأول لازمة لا تفارق الاسم بخلاف الثانية، والذي ساعدت على ذلك اختلاف مثال ابن مالك هنا عما في التسهيل ولعل ابن مالك لا يرى كبير فرق بين الأمرين.

التنبيه رقم (٢):

قال في المضاف العلم بالغلبة لا ينزع عن الإضافة[3]: (المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بنداء ولا غيره إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك.

رأي الأشموني في هذا التنبيه: أن المضاف الذي يصير علماً بالغلبة يظل مضافاً كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلباً للتخصيص وكذلك في العلم الأصلي، فرأي الأشموني في هذا الموقع أن أل في نحوه تبقى مع النداء والإضافة أي أن(ال) في نحو السبع لازمة. [4]

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ٢٣٢.

(٢) شرح التسهيل، ج ١، ص ١٧٢.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ص ٢٣١.

(٤) حاشية الصبان ج ١ ، ص ٢٦٨.

المبحث الثالث

أصول التنبيهات النحوية عن المرفوعات:

أ- أصول التنبيهات النحوية عن الإبتداء:

التنبيه رقم (١):

قال في رفع الضمير بالوصف [١]: (يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلاً، ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً، فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون بل حرف تثنية وجمع وعلامتا إعراب).

وهو مذهب الكوفيون ووافقهم ابن مالك في هذا الموضع حيث لا يجوز أن يكون الضمير المرفوع بالوصف بارزاً، فالأشموني لم يخالف الناظم في هذا الموضع وأوضح أن الواو والألف الموصوف بهما كانتا علامة من علامات الإعراب.

التنبيه رقم (٢):

قال في الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه [٢]: (من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو: زيد قائم أبوه).

ففي هذا التنبيه يرى الأشموني أن الضمير (الهاء) في أبوه هو الضمير الذي كان مستكناً في قائم ولا ضمير فيه حينئذ ؛لأنه لا يجوز أن يرفع شيئين ظاهراً ومضمراً.

التنبيه رقم(٣):

٣- قال في امتناع إبراز الضمير في زيد هند ضاربته [٣]: (قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمر ضاربه تريد الإخبار بضاربيه عمر لجريان الخبر على من هو له).ت

وهنا يرى الأشموني أنه يتعين الاستتار في هذا الموضع لما يلزم على الإبراز من إبهام الضاربين زيد.

---

(١) شرح الأشموني، ج ١،ص ٢٦٤.

(٢) شرح الأشموني، ج ١،ص ٢٦٦.

(٣) المرجع نفسه، ج ١ ، ص ٢٦٦.

التنبيه رقم (٤):

قال في وجوب حذف المتعلق المذكور:(إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً، كما تقدم فإن كان استقراراً خاصاً نحو: (زيد جالس عندك) أو (نائم في الدار) وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ.

والمقصود بقوله: حذف المتعلق المذكور أي في قول المصنف ناوين معني كائن أو استقر[١] لكن لا يقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة، وأراد الأشموني أن يكون عام الفائدة واعترضه البعض على أنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو: (يوم الجمعة صمت) وهو سهو عن كون موضوع الكلام متعلق بالخبر الظرف أو الجار والمجرور، ويرى الأشموني أنه يجب ذكره إذا لم يدل عليه دليل، فإن دل عليه دليل جاز حذفه. [٢]

التنبيه رقم (٤):

قال في وجوب تأخير الخبر المقرون بالفاء [٣]:(يجب تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم قاله في شرح الكافية).

ففي هذا التنبيه شروح في المسائل التي يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر ورأي الأشموني أن الفاء دخلت على الخبر المذكور لتنبيهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط ، ومما لا شك فيه أن اقتران الخبر بالفاء يوجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر عنه.

التنبيه رقم (٥):

قال في جوب تقديم الخبر [٤]: (كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ (أن) وصلتها نحو: عندي (أنك فاضل) إذ لو قدم المبتدأ لالتبست (أن) المفتوحة بالكسرة و(أن) المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ولهذا يجوز ذلك بعد أما).

ويرى الأشموني أن وجوب التقديم هنا خوفاً من الالتباس وهذا التنبيه يدل على حرص الأشموني على كل صغيرة وكبيرة وهو محمود له.

---

(١) متن الألفية ص٢٤.

(٢) حاشية الصبان، ج ١ص ٢٩٧.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ص ٢٩١.

(٤) شرح الأشموني، ج ١ص ٢٩٤.

التنبيه رقم (٦):

قال في ذكر مثال في المتن: (اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول، وزاد ولده المثال الثاني، وتبعه عليه في التوضيح وفيه نظر، إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر، لجواز كون المبتدأ هو المحذوف، والتقدير قسمي أيمنُ الله، بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء). [١]

ففي المثال الأول يعنى: لعمرك لأفعلن، والمثال الثاني: أيمن الله لأقومن وفي قوله وفيه نظر: أي أنهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال.

وفي هذا التنبيه أراد الأشموني أن يدقق ويفصل في حكم المبتدأ المحذوف إذ لم يسد الجواب مسده أي لعدم حلوله محل المبتدأ، واستدل بقول العلامة رضي الدين بقوله[٢]: وكل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وأيمن الله فإن تعينه للقسم دال على تعين الخبر المحذوف، أي لعمرك ما أقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله.

التنبيه رقم (٧):

قال في إهمال الناظم لمواضع وجوب حذف المبتدأ: (لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة). [٣]

ففي هذا التنبيه عدّها الأشموني أربعة مواضع هي:

١- ما أخبر عنه بنعت مقطوع بالرفع: في معرض مدح أو ذم أو ترحم.

٢- ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجلُ زيدٌ.

إذا قدر المخصوص خبراً، فإن كان مقدماً نحو زيدٌ نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب.

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ٣٠٢.

(٢) رضي الدين هونجم الدين بن محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، عالم بالعربيةصاحب كتاب الوافية في شرح الكافية، أنظر الأعلام الزركلي،ص٣١٢.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ص ٣١٢.

٣- ما حكاه الفارسي من قولهم: في ذمتي لافعلن والتقدير في ذمتي عهد أو ميثاق.

٤- ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جئ به بدلاً من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع وطاعة).

فالأشموني أراد بهذا التنبيه أن يقف على كل صغيرة وكبيرة في شرحه لكي يكون معيناً للقارئ لنظم ابن مالك.

وأن يقف على دقائق الأمور ويكمل ما لم يذكره الناظم وإن دلّ إنما يدل على تمكن الأشموني وحرصه على استكمال شرحه لتعم الفائدة.

ب- أصول التنبيهات النحوية عن النواسخ:

التنبيه رقم(١):

قال في ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري [١]:(منع ابن معط توسط خبر مادام وهو وَهْمٌ إذ لم يقل به غيره ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز توسط خبر ليس والصواب ما ذكرته).

وهذا رأي الأشموني أن ابن معط يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري وينفي وجود خلاف قد يتبادر في هذه المسألة، وردّه أن المُثْبِتَ مقدم على النافي والمخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها.

التنبيه رقم(٢):

٢- قال في جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك [٢]: (محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو: كان غلام هند بعلها وليس في تلك الديار أهلها لما عرفت ومنعا لخوف اللبس نحو: كان صاحبي عدْوِي، واقترن الخبر ب (إلا) نحو:﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾[٣] وأن يكون في

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ص ٣٥٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ص ٣٥٢.

(٣) سورة الأنفال الآية ٣٥.

الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضاً).

في المثال الأول يشير الأشموني لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر (دام وليس) على الناسخ، فالصواب التمثيل نحو: يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، فإن الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأشار أيضاً إلى أن مراده هنا وجوب التوسط وامتناع التأخير وقوله لما عرفت أي لما ورد في شرح قول الناظم كذا عاد عليه مضمر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لو أخر الخبر. (١)

التنبيه رقم (٣):

قال في علة حذف كان مع خبرها (٢): (قد تحذف كان مع خبرها ويبقي الاسم، من ذلك مع إن المرء مجزئ بعمله إن خيراً فخير وإن شر فشر برفعهما أي إن كان عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر)

وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة:

الوجه الأول: جر المقرون بـ(أن) أو (إن) إذا عاد اسم كان إلى مجرور بحرف قال الدماميني نحو: المرءُ مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أي إن كان قتل بسيف فقتله أيضاً بسيف.

الوجه الثاني: رفعهما أي أن الأول مرفوع بفعل محذوف والتقدير: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ولا يرتفع على هذا التقدير، لوقوعه بعد أن الشرطية وحرف الشرط لا يقع بعده مبتدأ؛لأن الشرط لا يكون بالأسماء فيكون ارتفاع خيرُ الأول على اسم كان والخبر محذوف وهو الجار والمجرور وهو عربي جيّد.

الوجه الثالث: نصبهما، أي أن نصبهما جميعاً لفعلين مضمرين أحدهما الشرط والآخر الجزاء حذفاً لدلالة إن عليهما إذ لا يقع بعدها إلا فعل، والتقدير: إن كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً ففي المثال الأول حذف كان واسمها والباقي خبرها منصوباً، وهذان الوجهان متوسطان بين القوة والضعف.

---

(١) حاشية الصبان ج١ ، ص ٣٤٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ١،ص ٣٨٦.

الوجه الرابع: ويعد أضعف الأوجه وهو رفع الأول ونصب الثاني إن خيرٌ فخيراً فيرفع الأول على أنه اسم كان على ما تقدم وينصب الثاني على ما تقدم ويكون التقدير يجزي خيراً وهذا من دقيق النحو لا ينتبه إليه إلا أهل الاختصاص ففي هذا التنبيه دلالة واضحة على تمكن الأشموني وإلمامه بدقيق النحو وعويصه.

التنبيه رقم (٤):

قال في قلة حذف كان مع غير إن ولو [١]: (قل حذف كان مع غير إن ولو كقوله:

من لدُ شولاً فإلى إيلائها. [٢]

قدره سيبويه من لدُ إن كانت شولاً). [٣]

هذا التنبيه من إضافات الأشموني لما لم يذكره ابن مالك وربما مجرد احتمال ذهب إليه سيبويه اجتهاداً.

التنبيه رقم (٥):

قال في حذف كان مع معموليها [٤]: (حذفت كان مع معموليها بعد إن في قولهم: أفعل هذا(إما لا) أي: كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان (ولا) نافية للخبر ومنه قوله:

أمرعت الأرض لو أن ما لا لو أن نوقاً لك أو حمالاً

أو ثلة من غنم إمالا.

والتقدير: إن كنت لا تجدين غيره). [٥]

ومن الملاحظ في هذا التنبيه مجموعة من أقوال النحاة يرون أن هذا الأسلوب غير متفق عليه نحوياً فبعضهم جعله كما قال الأشموني، وبعضهم يرى أنه من حذف كان مع اسمها فقط؛ لأن (لا) في هذا التركيب جزء من الخبر، فلم يحذف

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٣٨٦.

(٢) البيت من شواهد سيبويه، ج ١ ، ص ١٣٤- همع الهوامع، ج ١ص ١٢٢، وهو من بحر الرجز.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٣٨٦.

(٤) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٣٩١ البيت من الرجز استشهد به ابن منظور في مادة مرح وهو بلا نسبة.

(٥) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج خزانة الأدب ج ١، ص ٦١.

الخبر كله بل يذهب بعض النحاة في هذا الموضع إلى جواز حذف كان واسمها وخبرها بلا عوض ويجعل من ذلك قوله:

قالت بنات العم يا سلمي وإن ** **كان فقيراً معدماً قالت وإن**

وفي هذا دلالة على أن (ما) عوضاً عن كان ، لا عن اسمها وخبرها، فيكون من الحذف بلا تعويض، كما أن قوله أو (لا) نافية للخبر غير متفق عليه ، ويرى البعض أن جواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، ومنهم من يجعل ما زائدة لتأكيد إن الشرطية من غير تقدير لـ (كان) على نحو ما ورد في قوله تعالى:﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾[1] وعلى ذلك يجعلون ما داخلة على فعل الشرط ويرون ذلك أحسن وأقل تكلفاً وإن ضعفه غيرهم زاعماً أن(ما) لا تزاد قبل الشرط المنفي بـ (لا) و(أن) فالجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى والشرط هنا على زعمه مستقبل، وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فافعل هذا. [2]

التنبيه رقم(٦):

قال في عمل (ما) متوسطاً خبرها وموجباً ب (إلا): (قال في التسهيل وقد تعمل متوسطاً خبرها وموجباً بـ إلا وفاقاً لسيبويه في الأول وليونس[3] في الثاني).

ففي هذا التنبيه تعليق على شروط إعمال ما عمل ليس التي ذكرها ابن مالك في قوله:

إعمال ليس أعملت ما دون إن ** مع بقاء النفي وترتيب ذكر[4]

من الواضح في هذا البيت أن من شروط إعمال(ما)عمل (ليس) أن يبقي النفي فلا ينتقض بـ(إلا) وهذا ما ذكره يونس وخالف فيه وأن يكون الاسم والخبر على

---

(١) سورة مريم الآية ٢٠٠.

(٢) حاشية الصبان، ج ١ص ٣٧٩.

(٣) يونس بن حبيب البصري: بارع في النحو، من العرب وروى عن سيبويه، وله قياس في النحو مات سنة ١٨٢هـ للبقية ج ٢ ص ٣٦٥.

(٤) ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص ٢٩.

الترتيب وهذا ما ذكره سيبويه[1] وقد خالف فيه، ولا يخفي أن هذا التنبيه من إضافات ابن مالك في كتبه الأخرى.

التنبيه رقم(٧):

قال في نفي الفرق بين ما الحجازية والتميمية في دخول الباءَ:(لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه، وصرح به في غير هذا الكتاب، وزعم أبو على أن دخول الباء مخصص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم، وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى منع ذلك يعنى بكلامه ما جاء في قوله:

وبعد ما وليس جر البا الخبر** وبعد لا ونفي كان قد يُجر)[2]

وأوضح الأشموني من هذا البيت أنه أطلق (ما) دون تقييد بالحجازية أو التميمية، وهذا هو الصحيح الذي ذكره أن سيبويه نقله وهو في أشعار تميم، ولا خلاف في الحجازية وبذلك يبدو أن غيره لا دليل عليه، ولعل الإمامين قد غفلا عن ذلك، وهما من أهم العلماء الذين اهتموا بالنحو ويعنى بقوله" بغير هذا الكتاب" كتاب الكافية الشافية فقد ذكر فيه ابن مالك ذلك.

التنبيه رقم(٨):

قال في نفي الفرق بين (ما)العاملة والتي بطل عملها [3]: (اقتضي إطلاقه أيضاً، أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب ومنه قوله:

لعمرُك ما إن أبو مالكٍ ** بواه ولا بضعيف قُواه[4]

---

(١) كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، مـ ١ ص ٦٠.

(٢) ألفية ابن مالك،ص ٣٠.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤١٧.

(٤) البيت لمالك بن حويمر في الأغاني،ص ٢٣.

هذا التنبيه شبيه بسابقه إذ يعلق فيه على قول ابن مالك السابق فعدم تخصيصه يدل على أن (ما) العاملة والتي بطل عملها بـ (أن) وإلا تزاد الباء في خبرها، ولا خلاف في هذا وذكر أنه صرح به ابن مالك في الكافية الشافية. [1]

التنبيه رقم(٩):

قال في الفرق بين (لا) النافية للجنس والنافية للمفرد في دخول الباء على الخبر [2]: (اقتضي إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في(لا) بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل إن نحو قولهم: لا خير بعده النار أي: (لا خير)، خبر.

ففي هذا التنبيه نجد أن الصبان جادل فيه جدالاً طويلاً ولعل الذي حمله على ذلك وجود شواهد تدل على دخول الباء في خبر لا العامل عمل (إن)إذ لم يذكروا إلا المثال الغامض الذي لا يدرى قائله وهذا مما أتاح للصبان الجدل فيه والذي تبدي لي أنه لا توجد شواهد من كلام العرب على دخول الباء الزائدة في خبر لا النافية للجنس.

التنبيه رقم(١٠):

قال في إعمال لا النافية في المعرفة:(ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة وأنشد للنابغة الجعدي:

وَحَلَّت سَوادَ القَلبِ لا أَنا باقِياً ** سِواها وَلا عَن حُبِّها مُتَراخِيا

وتردد فيه ابن مالك فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصبة باغياً على الحال تقديره لا أرى باغياً فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ويكون من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه.

---

(١) الكافية للشافية، محمد بن عبدالله بن مالك، إحياء التراث العربي ج ١،ص ١٩٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤١٩.

ومن المعروف من شروط إعمال(لا) عمل ليس ألا تعمل إلا في نكرة وفي هذا التنبيه ذكر أنها قد تعمل في معرفة وقد اختلف المصنف في هذا البيت فنبه لذلك الأشموني وهذه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى.

التنبيه رقم (١١):

قال في إعمال لا أقل من إعمال ليس : (اقتضي كلامه من مساواة لا لـ ليس في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه، وقد نبه إليه في غير هذا الكتاب). [١]

ففي هذا التنبيه يعقد الأشموني مقارنة بين عمل(ليس) وعمل (لا) وذكر ابن مالك المساواة في ذلك، ولكن الأشموني يرى غير ذلك من قلة العمل؛ وذلك عند غيره من العلماء.

ومضمون هذا التنبيه متفق عليه وإنما نبه له لئلا يساء فهم نص الألفية.

أما ما منعه الفراء فيبدو أنه مخالفاً لمذهبه إذ، من أصول منهج الكوفيين القياس على النص الواحد. [٢]

وهذا التنبيه فيه التفات إلى معيار القلة والكثرة في اللغة، وهو معيار مختلف بين العلماء.

التنبيه رقم(١٢):

قال في خبر (لا) بين الحذف والذكر تنبيهاً: الغالب على خبر (لا) أن يكون محذوفاً حتى قيل إن ذلك لازم كقوله:

من صد عن نيرانها ** فأنا ابن قيس لا براحُ [٣]

أي: لا براح لي، والصحيح جواز ذكره كما تقدّم.

ففي هذا التنبيه مراعاة معيار القلة والكثرة، ويبدو أن الحذف والذكر في خبر لا يتوقف على سياق الكلام وقرائن الأحوال، ويدخل في قاعدة أن الأصل في كل معلوم

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٢١.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر ط ١٤٢٦هـ ص ٢١٦.

(٣) لسعد بن مالك أنظر الأشباه والنظائر ،ج٨ص١٠٩ و بلا نسبة في شرح الأشموني.

حذفه، والأصل في كل مجهول ذكره، والواقع أن خبر (لا) يكون معلوماً غالباً فلا يذكر، ولعل هذا ما جعل بعضهم يخص ذكره بالشعر، وبعضهم سماعياً لا يقاس عليه.

التنبيه رقم (١٣):

قال في إعراب هنا بعد لات [١]: (للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله:

حنت نوار ولات هنا حنت ** **وبدا الذي كانت نوار احنت**

مذهبان أحدهما: أن (لات) مهملة لا اسم لها، ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان وحنت مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات حين، وهذا قول الفارسي، والثاني: أن تكون هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير: وليس الوقت وقت حنين وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف وفيه إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في نكرة). [٢]

إن (هنا) من أسماء الإشارة وأصلها ظرف مكان وقعت في الكلام العربي بعد كلمة (لات) وفي هذا التنبيه وضح الآراء التي وردت في إعراب (هنا) بعد (لات) وعلل لإعرابها اسماً لـ لات إذ إنها لا تعمل في معرفة كما أن في إعرابها اسماً لها إخراجاً لها عن الظرفية وهذا ما لم يذكره المصنف في الألفية ولذا لزم التنبيه.

التنبيه رقم (١٣):

قال في ما لم يعده ابن مالك من أفعال الشروع [٣]: عدَّ الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع خب وقام نحو: هب زيد يفعل، وقام بكر ينشدُ).

إن هذا التنبيه من إضافات الأشموني فيما لم يعده الناظم في هذا الكتاب، نجد الأشموني نقله من كتب ابن مالك الأخرى وإن دل إنما يدل على اهتمامه البالغ بألفية ابن مالك وما وردّ فيها.

التنبيه رقم (١٤):

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٢٣١.

(٢) شرح الاشموني ،ج١،ص٤٣١.

(٣) المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٤٩.

قال في أحكام المضارع الواقع خبراً لأفعال غير عسى [1]: (يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب غير (عسى) أن يكون رافعاً لضمير الاسم.

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن المضارع الواقع خبراً للأفعال غير (عسى) يجب أن ترفع ضميراً على الفاعلية، وذلك عند النحويين لا يجوز إلا في (عسى) وحدها دون سائر أخواتها واستدل بقول الشاعر:

واسقيه حتى كاد مما أبثه ** تكلمني أحجاره وملاعبه[2]

فهو رفع فاعلاً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم ولو أنه أتي به على المرضي عندهم لقال: كاد يكلمني ومن أجل هذا تأول العلماء هذا البيت، فلم يرتضوا أن يكون قوله: أحجاره فاعلاً للمضارع كما هو الظاهر، بل زعموا أن الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على اسم كاد وقوله أحجاره بدل من ضمير مستتر في كاد وهو اسمه قال أبو حيان[3]: ورفع المضارع السببي لا يجوز عند أصحابنا، وتأولوا ما ورد من ذلك، وقال الشيخ خالد: فأحجاره بدل من اسم كاد بدل (اشتمال) لا فاعل تكلمني، بل فاعله ضمير مستتر فيه، والتقدير كادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه؛ لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الإخبار غالباً.

التنبيه رقم (١٥):

قال في وجوب رفع الاسم الظاهر بعد عسى إن فصلت بأجنبي عن المعمول تنبيهاً[4]: يتعين الوجه الأول في نحو عسى أن يضرب زيدُ عمراً فلا يجوز أن يكون زيدٌ اسم عسى؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمراً بأجنبي وهو زيدُ ونظيره قوله تعالى: ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴾[5].

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٤٦.

(٢) البيت لذي الرمة: غيلان بن عقبة، هو من الطويل، شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٤٩،

(٣) أبو حيان: هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان ، من تصانيفه البحر المحيط، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل ،أنظر الأعلام للزركلي ج٣،ص١٣٧.

(٤) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٦٠.

(٥) سورة الإسراء الآية ٧٩.

والمراد بقوله: الوجه الأول: هو أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً ب ضرب و(أن ويضرب) فاعل عسى في نحو قولنا: عسى أن يضرب زيد عمراً ووجب في هذا الوجه لكي لا يفصل بين صلة أل ومعمولها بأجنبي.

التنبيه رقم (١٦):

قال في يجب فيه الإضمار من الأفعال غير عسى – وأخلولق– وأوشك تنبيهاً[١]: ما سوى عسى، وأخلولق– وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الإضمار تقول: الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز أخذ يكتبان وطفق يخصفان.

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن هذه الأفعال تختص بجواز الإضمار فعلى تقدير الإضمار فإننا نقول: هند عست أن تفلح والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا ونقول على تقدير الخلو من الضمير في الجميع وهو الأفصح والدليل قوله تعالى:﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾[٢].

أما ما عدا ذلك من أفعال المقاربة فيجب فيه الإضمار وعند عدم اتصالها بالضمائر تكون تامة وإن اتصلت بها تكون ناقصة، فابن مالك أشار إلى حكمها مع أن وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني حكمها من غير أن وهو شرح لبيت ابن مالك:

وَجَرِّدَن عَسَى أو ارفَعْ مُضمَرَا ** بِهَا إِذَا اسمٌ قَبلَهَا قَد ذُكِرَا[٣]

فهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم (١٧):

قال في الضمير الموضوع للنصب عند اتصاله ب (عسى) [٤]: (اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو: عساك وعساه ، فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملاً على لعل، كما حملت (لعل) على (عسى) في اقتران خبرها

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٦٠.

(٢) سورة الحجرات الآية ١١.

(٣) ألفية ابن مالك،ص٣١.

(٤) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٦١.

ب(أن) كما في الحديث:(فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته، من بعض) وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسماً جعل خبراً، والذي كان خبراً جعل اسماً وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب في قوله:

يا ابن الزبير طلما عصيكا ** وطالما عنينا إليكا [1]

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد، رأيتك أنت، ومررت بك أنت، وهذا ما اختاره الناظم قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل: يا أبتا علك أو عساكا. [2]

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه. [3]

تتصل الضمائر ب عسى فإن اتصلت بها ضمائر الرفع فلا إشكال في ذلك، إذ إنها تكون في محل رفع لها، وأما إن اتصلت بها ضمائر النصب فهو من المواضع المشكلة، وفي هذا التنبيه جمع الأشموني ما أخذه من كتب ابن مالك الأخرى[4] وذكر آراء النحاة فيما يتصل ب عسى من ضمائر النصب فيرى سيبويه أنها في موضع نصب اسماً لها والمبرد يرى أن عسى باقية على الاقتصار في علل على الكاف كونه في موضع نصب وانعكس خبر الإسناد فجعل المخبر عنه خبراً، فالضمير في موضع نصب خبر لـ عسى تقدم وأن الفعل في موضع رفع اسم لها. [5]

الرأي الثالث هو ما رجحه ابن مالك في أكثر من موضع هو رأي الأخفش: وهو أن ضمير النصب ينوب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في باب الجر في

---

(١) البيت من الرجز وذكره ابن منظور بدون نسبة.

(٢) البيت من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه،ص ١٨١ خزانة الأدب ج ٥ ص ٣٦٢ وصدره فأستعزم الله ودع عساكا.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٦٢.

(٤) كتاب التسهيل، ج ١ ، ص ٣٨٢.

(٥) المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: محمد خالق عضيمة عالم الكتب، ج ٣،ص ٧١ ب ت.

التوكيد مثل: رأيتك أنت، ومررت بك أنت، وقد اختار ابن مالك هذا الرأي، و ردّ بعدم النظر إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير موضوع للرفع عن ضمير موضوع للنصب كما في الشاهد المذكور.

التنبيه رقم (١٨):

قال في حكم معمول خبر إن [١]: (حكم معمول خبرها حكم خبرها، فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو إن عندك زيد مقيم وإن فيك عمراً راغبٌ ومنه قوله:

فلا تلحني فيها فإن بحبها ** أخاك مصاب القلب جمٌ بلا بله[٢]

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني بامتناع تقديم خبر إن على اسمها إلا إذا كان خبره شبه جملة جار ومجرور أو ظرف وفي قوله: إن بحبها أخاك مصاب القلب قدم معمول خبر (إن) على اسمها وهذا المعمول هو قوله بحبها وقد أبقي مع هذا عمل إن فنصب بها الاسم ، وهو قوله (أخاك) ورفع بها الخبر وهو قوله مصاب القلب وإنما ساغ له هذا؛ لأن المعمول المتقدم جار ومجرور وأنت عليم بأن الجار والمجرور والظرف مغتفر معها ما لا يغتفر مع غيرها. [٣]

وردّ هذا الرأي بعضهم حيث قال الأعلم: الشاهد فيه رفع مصاب على الخبر وألغا الاسم المجرور يريد أن المجرور لم يجعل هو نفس الخبر ولأنه من صلة الخبر ومن تمامه، ولا يكون مستقراً للأخ ولا خبراً عنه. [٤]

---

(١) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٧٤.

(٢) البيت من شواهد سيبويه وهو من الطويل وبلا نسبة في الكتاب ،ج٢،ص١٣٣.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٧٥.

(٤) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

التنبيه رقم(١٩):

قال في حكم همزة إن [١]:(إنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد، لأنه قد يسد المفرد مسدّها ويجب الكسر نحو: ظننت زيداً إنه قائم).

ففي هذا التنبيه يوضح الأشموني الفرق بين المصدر والمفرد في وجوب الفتح والكسر، فإن صح المصدر أن يسد مسدها وجب الفتح وإن لم يصح أن يسد مسدها وجب الكسر فالمفرد يسد مسدها وأيضاً يجب الكسر؛ لذلك فرق بين المصدر والمفرد وفي قوله: نحو ظننت زيداً إنه قائم واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها إذ لا يصح ظننت زيداً قيامه.

التنبيه رقم (٢٠):

قال فيما لم يذكره ابن مالك من جواز الفتح والكسر [٢]: (سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان: الأول: أن تقع فيها بعد واواً مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴾ ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [٣] قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة إن الأولى والباقون بالفتح عطفاً على أن لا تجوع.

الثاني: أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو: مرض زيدُ حتى إنهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة، نحو: عرفتُ أمورك حتى أنك فاضل.

الثالث: أن تقع بعد أما نحو أما إنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول: حقاً أنك ذاهب ومنه قوله:

أحقاً ان جيرتنا استقلّوا[٤]

والرابع: أن تقع بعد لا جرم نحو: لا جرم أن الله يعلم) فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ، وأن وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم، ولا صلة عند الفراء على

---

(١) المرجع نفسه ج ١ ص ٤٧٦.

(٢) المرجع نفسه ج ١ ص ٤٨٣.

(٣) سورة طه الآيات ١١٨-١١٩.

(٤) صدر البيت من بحر الوافر، والبيت للمثقب العبدي وعجزه ونبتنا ونبتهم فريق وهو من شواهد سيبويه شرح الأشموني ج ١ ص ٤٨٣.

أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لابد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمن فيقول: لا رجم لأثبتك)ذ.

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن ابن مالك لم يصرح بهذه المواضع وإلا فهي داخلة في كلامه، وهذا التنبيه هو من إضافات الأشموني.

التنبيه رقم(٢١):

قال في حكم دخول لام الابتداء على خبر(إن): اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك ما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها، فمن ذلك قراءة بعض السلف إلا أنهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وأجازه المبرد وما حكاه الكوفيون من قوله: ولكنني من حبها لعميد).

ففي هذا التنبيه يرى الأشموني أن إن المكسورة يجوز أن تدخل اللام على خبرها، أما غير المكسورة، لم تدخل اللام على خبرها؛ لأنها تدخل على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها ، بخلاف أخواتها، (فليت) تحدث في الخبر التمني و(لعل) الترجي و(كأن) التشبيه و(لكن) تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام، وأن المفتوحة تصير جملة في تأويل المصدر، ومن جعلها زائدة فهي عندهم لام للابتداء فقط. [1]

التنبيه رقم(٢٢):

قال في حكم دخول اللام على الاسم المتأخر [2]: (إذا دخلت اللام على الفعل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز أن زيداً لهو لقائم ولا إن لفي الدار لزيداً ولا إن في الدار لزيداً لجالس).

يرى الأشموني إن اللام إذا دخلت على معمول إن المتأخر يمتنع دخولها على الخبر ولا خلاف في ذلك.

---

(١) حاشية الصبان ج ١ ص ٤١٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ١ ، ص ٤٩٤.

التنبيه رقم(٢٣):

قال في الخلاف بين لام الابتداء وغيرها: (مذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء، وذهب الفارسي إلى أنها (غيرها)، اجتلبت للفرق ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: "قد علمنا إن كنت لمؤمناً" فعلى الأول يجب كسر إن وعلى الثاني يجب فتحها.

وربما استغني عنها أي عن اللام إن بدا أي ظهر ما ناطق أرادهُ معتمداً على قرينة إما لفظية كقوله:

إن الحق لا يخفي على ذي بصيرة[1]

أو معنوية كقوله[2]:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ** وإن مالك كانت كرام المعادن.

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن اللام هي لام الابتداء ودخولها على اسم إن المتأخر يوجب كسر همزة إن.

أما الكوفيون فيرون أنها للفرق بين دخولها على الماضي المنصرف واللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع أنها لا تلبس بأن النافية حتى يحتاج للفرق.

ويرى إن كانت مهملة لزم أحد أمرين هما:

الأول: أن تقيم قرينة لفظية أو معنوية ترشد السامع إلى أنك أردت التأكيد لا النفي.

والثاني: أن تجئ باللام في خبر المبتدأ إذا شئت التأكيد وتركها أن شئت النفي.

التنبيه رقم(٢٤):

قال في شروط إعمال لا النافية للجنس [3]: شروط إعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحاً وتلويحاً سبعة أن تكون نافية، وأن يكون مُنفيها الجنس

---

(١) بدون نسبة لأحد وهو من الطويل شواهد شرح المغني في حرف اللام أنظر شرح الأشموني ج ١ ص ٥٠٧.

(٢) البيت للطرماح: اسمه الحكم بن حكيم وهو من الطويل أيضاً شرح الأشموني ج ١ ص٥٠٨.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٤.

وأن يكون نفيه نصباً، وأن لا يدخل عليها جارٌ، وأن يكون اسمها نكرة وأن يتصل بها وأن يكون خبرها أيضاً نكرة).

فإن كانت غير نافية لم تعمل[1]، وشذ إعمال الزائدة في قوله:

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ** إذن للام ذوو أحسابها عُمراً).

ففي هذا التنبيه ذكر شروط عمل لا النافية للجنس ووضح لنا فيه أربعة شروط وهي:

النفي: أي كونها نافية للجنس، للتنصيص، وعدم توسطها بين عامل ومعموله.

ويشترط في معموليها: تنكيرها وأن يتصل اسمها بها مباشرة لا يفصله فاصل، وأن يأتي خبرها متأخراً عن اسمها وهذا يشترط الترتيب: اسمها أولاً ، ثم خبرها، ولم يذكر ابن مالك هذه الشروط لذا حرص الأشموني على أن ينبه عليها.

التنبيه رقم (٢٥):

قال في تقديم خبر لا على اسمها: (أفهم قوله: وبعد ذاك الخبر، أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر. [2]

فهذا التنبيه جاء تعليقاً على قول ابن مالك"

فانصب بها مضافاً أو مضارعه وبعد ذاك الخبر أنكر رافعه[3]

فهو واضح ولكن الأشموني نبهَ له ليوضح ما أراده الناظم ويسهل على القارئ الفهم.

التنبيه رقم (٢٦)

قال في العطف على اسم لا المضاف والشبيه بالمضاف: أفهم كلامه أنه إذا كان الأول منصوباً جاز في المعطوف أيضاً الثلاثة: الفتح والنصب والرفع نحو: لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة).

ففي هذا التنبيه شرحاً لمفهوم ابن مالك في قوله:

---

(١) شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله عقيل العقيلي، محمد محي الدين دار الفكر للطباعة والنشر ط ١٣٩٩م، ج ص ٦.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١٢.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٣٤.

مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً ** وإن رفعت أو لا تنصبا[1]

أراد بأنه إذا كان المعطوف مفتوحاً أو منصوباً، وذلك بأن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف قلنا فيه ثلاثة أوجه: البناء والنصب والرفع، وهو يدل على فهمه الدقيق لما يريده الناظم.

التنبيه رقم (٢٧):

قال في وجوب رفع خبر لا المعطوف: (محل جواز الأوجه الثلاثة في المعطوف إذا كان صالحاً لعمل لا فإن لم يكن صالحاً تعين رفعه نحو: لا امرأة فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو). [2]

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني أنه يجب رفع خبر لا المعطوف وذلك إن كان معرفة ويرفع بالابتداء أو بالعطف على محل لا بإعمالها عمل؛ ليس لأنها أيضاً تختص بالنكرات.

التنبيه رقم (٢٨):

قال في حكم البدل الصالح لعمل لا [3]: (حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو: لا أحد رجلاً وامرأة فيها، ولا أحد رجل وامرأة فيها، فإن لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحدُ زيدُ وعمرُ فيها). [4]

فالأشموني ذكر هنا حكم البدل ولم يذكره ابن مالك في الألفية إنما ذكر حكم النعت المفصول أي أنه يجوز فيه الرفع إتباعاً لمحل (لا) مع اسمها، فنقول لا أحد فيها رجلاً وامرأة برفع رجلٌ ونصبه، أما النصب فعلى مراعاة عمل لا إذ هو صالح في المثال، وأما الرفع فعلى مراعاة الابتداء والنصب إتباعاً لمحل اسم لا ولفظه، يجب رفعه إن لم يصلح لذلك، أي بإبدال محل لا مع اسمها فالعامل فيها الابتداء مثل: لا أحدُ فيها زيدُ ولا عمرُ.

التنبيه رقم(٢٩):

---

(١) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٤.

(٣) المرجع نفسه ج ٢ ، ص ٢٦.

(٤) المرجع نفسه، ورقم الصفحة.

قال في حذف اسم لا وإبقاء الخبر [1]: (ندر في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر ومن ذلك قولهم: لا عليك يريدون لا بأس عليك).

فقد ذكر ابن مالك في ألفيته حذف الخبر إذا كانت هنالك قرينةٌ تدل عليه، وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني أن حذف الاسم يكون نادراً وهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في الألفية.

التنبيه رقم (٣٠):

قال في تعدية زعم بـ أن وصلتها [2]:(الأكثر تعدياً زعم إلى ان وصلتها نحو: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ﴾[3]).

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى ما أشار إليه النحويون في أن الأكثر في (زعم) أن تتعدي إلى معموليها بواسطة أن المؤكدة سواء كانت خفيفة أم ثقيلة واستشهد بالقرآن الكريم.

التنبيه رقم (٣١):

قال في أفعال القلوب التي تنصب فعلاً واحداً [4]: (إنما قال: أعني – رأي– إلى آخره إيذاناً بأن أفعال القلوب ليس كلها تنصب مفعولين، إذ منها ما لا ينصب إلا مفعولاً واحداً نحو: عرف، وفهم ومنها لازم نحو: جبن وحزن).

ففي هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

انصِب بِفِعلِ القَلبِ جُزأَي ابتِدَا ** أعنِي رَأَى خَالَ عَلِمتُ وَجَدَا

وهي إشارة إلى أن من هذه الأفعال غير التي ذكرها، أفعالاً تنصب مفعولاً واحداً، ومنها ما هو لازم أي أن التنبيه إلى أن أفعال القلوب ليست جميعها خاصة بهذا الباب ففهم من قوله أعني أن هنالك أفعالاً أخرى، فالأفعال القلبية منها ما لا ينصب ومنها ما يتعدي لواحد وهو المذكور هنا ومنها ما يتعدي لاثنين وهو ما ذكره ابن مالك في منظومته.

---

(١) المرجع نفسه ج ٢ ص ٢٨.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٥٤.

(٣) سورة التغابن الآية ٧.

(٤) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٦٤.

التنبيه رقم (٣٢):

قال في التعليق على ظن وأخواتها [١]: (إذا كان الواقع بين المعلق والمعلّق غير المضاف نحو: علمت زيداً من هو جاز نصب وهو الأجود؛ لكونه غير مستفهم به ولا مضاف إلى مستفهم به، وجاز أيضاً رفعه؛ لأنه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبيه بقولهم: إنّ أحداً لا يقول ذلك (فأحداً) هذا لا يستعمل إلا بعد نفي وهنا قد وقع قبل النفي ؛ لأنه والضمير في(لا يقول) شيء واحد في المعنى).

فهذا التنبيه أضافه الأشموني من كتب ابن مالك الأخرى[٢] والمراد بالتعليق هو إبطال العمل لفظاً فيكونان مرفوعين لفظاً على الابتداء لا محلاً؛ فتكون الجمل في محل نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدي بحرف جر.

التنبيه رقم (٣٣):

قال في المعلقات أيضاً في إن التي في خبرها اللام [٣]: (من المعلقات أيضاً (لعل) نحو:﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾[٤] ذكر ذلك أبو على في التذكرة ولو الشرطية كقوله:

وقد علم الأقوامُ لو أنّ حاتماً ** أراد شراء المال كان له وفرُ[٥]

وإن التي في خبرها اللام نحو: علمتُ إن زيداً لقائم، ذكر ذلك جماعة من المغاربة، والظاهر أن المعلق إنما هو اللام لا (إن)، إلا أن ابن الخباز حكي في بعض كتبه أنه يجوز (علمت أن زيداً قائم بالكسر مع عدم اللام وإن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق (إن). [٦] وليس (لعل)).

---

(١) المرجع السابق، ج ٢ ص ٩٣.

(٢) الكافية، ج ١ ص ٢٥٠.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٩٣.

(٤) سورة الأنبياء الآية ١١١.

(٥) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٩٥ البيت لحاتم الطائي في ديوانه ٥٠٢ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٨٩.

(٦) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٩٥.

فهذا التنبيه يعد من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في ألفيته حيث أنه عدّ من المعلقات (لعل) نحو: لا أدري لعل الله يرجو بكم خيراً وذكر بعض الآراء التي وردت فيه وكذلك لو الشرطية واستشهد بالبيت الذي تم ذكره في التنبيه.

والشاهد فيه قوله :علم الأقوام، حيث علق الفعل علم وهو ينصب مفعولين لوقوع لو قبلهما. [1]

وإن التي في خبرها اللام علق على الأخير وتعليقه في اللام لا (إن) فهو جائز لأن (إن) أيضاً لها الصدارة وقد غفل عن هذين الموضعين كثير من النحاة؛ لذلك نبه لهما الأشموني في هذا التنبيه، ويرى بعض النحاة أن الأغلب الفصيح في (لعلّ) أن تكون أداة تعليق للفعل أدرى المبدوء بالهمزة. [2]

التنبيه رقم(٣٤):

قال في شروط إجراء القول مجرى الظن تنبيهاً[3]:(زاد السهيلي شرطاً آخر، وهو ألا يتعدي باللام، نحو أتقول لزيد عمرٌ منطلق وزاد في التسهيل أن يكون حاضراً وفي شرحه أن يكون مقصوداً به الحال هذا كله في غير لغة سليم.)[4]

ذكر الأشموني في هذا التنبيه أن ابن مالك ذكر في ألفيته شرطين وأغفل عن شرطين آخرين ذكرهما الأشموني في تنبيهه ، وهو أن لا يتعدي بلام الجر نحو: أتقول لزيد عمرو منطلق فهنا على سبيل الحكاية ويجب الرفع ففي هذا المثال لا يجرى القول مجرى الظن، وذكر شرطاً آخراً من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى وهو كون القول حالياً مثل: أتقول المنافق أخطر من العدو؟ فالقول في هذا المثال يجرى مجرى الظن؛ لاستيفائه للشروط وذلك في أفصح اللغات العربية وأكثرها شيوعاً.

---

(١) المرجع نفسه، ج ٢ ص ٩٤.

(٢) النحو الوافي، ج ٣ ص ٣٤.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١١٦.

(٤) سليم: اسم لقبيلة من قيس غيلان على رأسها سليم بن منصور بن عكرمة وسليم أيضاً قبيلة في جزام من اليمن يجرون القول مجرى الظن.

أما لغة سليم فرأيها: أن القول ومشتقاته إذا كان معناه الظن فإنه ينصب مفعولين مثله وتجرى عليه بقية أحكام الظن بغير اشتراط شيء من تلك الشروط الخمسة أو غيرها فالشرط الوحيد عندهم أن يكون معناه الظن فإن لم يتحقق هذا الشرط يكن معناه- في الغالب[1]- وهذا التنبيه من إضافاته كما اعتدناه من الأشموني.

ب- أصول التنبيهات النحوية عن الفاعل:

التنبيه رقم(١):

قال في أحكام الفاعل [2]:(للفاعل أحكام أعطى الناظم منها بالتمثيل البعض، وسيذكر الباقي: الأول: الرفع وقد يجر لفظه بإضافة المصدر نحو:﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[3] أو اسمه نحو: "من قبلة الرجل امرأتهُ الوضوءُ"[4] أو بمن أو الباء الزائدتين نحو:﴿ أَن تَقُولُوا مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾[5] ونحو:﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[6] وقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ** بما لاقت لبون بني زياد[7])

ويقتضي حينئذٍ الرفع على محله حتى يجوز في تابع الجرُّ عملاً على اللفظ والرفع حملاً على المحل، نحو ما جاءني من رجل كريم وكريمٌ وما جاءني من رجل ولا امرأة ولا امرأة، فإن كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو: ما جاءني من عبدٍ ولا زيدٌ، لأن شرط جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفي أو شبهه.

الثاني: كونه عمدة لا يجوز حذفه، لأن الفعل وفاعله لجر أي كلمة لا يستغني بأحدهما عن الآخر وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً بنحو قوله:

---

(١) النحو الوافي، ج ٢ ص ٥٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١٣٠.

(٣) سورة الحج الآية ٤٠.

(٤) هذا أثر رواه مالك في الموطأ من طريق عبد الله بن مسعود شرح الأشموني ج ٢ ص ١٣٢.

(٥) سورة المائدة الآية ١٩.

(٦) سورة الفتح الآية ٢٨.

(٧) البيت لقيس بن زهير في الأغاني ج ١٧ ص ١٣١.

فإن كان لا يرضيك حتى تردّني** إلى قطري لا إخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التقدير فإن كان هو: أي ما نحن عليه من السلامة.

الثالث: وجوب تأخيره عن رافعه، فإن وُجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم إما مبتدأ كما في نحو: زيد قام وإما فاعلاً محذوف نحو:﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[1]

و:﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾[2] والأرجح الفاعلية لما سيأتي في باب الاشتغال. [3]

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني ثلاثة من أحكام الفاعل وهو تعليق على قول ابن مالك:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ** فهو وإلا فضمير استتر

فمن الأحكام التي لم يذكرها الناظم وذكرها الأشموني في هذا التنبيه حكم الفاعل، وهو الرفع، وقد يُجرُّ لفظاً كما مثل له ويظهر ذلك في تابعه، إذ يجوز فيه الرفع حملاً على المحل والجرُّ حملاً على اللفظ.

ثم ذكرا حكماً آخراً وهو أنه لابد منه لفظاً أو تقديراً ولا يجوز حذفه خلافاً للكسائي في إجازته لحذفه.

وأما الحكم الثالث الذي ذكره في هذا التنبيه هو أن يكون الفاعل بعد الفعل فلا يجوز تقديمه، وذكر لنا في الاسم ثلاث صور وهي: كونه مبتدأ أو فاعلاً، وذلك بعد الأدوات التي لا يليها إلا الفعل كالآية المذكورة أو جواز الأمرين بعد الأدوات التي تدخل على الأسماء والأفعال كهمزة الاستفهام كما مثل لها، فهذا التنبيه توضيح لما ذكره ابن مالك فهو من إضافاته لما قاله في ألفيته.

التنبيه رقم(٢):

قال في حكم التاء المؤنثة المتصلة مع الفعل بـ(إلا) [4]: (حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح أوجبت التذكير في

---

(١) سورة التغابن الآية ٦.

(٢) سورة الواقعة الآية ٥٩.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١٣٦.

(٤) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١٦٨.

نحو قام الزيدون، والتأنيث في نحو: قامت الهندات، وخالف الكوفيون فيجوز فيهما الوجهان، ووافقهم في الثاني أبو علي الفارسي واحتجوا بقوله: ﴿ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾[1] و:﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾[2] وقوله:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ** وَالأَقْرَبُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا[3]

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد، وبأن التذكير في جاءك للفصل أو لأن الأصل النساءَ المؤمناتُ، أو لأن (أل) مقدرة باللاتي وهو اسم جمع).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني الآراء التي وردت في حكم التذكير والتأنيث في كل جمع، فالمصنف يشير إلى الخلاف ويؤيد رأي البصريين وهو وجوب التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث بينما رأي الكوفيون جواز الأمرين وما ذكر المصنف ما رآه عليه الأشموني في جواز الأمرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل لسالم المؤنث، ليس مذهباً بصرياً ولا كوفياً لكنه مذهب الفارسي من البصريين. [4]

وما ورد من شواهد في هذه المسألة فنلاحظ أن كلمة بنو إسرائيل خالفت نظم الواحد فجرى مجرى التكسير؛ لذلك أنث، والتذكر في جاءك لوجود الفاصل بالكاف، وأما الشاهد الثالث فالمماثلة بجمع التكسير.

التنبيه رقم (٣):

قال في مخالفة الترتيب بين الفاعل والمفعول مع وجود اللبس :(ما ذكره الناظم هو ما ذهب إليه ابن السراج وغيره، وتظافر عليه نصوص المتأخرين، ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور، فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه، محتجاً بأن العرب تجيز تصغير عُمر وعمرو على عُمير وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً

---

(١) سورة يونس الآية ٩.

(٢) سورة الممتحنة الآية ١٢.

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب في ديوانه ص ٥٠ والشاهد فيه بكى بناتي حيث لم يصل فيه الفعل ب تاء التأنيث مع أن المسند إليه مؤنث فهو شاذ عند بعضهم وجائز عند البعض الآخر.

(٤) حاشية الخضري، ج ١ ص ٣٢٨.

وشرعاً وبأنه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز في نحو:﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ ﴾[1]أن تكون تلك اسم(زال) ودعواهم الخبر والعكس.

قلت: وما قاله ابن الحاج ضعيف، لأنه لو قدّم المفعول وآخر الفاعل والحالة هذه لاقتضى اللفظ بحبس الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل، فيعظم الضرر ويشتد الخطر، بخلاف ما احتج به، فإن الأمر فيه لا يؤدى إلى مثل ذلك وهو ظاهر).

ففي هذا التنبيه تكلف وغموض، وفيه ذكر أنّ مخالفة الترتيب جائزة مع اللبس، وليس كذلك؛ لأن هذا الكلام لا يساير الأصول اللغوية العامة ولا يوافق القصد من التفاهم الصريح بالكلام. [2]

التنبيه رقم(٤):

قال في وجوب تأخير المحصور بـ (إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً: (الذي أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقاً هو الكسائي، محتجاً بما سبق وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً، واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لـ(ألا) المحصور على (إنما) وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور، لأنه في نية التأخير).

في هذا التنبيه ذكر آراء النحاة في وجوب تأخير المحصور بـ(إلا) و(إنما) على ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلاً أو مفعولاً فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب إلا زيدُ عمراً.

الثاني: وهو مذهب الكسائي وهو الذي في المتن إنه يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً، مثال: المفعول المحصور بـ(إلا) ما ضرب زيدُ إلا عمراً ومثال الفاعل المحصور بـ(إلا) ما ضرب إلا عمرو زيداً.

---

(١) سورة الأنبياء الآية ١٥.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف ج ٢ ص ٨٦.

الثالث: وهو مذهب البصريين واختاره الجزولي* والشلوبين إنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولاً. (١)

وهذا التنبيه يدلُ على اهتمام الأشموني بآراء النحاة واهتمامه بالمدارس النحوية.

التنبيه رقم (٥):

قال في حكم المفعول المشتمل على ضمير عائد على الفاعل (٢): (لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو: ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسألة إجماعاً كما امتنع صاحبها في الدار وقيل فيه خلاف، واختلف في نحو: ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم، وأجازه آخرون، وهو الصحيح؛ لأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني حكم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فبعضهم يجيز ذلك؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم وهو الذي رجحه الأشموني ومنهم من منع ذلك.

التنبيه رقم(٦):

قال في عودة الضمير على متقدم معنى دون لفظ (٣): (كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدماً حكماً وكذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو: أدب ولدك في الصغر ينفعه في الكبر أي التأديب ومنه: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾(٤) أي العدل).

---

* الجزولي: هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، كان إماماً في العربية أخذ عنه كثير من العلماء وله حاشية على الجمل للزجاجي توفى سنة ٦٠٧.

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج ١ ص ٣٣٣.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١٨٨.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١٨٩.

(٤) سورة المائدة الآية ٨.

هذا التنبيه أيضاً ذكر فيه عودة الضمير على متقدم في المعنى دون اللفظ، وهذا ما لم يذكره ابن مالك، فهو أيضاً من إضافاته وهذا يدلُّ على دقته في المسائل النحوية.

التنبيه رقم(٧):

قال في عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة [١]: (يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سوى ما تقدم في ستة مواضع: أحدها: الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو: نعم رجلاً زيد وبئس رجلاً عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف.

الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعمل ثانيهما كقوله:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني ** لغير جميلٍ من خليلي مُهملُ

على ما سيأتي في بابه.

الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره، نحو:﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا﴾[٢].

الرابع: ضمير الشأن والقصة نحو:﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣].

الخامس: أن يجر برُبَّ وحكمُهُ حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً وكونه مفرداً

ربّه فتية دعوت إلى ما يورثُ ** المجد دائباً فاجابوا[٤]

ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال: رُبَّهُ امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هندُ.

السادس: أن يكون مبدلاً منه الظاهرُ المفسر له كضربته زيداً قال ابن عصفور أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقاله ابن كيسان : وهو جائز بإجماع).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني ما أغفل عنه الآخرون من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وقد ذكر هذه المواضع ابن هشام في آخر باب

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ١٩٢.

(٢) سورة الأنعام الآية ٢٩.

(٣) سورة الإخلاص الآية ١.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٢ ص والشاهد فيه قوله ربه فتية حيث جرت رب ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسرة بجمع: فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره.

الفاعل وذكرها الأشموني بعنوان التنبيه، وهي المواضع التي لم يذكرها الآخرون في كتبهم في هذا الباب.

التنبيه رقم (٨):

قال في بعض حروف الجر التي لا تنوب عن الفاعل [١]: (ذكر ابن أباز[٢] أن الباء الحالية في نحو: خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل، كما أن الأصل الذي تنوب عنه كذلك، وكذلك المميز إذا كان معه مِن كقولك: طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضاً وفي هذا الثاني نظر، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام).

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن ليس كل حرف جر أو جار ومجرور يصلح للنيابة، ومن ذلك (الباء) الحالة والمميز المسبوق بمن وهذان الموضعان لم يعن عليهما شراح الألفية؛ لذلك نبه الأشموني إليهما.

التنبيه رقم(٩):

قال عن نائب الفاعل في الاسم المجرور [٣]: (ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو: مُرّ بزيد ضمير المصدر، لا المجرور؛ لأنه لا يتبع على المحل بلا رفع، ولأنه يتقدم نحو:﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾[٤] ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مُر بهند).

ولنا سير بزيد سيراً وأنه إنما يراعي محل يظهر في الفصيح نحو: لست بقائم ولا قاعداً، بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومُرّ بزيد الفاضل بالرفع، لأنك تقول: لستُ قائماً، ولا تقول في الفصيح مررت زيداً ولا مُر زيدُ على أن ابن جني أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١١.

(٢) ابا إباز: هوا لحسن بن بدر بن أباز للعلامة جمال الدين كان أوحد زمانه في النحو والتصريف من تصانيفه قواعد المطارحة مات سنة ٦٨٠هـ البغية ص ٥٣٢.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١١.

(٤) سورة الإسراء الآية ٣٦.

اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة في نحو: لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] إن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند.

ما ذكره من آراء لعدد من العلماء يدل على ثقافته العلمية فإن كان حرف الجر زائداً فينوب المجرور عن الفاعل، أما إن كان غير زائد ففيه أربعة آراء:

١- رأي الجمهور وهو أن المجرور هو النائب عن الفاعل في محل رفع.

٢- رأي ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل.

٣- رأي الفراء أن النائب حرف الجر وحده فهو محل رفع وهو رأي غريب إذ الحرف لا حظ له في الإعراب.

٤- رأي ابن درستَوريه والسهيلي والرندي وهو المذكور في هذا التنبيه وهو أن الضمير العائد على المصدر المفهوم من الفعل هو النائب.

وبناءً على هذه الاختلافات اختلفوا في جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فيمتنع في الرأي الأول والثالث ويجوز في الثاني والرابع. [2]

التنبيه رقم (١٠):

قال في نائب الفاعل في الاسم المجرور [3]: (مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه في الكافية والتسهيل أن النائب المجموع).

هذا التنبيه كسابقه ذكر فيه رأياً خامساً للنائب عن الفاعل إذا كان الاسم مجروراً وهو مذهب البصريين في اعتبار أن نائب الفاعل المجرور فقط لا الحرف ولا الجار والمجرور، ثم أشار إلى وجود رأي آخر لابن مالك في كتبه الأخرى وهي الكافية والتسهيل وهو أن النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور.

---

(١) سورة الفتح الآية ٢٨.

(٢) حاشية الصبان ج ٢ ص ٩٥.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١١.

التنبيه رقم (١١):

قال في جواز إنابة المصدر أو المجرور إذا فقد المفعول [١]:(إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الأشياء قيل: ولا أولوية لواحد منهما وقيل: المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان: ظرف المكان).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني ما لم يذكره ابن مالك في ألفيته فإنه يتعين إنابة المفعول به إن وجد معه المصدر والجار والمجرور فافهم كلامه إذا لم يوجد المفعول فيجوز إنابة أي منهما نحو: ضُرب زيدٌ ضرباً شديداً.

والأرجح هو أن نختار من تلك الأنواع ما له الأهمية فإن إيضاح الغرض وإبراز المعنى المراد من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به، وأنه أول أو غير أول متقدم على البقية أو غير متقدم[٢]، فالاختيار يقوم على أساس الأهمية فالأهم هو الأحق بالاختيار.

التنبيه رقم (١٢):

قال في نيابة المفعول الثاني في باب كسا [٣]: (باتفاق قد ينوب المفعول الثاني من باب(كسا) فيما التباسه أمن نحو: أعطى عمراً درهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو: أعطيت زيداً عمراً فلا يجوز اتفاقاً أن يقال فيه: أُعطى زيداً عمرو بل يتعين فيه إنابة الأول؛ لأن كل منهما يصلح أن يكون آخذاً وقال أيضاً: فيما ذكره من الاتفاق نظر، فقد قيل بالمنع إذا كان نكرة والأول معرفة، حكي ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقاً، وقوله قد ينوب الإشارة بقد إلى أن ذلك قليل بالنسبة إلى إنابة الأول أو أنها للتحقيق). [٤]

وهذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَبِاتِّفَاقٍ قَد يَنُوبُ الثَّانِ مِن ** بابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِن[٥]

---

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ٢١٦.

(٢) النحو الوافي ج ٢ص ١٢٠.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١٦.

(٤) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١٦.

(٥) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ص ٤١.

ففيه اعتراض على قوله باتفاق لأن مذهب الكوفيين يجيزه إن كان الأول معرفة والثاني نكرة مثال ذلك أُعطي درهم زيداً أما إن أراد أن جمهور البصريين يجيزون ذلك باتفاق فليس هنالك خلاف. [1]

وذكر ابن الناظم[2] أن أكثر النحويين لا يجيزون ذلك بل يوجبون نيابة الأول مثل" أعطى زيدُ عمراً وذكر أجازه بعضهم ومنهم ابن مالك.

التنبيه رقم (١٣):

قال في امتناع إنابة الجملة في ما نصب مفعولين ثانيهما جملة:(يشترط لإنابة المفعول الثاني مع ما ذكره أن لا يكون جملة فإن كان جملة امتنعت إنابته اتفاقا).

ذكر في هذا التنبيه شرطاً آخر لإنابة المفعول الثاني مع أمن اللبس وهو ألا يكون جملة، فإن كان جملة لا يصح أن تكون نائب فاعل وهذا من إضافاته أيضاً.

التنبيه رقم (١٤):

قال في إنابة المفعول الثالث [3]:(أفهم كلامه أنه لا خلاف في جواز إنابة المفعول الأول في الأبواب الثلاثة، وقد صرح به في شرح الكافية، وأما الثالث في باب أري فنقل ابن أبي الربيع وابن هشام الخضراوي، وابن الناظم[4] الاتفاق على منع إنابته).

والحق أن الخلاف موجود فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضي كلام التسهيل حيث قال: ولا يمتنع غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس ولم يكن جملة وشبهها خلافاً لمن أطلق المنع. [5]

التنبيه رقم(١٥):

---

(١) حاشية الخضري ج ١ ص ٣٤٥.

(٢) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك تأليف ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك ت محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط ١ ١٤٢٠هـ ص ١٧١.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١٧.

(٤) ابن هشام الخضراوي: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، من أهل الجزيرة الخضراء، كان رأساً في العربية، عاكفاً على التعليم، له الإيضاح بفوائد الإيضاح، مات سنة ٦٤٦هـ الأعلام للزركلي، ج ١، ص ٢٦٧.

(٥) شرح التسهيل، ج ٢ ص ٦٠.

قال في الخلاف في إنابة المفعول الثاني [1]: احتج من منع إنابة الثاني في باب ظن مطلقاً بالإلباس فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين ويعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إن كان الثاني نكرة نحو: ظن قائم زيداً، لأن الغالب كونه مشتقاً.

واحتج من منع إنابته مطلقاً في باب أعلم وهم قوم منهم الخضيراوي والأبدي وابن عصفور بأن الأول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي أعطى وبأن السماع إنما جاء إنابة الأول كقوله:

ونبئت عبد الله بالجو أصبحت ** كراماً مواليها لئيماً صميمها[2]

ما ذكر في مقدمة هذا التنبيه يطابق قول ابن مالك في الألفية فلا حاجة للتنبيه إليه وقد كثر الخلاف بين النحاة في هذه المسألة فيما يصلح عند تعدد المفعول به والفيصل في ذلك أمن اللبس.

وذكر في هذا التنبيه أيضاً منع إنابة المفعول الثاني إن كان هنالك لبس وذلك إن كانا معرفتين نحو: ظننتُ صديقك زيداً أو إن كانا نكرتين نحو: ظننتُ أفضل منك أفضل مني.

أما المفعول الثالث في باب أعلم فقد ذكر علة ذلك أن المفعول الأول صريح في هذا الباب، أي ليس أصله مبتدأ وخبر والآخران ليسا كذلك فإن قدمنا الثاني على الأول في هذين المثالين أن يكون الأول هو المفعول الأول والثاني هو المفعول الثاني وذلك للإلباس بينهما لاستوائهما في التعريف والتنكير ولو خيف اللبس تعين إقامة الأول كما هو مذكور، وهذا ما ذكره الأشموني فهو الأولوية وليس المنع.

كما نبه إلى علة أخرى وهي ورود السماع كما في الشاهد المذكور في تنبيه الأشموني وهو قوله: نبئتُ حيث أناب المفعول الأول ولم ينب الثاني أو الثالث.

التنبيه رقم (١٦):

قال في إنابة خبر كان والتمييز عن الفاعل [3]: (حكي ابن السراج أن قوماً يجيزون إنابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه أخباراً عن غير

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١٧.

(٢) البيت للفرزدق في شرح التصريح ج ١ ص ١١٣.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢١٩.

مذكور ولا مقدر، وأجاز الكسائي نيابة التمييز فأجاز في امتلأت الدار رجالاً أمثلي رجالٌ وإلى ذلك أشار في الكافية بقوله:

وقول قوم قد ينوب الخبرُ بباب كان مفرداً لا ينصرُ

وناب تمييز لدى الكسائي لشاهد عن القياس نائي). [1]

هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في ألفيته وذكر رأي السراج في إنابة خبر كان ولكنه غير صحيح وعلل لذلك بعدم الفائدة وذكر أجازه قوم في كان زيد قائماً أني ردوه لما لم يسم فاعله ؛لأن كان فعل غير حقيقي وبناءً على ذلك فإن ما دخل عليه مبتدأ وخبر وأشار الأشموني لما أشار إليه المصنف في الكافية من جواز إنابة التمييز لوروده في السماع وذلك بشرط تحقق الفائدة المطلوبة مثل أعلم زيداً قائم. [2]

التنبيه رقم (١٧):

قال في جواز نصب نائب الفاعل [3]:(قال في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رووا فلا نقس.

أي قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم خرق الثوبُ المسمار وقوله:

مثل القنافذ هدا جون قد بلغت نجران ** أو بلغت سواتهم هجرُ

ولا يقاس على ذلك).

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن الفاعل ينصب والمفعول به يرفع في باب الفاعل إذا أمن اللبس، فكذلك ما ينوب عنه كما ذكر في هذا التنبيه وهذا ما لم يذكره غيره مما يدل على سعة إطلاعه.

ج- أصول التنبيهات النحوية عن اشتغال العامل عن المعمول:

التنبيه رقم(١):

---

(١) المصدر نفسه ج ٢ ص ٢١٩.

(٢) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي مؤسسة الرسالة بيروت ط ١٤٠٧هـ ج ١ ص ٨١.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٢٠.

قال في قول الفعل المفسر [1]: (يشترط في الفعل المفسر ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت: زيداً انت تضربه لم يجز للفصل بأنت).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن الفعل المفسر لا يجوز أن يفصل بينه وبين الاسم فاصل أي الفصل بغير الظرف فيتعين الرفع وأجاز الكسائي النصب مع الفصل قياساً على الوصف. [2]

التنبيه رقم (٢):

قال في ترجيح النصب في الاشتغال [3]: (لترجيح النصب أسباب آخر لم يذكرها ههنا: أحدهما: أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه العاطف على الجملة الفعلية نحو: أكرمتُ القوم حتى زيداً أكرمتُه، وما قام بكرٌ لكن عمراً ضربته ،(حتى ولكن) حرفا ابتداء أشبها العاطفتين فلو قلت أكرمت خالداً حتى زيدُ أكرمتُه وقام بكرُ لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة إذ لا تقع حتى العاطفة إلا بين كل وبعض ولا تقع لكن العاطفة إلا بعد نفي وشبهه.

ثانيهما: أن يجاب به استفهام منصوب (كزيداً ضربته) جواباً لمن قال أيهم ضربت؟ ومثل المنصوب المضاف إليه نحو: غلام زيد ضربته جواباً لمن قال غلام أيهم ضربت؟

ثالثاً: أن يكون رفعه يوهم منعاً مخلاً بالمقصود، ويكون نصاً في المقصود كما في:﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[4] إذ النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر، وهو المقصود وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصاً وبقدر هو الخبر وليس المقصود إيهامه وجود شيء لا بقدر، لكونه غير مخلوق، ولم يعد سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحاً للنصب ، قال النصب في الآية مثله في زيداً ضربته قال: وهو عربي كثير، وقد قرئ بالرفع لكن على أن خلقناه في موضع الخبر للمبتدأ أو الجملة خبر إن وبقدر حالاً، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٣١.

(٢) حاشية الصبان ج ٢ ص ١٠٧.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٣١.

(٤) سورة القمر الآية ٤٩.

حينئذ جعل الفعل وصفاً، لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه، ومن ثم وجب الرفع في قوله تعالى:﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[1]).

ففي هذا التنبيه ذكر شروطاً أخرى لترجيح النصب: فالرفع بالابتداء في هذا ونحوه واجب؛لأن ما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً لأن المفسر في هذا الباب يدل من اللفظ بالمفسر ولأجل ذلك لو كان الفعل الناصب لضمير الاسم السابق صفة له، كما في قوله تعالى:﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ امتنع أن يفسر عاملاً فيه؛ لأن الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. [2]

وهذا التنبيه من إضافاته حيث ذكر الأسباب الموجبة لترجيح النصب وهي ثلاث مسائل في هذا التنبيه:

١- يرجح النصب إن أُجيب به استفهام بمفعول ما يليه نحو زيداً ضربته جواباً لمن قال: أيهم ضربت.

٢- يرجح النصب إن كان الرفع يوهم وصفاً مخلاً.

٣- العاطف في جملة فعلية تنبيهاً نحو: ضربت القوم حتى زيداً ضربتُه.

ويدل هذا التنبيه على دقة الأشموني إذ لم يذكره الناظم.

التنبيه رقم(٣):

قال في وقوع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام: (لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر أما في الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل، إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماضٍ فيقع في الكلام فتسوية الناظم بين إن وحيثما مردودة). [3]

إن تبع الاسم السابق شيء يختص بالفعل كأدوات الشرط ومثل لها ب(إن، وحيثما) وجب النصب ولا يجوز الرفع؛ لئلا تخرج هذه الأدوات عن اختصاصها

---

(١) سورة القمر الآية ٥٢.

(٢) شرح ابن الناظم ص ١٧٤.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٣٨.

بالفعل، وفي هذا التنبيه ذكر أن ذلك يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر، وذكر أيضاً مساواة الناظم بين (إن وحيثما) فهي مردودة عنده أي التسوية بينهما- حيثما زيداً تلقه فأكرمه، فيجب نصب زيد وإن زيداً أكرمته أكرمك، كذلك يجب النصب لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأدوات فتسوية الناظم بين إن وحيثما إنما هي في وجوب النصب والاشتغال بعدهما أعم من كونه في شعر أو نثر لا من جميع الوجوه فردّه لما قال الناظم غير صحيح[1] فالنحاة يرون أن بعد تلك الأدوات لا يقع إلا صريح الفعل، فوقوع الاسم في النثر مستقبح بعد تلك الأدوات فلا يجوز حيثما محمداً وجدته فعاقبه وكذلك يمتنع في النثر: إن محمداً تلقه فاحترمه.

التنبيه رقم (٤):

قال في أحكام شبه العاطف وشبه الفعل [2]:(شبه العاطف في هذا أيضاً كالعاطف وشبه الفعل كالفعل، فالأول نحو: أنا ضربتُ القوم حتى عمراً ضربته والثاني نحو: هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما).

ففي هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك"

وَإِن تَلاَ المعطُوفُ فِعلاً مُخبَرَا ** بِهِ عَنِ اسمٍ فَاعطِفَن مُخيَّرَا

أي إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء مثل: زيد قام وعمرو أكرمته فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز.

وفي هذا التنبيه ذكر أن شبه العاطف كالعاطف في الحكم وكذلك شبه الفعل كالفعل ومثال الأول: أنا ضربتُ القوم حتى عمراً ضربته.

والثاني: كهذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه وفي هذا التنبيه إضافة من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في منظومته.

التنبيه رقم (٥):

---

(١) حاشية الخضري، ج ١ ص ٣٥٠.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٤٠.

قال في حكم الاسم المشغول مع الضمير [1]: (النصب في نحو: زيداً ضربته أحسن منه في نحو: زيداً ضربت أخاه وفي نحو: زيداً ضربت أخاه أحسن منه في نحو: زيداً مررتُ بأخيه).

ففي هذا التنبيه إضافة لقول الناظم:

وفصلُ مشغول بحرف جرّ أو بإضافة كوصل يجرى. [2]

أي أنه لا فرق إن اتصل الضمير بالفعل المشغول عنه، أو انفصل مثل: زيد ضربته أو بإضافة زيد مررت بغلامه أو غلام صاحبه وفي هذا التنبيه ذكر أنه إن كان المقدر من لفظ المذكور ومعناه فهو أفضل، أما إن كان هناك فاصل أو لم يكن معناه بل من لازم معناه فهو دونه في الدرجة مثل: زيداً مررت به أو بأخيه وذكر الأشموني أنه لم يتعرض لزيد مررت به مع زيد ضربت أخاه، وذكر أن النصب الأول أحسن لاتحاد الفعلين ففي قولنا: زيداً ضربته المقدر من لفظ المذكور ومعناه ولذلك رجحه بقوله: أحسن وأما زيداً ضربت أخاه فالمقدر من لازم معناه فقط وكذلك في زيد مررت به وزيداً ضربت أخاه فالنصب في الأول أحسن لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى لاتحاد متعلقهما دون الثاني.

التنبيه رقم(٦):

في حكم الاسم إن كان العامل اسم فعل أو مصدراً نائباً عنه [3]: (يتعين الرفع في زيد عليكه وزيد ضرباً إياه ؛لأنهما غير صفة، نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل؛ وهو الكسائي، ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري وهما المبرد والسيرافي).

في قوله (يتعين الرفع): أي يمتنع النصب؛لأن العامل اسم فعل وليس فعلاً ولا وصفاً مثل زيدٌ عليكه فـ زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عن اسم الفعل.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٤٢.

(٢) ألفية ابن مالك، ص ٤٢.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ، ص ٢٤٣.

ولم يذكر حكم المبتدأ مع خبره لكن الأشموني في هذا التنبيه يضيف ما لم يذكره ابن مالك في منظومته وربما لم يتعرض لهما ابن مالك لذكرهما في باب المبتدأ والخبر.

د- أصول التنبيهات في تعدي الفعل ولزومه:

التنبيه رقم (١):

قال في (الهاء) التي تتصل بكان وأخواتها [١]: (هذه(الهاء) تتصل بكان وأخواتها، والمعروف أنها واسطة: أي لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدي نظراً إلى شبهها به، وربما أطلق على خبرها المفعول).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني أن هاء غير المصدر والمعروف أنها أي في حالة نقصانها أما في حال تمامها فهي من قسم اللازم تارة والمتعدي تارة أخرى، وذكر أنها شبيهة في عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام ابن مالك في الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله وإلا لقال مفعوله أو خبره، ولتقدم الكلام على الأفعال الناقصة، وأطلق على خبرها لفظ المفعول به.

التنبيه رقم (٢):

قال في حذف حرف الجرّ مع أن وأنْ [٢]: (إنما أطرد حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ لطولهما بالصلة، واختلفوا في محلهما بعد الحذف، فذهب الخليل والكسائي إلى أن محلهما جر تمسكاً بقوله:

وما زرت ليلي أن تكون حبيبة ** **إلى ولا دين بها أنا طالبه**

بجر دين وذهب سيبويه والفراء إلى أنهما في موضع نصب وهو الأقيس، ومثل أنّ وأنْ في حذف حرف الجر قياساً كي المصدرية نحو: جئتك كي تقوم: أي لكي تقوم).

وفي هذا التنبيه إضافة لما لم يذكره ابن مالك في منظومته.

التنبيه رقم(٣):

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ص ٢٤٤.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٢٥٤.

قال في حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين [1]: (حكم المبتدأ مع خبره إذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى في هذه الأمور الثلاثة، فجواز تقديمه في نحو: ظننتُ زيداً قائماً ووجوبه في نحو: ظننت زيداً عُمراً وامتناعه في نحو: ظننتُ في الدار صاحبها).

ففي هذا التنبيه يلحق الأشموني المبتدأ مع خبره بالفاعل في المعنى مع المفعول في المعنى فجعله على ثلاثة أحكام:

١- جواز التقديم في نحو ظننتُ زيداً قائماً.

٢- وجوب التقديم في نحو ظننت زيداً عمراً.

٣- امتنع تقديمه في نحو: ظننتُ في الدار صاحبها.

ولم يذكر ابن مالك لعلم حكمهما في باب المبتدأ والخبر وبعد هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره الناظم في منظومته.

هـ- أصول التنبيهات عن التنازع في العمل:

التنبيه رقم(١):

قال في شروط العامل في التنازع أن يكون فعلاً أو ما يشبهه [2]: (مراده بالعاملين فعلان متعرفان أو اسمان يشبهانهما أو اسم فعل كذلك فالأول نحو: أتوني أفرغ عليه قطراً والثاني كقوله: عهدتُ مفتياً مغنياً من أمرته، والثالث نحو: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[3].

ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيداً وأحسن به وأجمل بعمرو واختاره في التسهيل).

ففي هذا التنبيه توضيح لقول ابن مالك: "إن عاملان... الخ فالعامل في التنازع الفعل وشبهه سواء كانا فعلين أو فعل واسم أو اسمين والعاملان متفقان في العمل.

---

(١) المرجع نفسه، ج ٢ ص ٢٥٦.

(٢) شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٧٨.

(٣) سورة الحاقة الآية ١٩.

ومنع بعض النحويين تنازع فعلي التعجب والصحيح جوازه لكن بشرط إعمال الثاني وذكر كذلك أنه لا يجوز التنازع بين حرفين لضعف الحرف ولأنه لا يضمر فيه وصحة الإضمار شرط في المتنازعين.

التنبيه رقم (٢):

قال في تعدد التنازع [١]:(قد يكون التنازع بين أكثر من عاملين، وقد يتعدد المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (تسبحون وتحمدُون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين). [٢]

وقول الشاعر:

طلبتُ فلم أدرك بوجهي فليتني قعدتُ ولم أبغ الندي عند سالب)

هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك، فذكر في هذا التنبيه تعدد التنازع وهي الأفعال الثلاثة، والمتنازع فيه وهو الظرف (دبر) أو مفعولاً مطلقاً كما في الحديث، ويرى صاحب التصريح أنه أصل الأخير لقربه والأولين ضميرهما، والأصل تسبحون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه، وأمّا في الشاهد فقد تنازع طلبت وأدرك وأبغ في الندي.

التنبيه رقم(٣):

قال في الآراء في التنازع في السببي إن كان منصوباً [٣]:(اشترط في التسهيل في المتنازع فيه أن يكون غير سببي مرفوع نحو زيدٌ قام وقعد أخوه وقوله:

وعزةٌ ممطولٌ معنى غريمها[٤])

محمول على أن السببي مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه، أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب، كما مر ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين، وأجاز بعضهم في البيت التنازع. [٥]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ص ٢٨٢.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح .

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ص ٢٨٤.

(٤) لكثير بن عبد الرحمن في ديوانه، ص ١٤٣ وصدره قضى كل ذي دين خوفي قرينه

(٥) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٢٨٨.

ففي هذا التنبيه ذكر الخلاف في التنازع في السببي فذكر أن ابن مالك في التسهيل قيد المعمول بكونه غير سببي مرفوع، ولذلك لا تنازع في الشاهد المذكور، لا خلاف الإسناد فيها فأحدهما يسند للسببي والآخر إلى ضميره فاختلفا، أما إن كان المعمول منصوباً نحو: زيداً ضربت وأكرمت أخاه فيرى بعضهم أنه لا يمنع التنازع في السببي المنصوب؛ لأن السببي(وهو أخاه) منصوب بأحد العاملين والضمير يربط بينهما شرط التنازع عند ابن مالك، وترجح الباحثة الرأي الذي يمنع التنازع في السببي مطلقاً ؛لأن السببي المنصوب يمنع أيضاً؛ لأنه يؤدى إلى أن يتقدم ضمير السببي عليه وذلك لا يجوز. [1]

التنبيه رقم (٤):

قال في حكم تنازع الثلاثة [2]: سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة وحكي بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منهما ومن إعمال الأول قوله:

كساك ولم تستكسه فأشكرن له ** أخٌ يُعطيك الجزيل وناصرُ [3]

ومن إعمال الثالث قوله:

جئ ثم حالف وقف بالقوم إنهُمُ ** لمن أجاروا ذوو عزّ بلا هون)

فهذا التنبيه من إضافاته لقول ابن مالك.

والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهُمُ ذا أسرة ففي قوله سكتوا إشارة إلى أهل البصرة والكوفة في تنازع الثلاثة، وذهب البصريون إلى ترجيح الثاني على الأول، ومذهب الكوفيين العكس، ولم يذكروا حكم الأوسط ؛ ولذلك نبه إليه الأشموني.

التنبيه رقم(٥):

قال في حكم الضمير في باب التنازع [4]: (اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو: ضربني وضربته زيدٌ، ومرّ بي ومررتُ بهما أخواك

---

(١) التسهيل، ج ٢ص ٩٥.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ص ٢٩٢.

(٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٦.

(٤) شرح الأشموني، ج ٢ص ٢٩٦.

لدخوله تحت قوله: وأصل المهمل منهما وهو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر مع توجُّهُهُ إليه في المعنى في ضمير ما تنازعاه والتزم في ذلك ما التزما من مطابقة الضمير للظاهر، ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة، وسواء في ذلك كان الأول هو المهمل كيحسنان ويسئ ابناكا أم الثاني وّ ذلك نحو: قد بقي واعتديا عبداكا).

وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والأول منعه الكوفيون ؛ لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر في هذا الباب، فذهب الكسائي ومن وافقه إلى وجوب حذف الضمير من الأول للدلالة عليه تمسكاً بظاهر.

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

ولا تجئ مع أول قد أهملا ** بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه إلزم إن يكن غير خبر وأخذنه إن يكن هو الخبر. [1]

فالثاني يؤتي معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أم منصوباً عمدة أو غير عمدة، وفي هذا التنبيه ترجيح لمذهب الجمهور فإذا تنازع فعلان في عامل أعمل العامل الأول على مذهب الكوفيين أما البصريون فيرون أنه يعمل في المتأخر وما ورد من ذلك للضرورة الشعرية.

---

(١) ألفية ابن مالك، ص ٤٤.

المبحث الرابع

أصول التنبيهات النحوية عن المنصوبات:

التنبيه رقم (١):

قال في استيفاء شروط المفعول المعلق في أحد الشواهد [١]: (مثل له صوتٌ صوت حمار قوله:

ما إن يمسُّ الأرض إلا منكبٌ منه ** وخزف الساق طيٍّ المحمل[٢]

لأن ما قبله بمنزلة له طيّ قال سيبويه).

ففي هذا التنبيه إشارة إلى التشبيه وليس فيه إضافة نحوية وإنما تمثيل فقط.

وأشار إلى النصب هنا أي طيّ بفعل محذوف دل عليه السياق فهو طوي طي فقوله طي المحمل أي له طيّ طيّ المحمل فهو مفعول مطلق وعامل النصب محذوف كما تقدم.

التنبيه رقم (٢):

قال في اتحاد الفاعل تقديراً [٣]: (قد يكون الاتحاد في الفاعل تقديراً كقوله تعالى:﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٤] لأن معنى يريكم يجعلكم ترون). [٥]

ففي هذا التنبيه تعليق على الشاهد السابق فمن شروط المفعول له اتحاد الفاعل وذكر غيره أن هذا الشرط غير موجود ومن اشترط هذا الشرط جعل فاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحداً وهو المخاطبون وجعلها بعضهم حالاً من المخاطبين، ومن جوزه فهو على سبيل التأويل فالأمر الرهيب هنا مقدر في قوله تعالى:﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾أي: يجعلكم ترون ففاعل الرؤية هو فاعل الخوف والطمع في التقدير.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ص ٣٤١.

(٢) البيت من الكامل، وهو من شواهد سيبويه، وهو لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب، ج ٨، ص ٣٦٤.

(٣) شرح الأشموني،ج ٢ ص ٣٤٩.

(٤) سورة الرعد الآية ١٥.

(٥) شرح الأشموني ج ٢ص ٣٤٩.

التنبيه رقم(٣):

قال في ما ورد قليل في بعض المسائل النحوية [١]:(أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير).

ففي هذا التنبيه عدم الاهتمام بمعيار القلة والكثرة تعليقاً على بيت ابن مالك في استواء الأمرين في الإعراب من غير ذكر القلة والكثرة إذ ذكر في النظم.

وقل أن يصحبها المجرّدُ والعكس في مصحوب أي وأنشدُوا حيث ذكر أن المجرد من أل والإضافة الأكثر فيه النصب ويجوز جره، وما صحب الألف واللام فالأكثر جره ويجوز النصب نحو ضربت أبني التأديب، أما المضاف فلم يذكره، فذكر في هذا التنبيه أن المضاف يستوي فيه الأمران النصب والجر على السواء مثل ضربت أبني تأديبه ولتأديبه وفهم ذلك من ذكره كلام المصنف فقد ذكر أن النصب يكثر في المجرد ويقل نصب المصاحب الألف واللام.

التنبيه رقم(٤):

قال في جواز تقديم المفعول له على عامله [٢]:(أفهم أيضاً جواز تقديم المفعول له على عامله منصوباً كان أو مجروراً كزهداً ذا قنع ولزهدٍ ذا قنع).

هذا التنبيه كسابقه فهو تعليق على قول ابن مالك في متن الألفية ويقصد بقوله أفهم أي يجوز تقديم المعمول منصوباً أو مجروراً.

التنبيه رقم(٥):

قال في تضمين الظرف معنى في [٣]: (تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين: الأول يقتضي البناء، وهو أن يختلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور إليه كما سبق في تضمن متى معنى الهمزة وأن الشرطية والثاني لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظوراً إليه لكونه الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني.

ففي هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

---

(١)شرح الأشموني ، ج٢ ص ٣٥٩.

(٢)المرجع السابق ، ج ٢ص ٣٥٩.

(٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٦٠.

الظرف وقت أو مكانٌ ضمناً في** بإطراد كهنا أمكث أزمنا[1]

أي أن الظرف يتضمن معنى الحرف وفي هذا التنبيه ذكر نوعين لتضمنه معنى الحرف، الأول الشبه المعنوي وهنا يقتضي البناء، والثاني هو تأديه معنى الحرف وهو ملاحظ في النظم وهو محذوف.

أي أنها تتضمن معنى في من غير أن تتضمن لفظه أو تنوب عنه في أداة معناه أو عمله أو تكتسب شيئاً بهذا التضمن ولولا ذلك لوجب بناء هذه الظروف وذلك للشبه المعنوي الموجود فيها، والذي يمنع ظهور الحرف؛ وذلك لأن أكثر الظروف معرب، ولكنه متضمن معنى في وهو ما نبه إليه الأشموني، وظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين: ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم إنه شبيه بالمبهم. [2]

التنبيه رقم (٦):

قال في تقدير الناصب مفرداً أو جملة [3]: (العامل المقدّر في هذه المواضع سوى الصلة، استقر أو مستقرٌ وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة كما عرفت الناصب للظرف عامل مقدر فيما إذا وقع خبراً أو صلة أو حال أو صفة، وهذا العامل يكون فعلاً أو وصفاً إلا مع الصلة فيجب أن يكون فعلاً؛ لأن الصلة لغير أل لابد أن تكون جملة فعلية فمثال الخبر زيدٌ عندك والتقدير: استقر عندك، أو مستقرّ عندك، ومثال الصلة: جاء الذي عندك فالتقدير استقر ويمتنع تقدير مستقر ؛لأن الصلة لا تكون إلا جملةً والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس جملة، وهذا من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم (٧):

قال في ظرف المكان بين الاختصاص والإبهام [4]: (ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه

---

(١) ألفية ابن مالك، ص ٤٧.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢،ص ٣٦٠.

(٣) المرجع السابق، ج ٢،ص ٣٦١.

(٤) المرجع السابق، ج ٢،ص ٣٦٢.

غيره وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم، كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم، وقال الشلوبين ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم).

ففي هذا التنبيه أشار إلى النوع الثاني وهو ما صيغ من المصدر شرطه أن يكون مشتقاً من جنسه نحو: جلستُ مجلس زيد فقوله في المنظومة يوحي بأن ما صيغ من الفعل معطوفاً على الجهات فيكون من أنواع المبهم، لأن قولنا مجلس زيد وإن تعين بالإضافة فهو مبهم في عدم كونه محدوداً ونسبة لاحتمال كلام المصنف هذا، قال الأشموني، فهو لم يقل صريح كلام الناظم إنما قال ظاهر كلامه أوحي بذلك فتكر الآراء الواردة ولم يرجح رأياً.

وأري الرأي الأرجح والذي عليه معظم النحويين أنه لا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا:

١- المبهم ٢- ما اتحدت مادته ومادة عامله

فالعطف ليس على الجهات والمقادير كما يتراءي ذلك وإنما عطف على قوله: مبهماً.

التنبيه رقم (٨):

قال في التعليل لاختصاص ظرف الزمام بالظرفية [١]: (إنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص الظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان، ألا ترى أنه يدلُ على الزمان بصيغته وبالالتزام، ويدلُ على المكان بالالتزام فقط، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدي إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل، لقوة الدلالة عليه حينئذ).

ففي هذا التنبيه دقة في المعنى إذ نجد أن أصل العوامل (الفعل) فهو يدلُ على الزمان، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لذلك صلح ظرف الزمان أن يكون مبهماً ومختصاً، وأما ظرف المكان فكانت دلالته على الفعل ضعيفة،

---

(١) شرح الأشموني، ج٢ص ٣٦٢.

فتعدى إلى المبهم منها ؛لأن في الفعل دلالة بالجملة وإلى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذٍ. (١)

وتعدى إلى المبهم وغيره لقوة دلالته على الزمان فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره ولما كانت دلالته أي الفعل على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف؛ لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة. (٢)

التنبيه رقم(٩):

قال فيما ينوب عن الظرف عند إضافته إلى اسم الذات (٣): (قد يحذف أيضاً المصدر الذي كان الزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافاً إليه من اسم عين، نحو لا أكلمُهُ القارظين، ولا آتيه الفرقدين والأصل مدة غيبة القارظين* ومدة بقاء الفرقدين)*.

فهذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في منظومته فقد ذكر في شرحه لبيت ابن مالك إنابة المصدر عن ظرف الزمان والمكان فيحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه وهو النصب على الظرفية.

وذكر أيضاً أن المصدر يضاف إلى اسم عين فتقوم مقامه، نحو لا آتيه الفرقدين أي مدة بقائهما فهي معنوية على الزمن لنيابته عنه وليست بمصدر.

التنبيه رقم (١٠):

قال في تقديم المفعول معه على مصاحبة (٤):(أفهم بقوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وهو اتفاق فلا يجوز والطريق سرتُ وفي تقدمه على مصاحبه خلاف، والصحيح المنع وأجاز ذلك ابن جني تمسكاً بقوله:

---

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص ٢٠٢.

(٢) الكواكب الدرية: شرح للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهول، على متممة الأجرومية، تأليف محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م ص ٣٥٨.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ص ٢٦٣.

* القارظين: رجلان يجمعان القرظ وهو ثمر شجر السنط.

* الفرقدين: الفرقد نجم قريب من القطب الشمالي، ثابت الموقع تقريباً ولهذا يهتدي به وهو الأسمى النجم تغلمي، المعجم الوسيط، ص ٧١٩.

(٤) المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٧١.

جَمَعتْ وَفُحشاً غَيبَةً وَنَميمةً ** خِصالٍ ثَلاثاً لَستُ عَنها بِمُرعَوي[1]

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقب[2]

على رواية من نصب السوأة واللقب، يعنى ولا ألقبه مع السوأة لأن اللقب ما يكون لغير سوأة ولا حجة له فيها ولا مكان جعل الواو فيها عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الأول ظاهر، وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ثم حذف ناصب السوأة).

وذكر في هذا التنبيه الاختلاف الذي ورد في تقديم المفعول معه على مصاحبه، مثل سار والنيل زيدٌ، إذا اختلفت الآراء في ذلك، وأبرزها رأي ابن جني في كتابه الخصائص، ونكر الحجة على ذلك ولكن الرأي الأرجح هو: عدم جواز ذلك فالتقديم يكون للضرورة فرأي النحاة أقرب للصواب وليس ما ذهب إليه ابن جني بسديد وما استدل به صحيح فإن سلمنا بالشبه بين المعطوف والمفعول معه ولا نسلم بجواز التقديم، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز التقديم فبعد التسليم بصحة الرواية يجوز أن تكون الواو للعطف وقدم في هذا التنبيه نكر ما فقد شرطاً من الشروط التي ذكرها في البيت وهو القسم الخامس من حالات الاسم بعد الواو مثل: كل رجل وضيعته، ونحوه مما فقد قيداً من القيود المذكورة فحكمه وجوب العطف، وذلك إذا كان العامل مستلزماً لعدد الأفراد المشتركة في معناه نحو: اشترك محمد وعلى لفقد شروط النصب، أو وجدت قرينة تدل على حدوث فعل قبل أو بعد الفعل كالمثال المذكور جاء زيد وعمرو قبله فيتعين العطف أيضاً.

التنبيه رقم(١١):

قال في تعيين الناصب للمستثني [3]:(ناصب المستثني هو إلا لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلاً ولا استثني مضمراً خلافاً لزاعمي ذلك.

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، يعاتب في هذه القصيدة ابن عمه اوردها أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني، شرح وتعليق لجنة من المختصين إشراف المغنى مدرار الحبال المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، ط ١ ٢٠١٤م طبعة منقحة ج ١١ ص ١٠٠.

(٢) شرح عمدة الحافظ، جمال الدين محمد بن مالك ،ج ٩ ص ١٤.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢، ص ٣٩٥.

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن ابن مالك أشعر به في كلامه، وصرح باختياره في غير هذا الكتاب، وذكر أن ابن مالك ذكره أنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ومشى عليه ولده.

وقد أخذ الأشموني أقوال ابن مالك وتعليلاته على ابن الناظم ويدل على أن الناصب هو (إلا) لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء، وما كان ذلك فهو عامل، فيجب في(إلا) أن تكون عاملة، ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعمول فتلغى وجوباً إن كان التفريغ محققاً نحو: ما قام إلا زيد، لأن أحداً مبدل منه والمبدل منه في حكم المطروح. [1]

فقد ذكر الأشموني الآراء حول نصب المستثنى أحدها:

ذهب السيرافي[2] إلى أن الناصب هو ما قبل إلا من فعل أو غيره بتعدية (إلا)، ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو: قبضت عشرة إلا أربعة إلا اثنين إذ لا فعل في المثال المذكور.

الثاني: ذهب ابن خروف[3] إلى أن الناصب ما قبل إلا على سبيل الاستقال، ويبطله أنه حكم بما لا نظير له، فإن المنصوب على الاستثناء بعد (إلا) لا مقتضي له غيرها؛ لأنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى.

الثالث: مذهب الزجاج[4] أن الناصب فعل وهو استثنى مضمراً وهو مردود بمخالفة النظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه، لا بإظهاره ولا بإضماره.

ويشير الأشموني إلى أن هذه المذاهب بطلت وتعين القول بأن الناصب للمستثنى هو (إلا) لا غير ذلك وقيل اختلف النحويون في ذلك: فذهب البصريون إلى أن العامل هو الفعل يتوسط (إلا) وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في

---

(١) المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٩٦.

(٢) السيرافي ابو سعيد الحسن عبدالله بن المرزبان، ٣٦٨هـ، مداخل المؤلفين :ناصر السويدان،ص١٦٤.

(٣) ابن خروف أبو الحسن نظام علي بن محمد بن يوسف بن مسعود الفيسي القرطبي، مداخل المؤلفين،ص٢٦٥.

(٤) الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل البغدادي معجم المؤلفين وأعلام للعرب،ص٥٨٥.

الأصل إلا أنه قد قوى بـ إلا فتعدي إلى المستثني كما تعدى الفعل بالحروف المعدية، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: استوي الماءُ والخشبة فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك ههنا.

وذهب بعض النحويين إلى أن العامل هو (إلا) بمعنى استثني وهو قول الزجاج من البصريين وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن (إلا) مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ إن وترفع في النفي اعتباراً بـ لا.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون.

ويرى الأشموني أن ما ذهب إليه بعض النحويين والزجاج فاسد من خمسة أوجه:

الأول: أنه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثني ألا النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي على البدل في قولك: ما جاءني أحد إلا زيد وما مررت بأحد إلا زيد.

الثاني: أن هذا يؤدى إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، فلو قلت: ما زيد قائماً بمعنى نفيت زيداً قائماً لم يجز ذلك فكذلك ههنا. (١)

الثالث: أنه يبطل بقولهم: قام القوم غير زيد فإنه غير منصوب، ولا يخلو: إما أن يكون منصوباً بتقدير (إلا) وإما أن يكون منصوباً بنفسه، وإما أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله، وباطل أن يقال: إنه منصوب بتقدير(إلا) أنا لو قدرنا إلا لفسد المعنى؛ لأنه يصير التقدير فيه قام القوم إلا غير زيد وهذا فاسد.

الرابع: أن نقول: لماذا قدرتم استثني زيداً ولم تقدروا امتنع زيد كما حكي عن أبي علي الفارسي أنه كان من عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثني بماذا انتصب؟ فقال له: لأن التقدير استثني زيداً فقال له عضد الدولة: وهلا قدرت امتنع فرفعته؟ فقال له أبو علي هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٣٩٧.

الخامس: إنا إذا أصلنا معنى (إلا) كان الكلام جملتين وإذا أصلنا الفعل بتقوية (إلا) كان الكلام جملة واحدة، والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين. [1]

فهذا التنبيه إن دلّ إنما يدلّ على اهتمام الأشموني بدقيق النحو فهو لا يترك كبيرة ولا صغيرة إلا أحصاها.

التنبيه رقم(١٢)

قال في حكم تسليط العامل على المستثني المنقطع [2]: (شرط جواز الإبدال عنده (والحالة هذه) أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثني كما في الأمثلة والشواهد فإن لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيد إلا ما ضر، إذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح عندهم النصب).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى جواز الإبدال عند تميم ومراده من قوله والحالة هذه أي إن كان المستثني منقطعاً ووقع بعد نفي وشبهه، فيرى الناظم أن ينصب وعند تميم فهو بدل، وفي هذا التنبيه وضع شرطاً للبدل أن يسلط العامل على البدل، فإن لم يكن، وجب النصب وفي تنبيهه هذا ترجيح للنصب كما ذكره الناظم.

التنبيه رقم(١٣):

قال في تقديم المستثني على المستثني منه[3]: (المستثني منه حينئذ بدل كل من المستثني وقد كان المستثني بدل بعض منه ونظيره في أن المتبوع آخر فصار تابعاً ما مررتُ بمثلك أحد).

ففي هذا التنبيه يتحدث عن قلب المتبوع تابعاً ومراده بـ (حينئذ)أي :إذا تقدم المستثني قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعاً مثل: ما قام إلا زيد القوم فالمختار نصبه.

---

(١) المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٩٨.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ص ٤١٢.

(٣) المرجع السابق، ج ٢ ص ٤١٤.

التنبيه رقم (١٤):

قال في تقديم المستثني على صفة المستثني منه [١]:(إذا تقدم المستثني على صفة المستثني منه ففيه مذهبان:

أحدهما: لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختاراً كما يكون إذا لم يذكر الصفة وذلك كما في نحو ما فيها أحد إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحاً، وهذا مذهب سيبويه.

والثاني: أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثني مقدماً بالكلية على المستثني منه، فيكون نصبه راجحاً، وهو اختيار المبرد والمازني قال في الكافية وشرحها: وعندي أن النصب والبدل مستويان؛ لأن لكل مُرجّحاً فتكافأ).

في هذا التنبيه نبه الأشموني إلى الآراء التي وردت في تقديم التوابع إن اجتمعت بأن اجتماع البدل والصفة فيرى أن مذهباً من المذهبين تقديم البدل على النعت وذلك لتقدم الموصوف مثل: ما فيها أحد إلا أبوك صالح ثم ذكر مذهباً آخر يرى فيه ترجيح النصب على الاستثناء، والمسوغ تأخر الصفة، وهو مذهب المبرد والمازني، وأما المصنف فيساوي النصب والبدل فهما يتكافآت؛ لأن لكل مرجعاً.

التنبيه رقم (١٥):

قال في جواز تفريغ جميع المعمولات عدا المصدر المؤكد [٢]:(يصح التفريغ لجميع المعمولات، إلا المصدر المؤكد فلا يجوز: ضربت إلا ضرباً، وأما إن نظن إلا ظناً فمتأول).

أشار الأشموني إلى عدم تفريغ المصدر المؤكد؛ لأن فيه تناقضاً بين النفي والإثبات، واستثني من ذلك إن لظن إلا ظناً؛ لأنه مصدر نوعي فيؤول على إن تظن إلا ظناً ضعيفاً، فاختلف المثبت والمنفي فانتفي التناقض وجاز ذلك.

---

(١) المرجع نفسه، ج٢ص ٤١٧.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٤١٨.

التنبيه رقم(١٦):

قال في تكرار (إلا) [١]: (محل ما ذكر لم يكن استثناء بعض المثنيات من بعض كما رأيت، أما إذا أمكن ذلك كما في نحو: له علىّ عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً فقيل الحكم كذلك، وأن الجميع مستثني من أصل العدد والصحيح أن كل عدد مستثني منه فعلى الأول يكون مقراً بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن نجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية ونخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشفعية، أو تسقط آخر الأعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد).

هذا التنبيه إشارة إلى قول الناظم:

كلم بقوا إلا امرؤ إلا على ** وحكمها في القصد حكم الأول[٢]

فهناك مذهبان إن تكررت (إلا) مستثني بها لما قبلها:

أحدهما: أن يجعل كل وتر كالأول والثالث حظاً من المستثني منه وكل شفع كالثاني والرابع خبراً ثم ما يحصل فهو الباقي.

الثاني: أن تحط الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وما يحصل هو الباقي.

ففي المثال الذي ذكره في التنبيه له عشرة إلا أربعة إلا واحدة فالجميع مستثني من أصل العدد.

وذكر في هذا التنبيه أن الصحيح في هذه المسألة المذهب الأول بجمع الأعداد الوترية ونخرج منها الشفعية فهو يحتاج إلى إعمال للذهن وفيه تكلف واضح.

التنبيه رقم(١٧):

قال في وقوع إلا اسماً بمعنى غير صفة لما قبلها [٣]: (أصل (غير) أن يوصف بها إما نكرة نحو:﴿ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[٤] أو شبهها:﴿ غَيْرِ

---

(١) المرجع السابق، ج ٢ص ٤٢٣.

(٢) ألفية ابن مالك، ص ٥٠.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٤٢٥.

(٤) سورة فاطر الآية ٣٧.

ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[1]: فإن الذين جنس لا قوم بأعيانهم، وأيضاً فهي إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامهما فلما ضمنت معنى إلا حُمِلتْ عليها في الاستثناء وقد تحمل عليها فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه، وأن يكون نكرة أو شبهها فالجمع نحو:﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] وشبه الجمع كقوله:

لو كان غير سُليمي اليوم غيره ** وقع الحوادث إلا الصارمُ النكرُ[3]

فالصارم صفة لـ غير.

ومثال شبه النكرة قوله:

اتيحت فألقت بلدة فوق بلدةٍ ** قليل بها الأصواتُ إلا بغامُها[4])

فـ (الأصوات) شبيه بالنكرة لأن تعريفه بـ أل الجنسية لكن تفارق (إلا) هذه غيرا من وجهين أحدهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال: جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فإنها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

ثانيهما: أنه لا يجوزعندي درهم إلا دانق ، لأنه يجوز إلا دانقاً ويمتنع إلا جيد، لأنه يمتنع إلا جيداً ، ويجوز: عندي درهم غير جيد، هكذا قالت جماعات وقد يقال إنه مخالف لقولهم، وفي:﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ومن أمثلة سيبويه: لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله:

وكل أخ يفارقه أخوه ** لعمر أبيك إلا الفرقدان[5]

غير اسم ملازم للإضافة وتستعمل غير مضافة لفظاً على وجهين:

---

(١) سورة الفاتحة الآية ٧.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٢٢.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري، المعنى،ص ٧٢.

(٤) ذو الرمة في ديوانه، ص ١٠٠٤.

(٥) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه، ص ١٧٨.

أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة لنكرة: ﴿ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾[1] أو لمعرفة قريبة منها: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[2] لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة ولأن غيراً إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتصرف ويرده الآية الأولى.

الثاني: أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلا) في ذلك الكلام.

هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك وهو حمل غير على إلا عليها في الوصف بها، ووضح شروط ذلك واستشهد لذلك بآراء العلماء والشواهد الشعرية.

التنبيه رقم(١٨)

قال في عامل نصب غير [3]: (انتصاب (غير) بالاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة، واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسي، واختاره الناظم، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن البانش). [4]

في هذا التنبيه وضح آراء العلماء في الناصب لـ غيري فالناصب للاسم بعد (إلا) هو (إلا) وإما (غير) فتختلف عنها، وذكر آراء العلماء في ذلك وأن الناصب لها هو الفعل أو شبهه فقيل: على التشبيه بظرف المكان لإبهام كل وجعلها الفارسي حالاً مؤولاً، بمشتق أي: قام القوم مغايرين، وهذا من إضافاته بما لم يذكره ابن مالك فقد ذكر رأياً واحداً وهو النصب على الاستثناء.

التنبيه رقم (١٩):

قال في حكم تابع المستثنى بغير [5]: (يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمراً فالجرُّ على اللفظ والنصب على المعنى، لأن معنى غير زيد إلا زيداً وتقول في: ما قام أحد غير زيدُ

---

(١) سورة فاطر الآية ٣٧.

(٢) سورة الفاتحة الآية ٧.

(٣) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٤٣٥.

(٤) ابن البانش: هو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري، الغرناطي، مصنف كتاب شرح سيبويه، المقتضب، المتوفى سنة ٤٢٨هـ البغية ص ١٤٢-١٤٣.

(٥) شرح الأشموني، ج ٢ ص ٤٣٥.

وعمرو بالجر وبالرفع لأنه على معنى إلا زيد، وظاهر كلام سيبويه أنه العطف على المحل وذهب الشلوبين إلى أنه من باب التوهم). [1]

هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك فالعطف على المعنى يشمل: العطف على المعنى والعطف على التوهم، وهو ما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

التنبيه رقم (٢٠):

قال في مساواة غير وسوى [2]: (أفهم كلامه أنه يجوز في المعطوف على المستثني بها اعتبار المعنى كما جاز في (غير) ويساعده قوله في التسهيل: تساويها مطلقاً سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى في المعطوف على مجرور غير).

لم يذكر ابن مالك مساواة سوى لغير وهو ما ذكره في هذا التنبيه وهو جواز اعتبار المعنى في العطف على مجرورها.

التنبيه رقم (٢١):

قال في أوجه الاختلاف بين غير وسوى [3]: تفارق سوى غيراً في أمرين أحدهما: أن المستثني بغير قد يحذف إذا فهم المعنى نحو: ليس غير بالضم وبالفتح والتنوين بخلاف سوى.

ثانيهما: أن (سوى) تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما سبق بخلاف غير ومنه وقوعها صلة الموصول في جاء الذي سواك.

التنبيه رقم(٢٢):

قال في إعراب الجمل بعد(ليس) و(خلا) و(عدا) ولا يكون [4]:(قيل موضع جملة الاستثناء من هذه لأربع: نصب على الحال وقيل مستأنفة لا موضع لها وصححه ابن عصفور). [5]

ففي هذا التنبيه مراده (من الأربع) أي ليس، خلا، عدا، لا يكون وذكر أنها منصوبة على الحال، وذلك رأي ابن عصفور وعلله الأشموني بعدم الربط للحال، وذلك غير منقاس. [1]

---

(١) شرح الكافية الشافية، ج ١، ص ٣٢١.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٤٩.

(٣) المرجع السابق ورقم الصفحة.

(٤) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

(٥) المقرب لابن عصفور، ص ٤٢.

التنبيه رقم(٢٣):

قال في الجر بـ حاشا [٢]:(الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها، ولم يجيزوا النصب، لكن الصحيح جوازه، فقد ثبت بنقل أبي زيد[٣] وأبي عمرو الشيباني[٤] والأخفش[٥] وابن خروف وأجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم ** على البرية بالإسلام والدين[٦]

وقوله: اللهم أغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع). [٧]

وفي هذا التنبيه يتضح أسلوب الأشموني في عرضه للآراء النحوية، فقد ذكر ابن مالك في ألفيته:

ولا (خلا) حاشا ولا تصحبن ما ** وقيل حاش وحشا فاحفظهما

فقد وضح فيه ما ورد من السماع بالشواهد التي ذكرها أنه يجوز في حاشا أن تكون حرف جر كما يجوز النصب خلافاً لسيبويه، ففي هذا التنبيه تظهر معالم شخصية الأشموني النحوية واعتماده على السماع ومنهجه في الخلاف.

التنبيه رقم(٢٤):

قال في وقوع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق: (تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل هي:

أن تكون موصوفة نحو:﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ ،﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾[٨] وتسمى حالاً موطئة، أو دالة على عدد نحو:﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[١] وطور

---

(١) المغرب لابن منظور ص ٤٢٠.

(٢) شرح الأشموني، ج ٢ ص٤٦٥.

(٣) أبي زيد عبدالله أبو محمد بن عبدالرحمن القيرواني ،معجم المؤلفين،ص٣٠٢.

(٤) الشيباني أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد البغدادي، كان إمام الكوفيين في عهده، معجم المؤلفين،ص٣٠٥.

(٥) الأخفش أبو الحسن سعيد البلخي المصري،مرجع سابق،٢٨٢.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه، ج ١ ص ٤١٢ وبلا نسبة في شرح الأشموني ، ج ٢ ص ٤٥٧.

(٧) هذا كلام منثور، وأبو الأصبع رجل رمي بالخسة والدناءة.

(٨) سورة مريم الآية ١٧.

واقع فيه تفضيل نحو: هذا بسرا أطيب منه رطباً أو تكون نوعاً لصاحبها نحو: هذا مالك ذهباً، أو قرعا له نحو: هذا حديدك خاتما نحو:﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾[2] أو أصلاً له نحو: هذا خاتمك حديداً ونحو:﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[3].

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق وهو ظاهر كلام والده في شر الكافية وفيه تكلف). [4]

ذكر ابن مالك في ألفيته:

يكثر الجمود في سعرٍ وفي ** مبدي تأوّل بلا تكلف

بعته مُدا بكذا يداً بيد ** وكرّ زيداً أسداً أي كأسد[5]

فقد يكون الحال جامداً فيؤول بمشتق بغير تكلف كما ذكر، وقد يكون مؤولاً بتكلف وهو ما ذكره في هذا التنبيه وذلك إذا كانت الحال جامدة غير مؤولة بمشتق، وفي هذا التنبيه ذكر مواضع ذلك واستشهد لها بالقرآن الكريم.

ولكن ابن الناظم والناظم في شرحه للكافية[6]: جعلا ذلك كله من باب المؤول بالمشتق وفيه تكلف.

وهذا التنبيه مقارنة لما قاله ابن مالك هنا وما قاله في كتبه الأخرى، وفيه الفرق بين الحال الجامدة غير المؤولة بمشتق بتكلف.

ويرى ابن هشام أنها حال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل فأضاف مسألة أخرى وهي: أن تكون دالة على سعر نحو: بعته مُداً بكذا.

التنبيه رقم(٢٥):

قال في تعريف الحال لفظاً [1]: (إذا قلت: رأيتُ زيداً وحدهُ فمذهب سيبويه: أن وحدهُ حال من الفعل، وأجاز المبرد أن يكون حالاً من المفعول، وقال ابن طلحة[2]

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٤٢.

(٢) سورة الأعراف الآية ٧٤.

(٣) سورة الإسراء الآية ٦٠.

(٤) شرح الأشموني، ج ٢، ١٠.

(٥) ألفية ابن مالك،ص ٥٠.

(٦) شرح الكافية الشافية، ج ١ ، ص ٣٢٨.

بتعين كونه حالاً من المفعول؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول: رأيت زيداً وحدي، وصحة مررتُ برجل (وحده) وبه مثل سيبويه- تدل على أنه حال من الفاعل، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر، والمصادر في الغالب إنما تجئ أحوالاً من الفاعل، وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده في التقدير زيد موضع التفرد. (٣)

الغالب في الحال أن تكون نكرة وصاحبها معرفة وقد يجئ الحال معرفاً بالإضافة كما في هذا التنبيه الذي ذكر فيه مذاهب النحويين وأوضح أن الاختلاف بينهم في المعرف بالإضافة هل هو حال من الفاعل أم المفعول فذكر المطابقة بين الضمير والفاعل أو المفعول.

والخلاصة أن مجيء الحال من النكرة ليس مُطرداً عند الجميع؛ لأن الخليل ويونس يقصرانه على السماع.

التنبيه رقم (٢٦):

قال في مجيء المصدر المنكر حالاً (٤): (كون المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصور على السماع، وقاسه المبرد فقيل: مطلقاً، وقيل: فيما هو نوع من عامله نحو: جاء زيد شرعة وهو المشهور عنه، وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة: الأول: قولهم: (أنت الرجلُ علماً)، فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل، وفي الارتشاف(٥) يحتمل عندي أن يكون تمييزاً، والثاني نحو: زيد زهير شعراً قال في الارتشاف: والأظهر أن يكون تمييزاً، الثالث: نحو: أما علماً فعالم نقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص ١٥.

(٢) ابن طلحة أبو الحسن أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان، شرح الأشموني ،ج٣ص١٥.

(٣) شرح الأشموني، ج ٣ ص ١٥.

(٤) شرح الأشموني، ج ٣ ص ١٧.

(٥) ارتشاف للضرب أبو حيان الإندلسي، مكتبة الخاني، القاهرة،ط١٤١٨هـ، شرح الأشموني ،ج٣ص١٧.

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن المصدر المنكر يجوز أن يأتي حال وهو ما سمع من كلام العرب وذكر آراء من يقيس عليه وهو المبرد وابن مالك.

ونخلص من هذا أننا نرجح في هذه الحال ما رجحه ابن مالك وهو مذهب الكوفيين لإطراده ولعدم استدعائه خروج شيء عما هو أصل فيه.

وإن ورد المصدر المنكر مرفوعاً فهنا تحاكي به لغة تميم، وهو عندهم إما أنه نائب فاعل فعل الشرط المقدر وإما مبتدأ خبره الجملة الواقعة بعد الفاء ولا خلاف لأحد من العلماء في هذا.

وإن ورد منصوباً فهو في لغة أهل الحجاز دون غيرهم.

فنجد أن الأشموني يهتم بما ورد في لغات العرب وهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في منظومته.

التنبيه رقم(٢٧):

قال في أسباب وجوب تأخير الحال عن صاحبها في الإضافة والحال المحصورة [١]: (بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال على صاحبها أمران: الأول: أن يكون مجروراً بالإضافة، نحو: عرفتُ قيام زيد مسرعاً، وأعجبني وجه هند مسفرة، فلا يجوز إجماع تقديم هذه الحال: واقعة بعد المضاف؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف، وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو: هذا شاربُ السويق ملتوتاً الآن أو غداً فيجوز قاله في شرح التسهيل لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع.

الأمر الثاني: أن تكون الحال محصورة نحو:﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[٢]).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص٥٠.

(٢) سورة الأنعام الآية ٤٨.

ففي هذا التنبيه يذكر الأشموني أسباب وجوب تأخير الحال عن صاحبها وعلل عدم الفصل في الإضافة.

التنبيه رقم(٢٨):

قال في وجوب تقديم الحال على صاحبها [١]:(كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه، وذلك كما إذا كان محصوراً نحو: ما جاء راكباً إلا زيدٌ).

هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في ألفيته إذ ذكر وجوب التأخير فهو من إضافاته وذكره في التسهيل: مما يوجب الخروج عن الأصل اقتران صاحب الحال ب إلا نحو: ما قام مسرعاً إلا زيد.

التنبيه رقم (٢٩):

قال في مجئ الحال من المضاف إليه [٢]: (ادعي المصنف شرح التسهيل الاتفاق على منع مجئ الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو: ضربت غلام هندٍ جالسة، وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعياه نظر فإن مذهب الفارسي الجواز وممن نقل عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه).

ذكر ابن مالك شروط مجئ الحال من المضاف إليه وذلك إذا صح عمله في الحال، أو كان جزءاً منه أو مثل الجزء منه، وفي هذا التنبيه أخذ الأشموني على ابن مالك إدعاءه الاتفاق على ذلك فيما عدا ما ذكر، فقد اختلف النحاة في مجئ الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث فذهب أبو علي الفارسي إلى الجواز نقله عن ابن الشجري في أماليه. [٣]

التنبيه رقم(٣٠):

قال في توسط الحال إن كان المضمن معنى الفعل شبه جملة [٤]:(محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت فإن تقدم

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص ٥٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ٣، ص ٥٧.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لجمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك تأليف بركات يوسف هبود دار الفكر ١٤١٤هـ بيروت، لبنان، ج ٢ ،ص ٢٧٠.

(٤) شرح الأشموني، ج ٣ ص ٦٨.

على الجملة نحو: قائماً زيدٌ في الدّار امتنعت المسألة إجماعاً قاله في شرح الكافية، لكن أجاز الأخفش في قولهم: فداء لك أبي وأمي أن يكون فداءً حالاً والعامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة إذا تقدّم الخبر، وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفاً نحو:﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[1] فهنالك ظرف في موضع الحال، والولاية: مبتدأ ولله الخبر).

شبه الجملة: الظرف والجار والمجرور، من العوامل التي تتضمن معنى الفعل دون حروفه؛ ولذلك يرى بعض النحاة جواز أن يتقدم عليها الحال أو يتأخر أي تقدمه على الجملة فبعد أن ذكر امتناعه إجماعاً استثنى الأخفش ومعه ابن مالك وأشار إليه في النظم بقوله: وندر.

التنبيه رقم(٣١):

قال في تأخر الحال عن عاملها [2]: (أفهم كلامه جواز نحو: في الدار قائماً زيد وهو اتفاق).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن الحال متأخرة عن العامل وهذا مفهوم بيت ابن مالك:

أعامل ضمن معنى الفعل لا ** حروفه مؤخراً لا يعملا

تلك ليت وكأن وندر ** نحو سعيد مستقر في هجر

حيث لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروف.

التنبيه رقم(٣٢):

قال في تقديم الحال على العامل المتصرف [3]: (قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه، ككونه مصدراً مقدراً بالحرف المصدري نحو:(سرني ذهابك غازياً)، أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم نحو: (لا صبرُ محتسباً)، و(لأقومن طائعا) أو صلة ل(ال) أو لحرف مصدري نحو: أنت المُصلي فذاً ولك أن تتفل قاعداً قال الناظم وولده: أو نعتاً نحو: مررتُ برجل ذاهبة فرسهُ مكسوراً سرجُها، قال في المغني: وهو وهم منهما فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلاً بين النعت ومنعوته فتقول مررتُ برجُلٍ مكسوراً سرجها ذاهبة فرسُهُ).

---

(١) سورة الكهف الآية ٤٤.

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص ٦٨.

(٣) شرح الأشموني، ج ٣ ص ٦٨.

تتقدم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً نحو: مسرعاً أتيت أو صفة لشبهه ولم يكن نعتاً ولا صلة لأل أو حرف مصدري ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدر ولا مقروناً بلام الابتداء أو القسم، وفي هذا التنبيه نكر من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك من امتناع تقديم الحال على عاملها، ثم ذكر أمثلة لذلك ومما يدل على حرص الأشموني في تنبيهاته، وحرصه لإكمال النقص وإيراد الآراء والأدلة ومناقشتها استكمالاً لعمل الناظم ، وفي هذا التنبيه أيضاً ذكره لرأي الناظم وابنه الذي ذكر موانع تقديم الحال على عاملها ومنها أن يكون فعلاً غير متصرف أو جامداً متضمناً معنى الفعل دون حروفه أو صفة تشبه الفعل غير المتصرف وهي أفعل التفضيل.

ويجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً مثل: مسرعاً أتيت أو صفة تشبه الفعل المتصرف مثل: مسرعاً زيد راحل وفي هذا التنبيه ذكر أن يمتنع تقديم الحال على عاملها المتصرف إن كان نعتاً مثل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها فلا يقدم مكسوراً على ذاهبة وأيد ابن الناظم والده في جواز ذلك وهو وهم منهما، إذ لا يجوز ذلك وألا يكون صلة لأل مثل الحاضر مسرعاً زيدٌ فلا يجوز المسرعا حاضر زيدٌ ولا صلة لحرف مصدري مثل: يعجبني أن تقوم مسرعاً فلا تقول: يعجبني مسرعاً أن تقوم ولا مصدراً مقدراً بحرف مصدري مثل يعجبني ركوب الفرس مسرجاً فلا تقول: يعجبني مسرجاً ركوب الفرس، بينما يجوز التقديم إن لم يكن المصدر كذلك، فيجوز راكباً حرياً زيداً، أو مقروناً بلام الابتداء نحو: أصبر محتسباً فلا يجوز (محتسباً لأصبر)، أو القسم مثل: لأقومن طائماً فلا يجوز (لطائماً أقومن)، وهذا يدل على حرص الأشموني في تنبيهاته لإكمال النقص وإيراد الآراء والأدلة ومناقشتها استكمالاً لعمل الناظم.

وقد ذكر ابن مالك من موانع التقديم على العامل المتصرف كونه نعتاً نحو: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجُها وذكر رأياً للمغني: أن ما ذكر ابن مالك وابنه أنه يجوز التقديم بوجود الفاصل.

التنبيه رقم(٣٣):

قال في الحال الواجبة التقديم [١]: (لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم، وذلك نحو:(كيف جاء زيد) الحال مطلقاً على معنى (في)).

فالمثال الذي ذكره الأشموني كيف جاء زيد تضمن معنى في أي : في أي حال على اختلاف الآراء التي وردت فيه بأنه ظرف شبيه باسم المكان كما يرى سيبويه أو اسم غير ظرف كما يرى الأخفش؛ ولذلك لم يذكره الناظم في ألفيته.

التنبيه رقم (٣٤):

قال في امتناع تقديم الحال على عامله اسم التفضيل إذا لم يتوسط [٢]:(لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه فلا نقول: زيد قائماً قاعداً أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائماً قاعداً).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى إذا وقع اسم التفضيل متوسطاً بين حالين يجوز التقديم عليه مثل: زيد مفرداً أنفع من عمرو معنا أما إذا لم يتوسط كما ورد في هذا التنبيه فيتمنع تقديم الحال عليه، فيفهم من بيت الناظم أن اسم التفضيل إذا وقع متوسطاً بين حالين يكون عاملاً في الحال المتقدم وما ذكره في هذا التنبيه فهو تفصيل لبيت ابن مالك.

ونحو نيد مفرداً أنفع من ** عمرو معاناً مستجازٌ لن يهن

التنبيه رقم(٣٥):

قال في التعليل لتوكيد جملة الحال [٣]: قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط فتعريف جزأي الجملة من تسميتها ؛ لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرف وجمودها من كون الحال مؤكدة للجملة؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقاً أو في حكمه كان عاملاً في الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم: زيدُ أبوك عطوفاً، وهو الحقّ بيناً من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون الفظ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص ٦٨.

(٢) المرجع السابق ورقم الصفحة.

(٣) المرجع نفسه، ج ٣ص ٨١.

ففي هذا التنبيه تعليل للشروط التي ذكرها للجملة[1] وهي أن تكون اسمية جزءاها معرفتان جامدان، فذكر التعريف ؛لأنه لا يؤكد إلا ما عُرف وذكر الجمود؛ لأن في الاشتقاق توكيداً للعامل فالجمود مؤكد للجملة وهذا التنبيه توضيح لذلك الشرط.

التنبيه رقم(٣٦):

قال في امتناع الواو مع الحال الجملة [2]:(تمتنع الواو في سبع مسائل:

الأولى: ما سبق.

الثانية: الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى:﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾[3].

الثالثة: المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق لا شك فيه ونحو:﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[4].

الرابعة: الماضي التالي (إلا) نحو: ما تكلم زيد إلا قال خيراً ومنه:﴿ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[5].

الخامسة: الماضي المتلو بأو نحو: لأضربنه ذهب أو مكث، ومنه قوله:

كن للخليل نصيراً جاراً أو عدلاً ** ولا تشح عليه جاد أو بخلا[6]

السادسة: المضارع المنفي ب لا نحو:﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[7].

ومنه قوله:

ولو أن قوماً لارتفاع قبيلة** دخلوا السماء دخلتها لا أحجب

---

(١) شرح التسهيل، ج ٢ ص ٢٧٢.

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ص ٨٨.

(٣) سورة الأعراف الآية ٤.

(٤) سورة البقرة الآية ٢.

(٥) سورة الحجر الآية ١١.

(٦) البيت من بحر البسيط وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ، ص ٨٨.

(٧) سورة المائدة الآية ٨٤.

ورد بالواو أدل على إضمار مبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان في قوله تعالى:﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[1].

وقوله :

وكنت ولا ينهنهني الوعيد. [2]

وقوله:

أكسبته الورقُ البيضُ أباً ** ولقد كان ولا يُدعى لأب[3]

نص على ذلك في التسهيل وفي كلام ولده خلافه.

السابعة: المضارع المنفي بـ (ما) كقوله:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ** فمالك بعد الشيب حباً متيماً[4])

فهذا التنبيه إضافة من إضافاته لقول الناظم:

وذات بدءٍ بمضارع ثبت ** حوت ضميراً ومن الواو خلت

وجملة الحال سوى ما قدما ** بواو أو بمضمر أو بهما[5]

إذ ذكر ابن مالك موضعاً واحداً للجملة التي يمتنع معها ذكر مواضع الواو وهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك وفيه استشهاد بالقرآن الكريم وأشعار العرب، ومن المواضع التي تمتنع فيها الواو قوله تعالى:﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ امتنعت الواو لكراهة اجتماع حرفي عطف ثم ذكر الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها وذلك في قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ والتعليل كذلك؛ لأن المؤكد هو نفس المؤكد

---

(١) سورة يونس الآية ٨٩.

(٢) البيت لمالك بن رقية في شرح التصريح ج ١ ، ص ٣٩٢ وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣، ص ٨٨ والشاهد فيه لا ينهنهن الوعيد حيث وقعتا لجملة حالاً وفعلها مضارع منفي وجاء الشاعر بالإضمار والواو وهذا قليل والأكثر مجيئه بالضمير بلا واو.

(٣) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٢ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ص ٨٩ والشاهد فيه ولا يدعى لأب حيث جاءت الحال جملة منفية مقترنة بالواو وعدم الاقتران هو الأكثر.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني وهمع الهوامع ٢٤٦/١ والشاهد فيه قوله ما تصبو فإن جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال وهذه الجملة الفعلية عهدتك فعلها مضارع منفي ولم تقترن بالواو واكتفي فيها بالربط بالضمير وهو الفاعل المستتر.

(٥) ألفية ابن مالك، ص ٥٣.

في المعنى، فلو دخلت الواو كانت من باب عطف الشيء على نفسه، لذلك امتنعت أما صورة الماضي التالي(إلا) الإيجابية فقوله تعالى:﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ إذ أن جملة﴿ كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا يقترن بالواو عند ابن مالك جملة الماضي المثلو أو نحو لأضربنه ذهب أو مكث فتمتنع معها الواو لأنها في تقدير الشرط وفعل الشرط لا يقترن بالواو كذلك ما كان في تقديره أما المضارع المنفي ب لا كقوله تعالى:﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[1] حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لأن المضارع المنفي ب لا في منزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو أما المضارع المثبت المجرد من قد فلم يقترن بالواو؛ لأنه يشبه اسم الفاعل في المعنى والواو لا تدخل على اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه. [2]

وهذا التنبيه يدل على دقة الأشموني إذ إنه ذكر المواضع التي لم تذكر في نظم الألفية.

التنبيه رقم(٣٧):

قال في وجوب اقتران المضارع المثبت ب قد ب الواو [3]: (تلزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن ب قد نحو:﴿ وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾[4] وذكره في التسهيل.

وفي هذا التنبيه إشارة لما ذكره في ألفيته:

وذاك بدء بمضارع ثبت ** حوت ضميراً ومن الواو خلت[5]

فأشار الأشموني في هذا التنبيه إلى خلو المضارع المثبت من الواو وجوباً وقيده هنا فذكر أن المضارع المثبت المقترن بالواو وجوباً إن كان مسبوقاً ب قد.

---

(١) سورة المائدة الآية ٨٤.

(٢) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك لأبي محمد بن هشام الأنصاري، دار الفكر د ت، ج ١ ص ٣٩٢.

(٣) شرح الأشموني، ج ١ ص ٩٦.

(٤) سورة الصف الآية ٥.

(٥) ألفية ابن مالك، ص ٥٣.

التنبيه رقم(٣٨):

قال في الجملة الحالية المصدرة بفعل ماض وآراء العلماء فيها [١]:(مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم قد مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالضمير وحده أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق، إذ الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة هي: جاء زيد وقد قام أبوه، ثم جاء زيد وقام أبوه، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل).

ففي هذا التنبيه ذكر الآراء التي وردت في الجملة الحالية إن كانت مصدرة بفعل ماضٍ فإن كانت مثبتة لزمتها (قد)، ولكن الأخفش خالف هذا الرأي وذكر البصريون لزومها مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة أو مقدرة بينما يرى الكوفيون والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط فالجملة الماضية الحالية إن كانت مثبتة ولم تقع بعد إلا ولا قبل أو ارتبطت بالواو والضمير وقد معاً، وفي هذا التنبيه اعتمد الأشموني على معيار القلة والكثرة في الاستعمال والمختار في الأوجه التي ذكرها لزوم قد مع المرتبط بالواو فقط، ورتبها على النحو الآتي: الواو وقد والضمير نحو: جاء زيد وقد قام أبوه يليها قد والضمير مثل: جاء زيد قد قام أبوه، ثم الواو والضمير نحو: جاء زيد وقام أبوه ثم الضمير فقط نحو جاء زيد قام أبوه.

التنبيه رقم(٣٩):

قال في امتناع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو [٢]:(تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو: تالي إلاّ والمتلو بأو وندر قوله:

متى يأتِ هذا الموت لم يلق حاجةً ** لنفسي إلاّ قد قضيتُ قضاءها[٣]

إن كانت جملة الحال مصدرة بفعل ماض فإن كان بعد إلا أو قبل (أو) لزم الضمير وترك الواو وكقوله:﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾[٤] وإن لم

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص ١١٨.

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ص ١٢٠.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه، ص ٤٩ وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ص

(٤) سورة الحجر الآية ١١.

يكن بعد (إلا) ولا قبل (أو) فالأكثر اقترانه في الإثبات ب (قد) والواو مع الضمير وفي هذا التنبيه ذكر تجريدها من الواو وجواز اقترانها ب (قد) لورود ذلك في السماع وهو شاذ مخالف للقاعدة ولكثير من المسموع في فصيح الكلام منثوره ومنظومه. [1]

التنبيه رقم(٤٠):-

قال في تمييز المفرد [2]: (النصب أولى من الجر في نحو "ذنوب ماء" و"حُبّ عسلاً" لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصور نحوك خاتم حديد فإن جره أكثر؛ كما صرح به الرضي وغيره، لأن في جره تخفيفاً بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصور وأما إذا كان جره يوهم المقصور فيتعين النصب، لأن النصب يدل على النص المقصور بخلاف الجر. [3]

وفي هذا التنبيه إضافة من إضافاته المشهودة له، وحرصه على إثراء شرحه بكل ما يفيد.

التنبيه رقم(٤١):

قال في عدم ذكر ابن مالك لتمييز العدد مع تمييز المقدرات [4]: (إنما لم يذكر تميز العدد مع تمييز هذه المقدرات، لأن له باباً يذكره فيه، ولانفراد تمييزها بأحكام: منها جواز الوجهين المذكورين، وتمييز العدد، إما واجب النصب ك(عشرين درهما)أو واجب الجر بالإضافة ك(مائتي درهم)، ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي، ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تميزاً له نحو: (عشرين مُدا بُرا)، و(ثلاثين رطلاً عسلاً)، و(أربعين شبراً أرضا).

---

(١) جامع الدروس العربية،ص ٤٧٩.

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ (١٣٥).

(٣) حاشية الصبان، ج ٢، ص (٢٩٣).

(٤) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (١٣٥).

ففي هذا التنبيه أشار إلى أن تمييز العدد بالرغم من أنه تمييز للمفرد لم يذكره ابن مالك في هذا الباب وعلل له بأن تمييز العدد له باب خاص به أي: باب العدد وأيضاً له أحكام ينفرد بها تمييز العدد.

وأشار إلى أن تمييز المقدرات يميز بالبناء للفاعل، وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق، والمقدرات تمييزاً لتمييز العدد.

وأيضاً هو كسابقه فهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(٤٢):

قال في وجوب نصب تمييز المقدرات [١]: (محلُّ ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو إذا لم يرد جره ب(من) كما كان يذكره بعد، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال.

والفاعل المعنى أنصبن بأفعلا مفصلاً كأنت أعلى الناس منزلاً).**

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني وجوب نصب الاسم الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى، وكذا فيه إشارة إلى صيغة التعجب، إذ يمتنع الجر ب(من) وكذلك المفعول في المعنى.

التنبيه رقم(٤٣):

قال في شرط تحويل معنى (من) [٢]: (تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولاً عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو: لله دُرُّه فارساً).

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظُمت فارساً وعظمت جاراً إلا أنهما غير متحولين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك: نعم رجلاً زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله:

فنعم المرءُ مِنْ رجُلٍ تهامي[٣]

في هذا التنبيه ذكر جواز جر التمييز ب(من) إن كان فاعلاً في المعنى غير محول من الفاعل الصناعي.

التنبيه رقم(٤٤):

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣، ص (١٣٥).

(٢) المرجع السابق، ج ٣ ص (١٣٨).

(٣) شرح الأشموني ،ج٥، ص١٣٨، أنظر الدرر ،ج٥ص٣١١، البيت منسوب البيت لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي تخيره فلم يعدل سواه فنعم الرجل من رجل تهامي وهو من بحر الوافر .

قال في تمييز العدد إن كان جمعاً مجروراً مع ألفاظ العقود [1]: (إذا قلت عندي عشرون من الرجال، لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر، لأن تمييز العدد شرطه الإفراد، وأيضاً فهو معروف).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن المعروف من أسماء العدد (عشرون إلى تسعون) تمييزها مفرداً منصوباً ولكنه أراد أن يشير إلى شيء آخر وهو تمييز العدد جمعاً مجروراً نحو: عندي عشرون من الرجال فهو ليس من باب إزالة الإبهام وإنما غرضه غرضاً آخر وبذلك لا يكون تمييزاً بل هو صفة للرجال وهو المراد بقوله: (تركيب آخر) ربما حذف التمييز والتقدير عندي عشرون رجلاً من الرجال.

التنبيه رقم (٤٥):

قال في تقديم التمييز على عامله المتصرف [2]: (مما استدل به الناظم على الجواز قوله:

وَزَّعتُ بِمثلِ السيدِ نَهدٍ مُقَلَّصٍ ** كَميشٍ إذا عِطفَاهُ ماءً تَحَلَّبا[3]

وقوله:

إذا المرءُ عيناً قرّ بالعيش مثربا * * ولم يُعنَ بالإحسان كان مذمّمَا[4]

وهو سهو منه؛ لأن (عطفاه والمرءُ) مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف.

هذا التنبيه دقيق في معناه ويدل على تعمق الأشموني في إبرازه لبعض القضايا النحوية، وأيضاً يدل على أن الأشموني لا يوافق ابن مالك في كل شيء وإنما له شخصيته التي تميزه ولم يكن مجرد شارحاً للألفية بل هو عالماً متزناً ومطلعاً على التراث النحوي.

---

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص (١٤٨).

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ص (١٥٧).

(٣) البيت لربيعة بن مقروم في شرح شواهد المغني، وبلا نسبة في شرح الأشموني، ج٣، ص١٥٨والشاهد فيه إذا عطفاه ماء تحلبا حيث قدم التمييز فهو ماءً على عامله المتصرف تحلباً وهذا غير جائز عند سيبويه.

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني، ج ٣ ص (١٥٨) والشاهد فيه إذا المرء عينا حيث رفع المرءُ بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والناصب للتمييز عيناً هو المحذوف.

لم يتعمد نقد ابن مالك، ففي هذا التنبيه يذكر بلطف أنه سهو منه، ويشير إلى تقديم التمييز على عامله المتصرف، فالتمييز يمتنع أن يتقدم على عامله إن كان فعلاً غير متصرف وذلك باتفاق، والخلاف في العامل المتصرف أما الكسائي والمازني والمبرد فأجازوا ذلك لوروده في السماع وذكر الأشموني شاهدين ولكنه يرى أن العامل الناصب للتمييز ليس الفعل المتأخر وإنما هو منصوب فعل مقدر رفع الفاعل ونصب التمييز.

فهو بذلك مؤيد لمذهب سيبويه لم يذكره صراحة ولكنه فهم ضمناً مما ذكره.

المبحث الخامس

أصول التنبيهات النحوية عن المجرورات

أ- أصول التنبيهات النحوية عن حروف الجر

التنبيه رقم (١):

قال في (من) أقوى حروف الجر:(إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها نحو: من عندك). [١]

ففي هذا التنبيه ذكر من في مقدمة حروف الجر لدلالة معينة وهي التوافق بين معنى من معانيها وهو الابتداء فناسب الابتداء بها ومن ميزاتها التي انفردت بها دخولها على الظرف الملازم النصب على الظرفية، وهذا يدل على اهتمام الأشموني بما لم يهتم به غيره.

التنبيه رقم (٢):

قال في شروط الجر (منذ ومذ) [٢]: (يشترط في مجرورها مع كونه وقتاً أن يكون مُعيناً لا مبهماً، ماضياً أو حاضراً، لا مستقبلاً، نقول: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)، أو (مُذ يومنا)، ولا تقول (مذ يومٍ) ولا أراه (مذ غدٍ)، وكذا في منذ).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني شرطاً آخراً وهو أن يكون الوقت معيناً لا مبهماً.

وهذا من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم (٣):

قال في ورود الضمير مفرداً بعد (رب) والمميز جمعاً [٣]: (يلزم هذا الضمير المجرور بها: الإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقال: ربّه رجلاً، وربّه امرأة قال الشاعر:

رُبّهُ فتيةٌ دعوت إلى ما ** يورث المجد دائباً فأجابوا

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣، ص ().

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ص (١٥٨).

(٣) المرجع السابق، ج ٣ص (١٨٧).

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل).

من أحكام (ربَّ) أنها لا تجر إلا النكرات وفي هذا التنبيه ذكر أن المجرور بها قد يكون ضميراً منكراً مميزاً بنكرة، وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده، ثم ذكر الشاهد حيث جاء فيه الضمير مفرداً والمميز جمعاً وذكر هذا الشرط في باب الفاعل وذكره هنا للتنبيه.

التنبيه رقم (٤):

قال في حكم إن دلت قرينة على دخول الغاية(ما بعد) إلى وحتى: [١] (إن دلت قرينة على دخول ما بعد(إلى وحتى)، نحو: قرأت القرآن مِن أوله إلى آخره، ونحو قوله:

ألقي الصحيفة كي يُخفف رحلهُ ** والزّاد حتى نعلُهُ ألقاها [٢]

أو على دخوله نحو:﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾[٣]

ونحو قوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن عُزِبت **لهم فلا زال عنها الخير محدودا[٤]

عمل بها وإلا فالصحيح في حتى الدخول وفي إلى عدمه مطلقاً حملاً على الغالب فيهما عند القرينة، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور، وإنما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة، والفرق إن العاطفة بمنزلة الواو). [٥]

(حتى) من عوامل الأسماء الخافضة ولا تكون إلا حرفاً، ووجه الشبه بينها وبين إلى، منتهي ابتداء الغاية ولذلك وردت بعدها في الألفية فمثلاً إن قلت ضربت القوم

---

(١) المرجع نفسه ج ٣ ص (٢١٤).

(٢) البيت للمتلمس في ملحق ديوانه، ص (٣٢٧) والشاهد في (حتى نعله ألقاها).

(٣) سورة البقرة الآية (١٨٧).

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ص (٢١٧) وهو من شواهد المغني ج ١ ص (٣٧١) والشاهد في قوله (حتى أمكن عزبت) حيث لم يدخل ما بعد حتى في حكم ما قبلها والقرينة المانعة الدعاء في قوله (لازال عنها) وقد يدخل أو يمتنع على حسب القرائن.

(٥) شرح المفصل ج ٣، ص (٤٩٣).

حتى زيد، فـ (زيد) جزءاً مما قبلها وعنده تستعمل لاختصاص ما تقع عليه، إما لرفعته أو دناءته كقولك: ضربت القوم، فالقوم عند من تخاطبه معروفون وفيه رفيع ودنئ، فإذا قلت: ضربت القوم حتى زيد، فلابد أن يكون زيد إما أرفعهم أو أدناهم، لتدل بذكره أن الضرب قد انتهي إلى الرفعاء أو الوضعاء، فإن لم يكن لذكره فائدة إذا كان قولك ضربت القوم، يشتمل على زيد وغيره، فلما كان ذكر زيد يفيد ما ذكرناه وجب أن يكون داخلاً في حكم ما قبله، وأن يكون بعضاً مما قبله. (١)

وجاز ذلك في (حتى) و(إلى) حملاً على القرينة، ففي الشاهد المذكور "حتى نعله" بالجر؛ لأنها غاية ألقاها تأكيداً لما بعد (حتى) يكون داخلاً فيما قبلها فحتى حرف جر بمعنى إلى وأم: (ثم أتمّوا الصيام إلى الليل) القرينة نهي الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعاً إنما هو الإمساك عن المفطر جميع النهار وإلى متعلقه بالصيام لكونه مما يمتد لا يأتموا لأن الإتمام فعل الجزء الأخير فلا يمتد؛ والصيام لابد أن يكون ممتداً. (٢)

أما الشاهد الأخير فالقرينة المانعة هي الدعاء في قوله: "لازال عنها" وما بعد حتى يدخل فيما قبلها وقد لا يدخل بحسب القرائن.

التنبيه رقم(٥):

قال في ترجيح الجزء والرفع مع (منذ) و(مذ) في الماضي والحاضر (٣): (أكثر العرب على وجوب جرها للحاضر وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه كقوله:

وربع عفت آثارهُ مُنذُ أزمان(٤)

وعلى ترجيح رفع (مذ) للماضي على جره، فمن القليل فيها قوله:

---

(١) حاشية الصبان، ج ٢ ،ص ٧٨٤.

(٢) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

(٣) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٢٨٥).

(٤) البيت لامرؤ القيس في ديوانه، ص (٨٩) والشاهد فيه منذ أزمان حيث دخلت منذ على لفظ دال على الزمان والمراد به الزمان الماضي فدلت على النداء للغاية الزمانية، وهو دليل للكوفيين على أن منذ قد تكون لابتغاء الغاية الزمانية وصدره : قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان.

لمن الدِّيار بقنَّةِ الحجر ** أقويت مُذ حججٍ ومذ دهرِ[1]

ذكر النحويون أن (مذ) و(منذ) قد يكونان حرفي جر بمعنى (في) أو (من) أو اسمين مرفوعين بالابتداء، أو منصوبين على الظرفية).

وأشار في هذا التنبيه إلى أن (منذ) و(مذ) يجران الاسم بعدهم ولكن مع ذلك قد يترجح أحد الضابطين على الآخر فمثلاً: إذا كان الزمن بعدهما للحاضر فالراجح أو يكونا حرفي جر والاسم بعدهما مجروراً بهما نحو: ما تركنا الكتابة منذ أو مذ ساعتنا وعلى هذا تجرى أكثر القبائل العربية وتكاد تلتزمه وتوجبه.

وإذا كان الزمن بعدهما للماضي فالأرجح اعتبار (منذ) حرف جر والاسم بعدها مجرور نحو: ما زرت القرية منذ يومين، والعكس في (مذ) نحو: ما زرت القرية مذ يومان. [2]

وهذه المسألة غفل عنها كثير من النحاة، وتنبيه الأشموني لها يدّل على حرصه الدقيق لما لم يذكره بعض النحاة.

التنبيه رقم(٦):

قال في معاني رب [3]: (وبقي من الحروف ربّ وهي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، فالأول كقوله ﷺ: (يا ربَّ كاسية في الدنيا عاريةً يوم القيامة) وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: يا رب صائم لن يصومه وقائم لن يقومه والثاني كقوله:

ألا رب مولودٍ وليس له أبٌ ** وذي ولدٍ لم يلدهُ أبوانِ[4])

ففي هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَبَعْدَ مِن وَعَن وَبَاءٍ زِيدَ مَا ** فَلَم يَفُق عَن عَمَلٍ قَد عُلِمَا

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالكَافِ فَكَفّ ** وَقَد يَلِيهِمَا وجَرٌّ لَم يُكَفّ[5]

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٨٦)، وشرح الأشموني، ج ٣ ص (٢٨٦).

(٢) النحو الوافي ج (٥٢٠).

(٣) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٢٩١).

(٤) البيت لعمرو الجنبي، في شرح التصريح ج ٢ ص (١٨)، أنظر خزانة الأدب ،ج٢ص٣٨١.

(٥) ألفية ابن مالك ص (٥٦).

فابن مالك في هذين البيتين لم يذكر من معاني الحروف معنى (رُبّ) ولم يذكر ذلك لما فيه من الخلاف فقليل التكثير دائماً، وقليل التقليل دائماً، وعزى إلى الأكثرين، وقيل التكثير كثيراً والتقليل قليلاً وقيل العكس. [1]

التنبيه رقم(٧):

وقال في الجر بـ(رُبّ) محذوفة بدون (الفاء بل والواو) [2]: (قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف كقوله:

رسم دارٍ وقفت في طلله ** كدت أقضي الحياة من جلله[3]

وهو نادر، وقال في التسهيل: تجر (رُبّ) محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلاً ومع التجرد أقل، ومراده بالكثرة مع الفاء؛ الكثرة النسبية، أي: كثير بالنسبة إلى بل. [4]

فهذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك: [5]

وَحُذِفَت رُبَّ فَجُرَّت بَعدَ بَل ** وَالفَاء وَبَعدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمل

إذ ذكر أنه يجوز أن تحذف (رُبّ) مع إبقاء عملها وذلك مع الحروف (الواو، الفاء، بل) وفي هذا التنبيه ذكر الجر بـ(ربّ) محذوفة، ولكن بدون الفاء، وبل، والواو، مثل قول الشاعر:

رسم دار وقفت في طلله ** كدت أقضي الحياة من جلله

فحذفت (ربَّ) وبقي عملها من غير أن يسبقها أحد الحروف الثلاثة، وذلك شاذ، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيراً وبعد الواو أكثر، وبعد بل، قليلاً وبدونهن أقل. [6]

---

(١) حاشية الصبان، ج ٢ ، ص (٨٠٨).

(٢) شرح الأشموني، ج ٣، ص (٣١٤).

(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه، ص (١٨٩) الأغاني، ج ٨، ص (٩٤).

(٤) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٣١٥).

(٥) ألفية ابن مالك، ص (٥٧).

(٦) مغني اللبيب، ج ١ ص (١٣٦).

التنبيه رقم(٨):

قال في الجر بـ (ربّ) مضمرة [١]:(قال في التسهيل، وليس الجر بالفاء وبل باتفاق، وحكي ابن عصفور أيضاً الاتفاق، لكن في (الارتشاف): وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء، وبل لنيابتهما مناب رب وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها والصحيح أن الجر بـ(رب) المضمرة وهو مذهب البصريين).

هذا التنبيه يدلُّ على حرص الأشموني على جمع ما قاله النحاة في المسائل النحوية، ثم يرجع الرأي الذي يراه صواباً وفي هذا التنبيه ذكر أن بعض النحاة عندهم إذا حذفت (ربّ) فالجرُ بالواو فقط مثل:

وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أَرخى سُدولَهُ ** عَلَيَّ بِأَنواعِ الهُمومِ لِيَبتَلي[٢]

ومنه قوله:

وجيش كجنح الليل يزحف بالحصى ** وبالشوك والخطي حمر ثعالبه

زعم المبِّرد أن الجر بعد الواو وبالواو نفسها، ولا يصح ذلك لأن الواو أسوة الفاء وبل في(إضمار) (رب) بعدهما ولأنهما عاطفة لما بعدها على ما قبلها والعاطف ليس بعامل. [٣]

وترجح الباحثة رأي البصريين ؛لأن ما ورد في معظم الكتب النحوية هو الجر برُبّ محذوفة بعد الفاء وبل، والواو، ولا مبرر لإفراد الواو دون ذلك لما ذكر.

ب- أصول التنبيهات النحوية عن الإضافة:

التنبيه رقم (١):

قال في جواز حذف تاء التأنيث للإضافةً [٤]:(قد تحذف تاء التأنيث للإضافة عند أمن اللبس كقوله:

وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدُوا[١]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٣١٥).

(٢) البيتان لامرؤ القيس في ديوانه ص (١٥١) والشاهد فيه وليل وبحيش حيث حذفت رُبّ وبقي عملها بعد الواو.

(٣) شرح التسهيل، ج ٣ ، ص (٥٥).

(٤) شرح الأشموني، ج ٣، ص (٣٤٠).

أي: عدة الأمر، قراءة بعضهم:﴿ لَأَعَدُّوا لَهُۥ عُدَّةً ﴾[2] أي عِدتَهُ وجعل الفراء منه:﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾[3] و:﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[4] بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة، قام ولا في الغلبة غلب. [5])

ورد في النظم حذف الدون وهي نون المثني والمجمع لأجل الإضافة نحو: مسلمو المنطقة، وفي هذا التنبيه أضاف الأشموني حذف (التاء)، وأنه جائز على قلته حيث أمن اللبس، ولذلك نبه إليه وورد في قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان وابنه معاوية (عُدة) كذلك إلا أنه جعل مكان تاء التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج، واختلف في تخريجها فقيل أصلها كقراءة الجمهور بتاء التأنيث ولكنهم يحذفونها للإضافة إلحاقاً بالتنوين. [6]

التنبيه رقم(٢):

قال في إضافة المصدر إلى مرفوعه هل محضة أم غير محضة [7]:(ذهب ابن برهان* وابن الطراوة* إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غير محضةٍ والصحيح أنها محضة، لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله:

إن وجدي بك الشديد أراني ** عاذراً فيك من عهدت عزولاً

وذهب ابن السراج والفارسي، إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة والصحيح أنها محضة، نص عليه سيبويه، لأنه ينعتُ بالمعرفة).

---

(١) البيت للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب، شرح الأشموني ج ٣ ص (٣٢٠) والشاهد فيه عد الأمر حيث حذف التاء التي عوض بها عن فاء المصدر، وصدره: إن الخليط أجدوا البينة وأنجردوا.

(٢) سورة التوبة الآية (٤٦).

(٣) سورة الروم الآية (٣).

(٤) سورة الأنبياء الآية (٧٣).

(٥) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٣٤١).

(٦) شرح الكافة ج ١، ص (٤٠٥).

(٧) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٣٤٦).

* ابن برهان: أبو الفتح أحمد بن علي بن محمد أصولي ومحدث معجم المؤلفين،ص٢٢٢.

* ابن الطراوة :أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله أديب نحوي أندلسي، معجم المؤلفين،ص٧٤٢.

ففي هذا التنبيه يظهر احترام الأشموني إلى الآراء السماعية وفي هذا التمثيل ذكر آراء العلماء في إضافة المصدر هل هي محضة أم غير محضة فمثل لغير الصفة- المصدر- إذا أضيف إلى معرفة فهو معرفة، كما في الشاهد المذكور، فلو كانت إضافته غير محضة، فيحكم بنكرة، ويوصف بنكرة. (١)

أما اسم التفضيل فهو وصف غير عامل لأنه لا يعمل في المفعول به، والصحيح أن تكون إضافته إضافة محضة، كما نص عليه سيبويه- لأن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، فإنه لا ينعت إلا بمعرفة، ولا ينعت به إلا معرفة.

وهذا التنبيه من إضافات الأشموني لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى إذ أفاض في هاتين المسألتين في كتابه (شرح التسهيل). (٢)

التنبيه رقم(٣):

قال في الإضافة المشبهة بالمحضة (٣):(ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين، وهو المعروف، لكنه زاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهي: المشبهة بالمحضة، وحصر ذلك في سبع إضافات:

الأول: إضافة الاسم إلى الصفة نحو: مسجد الجامع، ومذهب الفارسي أنها غير محضة، وعند غيره أنها محضة.

الثانية: إضافة المسمي إلى الاسم:﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾(٤).

الثالثة: إضافة الصفة إلى الموصوف: (سحقٌ عمامة).

الرابعة: إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة كقوله:

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم. (٥)

أي: علا زيدٌ صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفاً عنهما في الإضافة.

---

(١) شرح التسهيل ج ٣ ص (٩٣).

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص (٩٣).

(٣) شرح الأشموني، ج ٣، ص (٣٤٧).

(٤) سورة البقرة الآية (١٨٥).

(٥) البيت لرجل من طئ في شرح شواهد المغني: ١/١٦٥.وعجزه بأبيض ماضي الشفرتين يماني.

الخامسة: إضافة المؤكد إلى المؤكد وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان نحو: يومئذٍ وحينئذٍ وعامئذ، وقد يكون في غيرها كقوله:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه ** سيرضيكما منها سنام وغاربه[1]

السادسة: إضافة المُلقي إلى المعتبر كقوله:

إلى الحَولِ ثُمَّ اسمُ السَلامِ عَلَيكُما[2]

السابعة: إضافة المعتبر إلى الملغي نحو: أضرب أيهم أساء، وقوله:

أقام ببغداد العراق وشوقُهُ ** لأهل دمشق الشام شوقُ سرج[3])

فهذا التنبيه الطويل، من إضافاته لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى، ففي المنظومة ذكر نوعين للإضافة: محضة وغير محضة، فالمحضة خالصة في نية الانفصال، وفائدتها ترجع إلى المعنى، وغير المحضة تكون على نية الانفصال وفائدتها ترجع إلى اللفظ، هذا ما ذكره شراح الألفية، وأضاف الأشموني هذا النوع، وأسماه الإضافة المشبهة بالمحضة، أي: أنها تجمع بين الاتصال من وجه والانفصال من وجه آخر، وخلاصة القول: إن الإضافة في هذا النوع منوية الانفصال لأصالتها بالإطراد والإغناء عن ترك الظاهر، ومع ذلك يحكم بتنكير مضافها لشبهه بما لا ينوى انفصاله، من كونه غير واقع موقع فعل، وكون تاليه غير مرفوع المحل، ولا منصوبه، ثم نبه على المضافات الجارية مجرى هذا النوع في اعتبار الاتصال والانفصال.

وأسماه بعضهم المضاف لأدنى ملابسة لأنه: قد يضاف الشيء للشيء لأدنى سبب بينهما، ويسمون ذلك بالإضافة لأدنى ملابسة وذلك أن تقول لرجلٍ كنت قد اجتمعت به بالأمس في مكان: انتظرني مكانك أمس، فأضفت المكان إليه لأقل سبب، وهو وجوده فيه بالأمس، وليس المكان ملكاً خاصاً به. [4]

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، شرح الأشموني ج ٣ ص( ) والشاهد فيه قوله نجا الجلد حيث أضاف اليه إلى نفسه لأن اللفظين مختلفان.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص (٢١٤)،وصدره: ولا خان الصديق ولا غدر.

(٣) البيت لبعض الطائين في الدر ج ٥ ص ١٦ وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ص (٣٢٥).

(٤) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٣هـ ص (٥٥٤).

التنبيه رقم(٦):

قال في حكم تعريف ما وقع موقع النكرة وما لا يقبل التعريف [١]: (أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: رُبَّ رجل وأخيه، وكم ناقةٍ وفصيلها، وفعل ذلك جهده وطاقته، لأن رب وكم لا يجران المعارف، والحال لا يكون معرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع (غير) بين ضدين، كقول القائل: رأيت الصعب غير الهين ومررتُ بالكريم غير البخيل، وكقوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم ﴾[٢] وكقول أبي طالب:

يا رَبِّ إمّا تُخرِجَنَّ طالِبي ** في مِقنَبٍ مِن تِلكُمُ المَقانِبِ
فَلْيَكُنِ المَغلوبُ غَيرَ الغالِبِ ** وَلْيَكُنِ المَسلوبُ غَيرَ السالِبِ[٣]

وقوع غير بين ضدين برفع إبهامه، لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها وذلك كقولك: مررت برجل غيرك، وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون تشعر بمماثلة خاصة فإن الإضافة لا تعرفه، ولا تذيل إبهامه فإن أضيف إلى معرفة وقارنه بما يشعر بمماثلة خاصة تعرف هذا كله.

وقال أيضاً في (شرح التسهيل): وقد يعنى بـ(غير) و(مثل) مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر ما يكون ذلك في (غير) إذا وقع بين المتضادين.

والذي قاله في (غير) هو مذهب ابن السراج[٤] والسيرافي[٥] ويشكل في قوله: ﴿ صَٰلِحًا غَيرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعمَلُ ﴾[٦] وقعت بين ضدين ولم تتعرف الإضافة لأنها وصف النكرة).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٣٥٤).

(٢) سورة الفاتحة الآية (٧).

(٣) من بحر الرجز وهو لأبي طالب في شرح الأشموني ج ٣ ص (٣٥٤) وليس في ديوانه.

(٤) ابن السراج: هو محمد بن السري البغدادي النحوي، من تلاميذ المبرد وكان يميل إلى مذهب الكوفيين وشرح كتاب سيبويه وله كتب ممتعة منها الأصول الذي جمع فيه أصول العربية مات سنة ٣١٦هـ.

(٥) السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، النحوي، نسبه إلى سيراف مدينة بفارس، أخذ النحو عن ابن السراج، شرح كتاب سيبويه شرحاً لم يسبق مثله، توفى سنة (٣٦٨هـ) ودفن ببغداد.

(٦) سورة فاطر الآية (٣٧).

ومما لا يتخصص ولا يتعرف بالإضافة وضح الشارح نوعين وهما الوصف الذي يشبه الفعل المضارع في العمل اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبه باسم الفاعل ونعت النكرة به كقوله تعالى:﴿ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[1] وأهمل مما لا يتعرف بالإضافة ما وقع موقع النكرة التي لا تقبل التعريف، ولكن إضافته محضة تفيد التخصيص نحو: ربّ رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها، فهذه صورها صور المعارف تقديراً، تنكيرها واجب لوقوع كل واحد منها ما لا يكون معرفة.

ثم ذكر الأشموني أيضاً في هذا التنبيه كلمة (غير) وهي متوغلة في الإبهام لذلك لا تعرف بال التعريف ولا تفيدها إضافتها للمعرفة تعريفاً.

وتستعمل غير المضافة على وجهين: أحدهما: وهو الأصل أن تكون صفة النكرة نحو قوله تعالى:﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ و(غير) هنا وقعت بين ضدين، ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة، قال ابن هشام*: إذا أريد بغير مطلق المغايرة لإكمالها مع وصف النكرة بها نحو قولك: مررت برجل غيرك أو صفة لمعرفة قريبة من النكرة نحو قوله تعالى:﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة، ولأن (غير) وقعت بين ضدين ضعف إبهامها. [2]

التنبيه رقم(٧):

قال في إضافة الاسم إلى معناه [3]: (أجاز الفراء إضافة الشيء إلى (ما) بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين،

---

(١) سورة المائدة الآية ٩٥.

* ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد عبدالله المصري تمداخل المؤلفين وأعلام العرب ،ج٤،ص١٨٢٩.

(٢) مغني اللبيب ج ١ ،ص (١٥٨).

(٣) شرح الأشموني، ج ٣، ص (٣٧٥).

وجعلوا من ذلك نحو: ﴿ وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ ﴾[1]، ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[2]، ﴿ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾[3]، ﴿ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[4]، ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ وظاهر التسهيل وشرحه وموافقته).

ففي هذا التنبيه ذكر آراء النحاة في إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، فمذهب الكوفيين جواز ذلك واحتجوا لذلك بقولهم: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب كثيراً ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ واليقين في المعنى نعت للحق، لأن الأصل فيه الحق وهما بمعنى واحد، وفي قوله تعالى: ﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾[5] فأضاف دار إلى الآخرة وهما بمعنى واحد وفي قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ والحب في المعنى هو الحصيد وقد أضافه إليه. [6]

أما البصريون فمنعوا ذلك، لأنّ المضاف يتعرف ويتخصص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، فلا يضاف اسم لمرادفه وأيد الناظم هذا في رأي منظومته بقوله:

ولا يضاف اسمٌ لما به اتحد

وأما ما احتج به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأن كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، أما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ فالتقدير فيه: الأمر اليقين: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[7].

والأشموني في هذا التنبيه يوضح اضطراب آراء ابن مالك إذ أيد الكوفيين في شرح التسهيل[8]، وهو يوضح أنهم يبيحون القياس على المسموع بشرط اختلاف

---

(١) سورة يوسف الآية (١٠٩).

(٢) سورة الإسراء الآية (٢١).

(٣) سورة الواقعة الآية (٩٥).

(٤) سورة ق الآية (١٦).

(٥) سورة الأنعام الآية (٣٢).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢ ص (٣٥٦).

(٧) سورة البينة الآية (٥).

(٨) شرح التسهيل، ج ٣ ص (٩٣).

لفظي المضاف والمضاف إليه. [1] ، بينما أيد البصريين في أنه لا يضاف اسم لمرادفه، وأرجح رأيه في التسهيل وهو مذهب الكوفيين لورود ذلك في السماع.

التنبيه رقم(٨):

قال في حكم الألفاظ التي تدل على التثنية والمراد بها التكثير [2]: (مذهب سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناة لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من ألفاظها إلا هذا ذيك ولبيك فمن معناهما، وجوز سيبويه في هذا ذيك في قوله:

ضرباً هذا ذيك وطعناً وخضاً[3]

وفي (دواليك) في قوله:

إذا شَقَّ بُردٌ شَقَّ بالبُردِ بُرقُعٌ ** دَوَالَيكَ حتَّى كُلُّنا غَيرُ لابِس[4]

الحالية بتقدير نفعله مداولين وهاذين، أي: مسرعين، وهو ضعيف للتعريف، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً، وجوز الأعلم في هذا ذيك في البيت الوصفية وهو مردود بما ذكره، ولأنه معرفة، و(ضرب) نكرةٌ، وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياءً للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدي وردّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله: خلني يدي مسور.

وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في لبيك وأخواته (وهم) وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في (ذلك) ورد عليه بقولهم: (لنيه ولبى يدي مسور) بحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها في ذانك، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف).

ففي هذا التنبيه تظهر شخصية الأشموني المتميزة علمياً حيث إنه لا يقبل كل ما يذكره النحاة وإنما تقبل ما يراه مناسباً، ففي هذا التنبيه يذكر آراء العلماء في

---

(١) النحو الوافي، ج ٣ ص (٤٩).

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٣٧٩).

(٣) البيت من الرجز المشطور، وهو للعجاج وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص (٣٥).

(٤) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، شرح الأشموني ج ٣ص (٣٨٢).

المصادر التي تكون مثناة لفظاً ومعناها التكثير وهذا اتفق عليه العلماء، ولكن الخلاف في نصبها، فالرأي الذي رجحه الأشموني أنها منصوبة على أنها مفعول مطلق لأنه لم يثبت في هذا النوع من المصادر إلا المفعولية المطلقة، ويناقش برأي واضح من قال إنها منصوبة على الحالية وهو يميل إلى التفضيل النحوي، ويذكر أن رأي سيبويه في النصب على الحالية- ضعيف، لأن الحال نكرة وهذه المصادر معرفة وأيضاً يضعف رأي آخر وهو: أنها صفات في الشواهد المذكورة، ويرد ذلك لأن ما قبلها نكرة وهي معرفة والصفة تتبع الموصوف.

وأيضاً يتعرض إلى التركيب الصرفي لكلمة (لبى) وأن ألفه تبدل ياء أم لا والرأي الراجح أن ورودها في هذا الشاهد شاذ ولا يصلح للرد عليه. [1]

التنبيه رقم(٨):

قال في إضافة إذ إلى الجملة الاسمية مقدرة بعد المفرد [2]: (قوله (إذ ذاك) ليس من الإضافة إلى المفرد، بل إلى الجملة الاسمية والتقدير: إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك).

من الأسماء الملازمة للإضافة (إذ) وهي لا تضاف إلا إلى الجملة الاسمية، وهذا التنبيه إشارة إلى الشاهدين الذين ذكرهما: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[3] مضافة إلى جملة اسمية تقديرها إذ ذاك كذلك، وفي قوله: ﴿وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[4] والتقدير: إذ كان ذاك، وذلك لأنها لا تضاف إلى المفردة.

---

(١) حاشية الصبان ج ٢ ، ص (٣٨١).

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٣٨٧).

(٣) سورة الأنفال الآية (٢٦).

(٤) سورة الأعراف الآية (٨٦).

التنبيه رقم(٩):

قال في إضافة (لما) الظرفية إلى الجملة الفعلية [١]: (مثل (إذا) هذه لما الظرفية، فلا تضاف إلى جملة اسمية، وتلزم الإضافة إلى الفعلية، ونحو:﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٢].

وأما قوله:

أقولُ لعبد الله لما سقط سقاؤنا ** ونحن بوادي عبد شمس وهاشم. [٣]

فمثل:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٤]، لأن في البيت فعل بمعنى سقط، وشم أمر بين قولك شممته إذا نظرت إليه، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمة. [٥]

اختلف العلماء في (لما) فمنهم من يجعلها ظرفاً للزمان فيوجب الإضافة للجملة الفعلية الماضية ومنهم من يجعلها حرفاً فلا تضاف ولا يضاف إليها).

وهذا التنبيه إضافة من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك وهي تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاها نحو: لما جاء أكرمته. [٦]

ثم ذكر الشاهد المذكور الذي ربما يرد سؤال فيه، وهو أين فعل لما في البيت؟ وقياساً حذفه في:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[٧] فهو في هذا البيت محذوف تقديره: قلت بدليل قوله (أقول) والمعنى كما ذكره لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه.

فهي على الرأي الراجح مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٤٠٠).

(٢) سورة البقرة الآية (١٦).

(٣) البيت لتميم بن رافع المخزومي في شرح أبيات المغني ج ٥ ص (١٣٥) وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ص (٤٠٠).

(٤) سورة التوبة الآية (٦).

(٥) شرح الأشموني، ج ٣، ص (٤٠٠).

(٦) مغني اللبيب ج ١ ص (٢٨٠).

(٧) سورة الانشقاق الآية (١).

التنبيه رقم(١٠):

قال في ملازمة أي للإضافة [١]: (إذا كانت أي نعتاً أو حالاً، وهي المراد بالصفة في كلامه، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومعنى، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاماً فهي ملازمة لها معنى لا لفظاً، وهو ظاهر).

أي: على خمسة أنواع: موصولة، ووصفية، وحالية، وشرطية، واستفهامية.

وفي هذا التنبيه ذكر حكم إضافتها وهل تضاف إلى المعرفة؟ أم إلى النكرة، فالتي تدلُّ على الصفة والحال فملازمتها للإضافة لفظاً ومعنى، نحو: رأيت تلميذاً أي تلميذ، ومررتي سليم أي مجتهد وهذه لا تضاف إلا إلى نكرة، وأما الاستفهامية والشرطية فتقطع عن الإضافة لفظاً ويكون المضاف إليه منوياً، نحو:﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[٢] والتقدير: (أي اسم تدعو) وأما الاستفهامية نحو: أي جاء؟ وأياً أكرمت؟ والموصولة مثل: أي هو مجتهد يفوز، أكرم أياً مجتهد والاستفهامية والشرطية تضافان للنكرة والمعرفة.

التنبيه رقم(١١):

قال فيما تختص به لدن [٣]:(لدن بمعنى عند إلا أنها تختص بستة أمور:

أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات، ومن ثم يتعاقبان في نحو: جئت من عنده، ومن لدنه، وفي التنزيل:﴿ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾[٤] بخلاف جلست لدنه، لعدم معنى الابتداء هنا).

ثانيها: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

ثالثها: أنها مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرئ (من لدنه).

رابعها: أنه يجوز إضافاتها إلى الجمل كما سبق.

خامسها: جواز إفرادها قيل (غدوة) على ما مر.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤١٢).

(٢) سورة الإسراء الآية (١١٠).

(٣) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤٢٠).

(٤) سورة الكهف الآية (٦٥).

سادسها: أنها لا تقع إلا فضلة، تقول: السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة.

وأما (لدي) فهي مثل (عند) إلا أن جرها ممتنع، بخلاف جر عند، وأيضاً (عند) أمكن منها من وجهين: الأول: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به، ويمتنع ذكر لدي قال ابن الشجري في أماليه الثاني: أنك تقول: عندي مالٌ وإن كان غائباً عنك، ولا تقول: لدي مال، إذا كان حاضراً قاله الحريري، وأبو هلال العسكري*، وابن الشجري*، وزعم المصري ؛ أنه لا فرق بين لدي وعند وقول غيره أولى.

لدن ظرف مبهم يدلُّ على الغاية الزمانية أو المكانية وفي هذا التنبيه ذكر الفرق بينهما وبين لدي وعند وهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك، وهذه الفروقات بعضها لغوي والآخر نحوي، ومما يبين لنا اهتمام الاشموني بالكثير من الجوانب ومنها اهتمامه بالقراءات، فذكر أنها مبنية على السكون في محل جر، وذلك في قراءة ابن كثير ونافع للآية القرآنية:﴿مِن لَّدُنْهُ ﴾[1].

ففي هذا الشاهد نلاحظ جر (لدن) بمن تشبيهاً لها بـ(عند) ثم ذكر أيضاً من المسائل النحوية جواز دخولها على الجمل، ثم ذكر الفروقات بين (لدن) و(لدي) ومن المسائل النحوية التي ذكرها في التنبيه امتناع جرها، ومسائل أخرى تخص المعنى.

التنبيه رقم (١٢):

قال في تفرد (مع) بمعنى جميعاً[2]: (تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً نحو: جاء الزيدان معاً، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين قوله:

---

* ابو هلال العسكر: حسن بن عبدالله العسكري، صاحب جمهرة الأمثال والفروق في اللغة مداخل المؤلفين بص١٢٤٢.

* ابن للشجري هبة لللله بن علي بن محمد بن حمزة بن علي بن عبيد من أشهر النحاة ، الأعلام :للزركلي بص١٠١٨.

(١) سورة النساء الآية (٤٠).

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٤٢٣).

وأفنى رجالي فبادوا معاً[1]

وقوله:

إذا حنت الأولى سجعت لها معاً[2]

وقد ترادف عند فتجر بمن، حكي سيبويه: ذهبت من معه.

ومنه قرأ بعضهم:﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾[3].

هذا التنبيه ذكره بعد قول ابن مالك:

وَمَعَ مَع فِيها قَليلٌ وَنُقِل ** فَتحٌ وَكَسرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِل[4]

إذ إن (مع) من الأسماء الملازمة للإضافة وهي: اسم بدليل التنوين في قوله: ودخول الجار في حكاية سيبويه: ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم:﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾ وإن كانت اسماً فهي بمعنى جميع وتدل على استصطحاب لاثنين أو أكثر واجتماعهما في وقت واحد، أو وقت متعدد وفي هذه الحالة تكون معربة منصوبة، منونة على أنها حال[5] ومثالها مع المثني: أقبل طالبان معاً ومع الجمع للمذكر والجمع للمؤنث الشواهد المذكورة).

وهذا التنبيه يدل على دقة الأشموني، إذ إن هذه المسألة من دقائق النحو، وذكر فيه القراءات مما يدلُ على اهتمامه البالغ بها.

التنبيه رقم(١٣):

قال في حكم(ليس) غير بالفتح بلا تنوين [6]: (يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه، قال في التوضيح: فهي خبر والحركة إعراب باتفاق، وفيما قاله نظر، لأنّ المضافة لفظاً تضم وتفتح، فإن ضمت تعينت للاسمية، وإن فتحت لا تتعين لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها للمبني.[7]

---

(١) البيت للخنساء في شرح الأشموني ج ٣ ص (٤٢٣).وعجزه: فأصبح قلبي بهم مستفيزا.

(٢) البيت لتميم بن نويرة اليربوعي المرجع نفسه ص (٤٢٥).عجزه: بأوجع يوم فارقت مالكا.

(٣) سورة الأنبياء الآية (٢٤).

(٤) ألفية ابن مالك ص (٦٠).

(٥) حاشية الصبان ج ٢ ص (٣٩٩).

(٦) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤٢٧).

(٧) المرجع السابق ج ٣ ص (٤٢٧).

إذا وقعت (غير) بعد (ليس) يجوز فيها الرفع على أنها اسم (ليس) ويكون خبرها محذوف، ويجوز فيها النصب على أنها خبر (ليس) واسمها محذوف[1] وتعرب (غير) بالحركات من دون تنوين على حسب الجملة قبلها).

وفي هذا التنبيه ذكر معيار القلة والكثرة، فذكر أنها تبني على الفتح بلا تنوين وذلك إذا كان المضاف إليه منوناً لفظه، ثم ذكر إلى صاحب التوضيح في أنها تعرب خبراً ل(ليس) وأن حركتها حركة إعراب ثم ذكر أن ذلك متفق عليه، ولكن الأشموني نبه إلى أن الفتحة إما أن تكون بناء وتضاف للمبني فينتفي كونها خبرية، وإما أن تضم فيتعين الاسمية فهذا التنبيه يدل على أن الأشموني لا يقبل رأي إلا بعد مناقشته.

التنبيه رقم(١٤):

قال في كيفية استعمالات حسب [2]: (اقتضى كلامه أن (حسب) مع الإضافة: أي لفظاً، أو نوى معناها، أو لفظها معرفة ونكرة إذا قطعت عن الإضافة أي لفظاً ومعنى إذ هي بمعنى (كافيك) اسم فاعل مراد به الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة، فتكون نعتاً لنكرة: كمررت برجلٍ حسبك من رجلٍ (وحالاً) لمعرفة: كهذا عبدا لله حسبك من رجل، وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة نحو:﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[3]،﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[4] بحسبك درهمٌ، وهذا يردُ على من زعم أنها اسم فعل، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال، وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالاً على النفي، ويتجدد لها ملازمتها للوصفية، أو الحالية، أو الابتداء، والبناء على الضم، تقول: رأيت رجلاً حسبُ، ورأيت زيداً حسب، قال الجوهري: كأنك قلت: حسبي أو حسبك، فاضمرت ذلك ولم تنون).

في هذا التنبيه ذكر استعمالين لحسب أحدهما: أن تكون معربة فإضافتها إضافة لفظية وهي بمعنى (كاف) وتعطى حكم المشتقات نظراً لمعناها، فإن وقعت

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٣ ص (١٢٩).

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤٤١).

(٣) سورة المجادلة الآية (٨).

(٤) سورة الأنفال الآية (٦٢).

نكرة فهي صفة مثل: مررت برجل حسبك من رجل، وإن وقعت بعد معرفة فهي حال، نحو: هذا عبد الله حسبك، أما ثاني الاستعمالين فهو كونها جامدة، وحينئذٍ تكون مبتدأ نحو قوله تعالى:﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ وتقع خبراً نحو قوله تعالى:﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ ومجرورة نحو: بحسبك درهم، ثم رد على من زعم باسم فعل بمعنى يكفي فهي ليست اسم فعل بدليل دخول العوامل اللفظية عليها، وأضاف في هذا التنبيه أنها إذا أشربت معنى النفي فإنها تلزم البناء على الضم.

التنبيه رقم(١٥):

قال في أحكام (علُ) [١]: (اقتضى كلامه أيضاً أن (عل) تجوز إضافتها، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية وتوافق (فوق) في معناها وتخالفها في أمرين: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن، وأنها لا تستعمل مضافة فلا يقال: أخذته من (عل) السطح) كما يقال من علوه، ومن فوقه، وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك وأما قوله:

يا رب يوم لي لا أظلله ** أرمضُ من تحتُ وأضحى من علُه[٢]

فالهاء فيه للسكت، بدليل أنه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً).

علُ: ظرف مكان يدل على العلو، وفي هذا التنبيه اعتراض الشارح على المصنف اعتراضين، فمن قوله: (اقتضى كلامه) أي: فهم منه منطوقاً ومفهوماً فاقتضاؤه منطوقاً قوله: (قبل) ك(غيرُ)... الخ وفهم منه أيضاً أنها تنصب على الظرفية، أو الحالية.

وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني أن ابن مالك اقتضى كلامه أنه لا يجوز فيها إلا النصب، وقارن بينها وبين (فوق) بأسلوب علمي ذكر أن ما ذكره الجوهري، وابن مالك وغيرهم في الشاهد المذكور،(وهم) منهم، وذلك لأن الإضافة تقتضي الإعراب لا البناء، والبناء الجائز بالإضافة هو المبني على الفتح والكلام في البناء على الضم.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤٤٢).

(٢) الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ج ٢ ص (٣٤٦).

التنبيه رقم(١٦):

قال في جواز إضافة (قبل) وجواز نصبها على الظرفية [١]: (قال في شرح الكافية: وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلاً في قوله: (وكنت قبلاً) معرفةٌ بنية الإضافة، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه، فعومل (قبل) مع التنوين لكونه عوضاً من المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه، كما فعل بكل حيث قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً وهذا القول عندي حسن).

من الأسماء الملازمة للإضافة (قبل) وفي هذا التنبيه ذكر جواز إضافتها وجواز نصبها على الظرفية مثل: كنت قبلاً، ورآه الأشموني حسناً لأنه يقتضي القياس على النظير ففيه نية معنى المضاف إليه ويفهم ذلك من قوله(إلا أنه أعرب) وهو مطابق لما قاله في النظم، إذ ذكر الناظم جزءاً منه في منظومته ولم يذكر جواز الأمرين فنبه إليه هنا.

التنبيه رقم(١٧):

قال في قيام المضاف إليه مقام المضاف في التذكير والتأنيث [٢]: (كما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله:

يَسقونَ مَن وَرَدَ البَريصَ عَلَيهِمِ ** بَرَدى يُصَفِّقُ بِالرَحيقِ السَلسَلِ[٣]

(بردى) مؤنث فكان حقه أن يقول (تصفق) بالتاء لكنه أراد ماء (بردى) وفي التأنيث كقوله:

مرت بنا في نسوةٍ خولةُ والمسك ** من أردانها نافحة[٤]

أي رائحة المسك وفي حكمه نحو: (إن هذين حرامٌ على ذكور أمتي) أي استعمال هذين:﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ ﴾[٥] أي أهل القرى وفي الحالية نحو: (تفرقوا أيادي سبأ): أي: مثل أيادي سبأ لأن الحال لا تكون معرفة).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٤٤٣).

(٢) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤٤٤).

(٣) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري، شرح الأشموني ج ٣ ، ص (٤٢٤).

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني، والدرر ج ٥، ص (٣٩).

(٥) سورة الكهف الآية (٥٩).

كما أن المضاف إليه يقوم مقام المضاف في الإعراب، فكذلك يقوم مقامه في التذكير والتأنيث والحكم، فقد ذكر ابن مالك حكماً وأغفل عن هذا الحكم فلزم التنبيه إليه.

وهذا التنبيه إضافة من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك أو ما أغفل عنه.

التنبيه رقم(١٨):

قال في حذف المضاف والمضاف إليه وإقامة المضاف الثالث مقامهما [١]: (قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف، فيحذف الأول والثاني ويقام الثالث مقام الأول في الإعراب نحو:﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾[٢] أي : وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم:﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾[٣] كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه:

فَأَدرَكَ أَبقَالَ العَرَادَةِ ظَلعُهَا ** وَقَد جَعَلَتني مِن حَزِيمَةَ إِصبَعا[٤]

أي: ذا مسافة أصبع).

قد يحذف أكثر من مضاف فيقوم الأخير مقام الأول، وهذا من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

وذلك في قوله تعالى:﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ فالتقدير: وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم، فحذف كلمتي بدل وشكر وكلاهما مضاف وأقام المضاف إليه الأخير وهو (رزق) مقام الأول وهو (بدل).

التنبيه (١٩):

قال في المحذوف مقابل لما عليه قد عطف [٥]: (الجرُّ والحالة هذه مقيسٌ، وليس ذلك مشروطاً بتقدم نفي، أو استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا من

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤٤٦).

(٢) سورة الواقعة الآية (٨٢).

(٣) سورة الأحزاب الآية (١٩).

(٤) البيت للكحلية العرني، في شرح الأشموني ج ٣ ص (٤٤٧).

(٥) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٤٥٤).

الشروط محفوظ لا يقاس عليه، كالجر بدون عطف في قوله: رأيت التيمي* تيم عدي، أي أحد يتم عدي، ومع العطف المفصول بغير لا، كقراءة ابن جاز: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ﴾[1] أي عرض الآخرة، كذا قدره الناظم وجماعة، وقيل: التقدير ثواب الآخرة، أو عمل الآخرة، وبه قدره ابن أبي الربيع، في شرحه للإيضاح، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلاً لما عليه قد عطف بل مقابلاً له).

ذكر ابن مالك في ألفيته جواز الحذف إذا كان المحذوف مماثلاً بما عليه قد عطف، وفي هذا التنبيه أضاف الأشموني أنه يجوز الحذف إذا كان مقابلاً لما عليه قد عطف كقوله تعالى:﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ﴾ فكلمة (الآخرة) مجرورة في قراءة من جر، أي من قرأها مضاف إليه والتقدير:﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ ﴾[2] ومنهم من يقدره: تريدون عرض الدنيا والله يريد دائم الآخرة، فالمضاف إليه المحذوف مقابل المذكور وهو عرض وليس مماثلاً له.

التنبيه رقم(٢٠):

قال في عطف المضاف إلى مثل المحذوف [3]: (ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد، وذهب سيبويه إلى أن الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها: قطع الله يد من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه (رجل) فصار قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أقحم (رجل) بين المضاف الذي هو (يد) والمضاف إليه الذي هو (من قالها) قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء الاسمان مضافان إلى (من قالها) ولا حذف في الكلام).

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف.

---

* التيمي: هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي، الأموي، إمام أهل النحو في زمانه ولد سنة ٥٥٩هـ صنف شرح الإيضاح وشرح سيبويه وشرح الجمل، مات سنة ٦٨٨هـ البغية ج ٢ ص (١٢٥).

(١) سورة الأنفال الآية (٦٧).

(٢) حاشية الخضري، ج ٢، ص (٥٢٤).

(٣) شرح الأشموني، ج ٣، ص (٤٥٩).

وذلك مع عطف مضاف إلى مثل المحذوف، نحو: قطع الله يد ورجل من قالها، والتقدير: قطع الله يد من قالها، ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه ومثله[1] أي أن المضاف إليه الثاني، دل عليه الأول المحذوف وعند الفراء الاسمان المضافان متصاحبين في الاستعمال الكلامي الكثير كاليد والرجل وقبل وبعد، أضيفا معاً للمضاف إليه المذكور ولا شيء محذوف، ولا متقدم ولا متأخر عن مكانه وفي هذا راحة وتيسير ولكن الأول أدق. [2]

التنبيه رقم(٢١):

قال في حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله [3]: (قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبي بردة الأسلمي ﷺ: (غزونا مع رسول الله ﷺ غزوات وثماني) بفتح الياء دون تنوين والأصل ثماني غزواتٍ هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري).

قد يحذف المضاف إليه ويبقي المضاف على حاله عكس المسألة السابقة وذلك إذا كان معطوفاً إلى مثل المحذوف، نحو: سبع غزوات أو ثماني بفتح الياء بلا تنوين، والتقدير: ثماني غزوات، وهو ما ذكره الناظم.

التنبيه رقم(٢٢)

قال في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (إما) [4]: (تزاد في الكافية الفصل بـ إما كقوله:

هما خطتا إما إسار ومنة ** وإما دم والقتلُ بالحر أجدرُ[5])

---

(١) حاشية الخضري ج ٢ ص (٥٢٥).

(٢) النحو الوافي ج ٣ ، ص (١٦٦).

(٣) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٤٦٠).

(٤) شرح الأشموني، ج ٣ ، ص (٤٧١).

(٥) البيت لتأبط شراً في ديوانه، ص (٨٩) والشاهد فيه قوله هما خطتا إما إسار حيث رويت إسار بالرفع والجر والشاهد في رواية الجر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ إما والشاهد في رواية الرفع حذف نون المثنى من خطتا للضرورة الشعرية.

فهذا التنبيه من إضافاته لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى وفيه جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(إما) وهو ما لم يذكره في منظومته.

التنبيه رقم (٢٣):

قال في المسائل التي تختص بالشعر في الفصل بفاعل المضاف [١]: (من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضاف كقوله:

ترى أسهماً للموت تصمى ولا تنمي ولا* ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم[٢]

وقوله:

ما إن وجدنا للهوى من طب ** ولا عدمنا قهر وجدٌ صب[٣]

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي كما في قوله:

أنجب أيام والداه به[٤]

فيحتمل أن يكون منه، وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله:

فإن نكاحها مطر حرامُ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب (مطر) ورفعه والتقدير: فإن نكاح مطر إياها أو هي.

ومنه الفصل بالفعل الملغي كقوله:

بأي تراهم الأرضين حلوا

أي يأبي الأرضين زاده في التسهيل، وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله لقوله:

معاود جرأة وقت الهوادي ** أشمّ كأنه رجلٌ عبوسُ

أراد معاود وقت الهوادي جُرأة، وحكي ابن الأنباري: هذا غلام إن شاء الله أخيك، ففصل بأن شاء الله).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص (483).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ص (٤٨٥) والمقاصد النحوية ج ٣ص (٤٨٨) والشاهد فيه نقد أهواؤنا العزم حيث فصل بين المضاف نقض والمضاف إليه العزم.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٣ ص (٤٨٦).

(٤) البيت للأعشى في ديوانه ص (٢٨٥) وشرح الأشموني ج ٣ص (٤٨٥) والشاهد فيه انجب أيام والداه به إذ نجلاه، فصل بين المضاف وهو قوله أيام والمضاف إليه إذ نجلاه بأجنبي وهو قوله والداه وهو فاعل نجب ولا علاقة له بالمضاف

ففي هذا التنبيه ذكر المسائل التي تختص بالشعر في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ومنها:

الفصل بفاعل المضاف: أي أن يقع المضاف اسماً مشبهاً بالفعل في العمل رافعاً بعده فاعله الذي يفصل بينه وبين المضاف إليه أو أجنبي أو الفصل بالمفعول أو الفعل الملغي، أو المفعول لأجله، أو الجملة الشرطية، ويدل ذلك على سعة إطلاع الأشموني على آراء سابقيه.

التنبيه رقم(٢٤):

قال في اتصال لدى وعلى بالضمائر وحكم الألف فيها [١]: (يستثني مما تقدم ألف (لدى) و(على) الاسمية فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء، ولا يختص بياء المتكلم بل هو ءأم في كل ضمير نحو: لديه، ولدينا، وعليه، وعلينا).

ففي هذا التنبيه ذكر أن لدى وعلى الاسمية تقلب ألفهما ياء عند اتصالها بياء المتكلم، وهذا تقييد لقول ابن مالك.

وألفاً سلم: أي إن ما كان آخره ألفاً كالمثني، والاسم المقصور تبقي الألف عند اتصاله بياء المتكلم فتقول: يداي، عصاي، غلاماي.

وذكر صاحب الهمع: قلبها في لدى وإلى، وعلى الاسمية أكثر وأشهر في اللغات من السلامة. [٢]

كما ذكر في هذا التنبيه أن ذلك ليس خاصاً بياء المتكلم وحدها وإنما تقلب الألف ياء عند اتصالها بجميع الضمائر، وهذه الملاحظات الدقيقة لاحظها الأشموني فنبه لها.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٣ ص (٥٠٣).

(٢) همع الهوامع ج ٢ ص (٥٣).

المبحث السادس

أصول التنبيهات النحوية عن الجامد والمشتق

التنبيه رقم(١):

قال في مخالفة المصدر لفعله في العمل [١]:(يخالف المصدر فعله في أمرين: الأول: أن في رفع النائب عن الفاعل خلافاً ومذهب البصريين جوازه، وإليه ذهب في التسهيل.

الثاني: أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافاً لبعضهم).

يعمل المصدر عمل الفعل بشروط ويخالف المصدر الفعل في بعض الأمور ذكرها الأشموني في هذا التنبيه، فذكر أمرين: أحدهما: ساند فيه رأي البصريين في أن مرفوع المصدر قد يكون نائب فاعل نحو: سرني إعطاء الدينار الفقير، أما الفعل فإنه يعمل وجوباً بلا شرط، ثانيهما: ذكر فرقاً ثانياً بين المصدر والفعل، في أن المصدر يجوز حذف فاعله من غير أن يتحمل ضميره، نحو: سرني تكريمُ العاملين، ولا يجوز ذلك في الفعل، لأنه إن لم يبرز فاعله كان ضميراً مستتراً كما تقدم في باب الفاعل، فـ تكريم مصدر مضاف إلى مفعوله، وهما العاملين، والفاعل محذوف جوازاً أي تكريمكم أو تكريم الناس، أو نحو ذلك.

التنبيه رقم(٢):

قال في إعمال المصدر المضاف والمنون والمحلي بـ (ال) [٢]:(لا خلاف في إعمال المضاف وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف، والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر وأما الثالث، فأجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون، وبعض البصريين).

وفي هذا التنبيه نلاحظ اهتمام الأشموني بالخلاف النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة، وفي هذا التنبيه يذكر أن المصدر المضاف يعمل أكثر ومن هذا يستنتج

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٣١).

(٢) المرجع السابق ج ٤، ص (٩).

أن هنالك خلافاً في هذه المسألة ثم يذكر في المصدر المنون خلافاً، ويوافق رأي المدرسة البصرية، أما المصدر المحلي (بال) يرجح فيه رأي البصريين واعتمد على السماع فيه.

ومن هنا يتضح لنا أن الأشموني رجل بصري المذهب ولكنه في بعض الأحيان يذكر آراء الكوفيين ويعلل لها ويمكن القول: إن الأشموني لا يتعصب لمذهب معين بل يأخذ من كل مذهب ما هو قوي غير مردود.

التنبيه رقم (٣):

قال في (أن) المخففة هل تصلح للمصدرية [١]: (ذكر في التسهيل مع هذين الحرفين (أن) المخففة نحو: علمتُ ضربك زيداً والتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً، فإن المخففة لأنها واقعة بعد علم، والموضع غير صالح للمصدرية).

في هذا التنبيه ذكر بأن موضع أن المخففة غير صالح للمصدرية، إذ لم يعرف العرب وقوع إن المصدرية بنوعيها المخففة من الثقيلة والناصبة للفعل المضارع مع صلتها، ولا يتحقق في هذا الموضع الاستغناء عن المصدر بالفعل المسبوق بأن، أو ما المصدريتين، ولذا نبه الأشموني لذلك، لأنه لم يذكره فهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(٤):

قال في تقدير العامل مع المصدر [٢]:(ظاهر قوله (إن كان) ذلك شرط لازم، وقد جعله في التسهيل غالباً وقال في شرحه، وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله، لكن الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدّر بأحدها قول العرب: (سمع أذني أخاك يقول ذلك)).

ذكر الأشموني أنه ليس تقدير المصدر بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله، ولكن الغالب يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: (سمعُ أذني

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٣).

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص (١٣).

أخاك يقول ذلك) وهذا التنبيه يدل على أن ليس تقديره بأحد الثلاثة، دليل عمله مع امتناع التقدير نحو: (ضربي زيداً قائماً)، (وإن أكرمك زيد أحسن).

التنبيه رقم(٥):

قال في شروط إعمال المصدر (غير) التي ذكرها في هذا الكتاب [١]: (لأعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب: أحدها: أن يكون مظهراً، فلو أضمر لم يعمل خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جني في الخصائص والزّماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف.

ثانيهما: أن يكون مكبراً، فلو صُغر لم يعمل، ثالثهما: أن يكون غير محدود، فلو حُدّ بالتاء لم يعمل وأما قوله:

يحابي به الجلدُ الذي هو حازمٌ ** بضربه كفيه الملا نفس راكب[٢]

فشاذ رابعها: أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله، فلا يجوز أعجبني ضربُك المُبرِّح زيداً، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع والأولى أن يقال: (غير متبوع) بدل (غير منعوت) لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك.

خامساً: أن يكون مفرداً وأما قوله:

قد جربوه فما زادت تجاربهم ** أبا قدامة إلا المجد والقنعا[٣]

فشاذ، وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه يعمل لا لشبه بالفعل بلن لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يعمل لشبه بالمضارع، فاشترط كونه حالاً أو مستقبلاً، لأنهما مدلولا المضارع، يعمل المصدر عمل فعله

---

(١) شرح الأشموني: ج٤ص١٣.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٤ ص (١٣) والشاهد فيه قوله ضربة كفيه الملا نفس راكب فإن ضربه مصدر محدود وهو لا يعمل وأضيف إلى فاعله فنصب الملا وهومفعول به وهذا النصب شاذ لأن المصدر المحدود لا يعمل

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ص (١٥٩) وشرح الأشموني ج ٤ ص (١٣) والشاهد فيه قله فما زادت تجاربهم حيث أصل المصدر مجموعاً وهو قوله تجاربهم.

وذكر ابن مالك شرطين للإعمال، وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني شروطاً أخرى، ويعد هذا التنبيه إضافة من إضافاته لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

والشروط التي ذكرها الأشموني يسميها النحاة شروطاً عدمية، بمعنى أنه لابد من عدم وجودها، ويدل هذا التنبيه على اهتمام الأشموني بآراء غيره من العلماء ويذكر رأي الكوفيين في ذكرهم شرطاً للمصدر العامل، عمل الفعل، وهو ألا يكون ضميراً فلا يجوز نحو: حبي الأوطان عظيم، وهو بلاداً أجنبية أقل والمراد حبي بلاداً أجنبية أقل، فناب الضمير عن المصدر المحذوف، وهذا غير جائز إلا عند الكوفيين، وذكر من الشروط ألا يكون مصغراً وذلك لبعده عن الفعلية، فلا يعمل عمل الفعل، ومن شروطه أيضاً: ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة وذلك لأنها تعارض الدلالة الأصلية للمصدر.

ومن الشروط أيضاً ألا يكون مفصولاً من معموله بتابع، فلابد أن تقع التوابع بعده مباشرة في كل معمولاته من غير أن يكون هناك فاصل، نحو: (أعجبني ضربك المبرح زيداً)، ومن الشروط أيضاً: أن يكون مفرداً، فإن ورد جمعاً فهو شاذ، ثم ذكر في هذا التنبيه أن يعمل مطلقاً من غير قيد زمان، لأن عمله ليس لأنه يشبه الفعل بل هو أصل للفعل ولذلك جاز إعماله في غير زمان مطلقاً.

التنبيه رقم(٦):

قال في إعمال اسم المصدر [١]: (إعمال اسم المصدر قليلٌ وقال الصميري[٢]: إعماله شاذ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير (عمل)).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى معيار القلة فذكر أن إعماله قليل رغم قياسيته.

التنبيه رقم(٧):

قال في حكم تابع المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله [٣]:(ظاهر كلامه جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين،

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٩).

(٢) الصميري: هو عبد الله بن إسحق صاحب التبصرة في النحو أنظر الأعلام، ج ٢، ص (٤٤٩).

(٣)شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٤١).

وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وفصل أبو عمرو، فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز، لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر).

أشار في هذا التنبيه إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين في المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله إذا اتبع أحدهما، فهل يجوز في التابع الإتباع على المحل؟ ويرجح رأي الكوفيين في جواز ذلك مستنداً إلى ورود السماع كعادته، ويرى أن التأويل خلاف الظاهر، أي بتقدير ما يرفع الفاعل وينصب المفعول وذلك لأن الأصل عدم الحذف.

التنبيه رقم(٨):

قال في إعمال اسم الفاعل الماضي غير موصول به الألف واللام [١]: (هذا الخلاف في عمل الماضي دون (أل) بالنسبة إلى المفعول به، وأما رفعه الفاعل، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الظاهر، وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم إلى أنه يرفعه، وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمر فحكي ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه، وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد).

في هذا التنبيه يشير الأشموني إلى الخلاف بين الجمهور والكسائي في إعمال اسم الفاعل الماضي إذا لم تتصل به الألف واللام، فالمعلوم أن اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي لم ينصب المفعول به، بل يجب إضافته وذكر في هذا التنبيه الاتفاق على أن اسم الفاعل المجرد من (أل) الموصولة في حالة مضيه وعدم مضيه يرفع الفاعل الضمير، والخلاف في رفعه للاسم الظاهر مثل قولنا: كانت الأمطار أمس غاسلة الأشجار فمن يرى أنه يرفع اسماً ظاهراً اشترط فيه صحة وقوع مضارعه وموضعه من غير فساد في المعنى.

وهذا التنبيه يوضح لنا اهتمام الأشموني، بالآراء النحوية وترجيح أقوالها من حيث الأدلة الواضحة.

---

(١)المرجع السابق ، ج ٤، ص (٥٠).

التنبيه رقم (٩):

قال في شروط إعمال اسم الفاعل المجرد [١]: (من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً: أن لا يكون مُصغراً، ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما، لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية، ولا حجة له في قول بعضهم: (أظنُّني مرتحلاً وسويراً فرسخاً)؛ لأن فرسخاً ظرف يكتفي برائحة الفعل، وقال بعض المتأخرين: إن لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله: ترقرق في الأيدي كميت عصيرُها. [٢]

حيث رُفع عصيرُها بكميتٍ ولا حجة له أيضاً على إعمال الموصوف في قوله:

إذا فاقدُ خطباء فرضين رجعتْ ** ذكرت سليمي في الخليط المزايل[٣]

إذا (فرضين) نصبٌ بفعل مضمر يفسره فاقد، والتقدير فقدت فرضين، لأن فاقد ليس جارياً على فعله في التأنيث فلا يعمل، إذ لا يقال: هذه امرأة مرضعٌ ولدها، لأنه بمعنى النسب، قال في شرح التسهيل: ووافق بعض أصحابنا الكسائي في إعمال الموصوف قبل الصفة، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل، وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً (وقد يكون) اسم الفاعل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً).

في هذا التنبيه لم يشر إلى خلاف واضح بين البصريين والكوفيين ومجمل رأيه يوافق البصريين في عمل اسم الفاعل المصغر عمل فعله، وأشار إلى رأي المتأخرين ما يدل على إطلاعه على آراء المتقدمين والمتأخرين، وفي عبارة لطيفة ذكر موافقة (بعض أصحابنا) للكسائي فلا يرفض الرأي رفضاً صريحاً وإنما يلمح به.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٥٠).

(٢) البيت لمضرس بن ربيعي في الدرر ج ٥ ص (٢٦٦) والشاهد فيه كميت عصيرها حيث أعمل اسم الفاعل المعلي وهذا مذهب المتأخرين المغاربة شرح الأشموني ج ٤ ص (٥٢).

(٣) البيت لبشار بن أبي حازم في المقاصد النحوية ج ٣ ص (٥٦٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني،ج ٤ ص (٥٣).

وفي هذا التنبيه أيضاً ذكر اشتراط عدم الوصف في إعمال اسم الفاعل في المفعول في الشواهد المنصوبة التي ذكرت، وضح أنها ليست منصوبة باسم الفاعل وإنما بتقدير فعل هو الناصب، وفي هذا ردّ على الكسائي الذي استدل به على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف، ثم ذكر الدليل على عدم الإعمال وأنه ليس منصوباً باسم الفاعل، وإنما بفعل مضمر، وأن (قد) صفة غير جارية على الفعل في التأنيث، ولأن التصغير يبعده عن شبه الفعل، لأنه محمول في العمل على الفعل المضارع والمضارع من الأفعال لا يُصغر ولكن في هذا التنبيه ذكر أن اسم الفاعل إذا لم يستعمل إلا مصغراً ولم يلفظ به مكبراً جاز إعماله؟ وهذا من دقائق النحو التي تدل على ثقافة الأشموني النحوية.

التنبيه رقم(١٠):

قال في الاستفهام المقدر كالاستفهام الملفوظ في العمل [1]: (الاستفهام المقدر أيضاً كالملفوظ، نحو: مهين زيدٌ عمراً أم مكرمُهُ؟ أي: أمهينٌ (وإن يكن)).

هذا التنبيه يعتبر من باب التكرار عند الأشموني لأنه ذكر في قول ابن مالك أولى استفهاماً: ملفوظاً به نحو: (أضارب زيد عمراً) أو مقدراً نحو: (مهين زيد عمراً أم مكرمه؟).

التنبيه رقم(١١):

قال في حكم الاسم الفضلة الذي يلي الوصف غير العامل [2]: (يتعين في تلو العامل الجرّ بالإضافة كما أفهمه كلامه، وأما غير التلو فلابد من نصبه مطلقاً، نحو: هذا مُعطى زيد أمس درهماً، ومُعلمُ بكر أمس خالداً قائماً والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمرٌ وأجاز السيرافي النصب باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنون، ويقوى ما ذهب إليه قولهم: (هو ظانّ زيدٍ أمس قائماً)، فقائماً يتعين نصبه بظان، لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظانّ، وذلك ممتنع، إذ لا

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٥٨).

(٢) المرجع السابق، ج ٤ ، ص (٧٨).

يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولي ظن، وأيضاً فهو مقتض له فلابد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر، لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين النصب للضرورة).

فهذا التنبيه إضافة لما ذكره ابن مالك في قوله:

وانصب بذي الأعمال تلواً واخفض وهو ينصب ما سواه مقتضي**[1]

واتفق العلماء على أن اسم الفاعل إذا أضيف لما له مفعولان، وجب نصب الآخر، ولكن الأشموني في هذا التنبيه تعرض لرأي ذكره ابن مالك في (التسهيل) إذ ذكر الخلافات النحوية التي وردت في اسم الفاعل غير العامل، إذا تلاه أكثر من مفعولين، فلا خلاف في أن المفعول الأول يتعين جره، أما (تلاه) فنكر آراء العلماء: إذ إن رأي الجمهور في قولنا: (هذا معطي زيداً أمس درهماً)، أنه منصوب بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي لاكتسابه الإضافة من الأول فصار كالمنون والمعرف بـ (أل) فجوز أن يكون عاملاً مثلهما وأما الرأي الثاني، فيرى أن ارتباطه بما يقتضيه لابد منه والارتباط إما بالإضافة، وإما بنصبه إياه، وتنزل هذا منزلة رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر في مسألة الكحل ونظائره وإن كان أصلها المنع. [2]

التنبيه رقم(١١):

قال في حكم الضمير المتصل باسم الفاعل [3]:(ما ذكره من جواز الوجهين هو في الظاهر، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو: هذا مكرمك، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه في محل نصب كالهاء من نحو: الدرهم زيدٌ معطيكه، وقد سبق بيانه في باب الإضافة).

في هذا التنبيه ميز الأشموني بين الاسم الظاهر والضمير في الإضافة لاسم الفاعل، وإن كان في محل نصب فهو مفعول في المعنى، وهذا ذكر فرقاً دقيقاً ففي

---

(١) ألفية ابن مالك ص (٦٣).

(٢) شرح التسهيل، ج ٢ ص (٤٠٥).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٧٨).

قولنا: معطيكه الهاء مفصولة بالكاف، فلا يتأتي الجر بخلاف قولنا: مكرمك فالضمير متصل اتصالاً مباشراً دون فاصل فهنا يتعين الجر بالإضافة.

التنبيه رقم(١٢):

قال في تقديم النصب على الإضافة في متلو اسم الفاعل [١]:(فُهم من تقديمه النصب أنه أولى، وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه الأصل وقال الكسائي: هما سواء وقيل: الإضافة أولى للخِفّة).

هذا التنبيه إشارة إلى ما ذكر في الألفية من قوله:

وانصب بذي الأعمال تلوا واخفض

فقد ذكر النصب الأول إذ أنه الأصل كما يرى سيبويه، وهذا أيضاً يدلّ على دقة الأشموني، إذ ذكر الأصل وفي هذا التنبيه عدم ترجيحه لرأي من الآراء التي ذكرها، إذ ساوي الكسائي بين الجر والنصب، ورأي ثالث الجر طلباً للخفة ولكن ما ذكره في مقدمة تنبيهه من تقديمه النصب لأنه أولى يشعر بترجيحه لهذا الرأي.

التنبيه رقم(١٣):

قال في ما انفرد به اسم المفعول عن اسم الفاعل [٢]:(اقتضي كلامه شيئين: الأول: انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه، كما أشار إليه بقوله: (وقد يضاف ذا) وفي ذلك تفصيل، وهو أنه إذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه فتقول: زيدٌ قائم الأب، برفع الأب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس، وفاق للفارسي والجمهور على المنع، وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا فلا، وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماعُ يوافقه كقوله:

ما الراحمُ القلب ظلاماً وإن ظلما ** **ولا الكريمُ بمناعٍ وإن حُرِمَا**[٣]

---

(١) المرجع السابق، ج ٤ ص (٧٩).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٨١).

(٣) البيت بلا نسبة في الدرر ج ٢ ص (٢٩٤) وشرح الأشموني ج ٤ص (٨٣) والشاهد في قوله ما الراحم القلب حيث أضاف اسم الفاعل الراحم إلى فاعله وحذف مفعوله اختصاراً.

وإن كان متعدياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة، قال بعضهم: بلا خلاف.

الثاني: اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر، وهو المصوغ من المتعدي لواحد كما أشار إليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب، وفي المتعدي ما سبق في اسم الفاعل المتعدي).

ينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، هذا ما ذكره ابن مالك بقوله: (وقد يضاف ذا) وفي هذا التنبيه مقارنة بين اسم الفاعل واسم المفعول:

١- اسم الفاعل يؤخذ من الفعل اللازم نحو: قائم وقاعد، وهذا يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بلا خلاف نحو: زيد قائم الأب.

٢- يؤخذ من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول، وهنا تمتنع إضافته إلى مرفوعه، مثل: زيد ظان بكر قائماً.

٣- يؤخذ من مصدر الفعل المتعدي لمفعول واحد نحو: ضارب، ظالم وهنا منع الجمهور إضافته إلى مرفوعه سواء حذف مفعوله، أم ذكر أمن اللبس، أم لم يؤمنه ذكر منصوبه أم حذف، واشترط بعضهم إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه، ولا يذكر في الكلام، وذكر الأشموني الشاهد المذكور، دليلاً على ذلك مما يؤكد أنه يؤيد مذهب ابن مالك، وقد ذكر هذا التنبيه توضيحاً لما ذكره ابن مالك مجملاً، والذي يدلُّ على صحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدي إلى واحد الشاهد المذكور: أيها الرحم القلب، فقد أضاف: اسم الفاعل الراحم إلى فاعل القلب.

التنبيه رقم (١٤):

قال عن شرط إعمال الصفة المشبهة أن تكون للحال [1]: (ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها، لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٠٩).

الثبوت من ضرورته الحال، فعبارته هنا أجود من قوله في الكافية، والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا الإعمال)

فهذا التنبيه تعليق على بيت ابن مالك:

وعمل اسم فاعل المُعدّي ** لها على الحد الذي قد حدّا

إذ من شروط إعمال اسم الفاعل والصفة المشبهة أن يكونا للحال أو الاستقبال، وفي هذا التنبيه ذكر أن هذا ليس شرطاً للإعمال، بل هو ضرورة، لأنها تدل على الثبوت، والثبوت ضرورة الحال، ونلاحظ في هذا التنبيه اهتمامه بكتب ابن مالك الأخرى ومقارنة آرائه هنا وهناك ونلاحظ هنا يرجح الرأي الأقرب للصواب، بقوله: فعبارته هنا أجود ولهذا الفرق الدقيق بين ما كان شرطاً للإعمال وما لم يكن شرطاً فلزم التنبيه.

التنبيه رقم (١٥):

قال في شروط معمول الصفة المشبهة [1]: (قول الشارح إن جواز نحو زيدٌ بك فرحٌ مبطلٌ لعموم قوله: إن المعمول لا يكون إلا سبباً مؤخراً، مردود، لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل).

يشترط في معمول الصفة المشبهة ألا يكون إلا سببياً نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه، أو زيد حسن الوجه، ولا يجوز أن نقول زيد حسن عمراً، وفي هذا التنبيه ذكر جواز أن زيدٌ بك فرح هذا المثال يبطله عموم ما ذكر من أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً أي: اسماً ظاهراً متصلاً بضمير يعود على الموصوف لفظاً أو تقديراً كما ينقض ما اتفقوا عليه، أيضاً من أن معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها، وذلك لأن (بك) في المثال الذي ذكر في التنبيه ليس سببياً، وهو متقدم على الصفة المشبهة ويشترط في معنى الفعل والجار والمجرور يشمل ذلك، لأن الجار والمجرور يتعلق بالفعل لذلك نجد في الجار والمجرور ومعنى الفعل لذلك لزم التنبيه.

---

(١) المرجع السابق نفسه والصفحة.

التنبيه رقم(١٦):

قال في إعمال الصفة المشبهة في الضمير البارز [١]: (ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله:

حسن الوجه طلقةٌ أنت في السلم وفي الحرب كالحٌ مُكفهر[٢]

فعُلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي، فإنها لا تعمل فيه).

يشترط في معمول الصفة المشبهة أن يكون سببياً، والمراد بالسببي المتلبس بضمير صاحب الصفة لفظاً ومعنى، وفي هذا التنبيه ذكر إعمال الصفة المشبهة في الضمير البارز وهو غير سببي وهو من إضافاته لابن مالك في كتبه الأخرى، وبالسببي ألا يكون أجنبياً، وذلك أن الصفة المشبهة لا تعمل في الأجنبي، وعملها في الموصوف لا إشكال فيه.

التنبيه رقم(١٧):

قال في معمول الصفة المشبهة ضميراً مطلقاً [٣]: (تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً، وعملها فيه جرٌ بالإضافة إن باشرته وخلت من (أل) نحو: مررتُ برجل حسن الوجه جميله ونصب إن فصلت أو قرنت بـ (أل) فالأول نحو: أهم أحسنُ وجُوها وأنضر هموها والثاني: نحو: الحسنُ الوجه الجميلة).

معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل وحكم هذا الضمير جر بالإضافة وخلت الصفة من (ال) مثل: مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب على التشبيه بالمفعول به، إن فصلت مثل: هم أحسن وجوهاً، وأنضر هموما أو مقترب بأل مثل: مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمره، والمراد بالانفصال هو انفصال الصفة المشبهة من الضمير الذي تعمل فيه مثل (كرامهوما) قال في(شرح التسهيل) ويتعين النصب بلا خلاف في الضمير الذي انفصلت الصفة منه بضمير آخر كقولك: قريش نجباء

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١١٥).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٤ ص (١١٠) والشاهد فيه قوله حسن الوجه طلقه أنت حيث حصلحسن الوجه وهو صفةمشبهة في الضمير البارز أنت مع أنه غير سبب، وقد شرط أن تكون معمول الصفة المشبه سبباً بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبي.

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٤٠).

الناس ذرية وكرامهموها، والأصل في صحة هذا الاستعمال ما روى الكسائي من قول بعض العرب: هم حسن الناس وجوهاً وانضرهموها وهذا التنبيه من إضافته من كتب ابن مالك الأخرى.

التنبيه رقم(١٨):

قال في حكم إضافة الصفة المفردة والمثناة والجمع [١]: (إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت فإن كانت الصفة مُثناة أو مجموعة على حدّ المثني جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة).

في هذا التنبيه ذكر شرطاً في جواز إضافة الصفة المشبهة مطلقاً وذلك إذا كانت مثني: مثل: الحسناء وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة، فيجوز عند سيبويه، لكن على قبح كما في حسن وجهه. [٢]

التنبيه رقم (١٩):

قال في شرط ما بعد فعل التعجب القياس [٣]: (شرط المنصوب بعد (أفعل) والمجرور بعد (أفعِل) أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوز (ما أحسن رجلاً) ولا (أحسن برجُل)).

في هذا التنبيه ذكر أنه لا يتعجب إلا من المختص إما بتعريف نحو: ما أحسن زيداً، أو بوصف نحو: ما أسعد رجلاً اتقي الله ولا يُقال ما أحسن رجلاً، فالمتعجب منه مخبر عنه في المعنى ولا يكون إلا مختصاً من معرفة وقريب منها بالتخصيص، لأنه مخبر عنه في المعنى وهذا ما لم يذكره الناظم نصباً فأشار إليه الأشموني من خلال الأمثلة التي ذكرها ابن مالك في الألفية.

التنبيه رقم (٢٠):

قال في التعليل لجواز حذف المتعجب منه [٤]: (إنما جاز حذف المجرور بعد (أفعل) مع كونه فاعلاً لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٤٠).

(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب الإمام جلال الدين بن عمرعثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي، تحقيق: د. عبد العالم سالم مكرم، ط ١، ١٤٢١هـ عالم الكتب القاهرة،ج ٢ص (٤١٥).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٥٦).

(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٦٠).

ذهب قوم- منهم الفارسي- إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء، وردَّ بوجهين: أحدهما: لزوم إبرازه حينئذٍ في التثنية والجمع، والآخر: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ(نا) من (أكرم بنا)).

الفاعل في صيغة التعجب أفعل بـ يجوز حذفه، وذكر في هذا التنبيه المسوغ لحذفه وهو كونه فضلة وذلك لزومه الجر، فالباء في هذه الصيغة تلزم معنى "التعجب" ويدلُّ على أن المجرور بها في موضع الفاعل وأن الفعل لا يتجزأ وبقاء اللفظ على صورة واحدة في خطاب الواحد المذكر والواحدة المؤنثة، والمثني والمجموع، فتقول: يا عمرو أحسن بزيد، ويا عمران أحسن بزيد ويا عمرون أحسن بزيد، ويا هندات أحسن بزيد، ثم ذكر رأياً آخر وهو أن الضمير الواقع فاعلاً في صيغة أفعل به، هل يجوز حذفه أم استتاره؟ وذكر أن الاستتار هو رأي الفارسي ولكنه يؤدى إلى أمرين هما: لزوم الإبراز في التثنية والجمع وأن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كما مثل: الضمير (نا) في أكرم بنا.

التنبيه رقم(٢١):

قال في تعدية صيغة التعجب بحرف جر معين [1]: يجر ما تعلق بفعلي التعجب من غير ما ذُكر، بإلى إن كان فاعلاً نحو: (ما أحبّ زيداً إلى عمرو) وإلا فالباء إن كانا من مفهم علماً أو جهلاً نحو: ما أعرف زيداً بعمر وما أجهل خالداً ببكر وباللام إن كانا من متعدٍّ غيره، نحو: ما أضرب زيداً لعمرو وإن كان من متعد غيره نحو: ما أضرب زيداً لعمرو وإن كان من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به، نحو: ما أغضبني على زيد ويقال في التعجب من كسا زيدٌ الفقراء الثياب، وظنّ عمروٌ وبشراً صديقاً: ما أكسي زيداً للفقراء الثياب وما أظن عمراً لبشر صديقاً وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل، لا به، خلافاً للكوفيين).

تحتاج صيغ التعجب أحياناً إلى معمولات بعدها، قد يكون هذا المعمول منصوباً أو مجروراً وقد يحتاج إلى صيغ أخرى كالحال والتمييز والاستثناء وقد تحتاج إلى معمول مجرور بحرف جر معين وذلك تبعاً لفعله الأصلي قبل التعجب،

---

(١) المرجع السابق، ج ٤ص (١٦٨).

فيتعدي بـ(إلى) إن كان المجرور فاعلاً مثل: ما أحب زيداً إلى عمرو، وإن كان متعدياً بنفسه دالاً على علم أو جهل كانت تعديته بالباء نحو: ما أعرف زيداً لعمرو، وإن كان دالاً على معنى آخر فتعديته باللام نحو: ما أضرب زيداً لعمرو، وإن كان فعل التعجب متعدياً إلى اثنين عُدي لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به نحو: ما أكسى زيداً للفقراء الثياب وفي هذه المسألة رأي للبصريين وآخر للكوفيين ولم يصرح برأي البصريين وذكر ذلك في (شرح التسهيل) إن البصريين يقدرون فعلاً- أو ما يشبهه- بنصب المفعول الثاني إن وجد وكذلك الثالث ويسترشدون في تقديره بفعل التعجب المذكور قيل: والكوفيون لا يقدرون محذوفاً ولا يتأولون ويقولون حقاً إن (أفعل) في التعجب لا ينصب إلا مفعولاً واحداً لكنه في هذه الصور وأمثالها ينصب أكثر من مفعول به واحد. [1]

التنبيه رقم(٢٢):

قال في شروط فاعل نعم وبئس [2]: (اشتراط كون الظاهر معرفاً ب(أل) أو مضافاً إلى المعرّف بها أو إلى المضاف إلى المعرف بها- وهو الغالب- وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه (ال) كقوله:

فنعم أخو الهيجا ونعم شهابُها

والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراءُ أن يكون مضافاً إلى نكرة كقوله:

فنعم صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهُم ** وصاحبُ الركب عثمان بن عفانا[3]

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافةٍ، وليس كذلك، بل ورد لكنه أقلُّ من المضاف نحو:(نعم غلامُ أنت)، و(نعم يتيمُ)، وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو

---

(١) النحو الوافي ج ٣ ص (٣٦٦).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٧٤).

(٣) البيت لكثير بن عبد الله النهشلي في الدرر ج ٥ ص(٢١٣) وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٤ ص (١٧٥) والشاهد فيه قوله فنعم صاحب قومٍ حيث جاء فاعل نعم نكرة مضافة إلى مثلها وهذا جائز عند الكوفيين وضرورة عند البصريين.

مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة: بئس عبدُ الله أنا إن كان كذا وقوله ﷺ: (نعم عبدُ الله هذا) [1] وقوله:

بئس قوم الله قوم طرقوا ** فقروا جارهم لحماً وجر [2]**

وكأن الذي سهل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه (ال) وإن لم تكن معرفة، وأجاز المبرد والفارسيُ إسناد (نعم) و(بئس) إلى الذي نحو: نعم الذي آمن زيدٌ كما يسندان إلى ما فيه (ال) الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس، لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه (ال) كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نزعت منه و(الذي) ليس كذلك، قال في شرح التسهيل: ولا ينبغي أن يمنع لأن (الذي) جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به).

الغالب في فاعل نعم وبئس أن يكون معرفاً بـ(ال) أو مضافاً لما فيه (ال) مفسراً بنكرة، وهذا ما ذكره ابن مالك في ألفيته، وفي هذا التنبيه أضاف أنواعاً أخرى وهي الإضافة إلى ضمير ما فيه (ال) نحو: نعم أخوا لهيجاء ونعم شهابُها.

وأما المضاف إلى النكرة فذكر فيه خلافاً وكعادته في هذه المسائل أشار معيار القلة والكثرة، وأيد فيه رأي الكوفيين وابن السراج ويلاحظ في هذا التنبيه ذكره لعامة الناس، وإنهم يرون أنه مختص بالضرورة ثم يذكر رأياً آخر وهو أنه ورد ولكنه أقل من المضاف، وهذا يدلُ على سعة علمه وإطلاعه على آراء الآخرين ومناقشتها.

ثم ذكر إضافة (نعم وبئس) إلى (الذي) نحو:(نعم الذي آمن زيد)، ثم ذكر (ال) الجنسية وفيها ذكر مسألة القياس والخلاف بين البصريين والكوفيين وهم يرون امتناع ذلك والتعليل أن (ال) مفسرة للضمير المستتر، ويلاحظ رأي الأشموني هنا يرجح عدم المنع ،أما (الذي) فيرى أنه لا يمنع فيها ذلك بحجة أنها بمنزلة الفاعل، وخلاصة الرأي في (ال) أنه لا يجوز مطلقاً ولا يمنع مطلقاً فإن قصد بها الجنس جاز وإن قصد بها العهد امتنع.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه ، كتاب المناقب باب ٤٩ ج ٥ ص ٦٨٨.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٤، ص (١٧٩) والشاهد فيه قوله بئس قوم الله حيث أسند بئس إلى قوم المضاف إلي لفظ الجلالة الله وهذا لا يجوز لأن شرط فاعل نعم وبئس إذا كان ظاهراً أن يكون معرف (بأل) أو مضافاً إلى المعرف بـ(أل).

ال الجنسية مثل: نعم الوالد الشفيق يراد منها الدلالة على الجنس حقيقة، أما العهدية فتكون لشيء معهود في الذهن نحو: بئس اللحم المشتراة، والشاهد فيه فاعل بئس معرفاً ب(ال) الجنسية متبعاً بمعرّف (ال).

التنبيه رقم (٢٣):

قال في حكم تابع فاعل نعم وبئس [١]: (لا يجوز إتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل: باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور، وأجازه أبو الفتح في قوله:

لعمري وما عمري عليَّ بهيِّنٍ ** لبئس الفتي المدعُوُّ بالليل حاتِمُ[٢]

قال في شرح التسهيل: وأما النعت فلا ينبغي أن يُمنع على الإطلاق بل يُمنع إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقام الجنس، لأن تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذٍ لإمكان أن يُراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

نعم الفتي المَرِّيُّ أنت إذا هُمُ[٣]

وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل، وأبيا النعت، ولا حجة لهما، وأما البدل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازُهما، وينبغي أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى، ويعدُّ من إضافاته لما لم يذكره في هذا الموضع ويذكر فيه، التوابع بعد فاعل(نعم وبئس) ويرى أن فاعلهما قائم مقام الجنس إذا كان ذا جنس، أو هو الذي يجمع بين تمثيل الخصال في المدح إن كان المقام مقام مدح، وأكملها في الذم إن كان المقام مقام ذم، وبعض التوابع توافق ذلك، وبعضها يخالفه، وهو ما ذكره في هذا التنبيه، إن

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٨١).

(٢) البيت للخنساء، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط٢٠٠٤،٢.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمي في ديوانه ص (٢٧٥) وشرح الأشموني ج ٤ ص (١٨٢) والشاهد فيه نعم لفتى المزي حيث جاز وصف فاعل نعم فإن المزي صفة الفتى لا بدل منه.

التوكيد اللفظي لا يمتنع نحو:(نعم الرجل الرجلُ زيد)، وأما التوكيد المعنوي الذي يعنى برفع توهم المجاز بما ظاهره حقيقة، وفاعل (نعم وبئس) بخلاف ذلك.

أما النعت فقد ذكر فيه خلافاً مما يدلُ على سعة إطلاعه فذكر آراء الآخرين فوروده في السماع يجوزه، كقول الشاعر: (لبئس الفتي المدعو بالليل حاتم)، واستدل بأنه لا ينبغي أن يمنع على الإطلاق، بل يمنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأنه حينئذٍ مناف لذلك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لإكمال الخصال فلا مانع من نعته حينئذ، لإمكان أن ينوي في النعت ما نُوي في المنعوت[1]، وابن السراج ينفي كون الشاهد المذكور نعتاً ويجوز عنده أن يكون بدلاً[2]، ومما يدل على اهتمامه بآراء النحاة ورفضها بطريقة مقبولة أن أبا علي وابن السراج أبيا النعت ولا حجة لهما، ولم يرفض رأيهما، واستنتج من سكوته وعدم ذكره للبدل والعطف إمكان جوازهما، لكنه وضع شرطاً لجوازهما وهو المباشرة للمعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ما يصلح لمباشرة نعم وهو المعرف ب(ال) ولو بواسطة مثل قوله تعالى:﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾[3] وخلاصة هذه الآراء إن كان التابع لا ينافي الغرض المقصود من المدح أو الذم وإن نافي الغرض المقصود فلا يجوز أن يكون تابعاً.

التنبيه رقم(٢٤):

قال في ورود فاعل نعم ضميراً مستتراً[4]: (ما ذكره من أن فاعل (نعم) يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعلُ نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعم زيدُ رجُلاً) وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي: إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً، والأصل في قولك: نعم رجلاً زيداً، نعم الرجُلُ زيدٌ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل: نعم رجُلاً زيدُ، ويقبح

---

(١) شرح التسهيل ج ٢ ص (٣٤١).

(٢) الأصول في النحو العربي لابن السراج ج ٢ص (١٢٠).

(٣) سورة الأنفال الآية (٤٠).

(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ص (١٩٢).

عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين: أحدهما: قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجُلاً هُو فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل، الثاني: قولهم: نعم رجُلا كان زيداً، فأعملوا فيه الناسخ).

ففي هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

ويرفعان مضمراً يفسره ** مميزك: (نعم قوماً معشرة).

بمعنى: أن نعم وبئس يرفعان ضميراً مستراً يفسره تمييز نحو: نعم قوماً معشرة وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني اختلاف العلماء في الفاعل، فيرى الكسائي أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة هو الفاعل والنكرة منصوبة على الحال ويجوز أن تتأخر ويتفق الفراء مع الكسائي في أن المخصوص هو الفاعل ولكنه يختلف معه في الاسم المنصوب فالفراء يراه تمييزاً بينما الكسائي يراه حالاً وفي هذا يتفق الفراء مع رأي الجمهور، وهو الرأي الراجح، أي أن الفاعل ضميراً مستتراً والاسم المنصوب تمييز ويرجح الأشموني هذا الرأي ويعلل له بأن المخصص ليس فاعلاً ودليله على ذلك: في قوله: نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو، فلو كان فاعلاً لاتصل وذكر الأشموني تعليلاً آخراً، وهو أن الناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدأ ومثل له بقوله: نعم رجلاً كان زيداً وهذا الدليل دليلاً على أن المخصوص لا يعرب فاعلاً.

التنبيه رقم(٢٥):

قال في إعراب (ما) المتصلة (بنعم وبئس) [1]:((ما) إذا وليها اسمٌ نحو (فنعما هي) ثلاثة أقوال: أحدهما: أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص.

ثانيها: أنها معرفة تامة وهي الفاعل، وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء.

ثالثها: أن (ما) مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٠١).

ففي هذا التنبيه يذكر الأشموني الاختلاف في كلمة (ما) بعد (نعم وبئس) ويذكر أن الخلاف من ثلاثة أوجه:

أ- ألا يقع بعدها شيء.

ب- أن يقع بعدها جملة فعلية.

ج- أن يقع بعدها اسم مفرد.

وفهذا التنبيه تعليق على الوجه الثالث وهو إذا وقع بعدها اسم نحو: (فنعما هي) ويذكر أقوال العلماء في هذه المسألة:

وهي على النحو التالي:

أ- تكون نكرة تامة فهي تمييز نحو: صادقت فنعما هو: والاسم بعدها مخصوص بالمدح.

ب- أنها تكون معرفة تامة وهي الفاعل، وهنا يذكر رأي سيبويه ونقله عن المبرد وابن السراج والفارسي.

ج- وأن تكون مركبة مع نعم وبئس فصارت كلمة واحدة فهو فعل خاص لإنشاء المدح أو الذم والاسم بعدها فاعل، وهذا الرأي ذكره الفراء.

وابن مالك ذكر مثالاً يجمع فيه كل تركيب وقعت فيه (ما) بعد نعم مطلقاً بقوله: نعم ما يقول الفاضل.وبعد هذا التنبيه تفصيلاً لما قاله الناظم.

التنبيه رقم(٢٦):

قال في تقديم المخصوص [1]:(توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديمُ المخصوص، وأن المتقدم ليس هو المخصوص، بل مُشعر به وهو خلاف ما صرّح به في التسهيل).

ففي هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك :

وإن يتقدم مشعر به كفى ** كالعلم نعم المقتنى والمقتفى

ويذكر المخصوص بعد (مبتدأ) في قوله: (وأن يتقدم مشعر به كفي) ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لأن يكون مخصوصاً إذا أخر، وفيه يذكر أن المخصوص

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤، ص (٢٠٤).

بعد أي غالباً بقوله: (وإن تقدم مشعر به كفي) عن ذكر المخصوص مؤخراً مع كون المقدم مخصوصاً إن صلح أن يكون مخصوصاً إذا أخر وغير مخصوص إن لم يصلح وهذا التنبيه نقل لما ذكره ابن مالك في الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقاً، وظاهر كلامه في التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقاً، ففي كتاب التسهيل، ذكر أن المخصوص قد يذكر قبل نعم وبئس.

وما ذكره في التسهيل[1]: المخصوص بمفهومي نعم وبئس هو المقصود بالمدح بعد نعِم وبالذم بعد بئس نحو: نعم الرجلُ زيد.

وما ذكره في الكافية: أن المخصوص يتقدم على نعم ما يغنى عن ذكره نحو: قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴾[2] ثم بين أن نعم إذا ذكرت بعد ما يغنى عن المخصوص لا تتحمل ضمير عند أكثر العرب بل، تأتي مجردة نحو: (الزيدان نعم الرجلان أو نعم الرجلين).

وفي هذا التنبيه يظهر اهتمام الأشموني بما ورد في كتب ابن مالك الأخرى.

التنبيه رقم(٢٧)

قال في شروط المخصوص بالمدح أو الذم [3]: (حق المخصوص أمران: أن يكون مختصاً وأن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، فإن باينه أول نحو:﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[4] أي مثل الذين كذبوا).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني من شروط المخصوص: مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كقوله تعالى:﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ أي مثل الذين كذبوا، وكونه معرفة، أو قريباً منها[5]، كما اشترط أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة بوصف أو إضافة أو غيرها من وسائل التخصيص، وهذا التنبيه من إضافاته.

التنبيه رقم(٢٨):

---

(١) شرح التسهيل، ج ٢ ص (٣٤٨).

(٢) سورة الصافات الآية (٧٥).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٠٤).

(٤) سورة الجمعة الآية (٥).

(٥) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٨٣).

قال في مطابقة فاعل فعُل لفعل التعجب [1]: (يجوز في فاعل فعُل المذكور الجرُّ بالباء والاستغناء عن أل وإضماره على وفق ما قبله نحو:

حُبَّ بالزُّورِ الذي لا يُرى منه إلا صفحةٌ أو لِثام[2])

ففي هذا التنبيه يرى الأشموني: إذا صيغ فعل على وزن (فعُل) في المدح والذم فيجوز في فاعله أن يجر بالباء نحو: (حب بزيد فارساً) وفي هذا الموضع ذكر الأشموني موضع الشبه بين فاعله في المدح وفاعله في التعجب في صيغة أفعل، ويدلُّ هذا التنبيه إلى تعمق الأشموني ودقة ملاحظته لما يرد في المسائل النحوية.

التنبيه رقم(٢٩):

قال في حذف (مِنْ) الجارة للمفضول عليه مع مجرورها [3]: (أكثرُ ما تحذف (مِنْ) ومجرورها إذا كان (إفعل) خبراً كالآية، ويقل إذا كان حالاً كقوله:

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا[4]

أي: دنوت أجمل من البدر أو صفة كقوله:

تروحي أجدر أن تقبلي ** غدا بجنبي بارد ظليل[5]

أي: تروحي وأي مكاناً أجدر من غيره بأن تقبلي فيه.

من المعروف أن أحوال أفعل التفضيل التجرد من أل والإضافة ومن أحكامه أن يتصل ب(من) لفظاً أو تقديراً جارة للمفضل نحو: زيد أكرم من عمرو، وقد تحذف من ومجرورها للدلالة عليهما كما ورد في قوله تعالى:﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾[6].

---

(١) المرجع السابق، ج ٤ ص (٢٠٥).

(٢) البيت للطرماح بن حكيم في الدرر ج ٥ ص (٢٣٢) وشرح الأشموني ج ٤ ص (٢٠٥) والشاهد فيه قوله حب في الزور حيث جر فاعل حب بالباء تشبيهاً بفاعل أفعل في أسلوب التعجب وحب للمدح والتعجب وأصلها حبب بضم العين.

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٢٦).

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٤ ص (٢٢٦) والشاهد فيه لجملا والتقدير: أجمل منه فحذف من مع المفضول عليه.وعجزه فظل فؤادي في هواك مضللا.

(٥) البيت من بحر الرجز لأصبحه بن الجلاح في شرح الأشموني ج ٤ ص ٢٢٧ والشاهد فيه أجدر أن تقبلي والتقدير أجدر منك أن تقبلي فحذف من مع مفضوله.

(٦) سورة الكهف الآية (٣٤).

ففي هذا التنبيه من إضافاته لما ذكره ابن مالك، فأكثر ما يكون الحذف مع الخبر وهو ورد في القرآن الكريم، وقد يحذف وهو غير خبر وذلك في الصفة والحال وهو ما نسبه إليه الأشموني واهتم فيه بمعيار الكثرة والقلة وهذا يدلُ على أن الأشموني مهتماً بالسماع أيضاً كما يهتم بالقياس والآراء الخلافية في الشاذ وغير الشاذ.

التنبيه رقم (٣٠):

قال في حكم (من) مع أفعل التفضيل المعرف ب(ال) [١]: (قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة فأما قوله:

نحن بفرس الوديِ أعلمنا منا يركض الجياد في السدف[٢]

وقوله: ولست بالأكثر منهم حصىً[٣]

فمؤولان).

في هذا التنبيه نبه الأشموني إلى عدم اجتماع أفعل التفضيل المعرف بـ(ال) ومن الجارة، وأن ذلك ممتنع إلا إذا اعتبرت (من) لبيان الجنس، وأن ما ورد من ذلك فهو على سبيل التأويل وأن النحاة لا يجيزون ذلك، ووصفه في التسهيل بأنه نادر ولا تصاحب من المذكورة غير العاري إلا وهو مضاف إلى غير معتد به أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دال على عار متعلق به (من). [٤]

وبعض النحاة أجاز ذلك في ممن أجاز الجمع بينهما أبو عمرو مستدلاً بهذا البيت ونحوه ومنعه الجمهور ولهم في تخريج البيت على مذهبهم ثلاثة توجيهات أشار الشارح بالعلاقة إلى اثنين منها وهما الثاني والثالث.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٢٣٠).

(٢) البيت من بحر المضرح وهو لصعد القرقرة في فصل المقال، شرح الأشموني ج ٤ ص (٢٣٠).

(٣) هذا صدر بيت من السريع، وعجزه: وإنما العزة للكاثر وهو الأعشى ميمون بن قيس شرح الأشموني ج ٤ ص (٢٣٣).

(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٣٢).

الأول: لا تسلم أن من قوله (منهم) هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعيضية وهي متعلقة بمحذوف يقع حالاً من اسم ليس، وليس بالأكثر هي حال كونك منهم، أي حال كونك بعضهم.

الثاني: بعد التسليم بأن (من) جارة للمفضول لا نسلم أن (ال) معرفة بل (ال) في قوله: (بالأكثر) زائدة والممنوع هو اقتران (من) بمدخول (ال) المعرفة.

الثالث: سلمنا أن (ال) معرفة وأن (من) جارة للمفضول ولكن لا نسلم أن (من) متعلقة بالأكثر المذكور في المثال، ولكنها متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً يدل عليه تقدير الكلام ولست بالأكثر أكثر منهم. [1]

وترى الباحثة أنه لا داعي للتأويل وما ورد فهو شاذ ويؤيد هذا الرأي صاحب النحو الوافي بعد أن ذكر بيت الأعشى وأما قول الأعشى فمؤول عندهم بتأويلات مختلفة هي:

زيادة (ال) في لفظ الأكثر، والجار والمجرور متعلقا بكلمة محذوفة تماثل المذكور، وأن (من) بمعنى (في) وكل هذه التأويلات مرفوضة وهي شاذة. [2]

التنبيه رقم (٣١):

قال في مطابقة أفعل التفضيل المضاف للمضاف إليه الموصوف [3]:(يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت وأما في قوله:﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾[4] فتقديره أول فريق كافر به).

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن أفعل التفضيل المجرد من (ال) أو الإضافة يجب مطابقة المضاف إليه نحو: زيد أفضل رجل وإن كان المضاف إليه مشتقاً جاز إفراده مع كون الأول غير مفرد وفي قوله تعالى:﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ أي أول فريق كافر به، فهو على هذا الموصوف مطابق في المعنى، وأفرد كافر

---

(١) شرح ابن عقيل، ج ٣ ص (١٨٠).

(٢) النحو الوافي ، ج ٣ ص (٤١٢).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٣٩).

(٤) سورة البقرة الآية (٤١).

باعتبار لفظ فريق[1]، وذكر الشاهد في الآية القرآنية إذ بتقدير أول كافر به أي فريق جمع في المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى، وأفرد كافر باعتبار فريق في اللفظ.

التنبيه رقم (٣٢):

قال في امتناع عمل اسم التفضيل [2]: (إنما امتنع نحو:(رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد) ونحو: (ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه) وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في إطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بُني منه مفيداً فائدته، وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت:(رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد) أو(رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد) بمعنى يفوقه في الحسن، فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني، وكذا القول في (ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه) إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسُن حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت: (ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنه إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بُني منه أحسن، ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رُمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع).

ففي هذا التنبيه تعليق على ما اشترطها بن مالك لعمل اسم التفضيل، فهو لا يجمع الاسم الظاهر إلا إذا ولي نفياً أو استفهاماً وكان مرفوعه أجنبياً مفصلا على نفسه مثل: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل في عين زيد.

ففي المثال الأول الذي ذكره رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، امتنع وقوع فعل بمعنى أفعل التفضيل، ولكن العبارة غير منفية، أما في المثال الثاني: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد إنما اشترط كون الظاهر سببياً، لأن ذلك يجعله صالحاً للقيام بمقام الضمير، فإن الاستغناء بالسببي

---

(١) حاشية الخضري، ج ٢ ، ص (٥٩١).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٢٥٥).

الظاهر عن المضمر كثيراً[1] ففي قولنا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فـ (الكحل) مرفوع بـ(أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحلُ كزيد.

التنبيه رقم(٣٣):

قال في إضافة شروط أخرى لعمل اسم التفضيل [2]:(قال في شرح التسهيل: لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله: لا يكن غيرك أحبُّ إليه الخيرُ منه إليك وهل في الناس رجلٌ أحق به الحمدُ منه بمحسن لا يمنُّ.

وهذا التنبيه إضافة من إضافاته لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى إذ ذكر النفي وفي هذا أضاف شروطاً أخرى وهي النهي والاستفهام الذي يرد فيه معنى النفي.

---

(١) الكافية ج ١ ص (٥١٠).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٥٥).

الفصل الخامس

أصول التنبيهات النحوية من باب التوابع إلى باب إعراب الفعل

المبحث الأول: أصول التنبيهات النحوية عن التوابع

المبحث الثاني: أصول التنبيهات النحوية عن الأساليب النحوية

المبحث الثالث: أصول التنبيهات النحوية عن أسماء الأفعال

المبحث الرابع: أصول التنبيهات النحوية عن نوني التوكيد

المبحث الخامس: أصول التنبيهات النحوية عن ما لا ينصرف

المبحث السادس: أصول التنبيهات النحوية عن إعراب الفعل

المبحث الأول

أصول التنبيهات النحوية من التوابع:

التنبيه رقم(١):

قال في حكم تقديم التابع على المتبوع[١]: (في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوع، وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحدُ الموصوفين فتقول: قام زيدٌ العاقلان وعمرو ومنه قوله:

ولست مُقراً للرجال ظُلامة ** أبي ذاك عمي الأكرمان وخاليا[٢]

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها).

ففي هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول نعتٌ وتوكيدٌ وعطف وبدل[٣]**

فيمتنع تقديم التابع على متبوعه وفي قول ابن مالك الأول إشارة إلى أن المتبوع من حيث هو متبوع لا يجوز أن يتأخر على تابعه.

وقد ذكر الأشموني في هذا التنبيه أنه يجوز تقديم النعت على منعوته بشرط أن يكون غير مفرد أي مثنى أو جمع كما اشترط أن يتقدم أحد متبوعيه وذلك كما في قولنا: (قام زيدُ العاقلان وعمرو) فقد استشهد الأشموني بالشاهد المذكور ورجح جوازه وذلك لوروده في السماع.

التنبيه رقم(٢):

قال في عامل التابع والخلاف فيه [٤]: (اختلف في العامل المتبوع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٦٠).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٦٠) والشاهد فيه عمي الأكرمان وخاليا حيث قدم النعت الاكرمان على بعض المنعوت خاليا ولما تقدم أحدهما وهو عمي على النعت كان تقدمه وحده بمنزلة تقدم المنعوت برمته والأصل عمي وخاليا الأكرمان.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٧٢.

(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٦١).

ففي هذا التنبيه ذكر الآراء الخلافية بين النحاة، فمنهم من يرى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع، ومنهم يرى أن العامل فيه هو التبعية، ورجح مذهب الجمهور في أن العامل هو العامل في المتبوع وعلل له برأي سيبويه وهو مذهب ابن مالك نحو: جاء زيد الكريمُ فزيدُ مرفوع بالفعل (جاء) وكريم مرفوع ب(الفعل جاء) أيضاً أي رفع كريم كما رفع زيدُ وهو الذي عليه الجمهور وسيبويه واختاره الناظم.

التنبيه رقم(٣):

قال في جواز وصف المعرفة بالنكرة [١]: (ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير فهو مذهب الجمهور وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة وجعل الأوليان سفة الآخران في قوله تعالى:﴿ فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾[٢] وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجاز ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله:

أبيت كأني ساورتني ضئيلة ** من الرقش في أنيابها السمُّ ناقعُ[٣]

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول).

المعروف أن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير مثل: (مررت بزيد الكريم)أو(مررت بغلام كريم)، فالنعت يخصص متبوعه إن كان نكرة وفي هذا التنبيه ذكر آراء العلماء في جواز نعت النكرة بالمعرفة وجواز نعت المعرفة بالنكرة.

فالجمهور عندهم النكرة لا تنعت إلا بنكرة وعندهم وجوب التبعية وما جاء في هذا التنبيه مخالفة مذهب الجمهور ويرجح قول ابن الطراوة فقوله ما عداه فهو على سبيل التأويل، أي: يجعل التابع بدلاً لا نعتاً والأوليان أي الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من سم ويصح أن يجعل الأوليان (خبر)

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٦٢).

(٢) سورة المائدة الآية (١٠٧).

(٣) البيت للنابغة الذبياني، شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٦٢) والشاهد فيه السم ناقع فناقع صفة للسم مع إن اسم معرفة بالألف واللام وناقع نكرة وقيده ابن الطراوة الذي استدل بهذا البيت إذ إن العرب لا يصفون بناقع غير لفظ سم فكون هذين اللفظين متلازمين جوز مجئ الأول معرفة والثاني بقاؤه نكرة.

لمحذوف أي هما الأوليان أو خبر آخران لتخصيصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران، أو بدلاً من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبر ثانياً للسم. [1]

التنبيه رقم(٤):

قال في نعت المعرفة بلام الجنس [2]: (استثني الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس، قال: فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

ولقد أمُر على اللئيم يسبني ** فأعف ثم أقول لا يعنيني. [3]

إن يسبني صفة لا حال، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى:﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[4] وقوله: (ما ينبغي للرجل مثلك– أو خير منك أن يفعل كذا)).

ففي هذا التنبيه مقارنة بين المعرف بلام الجنس والنكرة المخصوصة ولوجود شبه بينهما جاز أن يوصف المعرف بلام الجنس بالنكرة والأمثلة المذكورة توضح ذلك فالمنعوت المعرف بأل الجنسية يجوز نفيه بالنكرة المختصة لتقارب درجتهما أو بما يقوم مقامها وهو الجملة. [5]

التنبيه رقم(٥):

قال في معاملة الوصف الرافع لضمير المنعوت معاملة رافع السببي [6]: (قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي، إذا كان معناه له فيقال: مررت برجل حسنة العين، كما يقال حسنت عينُه حكي ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه).

---

(١) حاشية الصبان، ج ٣ ص (٤٣٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٦٥).

(٣) البيت لرجل من ملوك في شرح شواهد المغنى ج ١ ص (٣١٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني، ج ٤ص (٢٦٥).

(٤) سورة يس الآية (٣٧).

(٥) النحو الوافي ج ٣ ص (٤٤٩).

(٦) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٦٦).

فرأي الأشموني في هذا التنبيه أن الكثير في استخدام الوصف الرافع لضمير المنعوت أن يكون مطابقاً، وما جاء غير مطابق في الأمثلة المذكورة فهو قليل ويدل هذا التنبيه على اهتمام الأشموني بمعيار القلة والكثرة.

التنبيه رقم(٦):

قال في حكم تثنية وجمع الرافع للنعت السببي [١]: (أفهم قوله (كالفعل) جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه جمع المذكر السالم على لغة (أكلوني البراغيث) فيقال: مررت برجل كريمين أبواه وجاءني رجل حسنون غلمانه.

يُعد هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وهو لذي التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فأقف ما قفوا**

وذكر الأشموني أوجه الشبه بين الرافع للموصوف السببي والفاعل إذ يجوز تثنية وجمع العامل على لغة (أكلوني البراغيث) فوجه الصلة بين الفعل ورافع النعت السببي وهي جواز المطابقة في التثنية والجمع.

التنبيه رقم (٧):

قال في جواز تعدد النعت [٢]: (قال في الارتشاف: والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل القطع).

هذا التنبيه أشار فيه الأشموني إلى وجوب اتحاد المنعوت وجواز تعدد النعت، ويدل هذا التنبيه البسيط على اهتمام الأشموني بكل صغيرة وكبيرة في شرحه.

التنبيه رقم(٨):

قال في استغناء المنعوت عن جميع النعوت أو بعضها [٣]: (إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن أبي الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط: الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهباً).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٦٦).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٦٦).

(٣) المرجع السابق، ج ٤ ص (٢٨٦).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني حكم تعدد النعوت لواحد معرف، وذكر ثلاثة آراء، فإن تعين مسماه بدونها كلها جاز إتباعها وقطعها جميعها، وإتباع بعضها وقطع بعض آخر، وذكر شرطاً لذلك وهو: تقديم النعت التابع على النعت المقطوع نحو: قابلتُ محمد الكريم المهذب المجتهد فيجوز في النعوت الثلاثة النصب على الإتباع والرفع على القطع ويجوز النصب على الإتباع في بعض منها والرفع على القطع في غيره، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تقديم النعت التابع على المقطوع.

التنبيه رقم (٩):

قال في حكم المنعوت النكرة إن تعددت نعوته [١]: (إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من منعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع كقوله:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطل وشعثاً مراضيع مثل السعالي. [٢]

يُعدُ هذا التنبيه من إضافاته لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى وهو إشارة إلى قول ابن مالك:

وَاقْطَعْ أَوَ اتبِع إن يَكُن مُعَيَّناً ** بِدُونِهَا أو بَعضِهَاً اقطَع مُعلِنَا

حيث ذكر ابن مالك أنه إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض، وجب الإتباع المفتقر وجاز فيما سواه القطع والإتباع[٣] وأشار الأشموني في هذا التنبيه إلى أن المنعوت إذا كان نكرة فإنه يحتاج إلى نعت واحد ليخصصه مثل: أقبل فتي شجاع أمين كريم، فيجوز في كلمتي (أمين وكريم) الرفع إتباعاً للمنعوت أو النصب على القطع.

فنلاحظ إن الأشموني في هذا التنبيه يوضح ما جاء في متن الألفية وهو استغناء المنعوت النكرة عن جميع النعوت أو افتقاره لبعضها أي أن المنعوت أن كان نكرة تعين في الأول الإتباع لأجل التخصيص وجاز في الباقي القطع.

التنبيه رقم(١٠):

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٢٨٦).

(٢) البيت من بحر المتقارب وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي شرح الأشموني ج ٤ ص (٢٨٦) والشاهد فيه.

(٣) شرح الشافية الكافية، ج ١ ، ص (٥١٩).

قال في حكم النعت المؤكد من حيث الإتباع والقطع [1]: (يستثني من إطلاقه النعت المؤكد نحو:﴿إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[2] والملتزم نحو: السفري العبور، والجاري على مشاربه نحو: هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى التقييد لإطلاقه كلمة النعت إذ إن ما يعرف بالنعت المؤكد مستثني من قاعدة الإتباع أو القطع.

التنبيه رقم(١١):

قال في حكم النعت إذا ولي (لا) أو (إما) [3]: (قد يلي النعت (لا) أو (إما) فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو: مررت برجل لا كريم ولا شجاع، ونحو ائتني برجل إما كريم وإما شجاع).

يعدُّ هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك، وذلك إذا وقع قبل النعت المفرد (لا) النافية أو (إما) فيجب تكرار هذين الحرفين مقترنين بواو العطف، كما ذكر، وهذا التنبيه يؤكد تعمق الأشموني في هذا العلم أي: علم العربية إذ لم يذكر هذا الموضع الكثير من النحويين، ومن الذين أشاروا إليه صاحب النحو الوافي بقوله: يقتضي المعنى أن يقع قبل النعت المفرد (لا النافية، وإما) وعندئذٍ يجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بواو العطف التي تعطف ما بعدها على النعت الذي قبلها نحو:(زاملت أخاً لا غادراً ولا خائناً وتغير مصيفاً إما ساحلياً أو جبلياً).[4]

فورد ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿ وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ ﴿٤٣﴾ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾[5].

فنبه له الأشموني لوروده في القرآن الكريم.

التنبيه رقم (١٢):

قال في حكم النعوت المختلفة [1]: (يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو: مررت بزيد العالم والشجاع والكريم.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٢٨٨).

(٢) سورة النحل الآية (٥١).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٠٤).

(٤) النحو الوافي ج ٣ ص (٥٠٠).

(٥) سورة الواقعة الآيات (٤٣-٤٤).

إن النعوت إذا اختلفت يجوز فيها العطف وإما المتفقة فلا يلزم ذلك لئلا يعطف الشيء على نفسه، وإنما يحسن العطف عند تباعد المعاني كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾[٢])

ويدل هذا التنبيه على دقة الأشموني وحرصه على ما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(١٣):

قال في حكم تقديم النعت على العامل [٣]: (إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مُبدلاً منه المنعوت نحو: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾[٤]).

إن كان المنعوت معرفة جاز أن يتقدم على النعت وهذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك إذ ذكر الحذف ولم يذكر التقديم.

التنبيه رقم(١٤):

قال في تعريف ألفاظ التوكيد المعنوي [٥]: (ألفاظ التوكيد معارف، أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان: أحدهما: أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه، والآخر: بالعلمية عُلق على معنى الإحاطة).

ففي هذا التنبيه يشير الأشموني إلى أن ألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية والملحق بها معارف، أما الأصلية فهي معارف بسبب إضافتها إلى الضمير الرابط فهي تكتسب منه التعريف، فقوله: أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر أي كله جميعه... الخ.

واستثنى من ألفاظ التوكيد المعنوي كلمة (أجمع) وتوابعه فلا تلحق بها الضمائر فهي معارف بالعلمية وذلك لدلالتها على الإحاطة والشمول فقد ذكر أمرين ولم يرجح أحدهما، والظاهر أن الراجح الرأي الثاني لأن كل لفظ منها هو علم جنس

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٠٤).

(٢) سورة الحديد الآية (٣).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٠٤).

(٤) سورة إبراهيم الآيات (١-٢).

(٥) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٢٠).

وأما الملحقة فإنها معارف بالعلمية لأن كل لفظ منها هو علم جنس يدل على الإحاطة والشمول. [1]

التنبيه رقم(١٥):

ويعد من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

قال في حكم الفصل بالضمير المنفصل في التوكيد [2]: (ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب).

يشير الأشموني إلى التناقض في آراء ابن مالك وذكر توكيد الضمير المتصل فيرى في الكافية وجوب الفصل بضمير منفصل خوفاً من اللبس نحو: هند ذهبت نفسها، فإن لم يذكر الفاصل لتبادر إلى الذهن معنى آخراً غير معنى التوكيد، ويناقض ابن مالك هذا الرأي في شرحه للتسهيل إذ يرى أن يكون هناك مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو: قوموا في الدار أنفسكم، فيؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً[3]، فنلاحظ أن رأيه هنا يطابق رأيه في (الكافية) فإن قصد تأكيد بالنفس والعين لم يجز إلا بعد توكيده بضمير منفصل، نحو: (قوموا أنتم أنفسكم)، فإن قلت: (قوموا أنفسكم)، لم يجز.

التنبيه رقم(١٦):

قال في حكم اجتماع ألفاظ التوكيد بالعطف [4]: (لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون، وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة).

ذكر الأشموني إذا اجتمع لفظان من ألفاظ التوكيد المعنوي الأصلية، أو الملحقة بها فلا يصح عطف لفظ على لفظ لأنه حينئذٍ يخرج من باب التوكيد الذي يؤتي به لتقوية المعنى، وأن ألفاظ التوكيد جميعها لا يصح أن يسبقها عاطف.

وفي هذا التنبيه يكتفي بذكر الآراء الخلافية ولم يرجح أحدها ويتضح لي أنه مهتم بالآراء الواردة جميعها.

---

(١) النحو الوافي، ج ٣ص (٥١٩).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٢٦).

(٣) شرح التسهيل، ج ٣ ص (١٦٧).

(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٣٤).

التنبيه رقم(١٧):

قال في حكم اقتران جملة التوكيد بالعطف [١]: (الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل وكثيراً ما يقترن بعاطف نحو:﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٢]ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[٣]ونحو:﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[٤]، ويأتي بدونه نحو قوله ﷺ: (والله لأغزون قريشاً) ثلاث مرات ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً ولو قيل ثم ضربت زيداً لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراقت أحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة).

أراد الأشموني في هذا التنبيه أن يوضح أنه لا يقصد بذلك العطف الأصلي، ومما يجب ملاحظته هنا أن العاطف مهمل ولا يعمل العطف مطلقاً فهو صوري أي: في شكله الظاهر دون حقيقته.

وإن كان هناك لبس مع العطف أي أنه فهم منه التكرار مرة بعد مرة، فيجب ترك العطف، لأن الهدف من التوكيد هو تقوية الحكم أي (المعنى) بالتكرار، وليس تكرار الجملة، ولهذا الفرق الدقيق بين العطف الأصلي والعطف الصوري، نبه الأشموني.

وورد في القرآن الكريم نحو قوله تعالى:﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[٥]فالعطف ليس على حقيقته، وذلك ما صرح به علماء المعاني، ولأن الحرف لو كان عاطفاً حقيقياً كانت تبعيته لما قبله بالعطف لا بالتأكيد. [٦]

التنبيه رقم(١٨):

قال عن آراء النحاة في حكم توكيد الضمير المتصل المنصوب [١]:(إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو: رأيتك إياك فمذهب البصريين أنه بدل،

---

(١) المرجع نفسه ج ٤ ، ص (٣٣٧).

(٢) سورة النبأ الآية (٤).

(٣) سورة القيامة الآية (٣٤).

(٤) سورة الانفطار الآيات (١٧-١٨).

(٥) سورة النبأ الآيات (٤-٥).

(٦) حاشية الصبان، ج ٣ ص (٥٦٨).

ومذهب الكوفيين أنه توكيد، قال المصنف وقولهم عندي أصحّ، لأن نسبه المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: فعلته أنت والمرفوع تأكيد بإجماع).

يذكر الأشموني في هذا التنبيه خلاف النحاة في إتباع الضمير المتصل المنصوب بضمير منفصل هل هو بدل أم توكيد؟ فأشار إلى الخلاف ورجح رأي الكوفيين وذلك قياساً على المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فهو توكيد بإجماع.

التنبيه رقم(١٩):

قال في حكم وجوب العطف في عطف البيان [٢]: (يتعين أيضاً العطف ويمتنع الإبدال نحو: هند ضربت زيداً أخاها وزيدُ جاء الرجلُ أخوه لأن البدل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأولى، بخلاف العطف).

وهذا التنبيه إشارة واضحة إلى موضع من المواضع التي لا يصلح فيها البيان للبدلية، وذلك أن البدل يكون بتكرار العامل وإن كرر العامل في مثل قولنا: هند ضربت زيداً أخاها، حدث اختلال في المعنى، فهنا يشير الأشموني إلى كلام ابن مالك أن فيه قصوراً، إذ لم يذكر هذه الصورة ويدل هذا التنبيه على تعمقه وسعة إطلاعه.

التنبيه رقم(٢٠):

قال عن مذاهب النحاة في (حتى) و(أم، ولكن) [٣]: (اختلف في ثلاثة أحرف مما نكره هنا وهي: (حتى، وأم، ولكن) أما (حتى) فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار، وأما (أم) فذكر النحاس فيها خلافاً، وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة، فإذا قلت: أقائم زيد أم عمرو فالمعنى: أعمرو قائم؟ فتصير على مذهبه استفهامية.

وأما (لكن) بمذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٥٠).

(٢) المرجع السابق، ج ٤ ص (٣٦٤).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٣٦٥).

الفارسي، وأكثر النحويين، والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا: إنها عاطفة ولما مثلاً للعطف بها مثلاه بالواو، والثالث: أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو، وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد، ووافق الناظم هنا الأكثرين، ووافق في التسهيل يونس، فقال فيه: وليس منها لكن وفاقاً ليونس).

ففي هذا التنبيه ذكر اختلاف العلماء في ثلاثة من حروف العطف وهي (حتى، أم، لكن) فهذه الأحرف مختلف فيها وهذا الخلاف يدل على اهتمام الأشموني بالآراء النحوية كما ورد عنه من قبل، فذكر هذه المذاهب في تنبيهه، فـ(حتى) العطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه ويجعلونها ابتدائية نحو: جاء القوم حتى زيد وما بعدها على إضمار عامل، أما (لكن) عاطفة خلافاً ليونس، فإنها- عنده- مخففة من الثقيلة ويذكر معناها وهو الاستدراك وما بعدها معمول بمحذوف يدل عليه المذكور قبلها، وتذكر معها الواو فالعطف بالواو لا بها. [1]

أما (أم) فيرون أنها معادلة للاستفهام، وليست للعطف وذكر هذه الآراء جميعها في هذا التنبيه يدل على حرص الأشموني على أقوال العلماء ويشير إلى أن ابن مالك يوافق الأكثرين ولكنه في كتاب (التسهيل) كان موافقاً ليونس ولم يرجح الأشموني أي رأي من هذه الآراء بل اكتفي بذكرها مما يدل على أسلوبه الدقيق في ذكر آراء العلماء.

التنبيه رقم(٢١):

قال في النسبة في استخدام الواو للمعية والتأخر والتقدم [2]: (قال في التسهيل: وتنفرد الواو يكون متبعها في الحكم محتملاً للمعية يرجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة).

---

(١) أوضح المسالك، ج ٣ ، ص (٣٤٥).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٣٦٧).

فهذا التنبيه توضيحاً لقول ابن مالك:

فَاعطِف بِوَاوٍ سَابِقاً أو لاَحِقاً ** في الحُكمِ أو مُصَاحِباً مُوافِقًا

فالواو لمطلق الجمع والاشتراك في المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه، وفي هذا التنبيه يذكر أن استعمالها في المعية أكثر فهو محتمل للمعية احتمالاً راجحاً والتأخر احتمالاً متوسطاً والتقدم احتمالاً قليلاً، ولذلك يحسن أن يقال: (قام زيد وعمرو معه)، وقام زيد وعمرو قبله فتوفر عمرو متأخر في اللفظ فهو متقدم في المعنى. (١)

وهذا التنبيه إضافة من إضافاته لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

التنبيه رقم(٢٢):

قال في جواز توكيد الضمير المجرور (٢): (أنه قد يحذف المعطوف عليه بـ(لا) نحو: أعطيك لا لتظلم أي: لتعدل لا لتظلم).

ففي هذا التنبيه ذكر حكم من أحكام لا، وكان ينبغي أن يؤخر إلى قوله :(وحذف متبوع هنا استبح)كما يرى صاحب الحاشية. (٣)

التنبيه رقم(٢٣):

قال في جواز توكيد الضمير المجرورَ(٤): (في المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي، وحاصل كلام الفراء، فإنه أجاز (مررت به نفسه وزيد) و(مررت بهم كلهم وزيد)).

يعد هذا التنبيه من إضافاته حيث ذكر ابن مالك وجهين على الضمير المجرور فأضاف الأشموني هنا وجه آخر وهو جواز التوكيد.

التنبيه رقم(٢٤):

---

(١) شرح التسهيل، ج ٣ ص (٢٠٦).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٤٩٤).

(٣) حاشية الصبان، ج ٣ ص (١٧٤).

(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٤٩٧).

قال في حكم العطف على الضمير المنفصل والمتصل [1]: (أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المتصل مطلقاً، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو: أنا وزيدُ قائمان، وأباك والأسد، ونحو: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾[2]).

ففي هذا التنبيه توضيح وتفصيل لقول ابن مالك إذ ذكر الضمير المتصل وهنا نبه الأشموني إلى الضمير المنفصل إذ يجوز فيه أن يعطف عليه مطلقاً مرفوعاً كان أم منصوباً.

التنبيه رقم(٢٥):

قال في لكن حرف ابتداء وليست حرف عطف [3]:(يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفرداً وأن لا تقترن بالواو كما مثل: وقد سبق ما في هذا الثاني، وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو خلافاً للكوفيين، أو تلتها جملة كقوله:

إنَّ ابنَ وَرقاءَ لا تُخشى غَوائِلُهُ ** لَكِن وَقائِعُهُ في الحَربِ تُنتَظَرُ[4]

أو تلت واواً نحو: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾[5] أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفاً بالواو، لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب).

ففي هذا التنبيه وضح الأشموني شروط العطف ب(لكن) حيث ذكر ابن مالك من الشروط للعطف ب(لكن) أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي، نحو: ما قام زيد لكن عمرو، فذكر من الشروط في هذا التنبيه ألا تقترن بالواو، وأما قوله:(وقد سبق ما في هذا الثاني أشار إلى الخلاف في شرح قوله: (واتبعت لفظاً فحسب) ذكر فيها اختلاف النحويين في ثلاثة من حروف العطف من بينها لكن، وقد سبق التنبيه على

---

(١) المرجع السابق ورقم الصفحة.

(٢) سورة المرسلات الآية (٣٨).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٤٤٣).

(٤) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص (٣٠٦) وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٤ ص (٤٤٤) والشاهد فيه مجيء لكن حرف ابتداء لكون ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

(٥) سورة الأحزاب الآية (٤٠).

ذلك، ففي هذا التنبيه إضافة شرطاً آخر لشروط العطف بها وهي أن يكون معطوفها مفرداً، وذكر أحوالها إن سبقت بسلب أو إيجاب فهي حرف ابتداء وليست حرف عطف، ويؤتي بعدها بجملة.

وذكر الأشموني شرطاً آخراً للعطف بها وهو ألا تقترن بالواو والخلاف هل العطف بها أم بالواو وذكر صاحب المغنى أربعة أقوال في ذلك: [1]

١- قول يونس: أن(لكن) غير عاطفة والواو عاطفة مفرد على مفرد.

٢- قول ابن مالك: أن(لكن) غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها نحو: ما قام زيد ولكن عمرو، والتقدير ولكن قام عمرو.

٣- قول ابن عصفور: (لكن) عاطفة والواو زائدة لازمة.

٤- قول ابن كيسان:(لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة.

وهو في هذا التنبيه يرجح قول ابن مالك.

التنبيه رقم(٢٦):

قال في حكم العطف بـ(بل) بعد الاستفهام [2] : (لا يعطف ب(بل) بعد الاستفهام، فلا يقال: أضربت زيداً بل عمراً ولا نحوه).

يشير الأشموني في هذا التنبيه يمتنع العطف ب(بل) إذا وقعت بعد استفهام، فهي مختصة بعطف المفردات وذلك بعد النفي والنهي، ولا يجوز العطف ب(بل) بعد كلام فيه استفهام[3] فلا يصح أضربت زيداً بل عمراً.

فهذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(٢٧):

قال في حذف أم مع معطوفها [4]: (أم يشاركها في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله:

فما أدري أرشد طلابها

---

(١) مغنى اللبيب ج ١ ص (٢٩٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٤ ص (٤٥٧).

(٣) النحو الوافي ج ٣ ص (٦٢٧).

(٤) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٢٠٣).

أي: أم ، وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها.

ذكر ابن مالك أن الواو والفاء قد يحذفان مع معطوفهما مثل: قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[1] أي فأفطر فعليه عدة من أيام آخر، وأما الواو مثل: راكب الناقة طليحان أي وراكب الناقة والناقة طليحان.

ولم يذكر ابن مالك(أم) مع أنها تشاركهما في ذلك فحذف أم لم يذكره، لأنه قليل ذكره في التسهيل: وقد تحذف الواو مع معطوفها ودونه وتشاركها في الأول الفاء وأم وفي الثاني أو[2] فهو نادر ولا يقاس عليه لذلك لم يذكره ابن مالك.

نبه إليه الأشموني ويدل ذلك على حرصه على كل كبيرة وصغيرة.

التنبيه رقم(٢٨):

قال في حذف العاطف وحده [3]:(قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله:

كَيفَ أَصبَحتَ كَيفَ أَمسَيتَ مِمّا ** يَنبتُ الوُدَّ في الفُؤادِ الكَريمِ[4])

اختلف النحاة حول حذف العاطف فمنهم من يمنع لأن الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم وإضمارها لا يفيد معناها قياساً على حروف النفي والتأكيد وغيرها ومنهم من يمنع قياساً على حروف الاستفهام لأنه يجوز إضماره فنبه إليها الأشموني لورده في السماع.

وتوافقه الباحثة ؛ في جواز ذلك لوروده في السماع.

التنبيه رقم(٢٩):

قال في استغناء المعطوف عليه بالمعطوف [5]: (قال في التسهيل: ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء كثيراً).

وهذا التنبيه من إضافاته لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

---

(١) سورة البقرة الآية (١٨٤).

(٢) شرح التسهيل ج ٣ ،ص (٢٣٦).

(٣) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٥١١).

(٤) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني وبلا نسبة في همع الهوامع ج ٢ ص (١٤٠) والشاهد في كيف أصبحت – كيف أمست حيث حذف العاطف وهو الواو وهو جائز عند بعضهم وممتنع عند آخرين.

(٥) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٥١٧).

إذ نكر من استغناء المعطوف بالواو عن المعطوف عليه بعد بلى وشبهها قولك لمن قال: ألم تضرب زيداً بلي وعمراً، ولمن قال: ألمن سعداً نعم وأخاه، ومن الاستغناء عنه في ذلك قول بعض العرب: وبك أهلاً وسهلاً لمن قال: مرحباً وأهلاً أي بك مرحباً وأهلاً وسهلاً. [1] ومن حذف ما عطف عليه بالفاء قوله تعالى:﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾[2] أي فضرب فتفجرت.

وأيضاً فيه تفصيل لما جاء في متن الألفية دفع به توهم المساواة[3] وذلك في قول الناظم:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ** والواو إذ لا لبس وهي انفردت[4]

---

(١) شرح التسهيل، ج ٣ ، ص (٢٣٨).

(٢) سورة البقرة الآية (٦٠).

(٣) حاشية الصبان، ج ٣ ، ص (٣٢٢).

(٤) ألفية ابن مالك، ص ٧٨.

التنبيه رقم(٣٠):

قال في جواز تقديم المعطوف عليه [١]: (وقد يتقدّم المعطوف بالواو) للضرورة وقال في الكافية: ومتبع بالواو قد يتقدم متوسطاً إن يلتزم ما يلزم، وظاهر جوازه في الاختيار على قلة، قال في شرحها قد يقع أي المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرجه التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل عليه لا يتصرف، أو تقدم عليه ولذا قلت: متوسطاً إن يلتزم ما يلزم، فلا يجوز: وعمر وزيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه، ولا ما أحسن وعمراً زيداً ولا ما أحسن زيداً لعدم تعرف العامل.

ومثال التقديم الجائز قول ذي الرُّمة:

كَأَنَّا عَلى أولادِ أحقَبَ لاحَها ... وَرَميُ السَفا أنفاسَها بِسِهامِ[٢]

جَنوبٌ دوَت عَنها التَناهي وَأَنزَلَت ... بِها يَومَ ذُبّاتِ المَسَبيبِ قِيامِ

أراد لاحها جنوب ورمي السَّفي ومنه قول الآخر:

وَأَنتِ غَريمٌ لا أَظُنُّ قَضاءَهُ ... وَلا العَنزِيُّ القارِظَ الدَهرَ جائيا[٣]

والتقدير: أظن قضاءه جائياً هو ولا العنزي).

اعتمد في هذا التنبيه على ما ورد في الشعر على السماع وهو من إضافاته.

لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى.

التنبيه رقم (٣١):

قال في موافقة البدل لمتبوعه في التذكير والتأنيث [٤]: قد فهم من كون البدل تابعاً أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وإما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل، أما التذكير وفروعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ

---

(١) شرح الأشموني، ج ٤ ، ص (٥١٧).

(٢) البيتان لذي الرمة في ديوانه ص (١٠٧١) وقد وقع في البيت ضرورة قبيحة وهو تقديم المعطوف على المعطوف عليه.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص (١٣٠٧) وبلا نسبة في شرح الأشموني والشاهد فيه قدم المعطوف ولا العنزي على المعطوف عليه وهو الضمير.

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٧١).

الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهِ ﴾[1] والمعرفة من النكرة نحو: ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾ ﴾[2] في قرأت الجر والنكرة من النكرة نحو: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[3] والنكرة من المعرفة نحو: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾[4] وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً نحو: (مفازاه حدائق) أو قصد التفصيل كقوله:

وَكُنت كَذِي رِجلَينِ رِجلٍ صَحيحَةٍ ** وَرِجلٍ رَمى فيها الزَمانُ فَشُلَّتِ[5]

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها).

فهذا التنبيه إضافة من إضافاته لما ذكره ابن مالك إذ إن التابع هو المشارك لما قبله في الحكم الحاصل والمتجدد فكان هذا التنبيه تفصيل لما أجمله ابن مالك، حيث الموافقة في التنكير والتعريف لا يلزم فيها الموافقة للمتبوع وأما الإفراد والتنكير وأضدادهما يتوافق في بدل الكل ما لم يكن المتبوع مصدراً كالأمثلة التي ذكرها في تنبيهه في بدل الكل- وأما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقتها.

التنبيه رقم(٣٢):

قال في إبدال المضمر من المضمر والمضمر [6]:(قال في التسهيل: ولا يُبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يعد إضراباً).

هذا التنبيه يماثل تنبيهاً سابقاً رجح فيه الأشموني مذهب الكوفيين في إبدال المضمر من الظاهر والمضمر من المضمر واعتبره بعضهم بدلاً ولكن ابن مالك عده توكيداً، والصحيح أنه توكيد وأيد الناظم هذا الرأي، وأيضاً إبدال المضمر من الظاهر توكيد نحو: رأيت زيداً أباه، فالمنصوب المنفصل نسبته من المنصوب

---

(١) سورة إبراهيم الآيات (١-٢).

(٢) سورة للنبأ الآية (٣١).

(٣) سورة للشورى الآية (٥٢).

(٤) سورة للعلق الآية (١٥).

(٥) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٩٩ وشرح الأشموني ج ٥ ص (٨) والشاهد فيه قوله رجل صحيحه حيث جاءت رجل بدل من رجلين وهذا البدل يعرف ببدل التفصيل ويجوز فيه الرفع على القطع.

(٦) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١١).

المتصل نسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل إذ لا فرق بينهما وتكره في كتابه التسهيل أن تمثيله لهذا النوع بأنه بدل جرياً على عادة المصنفين المقلد بعضهم بعضاً. (١)

التنبيه رقم (٣٣):

قال في البدل المتضمن اسم الشرط (٢): نظير هذه المسألة بد اسم الشرط نحو: من يقم إن زيدٌ وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خير أو شراً تجز به، ومتى تسافر إن ليلاً أو نهاراً أسافر معك).

يعد هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك حيث ذكر بدل المتضمن اسم الاستفهام وتكر هنا الأشموني المضمن اسم الشرط وهو بدل التفصيل أي تفصيل المجمل.

التنبيه رقم(٣٤):

قال في إبدال الجملة من المفرد (٣): تبدلُ الجملة من الجملة نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾(٤) وقوله:

أقول له أرحل لا تقيمن عندنا ** وإلا فكن في السر والجهر مسلما(٥)

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ** وبالشام أخرى كيف يلتقيان(٦)

أبدل (كيف يلتقيان) من حاجة وأخرى، أي إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل منه الناظم نحو (عرفت زيداً أبو من هو)).

---

(١) شرح التسهيل، ج ٣، ص (١١٤).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (١٢).

(٣) المرجع السابق، ج ٥ ، ص (١٣).

(٤) سورة الشعراء الآيات (١٣٢-١٣٣).

(٥) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص ١٣ وشرح المرادي ج ٣ص ٣٦٢ وشرح شواهد المغنى ج ٢ ص ٤٢٦ وهو من الطويل.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه: ص ٤٢ ، أنظر خزانة الأدب ج ٥ ص (٢٠٨) في شرح الأشموني ج ٥، ص (٩٣).

الأصل في التوابع أن تكون من الأسماء المفردة وما خرج عن هذا الأصل كمجئ التوكيد في الجمل وهذا التنبيه ذكر فيه ما خرج عن الأصل وذلك لمناسبة بينهما في الجمل في تأويل المفرد وهو من الآراء التي ذكرها ابن مالك في كتبه الأخرى ولم يذكرها في منظومته المشهورة.

ويدل على سعة إطلاع الأشموني على كتب ابن مالك وحرصه على إيراد الآراء التي يذكرها في كتاب ولم يذكرها في آخر.

المبحث الثاني

أصول التنبيهات النحوية عن الأساليب النحوية:

التنبيه رقم(١):

قال في حكم نداء المضمر [١]: (أفهم كلامه جواز نداء المضمر، والصحيح منعه مطلقاً، وشذ نحو يا أباك قد كفيتك وقوله:

يا أَيجَرُ يا بنَ أَبجَرٍ يا أَنتا ** أَنتَ الَّذي طَلَّقتَ عامَ جُعتا[٢])

ففي هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

وَغَيرُ مَندُوبٍ ومُضمَرٍ وَمَا ** جَا مُستَغَاثاً قَد يُعَرَّى فَاعلَما[٣]

وفيه تقييد لما أطلقه ابن مالك، حيث ذكر مطلق الضمير، والمعلوم أن ضمير المتكلم والغائب نداؤهما ممنوع اتفاقاً، وذلك أنه لا يجوز حذف أداة النداء مع الضمير نحو: يا أياك قد كفيتك لأنه إن حذف فأتت الدلالة على النداء ويرى الأشموني في هذا التنبيه ،أنه : إن ورد فهو شاذ، بل منعه بعضهم مطلقاً، والمضمرات من الأسماء لا تستعمل معها أداة النداء إلا نادراً، ومن ذلك ما حكي من قولهم: يا أياك قد كفيتك فالأشموني في هذا التنبيه يخالف ابن مالك في رأيه إذ إنه ذكر مطلق الإطلاق والأشموني يقيده هنا، إذ ينادي ضمير المخاطب في نادر الكلام والضرورة الشعرية.

وقد يكون بصيغة المنصوب أو صيغة المرفوع كما استشهد بذلك في هذا التنبيه، وكان ينبغي له أن ينبه على نوع الضمير، لأن ابن مالك ذكر الضمير مطلقاً، وكان ينبغي له أيضاً أن ينبه على ما استشهد به من نداء الضمير المستشهد به في الشاهد المذكور أنه في موطن رفع والمنادي منصوب، وذلك لأنه تعذر بناؤه على الضم فجئ به على صيغة الرفع.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٦).

(٢) البيت للأحوص في ملحق ديوانه ص ١٦٤ شرح الأشموني ج ٥ص (١٦) والشاهد فيه يا لذا حيث نادي الضمير الذي يستعمل في مؤنث الرفع وهذا شاذ.

(٣) ألفية ابن مالك ص (٨٠).

التنبيه رقم(٢):

قال في حذف اسم الجنس [١]: (أطلق هنا اسم الجنس وقيده في التسهيل بالمبني للنداء، إذ هو محل خلاف، فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى: يا رجُلا خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه.

أشار الأشموني في هذا التنبيه إلى المواضع التي لا يصحُ فيها حذف الحرف (يا) حيث إنه يقل حذفه مع جوازه مع اسم الجنس النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها، أما اسم الجنس غير المعين– النكرة غير المقصودة استشهد بها في قول العرب:

أطرق كروان النعام في القرى أي: يا كروان، فحذف الأداة مع اسم الجنس قليل منعه أكثر النحويين وأجازه بعضهم ومنهم ابن مالك وذلك في قوله:

وَذَاكَ فِي اسمِ الجِنسِ وَالمُشارِ لَه ** قَلَّ وَمَن يمنعهُ فَانصُر غانِلَه[٢]

والمعنى: أنصر من يعزل من منعه).

ويعد هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك، إذ ذكر الحذف مع اسم الإشارة واسم الجنس حيث ذكر اسم الجنس مطلقاً.

وقيد هذا الإطلاق في التسهيل بقوله: جاز الحذف إلا أن جوازه مع اسم الجنس المبني للنداء. [٣]

ثم ذكر الأشموني رأي ابن مالك في الكافية، والبصريون يرون أن هذا في حكم الشاذ ولا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه وقولهم في هذا أصح وأرجح.[٤]

فالواضح أن الحرف يلزم اسم الجنس غير المعيّن وأما المعين فذكر فيه خلاف والراجح أنه يجوز حذفه لوروده في السماع.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٨).

(٢) ألفية ابن مالك ص (٨٠).

(٣) شرحالتسهيل، ج ٣ ص (٢٤٣).

(٤) شرح الكافية، ج ٢ ص (٤)

إن اسم الجنس إن كان نكرة مقصودة فلا يحذف لأنه في حكم المعرفة فيمتنع دخول أداة المعرفة عليه، وأما النكرة غير المقصودة فيجوز أن تحذف معها الأداة، وهنا رجح الأشموني مذهب الكوفيين. [1]

التنبيه رقم(٣):

قال في المنادي إن كان نكرة مقصودة من حيث البناء والإعراب [2]: (قال في التسهيل: ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال وحكاه في شرحه عن الفراء، وأيده بما روى من قوله ﷺ:(يا عظيماً يُرجى لكل عظيم وجعل منه قوله:

أداراً بِحُزوى هِجتِ لِلعَينِ عَبرَةً ** فَماءُ الهَوى يَرفُضُّ أو يَتَرَقرَقُ[3])

في هذا التنبيه يذكر الأشموني أنه إن كانت النكرة المقصودة موصوفة فالراجح نصبها وإن كانت موصوفة بمفرد أو جملة، أو ظرف فتكون أقرب للتشبيه بالمضاف لذلك تنصب نحو: يا رجلاً كريماً أقبل، فالنداء بعد الوصف تنبيه بالمضاف لذلك نصب، والتنبيه هنا على أن كلام ابن مالك هنا مقيد لعدم الوصف، فنبه على أنه منصوب؛ ومسوغ النصب أنه نكرة في اللفظ فالمنادي منصوب لشبهه بالمضاف لوصفه ويذكر قوله في التسهيل: (ويجوز في المفرد المعرف بالقصد والإقبال، إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء وإجراؤه مجرى النكرة في النصب، قال الفراء النكرة المقصودة، الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها فإنهم يقولون: أيا رجلاً كريماً إقبل فإذا أفردوا رفعوا، قلت: ويؤيد قول الفراء ما روى من قول النبي ﷺ: (يا عظيماً يرجي لكل عظيم) فالقياس البناء على الضم لأنه مفرد وهنا نصب ومسوغ النصب أنه نكرة في اللفظ وقعت موقع الصفة فالتنبيه يتحدث عن المنادي المفرد العلم معرفاً أم مبهماً، ولم يشر هنا إلى الخلاف، ووافق البصريين.

التنبيه رقم (٤):

---

(١) شرح ابن الناظم، ص (٤٠٣).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠).

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص (٤٥٦) في شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠) والشاهد فيه (أدارا) حيث نصب المنادي النكرة المقصودة بالنداء والقياس فيه البناء على الضم.

قال في حكم نداء أثني عشر واثنتي عشر [1]: (إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت: يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت، وقال الكوفيون: يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء إجراء لهما مجرى المضاف).

الأشموني في هذا التنبيه يوضح أن المنادي إن كان مفرداً فيبني على ما يرفع به، ولذلك بني على الألف، وهو حكم المنادي المفرد، ثم ذكر رأي الكوفيين وأنها منصوبة لأنها مضاف وهذا يدلُّ على اهتمامه بآراء المدرستين الكوفية والبصرية وأشار إلى الخلاف في نداء اثنا عشر واثنتا عشرة تعامل معاملة المفرد أم المضاف ولم يصرح الأشموني برأيه وما فهمت من قوله (إنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت) أنه يرجح معاملته معاملة المفرد.

التنبيه رقم(٥):

قال في العامل في الاسم المنادي [2]:(انتصاب المنادي لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر فأصل (يا زيدُ) عنده أدعو زيداً، وحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسدّ الفعل، فعلى المذهبين (يا زيد) جملةٌ، وليس المنادي أحد جزأيها، فعند سيبويه جزأها (الفعل والفاعل) مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأي الجملة (الفعل، والفاعل) مقدران والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ الذكر لفظاً أو تقديراً، إذ لا نداء بدون المنادي).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني اختلاف النحاة حول العامل الذي ينصب المنادي، فالجمهور على أنه منصوب بفعل مضمر وجوباً، فالمنادي مفعول به، لذلك العامل سواء كان المنادي منصوباً لفظاً أم محلاً نحو: يا زيدُ ويا عبد الله.

أما أبو على الفارسي يرى أن عامله هو حرف النداء فهو ينوب مناب فعل تقديره (أنادي) فالمنادي عنده ليس مفعولاً به بل يشبهه.

والرأي الراجح هو رأي الجمهور.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٣).

(٢) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

هناك رأي آخر ذكره الأشموني في هذا التنبيه فهو: أن الناصب له معنوي وهو القصد، وزُد هذا الرأي بأن العامل المعنوي يكون مع المرفوع وليس مع المنصوب. (١)

ويعدُّ هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك، وذكر أيضاً أن عبارة (يا زيد) جملة على المذهبين وعندهم أن المنادي واجب الذكر والخلاف في تقدير الفعل والفاعل، فسيبويه يرى أن(الفعل والفاعل) مقدران، والمبرد عنده أن (يا) أحد الجزأين والفاعل مقدر.

التنبيه رقم(٦):

قال في حكم المنادي العلم إذا كان موصوفاً ب(ابن) (٢): (شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر، فلو جعل بدلاً أو عطفاً بيان، أو منادي أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم وكلامه لا يوفي بذلك وإن كان مراده).

يرى الأشموني، إذا كان المنادي علماً مفرداً موصوفاً ب(ابن) متصلاً به مضافاً إلى علم جاز فيه الضم والفتح نحو: يا زيد بن سعيد فذكر من شروط جواز الأمرين: أن تكون كلمة (ابن) صفة وابنُ في المثال محتملة للوصفية، وغيرها ولذلك نبه إليها وذلك لأن كلامه يوفي بذلك.

وهذا التنبيه توضيح لقول ابن مالك:

وَالضَّمُّ إن لَم يَلِ الإبنُ عَلَما ** أوَيَلِ الإبنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِما(٣)

التنبيه رقم(٧):

قال في حكم تابع المنادي المضاف (٤): (أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري، الرفع في نحو (يا زيد صاحبنا) والصحيح المنع، لأن إضافته محضة وأجاز الفراء في نحو: (يا تميم كلهم) وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع).

أي كلهم يدعي إن تابع المنادي المضموم من حقه أن يكون منصوباً مفرداً أم غير مفرد لأنه متبوعه مبني اللفظ منصوب المحل مثل: يا زيدُ الحسن الوجه،

---

(١) شرح الخضري، ج ٢ ص (٦٤٦).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٤).

(٣) ألفية ابن مالك، ص (٨١).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣٠).

فالإضافة فيه إضافة غير محضة، أما إن كانت إضافة محضة كقولنا: يا زيد صاحبنا امتنع ذلك، وذلك أن المنادي مفرد مبني على الضم والتابع مضاف إلى ضمير ثم ذكر أن الفراء استند إلى السماع والجمهور على سبيل التأويل.

ففي هذا التنبيه دلالة واضحة على اهتمام الأشموني بالآراء النحوية.

التنبيه رقم(٨):

قال في حكم المنادي مع عطف النسق [١]:(أجاز المازني والكوفيون: (يا زيدُ وعمراً) ويا عبد الله وبكراً).

ففي هذا التنبيه أشار إلى جواز الرفع والنصب قياساً على المنسوق المقرون بـ(أل) وعبر ب(الإجازة) إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل وهو الظاهر [٢] فالنصب مراعاة للمحل.

التنبيه رقم(٩):

قال في نعت المضاف المقرون ب(ال) [٣]: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار، والوجهان مُجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو: (يا رجلُ والغلام) فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع).

قصد الأشموني ب(هذا الاختلاف) جواز الرفع والنصب، وأراد ترجيح الرفع ولكنه اعترض على ما عطف على نكرة مقصودة نحو: يا رجل والغلام فلا يجوز إلا الرفع.

ولكن ورد في قوله تعالى:﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾[٤] بعطف الطير على جبال يؤيد ذلك فإن منع العطف جاز ذلك.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣٢).

(٢) حاشية الصبان ج ٣ ص (١٦٨).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣١).

(٤) سورة سبأ الآية (١٠).

التنبيه رقم(١٠):

قال في حكم المنادي بعد (أيها) [١]: (ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف، وأي موصولة بالجملة ورُدّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف).

(أي) منادي مفرد مبني على الضم و(الهاء) زائدة وهذا ذكر الأشموني الخلاف في الاسم الذي يأتي بعد أي: والذي يجب فيه الرفع، فذكر الخلاف النحوي واضطراب الآراء فيه، أي وصله إلى نداء ما فيه (ال) نحو: يا أيها الرجل وذكر من الآراء الواردة في ذلك: رأي الأخفش، وعنده لا تكون وصلة وأن (أيا) هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى: يا من هو الرجل[٢]، ولكن هذا الرأي مردود؛ لأن ليس لها عائد يجب حذفه، ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وهذا التنبيه اضطراب في الفهم لأن قولنا: يا أيها الرجلُ لم يصلح في الرجل إلا الرفع لأنه المنادي حقيقة وأي متوصل بها إليه.

ثم ذكر أنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف المجرور والجملة الفعلية، وأجيب بأن ذلك لا يلزم وله أن ينو التزامهم فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيهم، ويرى ابن مالك أنه لو صح لجاز ظهور المبتدأ وأجاب أبو حيان[٣] بأن له أن يقول إنهم التزموا حذفه في هذا الباب لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم بخلاف غيره.

التنبيه رقم(١١):

قال في حكم نداء (أي) [٤]:(يجوز أن توصف صفة (أي) ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة كقوله:

يَا أَيُّهَا الجاهِلُ ذُو التَّنَزِّي ** لا تُوعِدَنِّي حَيَّةً بِالنَّكْزِ[٥])

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣٢).

(٢) مغني اللبيب، ج ١ ص (٧٨).

(٣) همع الهوامع، ج ١ ص (١٧٥).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣٣).

(٥) البيت لرؤبة في ديوانه ص (٦٣) والشاهد فيه نعت الجاهل بقوله ذو التنزي بالرفع مع أنها مضافة وذلك أن الجاهل غير مضاف فليس في موضع نصب.

يجب في صفة (أي) أنت كون مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة وذلك في تابع الصفة كقولنا: بارك الله بك يا أيها الطبيب الرحيم فكلمة الرحيم صفة لصفة أي: وهو الطبيب ولذلك تعين فيها الرفع بالرغم من أنها في محل نصب، وذلك لأن رفع التابع لا يتبع لأي حقيقة؛ وذلك أن تابع الصفة غير منادي فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل. [1]

وهذا التنبيه يدل على اهتمامه بدقائق المسائل النحوية وحشد شرحه بكل ما هو دقيق ومفيد.

التنبيه رقم(١٢):

قال في شروط الوصف ب(أي) [2]: (يشترط لوصف (أي) باسم الإشارة خلوُها من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه، وفاقاً للسيرافي، وخلافاً لابن كيسان، فإنه أجاز (يا أيها ذاك الرجُلُ).

ففي هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وأي هذا أيها الذي ورد ** ووصف أي بسوي هذا يُرد[3])

إنه إذا ورد لاشتملت الجملة الواحدة على خطابين لشخصين مختلفين، فلا يصح أن تقول يا خادمك لأن النداء خطاب للمضاف مع أن المضاف إليه هنا ضمير لمخاطب آخر غير المضاف.

التنبيه رقم (١٣):

قال في حكم نداء اسم الإشارة [4]: (لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذي (أل) وفاقاً لابن عصفور والناظم كقوله:

أيهذان كُلا زادكما ** ودعاني واغلاً فيمن وغل[5])

---

(١) الكتاب، ج ٢ ص (١٩٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٥).

(٣) ألفية ابن مالك ص (٨٢).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٥).

(٥) البيت من شواهد العيني في المقاصد النحوية شرح الأشموني ج ٥ ص (٢٥).

أشار الأشموني إلى أن إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه (ال) يا هذا الرجلَ الذي قام أبوه، ففي هذا التنبيه يؤيد الأشموني ما ورد في السماع فقد سمع وصف المنادي باسم الإشارة ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلي ب(ال).

التنبيه رقم(١٤):

قال في حكم المنادي المفرد المضاف [١]: (صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين).

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

في نحو سعدٍ سعد الأوس ينتصب. [٢])

وذلك في كل تركيب وقع فيه المنادي مفرداً مكرراً، فحكم المنادي الأول جواز الرفع والنصب ويذكر فيه تصريح ابن مالك في الكافية بأن الضم أفضل الوجهين يقول ابن مالك في قافيته:

وبانتصاب الثاني فهْ والأول ** من زيد زيد ليعملان الذبل

ونحوه:

وإن ضممت الأولا ** والثاني منصوب فعلت الأمثلا[٣]

فتقدير الضم هنا على أنه منادي مفرد.

التنبيه رقم (١٥):

قال في حكم تكرار اسم الجنس والوصف [٤]: (مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً، بل اسم الجنس نحو: (يا رجُل رجل قوم) والوصف نحو (يا صاحب صاحب زيد) كالعلم فيما تقدم، وخالف الكوفيون في اسم الجنس، فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منوناً نحو: (يا صاحباً صاحب زيد)).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣٨).

(٢) ألفية ابن مالك، ص (٨٢).

(٣) شرح الكافية ابي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، ج ٥ ص (١٦).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣٨).

أشار إلى أن الاسم المنادي المفرد الذي تكرره لفظه، إن كان علماً فلا خلاف في تكراره مثل يا صاحباً صاحب زيد، ثم ذكر الخلاف في اسم الجنس مثل:(يا رجل رجل قوم)- والوصف- مثل: (يا صاحب صاحب زيد) بيّن أراء المدرستين الكوفية والبصرية ولكنه لم يرجح رأياً، فأهل الكوفة يشترطون في هذه المسألة شروطاً، فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول مثل يا رجلُ رجلَ قوم، وفي الوصف مثل يا صاحبُ صاحبَ زيد ضمة بلا تنوين أو نصبه منوناً نحو: يا صاحباً صاحب زيد.

التنبيه رقم(١٦):

قال في حكم تكرار المنادي مفرداً غير مضاف [١]: (إذا كان الثاني غير مضاف نحو (يا زيد زيد) جاز ضمه بدلاً ورفعه ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل).

ذكر ابن مالك حكم المنادي المفرد المكرر، إذا كان مضافاً كقوله يا سعد سعدَ الأوس، المنادي المفرد المكرر غير المضاف لم يذكره ابن مالك لذلك نبه إليه الأشموني فالكلام هنا على زيد الثاني،ف ذكر أنه يجوز أن يكون بدلاً وهو الرأي الراجح لأن البدل يكون على نية تكرار العامل فتقول يا زيد يا زيد أما الوجه الآخر الذي ذكره هو إعرابه عطف بيان ولا يصح أن يكون عطف بيان لأن الشيء لا يبين بنفسه[٢] وإنما صح البدل والبيان في الحالة السابقة التي يكون فيها الثاني مضافاً لتحقق شرطهما فيه.

ويعد هذا التنبيه من إضافات الأشموني لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(١٧):

قال في حكم ياء المتكلم فيما إضافته غير محضة [٣]: (ما سبق من الأوجه هو فيما إضافته للتخصيص كما أشعر بتمثيله أما الوصف المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي إما مفتوحة أو ساكنة، نحو يا مكرمي ويا ضاربي).

---

(١) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

(٢) النحو الوافي،ج ٤ ص (٥٦).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٣٩).

في هذا التنبيه وضح ما بين إضافته ياء المتكلم لما كانت إضافته محضة وغير محضة، وهو ما ذكره ابن مالك بقوله:

وأجعل منادي صح إن يضف ليا ** كعبد عبدي عبد عبداً عبدياً[1]

أما ما كانت إضافته غير محضة فإن ياءه ثابتة لا غير وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي، فهو تعليق على ما جاء في متن الألفية من هذه المسألة، وذلك من قوله: أشعر به تمثيله.

التنبيه رقم(١٨):

قال في اختصاص حرف النداء (ياء) في الاستغاثة [2]:(يختص المستغاث من حروف النداء ب(يا) يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعدُ (إن كررت يا).

ففي هذا التنبيه تعليق على متن الألفية وذلك في قوله: يا للمرتضي ففهم من البيت أنه مثل للمستغاث بـ(يا) وذكره في البيت التالي بقوله: إن كررت (يا) في قوله: [3]

إذا استغيث اسم منادي خفض* * باللام مفتوحاً كيا للمرتضي

وافتح مع المعطوف إن كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتنا**

وما أطلقه من فتح لام المستغاث مع غير ياء المتكلم فأما معها فتكسر.

التنبيه رقم(١٩):

قال في آراء النحاة في أصل لام المستغاث [4]: (اختلف في اللام الداخلة على المستغاث، فقيل: هي بقية (آل) والأصل (يا آل زيد) فزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عند الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقيل: زائدة لا تتعلق بشيء، وهو اختيار ابن خروف، وقيل ليست بزائدة فتتعلق، وفيما تتعلق به قولان: أحدهما: بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني).

---

(١) ألفية ابن مالك، ص (٨٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٤٨).

(٣) ألفية ابن مالك، ص (٨٢).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٤٩).

في هذا التنبيه ذكر الخلاف في لام المستغاث، والرأي الراجح هي لام الجر، ثم ذكر الخلاف فيما تتعلق به لام الجر هل هو الفعل المحذوف أم حرف النداء، ولم يرجح رأياً ولكن ترى الباحث أن رأي الجمهور هوالرأي الراجح؛ وأنها لام الجر وفتحت للفرق بين المستغاث به وله فهي أصلية وليست زائدة كما ذكر بعضهم، وأعلم أنه اختلف في هذه اللام فقيل هي بقية (آل) والأصل: يا (آل) زيد فحذفت الهمزة تخفيفاً فالتقت الألف بعدها بألف ياء فحذفت إحداهما للساكنين وبقيت اللام فهي اسم مضاف إلى زيد ونصب النداء ظاهر مقدر في زيد، نقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور أنها لام الجر وفتحت كما في الشاهد، وعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى باللام (كالتجيء) وقيل بحرف النداء لنيابته عن الفعل ولابد من التضمين هنا أيضاً. [1]

هذا التنبيه يدلُّ على دقة الأشموني واهتمامه بآراء النحاة.

التنبيه رقم(٢٠):

قال في حكم صفة المستغاث [2]: (إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو: يا لزيد الشجاع للمظلوم وفي النهاية لا يعد نصب الصفة حملاً على الوضع).

في هذا التنبيه ذكر الأشموني وجهين للتابع وهو أن يكون مجروراً وذلك أن المنادي مجرور باللام في محل نصب فهو معرب واجب النصب لأنه خرج بسبب الجار من قسم المفرد العلم ودخل في قسم المضاف تأويلاً[3] وكذلك فإن التابع يجوز فيه الجر مراعاة للفظ المنادي والنصب مراعاة المحل شأنه شأن توابع المنادي.

التنبيه رقم(٢١):

قال في حكم جواز إثبات اللام وحذفها مع المعطوف [4]: (يجوز مع المعطوف إثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا في قوله:

**يا لعاطفنا ويا لرياح وأبي ** اتحشرج الفتي النفاخ[1]

---

(١) حاشية الخضري، ج ٢ ص (٦٦٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٤٩).

(٣) النحو الوافي ج ٢ ص (١٣).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٥١).

أشار ابن مالك إلى حركة اللام المفتوحة والمكسورة وأضاف الأشموني هنا جواز حذفها وجواز إثباتها).

وهذا يدل على اهتمام الأشموني بما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(٢٢):

قال في حكم حركة اللام مع المستغاث المضمر [٢]: (علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجبٌ على الأصل وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو: (يا لزيد لك) وإذا قلت: يا لك احتمل الأمرين ، وقد قيل في قوله: فيا لك من ليلٍ، إن اللام فيه للاستغاثة).

من المعلوم أنه يجر المستغاث بلام مكسورة مع الظاهر، وفي هذا التنبيه يذكر الأشموني حكم الضمير مع اللام فهو (الفتح) مثل (يا لك) في قولنا: (يا لزيد لك) وأشار ان هذا الحكم لا يخص المتكلم وذكر في قولنا: يا لك احتمال الأمرين[٣] وهما: كون أن المخاطب مستغاث به وله.

فاللام فيهما تسمى لام الاستغاثة، وهو ما يؤيد ما ذكره من احتمال الأمرين.

فهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك في منظومته.

التنبيه رقم(٢٣):

قال في حركة اللام المستغاث بها للتعجب [٤]: (جاء عن العرب في نحو: يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله، وكون المستغاث محذوفاً).

ففي هذا التنبيه يوضح أن الاستغاثة مجازية فيه، تنبيهاً له بمن يستغاث حقيقة قال الدماميني: أي :(يا عجب أصغر فهذا وقتك) والأصل يا لقومي للعجب. [٥]

التنبيه رقم(٢٤):

---

(١) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (٥١) وهمع الهوامع ١/١٨٠ والكتاب ٢/٢١٦ والشاهد يا لرياح حيث فتحت اللام في المعطوف لتكرار يا ويروى الوضاح مكان النفاخ.

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٥١).

(٣) حاشية الصبان، ج ٣ ص (٤٩٢).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٥٣).

(٥) حاشية الصبان، ج ٣ ص (٤٩٢).

قال في دخول من على المستغاث له [1]:(قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله:

يا للرجال ذوي الألباب من نفر ** لا يبرح السعةُ المردي لهم ديناً[2])**

فهذا الموضع سكت عنه ابن مالك ولم يذكره وهو أن المستغاث له يجر بمن وذلك لأنها تأتي للتعليل كاللام، وهو من إضافاته لما سكت عنه الناظم وأشار إلى أن كان مستنصراً عليه جر بمن وإن كان مستنصراً له، تعين جره باللام.

التنبيه رقم(٢٥):-

قال في حكم ندبة الاسم المثنى [3]: (أجاز الكوفيون أيضاً الإتباع في المثنى نحو وازيدانيه واختاره في التسهيل).

يجوز في الاسم المندوب أن يختم بألف زائدة تتصل بآخره ففي هذا التنبيه ذكر رأي الكوفيين ورجحه، فالبصريون يلتزمون فتح نون التثنية في ندبة المثنى فيقولون وازيداه، ويتفق معهم الكوفيون وزادوا عليهم جواز وازيدانيه وهو أولى من الألف[4]، وذلك لأمن اللبس، لأن وازيداه يلتبس بالعلم المختوم بالألف والنون المزيدتين ولوروده في السماع.

التنبيه رقم(٢٦):

قال في ترخيم المنادي المبني [5]: (قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جارية في بيدي لغير معينه ولا في نحو: يا صلحة الخير وأما قوله: يا علقم الخير قد طالت إقامتنا فنادر).

هذا التنبيه تعليق على قوله:

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٥٢).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (٥٢) والشاهد فيه من نمر.

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٥٦).

(٤) شرح التسهيل، ج ٣، ص (٢٧٥).

(٥) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٦٠).

وجوزنه مطلقاً في كل ما** أنت بالها والذي قد رُخما[1]

ذكر فيه إضافاته من كتاب التسهيل: إذ ذكر فيه أنه قيد الترخيم بإضافته للمنادي، ولم يقل الترخيم مطلقاً، ثم قيده بالمنادي المبني ليوضح أن المنادي المعرب لا يرخم وإن ما ورد منه فهو نادرٌ.

التنبيه رقم(٢٧):

قال في ترخيم ما جاء كناية عن مجهول [2]: (منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن علقمة لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف وإطلاقه النحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع، لأنه علم جنس).

لم يذكر في كثير من الكتب النحوية امتناع أو جواز مثل هذا الاسم في الترقيم فكلمتا (صلعمة وعلقمة) كناية عن مجهول ولذلك منع ابن عصفور[3] فيهما الترخيم ذلك نبه الأشموني إليهما وعنده يجوز ترخيمهما حيث جعلهما علم لجنس، يقول صاحب الهمع[4]: "زعم ابن عصفور أنه لا يجوز ترخيم صلعمة بن علقمة لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف، قال أبو حيان: فإطلاق النحويين يخالفه وأيضاً وإن كان كناية عن المجهول فإنه علم، ألا ترى أنهم منعوه الصرف للعلمية والتأنيث، فحكمه حكم أسامة للأسد[5]، وترى الباحثة أنه يرخم ؛ لأنه كونه علم جنس أقوى من كونه كناية عن المجهول.

التنبيه رقم (٢٨):

قال في شروط الترخيم [6]: (أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة، الأول: أن يكون مختص بالنداء، فلا يرخم نحو قل وقلة، والثاني: أن لا يكون مندوباً، والثالث: أن لا يكون مستغاثاً وأما قوله:

---

(١) ألفية ابن مالك، ص (٨٤).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٦١).

(٣) ابن عصفور: هو علي بن عصفور بن مصطفى الخضري الشافعي المتوفي (٦٦٩هـ) ، أنظر الأعلام ، ص٢٣٧.

(٤) همع الهوامع، ج ١، ص (١٨٢).

(٥) همع الهوامع، ج ١، ص (١٨٢).

(٦) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٦٨).

كلما نادي منادٍ منهم ** يا لئيم الله قلنا بالمال[1]

فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله: أعام لك بن صعصعة بن سعد [تمناني ليقتلني لقيطٌ] [2] والصحيح ما مر).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى شروط أهملها ابن مالك ولم يذكرها في منظومته حيث إن من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادي والسماع الوارد في لفظها يقتضي قصرها على المنادي المبني على الضم، ولا تستعمل منادي مباشرة لأنها لا تكون مضافة ولا شبيهة بالمضاف ولا نكرة مقصودة ومنها قل وقلة فهما مبنيتان على الضم في محل نصب ففي هذا التنبيه يشير إلى شرطي المنادي المندوب والمستغاث وما أورده من شواهد يدلُّ على وروده، وإن كان شاذاً فمن الواضح أنه يؤيد مذهب السماع.

التنبيه رقم (٢٩):

قال في ترخيم الاسم المقصور [3]: (يقال في ترخيم معطوفون ومصطفين علمين يا معطف قولاً واحداً كما نبه عليه في شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة لأن أصله معطفيون ومصطفيين وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة).

إذا أردنا ترخيم معطفون ومعطفين نقول يا معطف بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الأول، والياء والنون من الثاني، لأن أصلهما معطفيون ومعطفيين بضم لاياء في معطفيون وكسرها في معطفيين فلما تحركت هذه الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، وحذفت لالتقاء الساكنين، فالحركة مجانسة لأن الضمة قبل الواو في الأول ، والكسرة قبل الياء في الثاني، فلا يضر أن تكون في المجانسة

---

(١) البيت لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية ج ٤ ص ٣٠٠ وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص ٦٨ والشاهد بامال والأصل بالمالك حيث اتصلت به اللام رغم الصعاب وهو ثابت.

(٢) البيت للأحوص بن شريح في الكتاب ج ٢ ص ٢٣٨ والشاهد فيه أعام حيث رخم المستغاث الذي لم تتصل به لام الاستغاثة والأصل أعامرُ.

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٧١).

تقديراً، لأن المجانسة التقديرية كالظاهرة، ولهذا وجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين وأشباههما إن كانا علمين. [1]

التنبيه رقم(٣٠):

قال في ترخيم اثنا عشر واثنتا عشرة [2]:(إذا رخمت اثنا عشر، واثنتا عشرة، علمين حذفت العجز مع الألف قبله فتقول: يا أنت، ويا أثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا).

لم يذكر ابن مالك هذا الموقع لذا نبه عليه الأشموني ويعد من إضافاته كما اعتدنا منه ذلك، وذلك في حذف كلمة ومعها حرف قبلها ولذلك في لفظين من المركبات العددية (أثنا عشر واثنتا عشرة) إذا جعلا علمين للبس في المركب العددي غير العلم وذلك لأن عجز الكلمة يكون بمنزلة نون (اثنان واثنتان) في اسم المفرد فصارت هي والألف بمنزلة الحرفين الزائدين في آخر أصل المثنى إذا كان علماً.

وهذا التنبيه من دقائق النحو التي اهتم بها الأشموني كثيراً.

التنبيه رقم(٣١):

قال في ترخيم كلمة قمطر : (منع الكوفيون ترخيم قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير، وقد تقدم مذهب الفراء فيه).

إن الاسم المرخم يجوز فيه لغتان: لغة ممن ينتظر ولغة من لا ينتظر وما أراده الأشموني، من قوله (هذه اللغة) لغة من ينتظر، أي إن كان ما قبل الآخر حرف لين، فإن كان صحيحاً لا يحذف سواء كان متحركاً نحو: سفرجل، أو ساكن نحو: قمطر [3] فتقول: يا قمط خلافاً للفراء في قمطر، فإنه يجبر: يا قم يحذف حرفين ودليله أن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر الاسم الصحيح لفظاً وتقديراً على لغة التمام ولفظاً فقط على لغة الانتظار وفيه إنه على لغة التمام بضم. [4]

---

(١) النحو الوافي، ج ٤ ص (١٠٨).

(٢) حاشية الصبان، ج ٣ص (٥٠١).

(٣) قمطر: الجمل القوي الضخم، ومنه أيضاً الرجل القصير القامة، لسان العرب، ج ٥ ص (١١٦).

(٤) حاشية الصبان، ج ٣ ص (٥٠٩).

التنبيه رقم(٣٢)

قال في حكم (أي) في أسلوب الاختصاص [١]:(لا يقع المختص مبنياً على الضم إلا بلفظ (أيها وأيتها)، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعلٌ واجبُ الحذف، تقديره أخصُّ، واختلف في موضع (أيها وأيتها)، فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً وذهب الأخفش إلى أنه منادي ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمرﷺ:(كل الناس أفقه منك يا عمر)، وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة، وزعم أنها تحتمل وجهين: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصوص به، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور).

إذا كان لفظ الاختصاص ب(أيها وأيتها) فأي في محل نصب على المفعولية ب أخص المحذوف، فهما يفسر ويحدد بهما المقصود والها فيها للتنبيه ويرى الأخفش، أنهما منصوبان على النداء، واستدل بأنه لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ويرى السيرافي أنهما معربتان فهو رأي غير مقبول وفي رأيه تكلف ولا يؤخذ به والصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة[٢] وأرجح نصبهما بفعل تقديره أخص، لبعده عن التكلف والذي عليه جمهور النحاة.

التنبيه رقم(٣٣):

قال في عامل النصب في (إياك والشر) [٣]: (الأول ما قدمته من التقدير في (إياك والشر) هو ما اختاره في شرح التسهيل، وقال: إنه أقل تكلفاً، وقيل الأصل: أتقي نفسك أن تدنو من الشر، والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغني عن النفس، فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨٠).

(٢) أوضح المسالك ج ٤، ص (٦٧).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨١).

عصفور وذهب ابن طاهر[1] وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل).

أشار الأشموني إلى أن الناصب (نفسك والشر) الفعل وهو في تقدير الكلام أحذر تلاقي نفسك والشر، فحذف الفعل (أحذر) وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي نفسك الشر ثم حذف المضاف الأول وهو تلاقي وأُنيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والشر ثم حذف المضاف إليه الثاني وهو نفس وأنيب عنه الثالث وهو الكاف فانتصب بعد أن كان مجروراً بالإضافة، وانفصل لتعذر اتصاله فصار إياك، وهذا التنبيه به تكلف .

ثم ذكر رأياً آخر وهو أقرب للفهم وهو تقدير فعل من جنس آخر ليعطف به جملة على جملة مثل: إياك والشر، والتقدير إياك أحذر وأبغض الشر، فالفعلان المقدران أحذر وأبغض كل واحد منهما من جنس فعطفنا الجملة على الجملة وترى الباحثة رجاحة هذا الرأي وصوابه؛ لبعده عن التكلف.

التنبيه رقم(٣٤):

قال في حكم الضمير في باب الإغراء والتحذير [2]: (حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو: إياك نفسك أن تفعل، وإياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك وزيداً أن تفعل وإياك أنت وزيد أن تفعل).

ففي هذا التنبيه يوضح أن توكيد الضمير في باب التحذير سواء أكان ضميراً بارزاً أم مستتراً فحكمه حكم توكيد الضمير إن كان ضمير رفع أو نصب وذلك أن إياك فيها ضميران أحدهما: إياك والآخر ضمير مستكن يتكون من الفعل والفاعل الناصب له فتقول إياك نفسك وإياك أنت نفسك، وذلك بأن الضمير ضمير نصب فيؤكد بفاصل أو بدونه، وأما إن أردنا توكيد ضمير الرفع فلابد من وجود الفاصل وهذا التنبيه من إضافاته لما ذكره ابن مالك:

---

(١) ابن طاهر: هو محمد بن أحمد بن طاهر قرأ النحو على مشايخ الأندلس وبرعة فيها، أنظر أنباه الرواةعلى أنباه النحاة ، جمال الدين أبي الحسن القفطي ، ت – محمد أبي الفضل ،ج٤، ط٤ ، ١٤٣٣هـ ، دار الكتب – القاهرة ، ص١٨٨.

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨٠).

التنبيه رقم(٣٥):

قال في جواز إظهار العامل مع التكرار [١]: (شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار، الصور الأربع المتقدمة، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهي (رأسك رأسك) يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال:

وتحور رأسك كأباك جُعل ** إذا الذي يحذرُ معطوفاً وصل[٢]

وقد صرح ولده بما تقدم).

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَدُونَ عطفٍ ذَا الإيَا انسُب وَمَا ** سِوَاهُ ستْرُ فِعلِهِ لَن يَلزَمَا

إلا مع العطف أو التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري فكان هذا التنبيه تعليق على المتن، إلا مع العطف أو التكرار فذكر أربع صور هي:

أ- الإفراد نحو: الكذب.

ب- التكرار: الضيغم الضيغم نحو: رأسك رأسك.

ج- العطف مع عدم ذكر المحذر: مثل:﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[٣].

د- العطف: رأسك والسيف.

والمراد في هذا التنبيه صورة العطف والتكرار.

في هذا التنبيه أيضاً إشارة إلى أن بعضهم يجيز إظهار العامل مع المكرر وبعضهم وصفه بالقبح، ويرى ابن الناظم[٤] وجوب ستر العامل ويكتفي بالمحذر منه منصوباً بفعل جائز الإظهار والإضمار في الإفراد ولازم الإضمار في العطف والتكرار.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨٢).

(٢) ألفية ابن مالك، ص (٨٤).

(٣) سورة الشمس الآية (١٣).

(٤) شرح ابن الناظم ص (٤٣٣).

التنبيه رقم (٣٦):

قال في جواز الواو (واو المعية) في أسلوب التحذير [١]: (العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولاً معه جائز، فإذا قلت: إياك وزيداً، أن تفعل كذا، صح أن تكون الواو واو مع).

أشار الأشموني إلا أن في أسلوب التحذير إذا وردت أمثلة تشتمل على الواو فحكم الواو أن تكون للمعية وما بعدها منصوب بها لأنها تصح أن تؤول بمعنى مع وأجاز أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه وهنا يجوز إظهار العامل لعدم العطف.

التنبيه رقم(٣٧):

قال في حكم العطف على إياي وإيانا [٢]: (ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على (إياي، إيانا) فإنه قال: ينصب محذر إياي وإيانا معطوفاً عليه المحذور، فلم يصرح بشذوذ وهو خلاف هنا).

ففي هذا التنبيه علق الأشموني على قول ابن مالك:

وشذ إياي وإياه أشذ ** وعن سبيل القصد من قاس انتبذ[٣]

وفيه مقارنة على رأي ابن مالك هنا وفي شرح التسهيل، ونلاحظ أن الأشموني لم يعلق على الاختلاف في الرأي بل أضافه في شرحه وهو من إضافاته لما ذكر في كتب ابن مالك الأخرى.

ويدلُّ على اهتمام الأشموني بآراء ابن مالك هنا وهناك أي رأيه في كتبه الأخرى ويدلّ أيضاً على سعة إطلاعه وفهمه لآراء ابن مالك.

التنبيه رقم(٣٨):

قال في حكم رفع الاسم المكرر في الإغراء والتحذير [٤]: (قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير كقوله:

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨٣).

(٣) ألفية ابن مالك ص (٨٦).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨٥).

إن قوماً منهم عمير وأشباه ** عمير ومنهم السفاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قال ** أخو النجدة السلاحُ السلاحُ[1]

وقال الفراء في قوله تعالى:﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[2] نصب الناقة على التحذير، وكل تحذير فيه نصب ولو رفع على إضمار هذه لجاز، فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير).

أشار الأشموني إلى أنه يجوز رفع الاسم المكرر في أسلوب الإغراء والتحذير ويتغير حكمه من كونه مفعول به منصوب إلى خبر لمبتدأ محذوف على إضمار مبتدأ ولأن العرب تجوز رفعه. [3]

---

(١) البيتان بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٠٦/٤ وشرح الأشموني ج ٥ ص (٨٣).

(٢) سورة الشمس الآية (١٣).

(٣) النحو الوافي ١٣٥/٤.

المبحث الثالث

أصول التنبيهات النحوية عن أسماء الأفعال:

التنبيه رقم (١):

قال في أصل اسم الفعل [١] : (كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه الجمهور وقال بعض البصريين: إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه، وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل: مدلولها المصادر، وقيل: ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باقٍ على اسميته كرويد زيداً، ودونك زيداً، وما عداه فعل كنزال وصه، وقيل: هي قسم برأسه يسمى خالفه الفعل).

ففي هذا التنبيه ذكر مجموعة من الأقوال عن حقيقة اسم الفعل وتسميته بهذا الاسم، ورجح منها اسمية هذه الأفعال، وهو رأي جمهور البصريين، حيث أشار إلى الآراء الخلافية ووافق البصريين.

التنبيه رقم(٢):

قال في حكم أسماء الأفعال من حيث الإعراب [٢]: (ذهب كثيراً من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان، وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وأغناها مرفوعها من الخبر كما أغني في نحو: أقائم الزيدان).

هذا التنبيه يشير إلى الخلاف السابق فإن كانت أسماء الأفعال تعرب مبتدأ فهي عندهم أسماء، فرأي الجمهور والمصنف والأخفش أن أسماء الأفعال ليس لها

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٨٦).

(٢) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

موقع من الإعراب مطلقاً، وإن كانت نائبة عن الأفعال فموضعها النصب، وترجح الباحثة الرأي الذي يقول إنها أسماء لأفعال لا موضع لها من الإعراب، وتعمل عمل فعلها التي تدل عليه وهذا ما ذهب إليه ابن مالك ومن وافقه. [1]

التنبيه رقم(٣):

قال في إلحاق (وي) كاف الخطاب [2]: (تلحق(وي) كاف الخطاب كقوله:

ولقد شفي نفسي وأبرأ سقمها ** قيل الفوارس ويك عنتر أقدم[3]

قيل: الآية المذكورة قوله تعالى:﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ ﴾[4] من ذلك وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويلك، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح (أن)بفعل مضمر كأنه قال: (ويك أعلم أن)، وقال (قطرب: قبلها لام مضمر والتقدير ويك لأن)والصحيح الأول.

قال سيبويه: سألت الخليل عن الآيتين فزعم أن(وي) مفصولة عن كأن بدل ما قاله الشاعر:

وي كأن من يكن له نشبٌ ** يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضرِّ[5]

اشتمل هذا التنبيه على آراء تبين حكم (ويك) هل هي اسم فعل أم خلافه، والرأي الراجح هي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب).

وهذا التنبيه يدلُّ على اهتمام الأشموني بالسماع وذكره للشواهد التي وردت في القرآن الكريم وذكره لرأي أبي الحسن إلى أنه ويك مفصولة عن كأن فإنه أراد أن يُعلم بان الكاف من جملة وي وليست التي في صدر كان وجئ بها متصلة بالكاف فهي اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وهذا هو الرأي الراجح.

التنبيه رقم (٤):

---

(١) أوضح المسالك، ج ٤ ، ص (٧٩).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٨٩).

(٣) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩ ولسانا لعرب مادة وي والشاهد فيه مجيء ويك اسم فعل مضارع بمعنى أعجب وقد لحقتها كاف الخطاب وقال الكسائي ويك محذوفة من ويلك فالكاف على وله ضمير مجرور.

(٤) سورة القصص الآية (٨٢).

(٥) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب (٤٠٤/٦) وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ، ص (٨٩).

قال في حكم الضمير المتصل بأسماء الأفعال[1]: (قال فيه أيضاً: اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات، فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء (على عبد الله زيداً) بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الوضع، لا مرفوعه ولا منصوبه، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضي الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول (عليكم كلكم زيداً) بالجر توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع).

ففي هذا التنبيه أشار إلى أن الكوفيين والكسائي بعدما اتفقوا على أنها أسماء أفعال اختلفوا فيما بينهم في كون الضمير في محل رفع أو نصب وهذا يدل على أنها عندهم معامل معاملة الأفعال وينفي هذا الخلاف اتفاقهم على أنها أسماء أفعال وما ذهب إليه البصريون مبني على كونها أسماء مضافة والضمائر مضاف إليه وهو الذي رجحه الأشموني واستدل له، وفي رأي الباحثة أنه الرأي الأقرب للصواب؛ وذلك أن هذه الأسماء لا تقبل علامة الأفعال ولذلك فهي ليست أفعالاً وذلك لأنها تكون مجرورة مثل: (إليك).

التنبيه رقم(٥):

قال في حكم الضمير في (يعملان) هل هو عائد إلى اللفظ أم المعنى [2]: الضمير في يعملان عائد على رُويد وبله في اللفظ لا في المعنى، فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى).

هذا التنبيه تعليق على متن الألفية:

كذا رويد وبله ناصبين ** ويعملان الخفض مصدرين[3]

فيشير إلى أن هناك اختلافاً في المعنى في قوله (يعملان) فالضمير يعود إلى لفظ رويد وبله وليس إلى معناهما لاختلافهما في المعنى واجتماعهما في اللفظ،

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٩٠).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٩٢).

(٣) ألفية ابن مالك، ص (٨٧).

ف(يله) في الأصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف (دع) ودع لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك. [1]

وهذا التنبيه يوضح دقة الأشموني في تبيين الاختلاف بين اللفظ والمعنى كما يشير إلى أن بعض أسماء الأفعال تستعمل مصدراً أو اسم فعل مثل رويد ويله وهو ما ذكره في هذا التنبيه فإن أضيفا إلى مفعولهما فهما مصدران وإن انتصب ما بعدهما فإنهما اسم فعل مثل يله زيداً إلى دع زيداً.

التنبيه رقم(٦):

قال في حكم أسماء الأفعال الظرفية قياسية أم سماعية [2]: (قال في شرح الكافية: ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي، أي فإنه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع).

إن من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف مثل عليك نفسك أي إلزمها وإليك أي تنح ودونك زيداً خذه وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى وفيه يعرض لقضية السماع وبالقياس والأشموني مهتماً بالسماع، وما يدل على اهتمامه بالسماع تنبيهه هذا، فلا يقاس على هذه الظروف لخروجها عن الأصل، وما خرج عن أصله لا يقاس عليه ونجد الأشموني لا يهمل القياس فذكر رأي الكسائي وأنه يقيس ما سمع على ما لم يسمع.

ويدل هذا التنبيه على دقة الأشموني واهتمامه بالسماع والقياس، وآراء النحاة.

التنبيه رقم(٧):

قال في حكم اتصال ضمير المخاطب بأسماء الأفعال المنقولة [3]:(قال فيه أيضاً: لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب، وشذ قولهم: عليه رجُلاً ليسني بمعنى ليلزم، وعلى الشيء: بمعنى أو لنيه، وإلى بمعي أنتحي وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ).

---

(١) التصريح على التوضيح، ج ٢ ص (١٩٩).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٨٩).

(٣) المرجع السابق، ج ٥ص (٩٠).

من أسماء الأفعال المنقول من الظرف أو الجار والمجرور وهو المقصود في هذا التنبيه فهو لا يجر إلا ضمير المخاطب مثل مكانك: بمعنى أثبت.

ففي هذا التنبيه يوضح تناقض ابن مالك في آرائه فهو ذكر أنه شاذ في كتابه (الكافية) بقوله: شذ قولهم[1]: عليه رجلاً بمعنى: ليلزم على الشيء وناقض هذا الرأي في التسهيل: ولما كانت لأسماء الأفعال مشاركة للأفعال أنها لاتسند أبداً[2] وفي ألفيته لم يذكر هذا الشذوذ وإنما ذكر اتصالها بضمير الخطاب، وذكره في التسهيل غير شاذ ولذلك نبه عليه الأشموني، ويدل تنبيهه هذا على اهتمام الاشموني ب آراء ابن مالك في الألفية مقارنة بكتبه الأخرى.

التنبيه رقم(٨):

قال في حكم الضمير بعد رويد وبله [3]: (إذا قلت: رويدك وبله الفتي احتمل أن يكونا اسمي فعل، ففتحتهما فتحت بناء والكاف من رويدك حرف خاطب لا موضع لها من الإعراب مثلها في ذلك وإن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب، وحينئذٍ فالكاف في رويدك تحتمل الوجهين أن تكون فاعلاً وأن تكون مفعولاً).

أشار في هذا التنبيه إلى أن الاسم بعد هاتين الكلمتين إن كان مجروراً فهما مصدران لأن اسم الفعل لا يكون مضافاً فيتعين أن تكونا مصدرين إن بعدهما مجروراً، وفتحتهما فتحة بناء، وتكون فتحة إعراب مع المصدر وفي الألفية ذكر النصب ولم يفصل وإنهما يعملان الجر فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين فيجران الاسم بعدها على أنه مضاف إليهما فالجر دليل على بقائهما مصدرين لأن اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر مطلقاً[4] فما بعدهما يحتمل رفعاً ونصباً، رفعاً على أنه فاعل، ونصباً على أنه مفعولاً وهذا ما رجحه الأشموني ونبه إليه.

---

(١) الكافية ٤٨/٢.

(٢) التسهيل ج ١ ص (١٧).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٩٠).

(٤) النحو الوافي، ج ٤، ص (١٣١).

التنبيه رقم(٩):

قال في حكم خروج بله ورويد عن الطلب [١]: (تخرج رويد وبله عن الطلب، فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف، فيكون ما بعدها مرفوعاً وقد روى (بله الأكفُّ) بالرفع أيضاً، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو على الرفع بعدها، وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر زخراً من بله ما أطلعتم عليه) [٢]فوقعت معربة مجرورة بمن، وخارجة عن المعاني المذكورة، وفسرها بعضهم بغير، وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من يُعدُّها من ألفاظ الاستثناء، وهو مذهب لبعض الكوفيين، وأما رويد فتكون حالاً نحو (ساروا رويداً) فقيل: هو حال من الفاعل أي: مرودين، وقيل: من ضمير المصدر المحذوف أي: ساروه أي: السير رويدا، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو: ساروا سيراً رويداً، أو محذوف نحو ساروا رويداً: أي سيراً رويداً.

فصل الأشموني في كلمتي (رويد وبله) فذكر عدداً من المعاني فالكلمتان من الأسماء المنقولة عن المصدر، والمعاني التي ذكرها للكلمتين من حيث المصدرية وتركها، فتكونا أسمي فعل ثم فصل في (بله) حيث إنها تكون مجرورة بمن فهي اسم معرب كما ورد في الحديث المذكور في التنبيه وذكر رأياً آخراً وهو استعمالها مصدراً غير نائب عن فعله، وإن كان منوناً يكون حالاً أو نعتاً لمحذوف مثل: ساروا رويداً، والتقدير ساروا سيراً رويداً أو ساروا مرودين: أي مروداً فيه، وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني الآراء التي تؤيد المعنى النحوي ولكنه لم يرجح رأياً من هذه الآراء.

التنبيه رقم(١٠):

قال في جواز إعمال اسم الفعل فيما تقدم عليه [٣]: (مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمراً، قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل متقدماً نفسه متأخر عليه جائز عند سيبويه).

لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه فلا تقول في ذراك زيداً، زيداً وراك وذلك بخلاف الفعل، وفي هذا التنبيه يذكر جواز ذلك ولكن بشرط: وأطم أنه يقبح زيداً

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٩١).

(٢) صحيح مسلم كتاب الجنة وصف نعيمها وأهلها ج ٤ ص (٢١٧٤).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥، ص (٩٢).

عليك، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن تقول: زيداً فحسب فنصب بإضمار الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، ولكنه ضعيف، ليس بقوة الفعل لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل. [1]

ومن هذا نخلص إلى أن إذا كان اسم الفعل مضمراً يجوز تقديم معموله عليه نحوك زيداً عليك هذا ما نبه إليه الأشموني.

التنبيه رقم (١١):

قال في حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه [2]:(ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين).

أراد الأشموني بقوله (المسألة) عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه وذلك لضعفه وعدم تصرفه، ثم ذكر رأي ابن الناظم، إذ يذكر هذا مذهب جميع النحويين ما عدا الكسائي فإنه أجاز فيه ما يجوز في الفعل من التقديم والتأخير، ومن الكوفيين الخضري[3] فأجازه الكوفيين ودليلهم ما ورد في قوله: (كتاب الله عليكم).[4]

ورُد هذا القول بأنه على سبيل التأويل وليس النصب باسم الفعل وأرجح عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه لضعفه.

التنبيه رقم(١٢):

قال في حكم أسماء الأفعال المنون وغير المنون [5]:(ما ذكره الناظم هو المشهور، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس).

هذا التنبيه تعليق على قول ابن مالك:

واحكُم بِتنكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ** مِنهَا وَتَعرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ [6]

---

(١) الكتاب، ج ١ ص (٢٥٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٩٢).

(٣) حاشية الخضري، ج ٢ ص (٦٨٥).

(٤) الكتاب ج ١ ص (٢٥٣).

(٥) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٩٢).

(٦) ألفية ابن مالك ص (٨٧).

إن ما نكره الناظم هو إن ما جاء من أسماء الأفعال منوناً فهو نكرة نحو صهٍ ومهٍ وأيهٍ وما لم ينون فهو معرفة.

وفي هذا التنبيه يشير إلى قول ابن خروف[1] بقوله (ذهب قوم) ومراده بالتنوين هنا تنوين التنكير وعدم التنكير يدلُّ على التعريف ويدل هذا التنبيه على اهتمام الأشموني بكل صغيرة وكبيرة.

(١) التصريح على التوضيح، ج ٢ ص (٢٠١).

المبحث الرابع

أصول التنبيهات النحوية عن (نوني التوكيد):

التنبيه رقم(١):

قال في توكيد الفعل الذي اجتمع فيه القسم مع الاستقبال [١]: (منع البصريون نحو: (والله ليفعل زيد الآن) استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك: (والله إن زيداً ليفعل الآن) وأجازه الكوفيون، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير (لأقسم) والبيتين).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن إذا وقع جواب القسم مضارعاً منفياً لم يؤكد، وإذا كان بمعنى الحال أكد باللام دون النون، لأنها مختصة بالمستقبل وذلك نحو: (والله ليفعل زيد الآن كذا) ولا يجوز ليفعلن كذا[٢]، ولذلك منعه البصريون للتعارض، ولأن النون تخلصه للمستقبل.

التنبيه رقم(٢):

قال في التوكيد بـ(ما) الواقعة بعد (رُبَّ) [٣]:((كلامه يشمل (ما) الواقعة بعد (رب) وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ما في المعنى ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكي: (ربما يقولن ذلك) ومنه قوله:

رُبَّما أَوفَيتُ في عَلَمٍ ** تَرفَعَن ثوبي شِمالاتُ[٤]

ففي هذا أشار إلى التوكيد بعد (ما) الواقعة بعد رُبَّ إذ إنه يقل التوكيد بعدها كما ذكر، لأن التوكيد لا يناسبه، فهو ماضي في المعنى غالباً، ثم أشار إلى بعض

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٠٤).

(٢) حاشية الخضري، ج ٢ ص (٦٨٩).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٠٥).

(٤) البيت لخزيمة الأبرشي في شرح شواهد المغني، ص ٣٩٣ والشاهد فيه ربما أوفيت حي كفت ما رب عن عمل الجر وأيضاً الشاهد فيه ترفعت حيث أكد الفعل المضارع بالنون الخفيفة بعد ما المسبوقة ب رُبَّ وهذا قليل، شرح الأشموني ج ٥ ص (١٠٥).

الأحكام الواردة فيه، بأنه قليل، وأنه شاذ، وهذا يدلّ على اهتمام الأشموني بمعيار القلة والشذوذ، والضرورة، فيتضح للباحثة أنه رجحُ الرأي الذي يقول: إنه لا يختص بالضرورة ثم ذكر ما حكاه سيبويه بأنهم يقولون ربما تقولن، وكثر ما تقولن ذاك، لأنه فعل غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلا (ما) له لازمة فأشبهت عندهم لام القسم[1] فالأشموني مهتم بقضية السماع كما اهتم بمعيار القلة والكثرة وهذا يدل على أنه مهتم بكافة القضايا النحوية.

التنبيه رقم(٣):

قال في حكم التوكيد بعد (لم وربما) [2]: (نص سيبويه على أنه ضرورة، لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد (ربما) قال في شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن).

ففي هذا التنبيه يرى الأشموني أن التوكيد بعد (لم) قليل وعند سيبويه يعدُّ ضرورة لأنه ماضي في المعنى ثم أكد قلة وروده وذكر أنه في (ربما) أحسن منه في التوكيد بـ(لم) وذلك لأن الفعل المضارع بعدها لم يقلب إلى ماضي مثل: (لم) ولكن (ربما) تدخل على المستقبل مثل قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾[3] فالأحسنية ناتجة عن التوسع في (ربما) وتقل مع التوكيد بـ(لم).

التنبيه رقم(٤):

قال في جواز التوكيد بعد لا النافية [4]: (ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني والجمهور على المنع ولهم في الآية تأويلات فقيل: لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة (فتنة) فتكون نظير).

جاءوا بمذق هل رأيت الذين قط وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم أبتدأ نهى الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، فأخرج النهي عن إسناده للفتنة، فهو نهي مخول، كما قالوا: لا أرينك هٰهنا، وهذا تخريج الزجاج والمبرد

---

(١) الكتاب، سيبويه، ج ٣ص (٥١٨).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥، ص (١٠٦).

(٣) سورة الحجر الآية (٥).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٠٦).

والفراء، وقال الأخفش الصغير:(لا تصيبن) هو على معنى الدعاء، وقيل: جواب قسم، والجملة موجبة، والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم اشبعت اللام وهو ضعيف: لأن الإشباع بابه الشعر، وقيل: جواب قسم، ولا نافية ودخلت النون تشبيهاً بالموجب كما دخلت في قوله:

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً فعل الكرام ** ولو فاق الورى حسبا [1]

قال الفراء الجملة جواب الأمر نحو قولك: أنزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية، ومن منع النون بعد لا النافية منع (أنزل عن الدابة لا تطرحنك)).

في هذا التنبيه ذكر الأشموني آراء العلماء حول جواز التوكيد بعد لا النافية، فهو قليل كما ذكره ابن مالك أما الجمهور يمنع ذلك، وما ورد فهو على سبيل التأويل، ومن جوزه فهو عنده حملاً على لا الناهية وذلك أن شرط التوكيد المنفي كونه متصلاً بـ(لا) شبهه بفعل النهي، وقد فعل به ذلك من غير القسم كثيراً. [2]

فالنفي بـ(لا) متصلة كالنهي على الأصح، ومن منعه ذكره على سبيل التأويل، وفيه تكلف، كالتأويلات التي ذكرت في شرح الآية القرآنية:﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ ﴾[3] التي استشهد بها الأشموني في تنبيهه.

التنبيه رقم(٥):

ال في حكم التوكيد بعد النفي [4]: (إذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقاً لكن نص غيره على أنه المفصولة ضرورة).

ففي هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

أو مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ ** وَقَلَّ بَعْدَ ما وَلَم وَبَعْدَ لاَ

وَغَيرِ إمَّا مِن طَوَالِبِ الجَزَا ** وَآخِرَ المُؤَكِّدِ افْتَح كَابْرُزَا[5]

---

(١) البيت بلا نسبة الأشموني ج ٥ ص (١٠٧) والشاهد فيه قوله تالله لا يحمدن حيث أكد الفعل المضارع المسبوق بلا النافية الواقع في جواب القسم بالنون الثقيلة وهذا ضرورة.

(٢) شرح التسهيل ج ٣ ص (٧٧).

(٣) سورة الأنفال الآية (٢٥).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٠٧).

(٥) ألفية ابن مالك، ص (٨٨).

فهو يعدُّ تعليق على ما ورد في متن الألفية، إذ يفهم من كلامه الاطراد مطلقاً، أي سواء كانت (لا) مفصولة من المضارع أو موصولة به، وذكر في المغنى أنه بعد المفصولة أما الموصولة فهو سماعي.

التنبيه رقم (٦):

قال في دخول نون التوكيد على الشرط الواقع بعد إن المؤكدة بـ(ما) [١]: (مقتضي كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل، فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط (إما) وجواب الشرط مطلقاً ضرورة).

يعدُّ هذا التنبيه تعليقاً على قول ابن مالك:

وَغَيرِ إمَّا مِن طَوَالِبِ الجَزَا ** وَآخِرَ المُؤَكِّدِ افْتَح كَابْرُزَا[٢]

تلحق نون التوكيد الشرط الواقع بعد إن المؤكدة بـ(ما) نحو: (إما تضربن زيداً أضربه) ومنها قوله تعالى:﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾[٣] ويرى البعض أن دخولها في الشرط وغير الشرط ضرورة لذلك نبه إليه الأشموني.

قال في حكم توكيد المضارع الذي لا يستوفي الشروط وأفعل التعجب تنبيهاً[٤]: جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه:

لَيتَ شِعري وَأَشعُرَنَّ إذا ما ** قَرَّبوها مَنشورَةً وَدُعيتُ[٥]

وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب كقوله:

ومستبدل من بعد غضبي حريمة ** فأحر به من طول فقرٍ وأحريا[٦]

وهذا من تنبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى، وأشذ من هذا قوله:

أقاتلن أحضروا الشهودا)

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٠٨).

(٢) ألفية ابن مالك ص (٨٨).

(٣) سورة الأنفال الآية (٥٧).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥، ص (٩).

(٥) البيت للسموأل بن عاديا في ديوانه ص ٨١ شرح الأشموني ج ٥ ص (١٠٩).

(٦) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني، ج ٥ ص (١١٩).

ففي هذا التنبيه أشار الأشموني إلى أن الفعل المضارع إذا كان عارٍ عن معنى الطلب والشرط ونحوهما تأكيده بالنون في غاية الندرة.

ثم ذكر أن ابن مالك لم يذكره وهذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

ما ذكره من الشواهد لضرورة الشعر فهو في غاية الندرة مما ذكر الشارح أي: إن التوكيد في هذه الحالة أقل من القليل وهذا يدلّ على اهتمامه بقلة الاستعمال مما يدل على اهتمامه بالسماع.

المبحث الخامس

أصول التنبيهات النحوية عن ما لا ينصرف:

التنبيه رقم(١):

قال في المنون وغير المنون [١]: (ما ذكره الناظم هو المشهور، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس).

إن الذي ذكره هنا في هذا التنبيه هو ما نون من هذه الأسماء وهو نكرة نحو: صهٍ ومهٍ، وما لم ينون فهو معرفة نحو: صهْ ومهْ، ويقول ابن مالك:

واحكُم بِتَنكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ** مِنهَا وَتَعرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ[٢]

ثم ذكر بقوله: (ذهب قوم) وهو ظاهر قول ابن خروف. [٣]

والمراد بالتنوين هنا تنوين التنكير وعدمه يدلُّ على التعريف.

التنبيه رقم(٢):

قال في حكم تنوين جمع المؤنث السالم [٤]: (يستثني من كلامه نحو مسلمان فإنه منصرف مع أنه فاقدٌ للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب).

ففي هذا التنبيه يقيد الأشموني ما ذكره ابن مالك فمفهوم كلامه أن ما ليس منوناً فهو فاقدٌ للتنوين، فيشكل كلمة مسلمات وليس هو المراد إذ إن كلمة (مسلمان) منصرفة فهو مستثنى من كلامه ولم يستثنها في ألفيته.

أشار الأشموني في هذا التنبيه لما لم يذكره ابن مالك وهو ينون جمع المؤنث السالم وتنوينه لمقابلة جمع المذكر السالم[٥] وهو إشارة لقول ابن مالك:

الصَّرفُ تَنوِينٌ أتَى مُبَيِّناً ** مَعنًى بِهِ يَكُونُ الإسمُ أمكَنَا[٦]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٩٤).

(٢) ألفية ابن مالك، ص (٧٨).

(٣) التصريح على التوضيح، ج ٢، ص (٢٠١).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١١٧).

(٥) أوضح المسالك، ج ٤ ص (١١٣).

(٦) ألفية ابن مالك، ص (٨٩).

التنبيه رقم(٣):

قال في حكم الصرف إذا جاء الوزن أصل في الفعل [١]:(مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع لرحمه، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحاً، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة، أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما، إذ لم يدخلا في كلام الناظم، فإنه علق المنع على وزن أفعل وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل، أي الفعل به أولى ولم يخصه بأفعل ولفظه فيها:

وَوَصفٌ أصليٌ وَوَزْنٌ أصلاً ** في الفعل تاء أنثى به لن توصلا

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع).

يشير في هذا التنبيه إلى ما منع من الصرف لأجل الوصفية ووزن الفعل، والأمثلة التي ذكرها كل واحد منها وصف خالص الوصفية وعلى وزن الفعل المضارع لكنها تلحق بها تاء التأنيث فيقال: امرأة أرملة، وأباترة، وأدابرة وذكر في هذا التنبيه أن أرمل ومؤنثه أرملة ولم يذكر المثاليين الآخرين، لأنه ذكر أفعل مؤنث أفعلة وهاتان الكلمتان ليستا على هذا الوزن ونجد أن رأيه هنا ورأيه في شرح الكافية لم يشترط وزن أفعل وإنما ذكر أنه وزن أصلي في الفعل.

التنبيه رقم(٤):

قال في حكم ما لا يكون الفعل فيه أولى من الاسم [٢]: الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى، لا على وزن أفعل ولا الفعل مجرداً، ليشمل نحو: أحيمر وأفيضل من المصغر، فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر ولا يرد بطل وجدل وندس فإن لكل واحد منها وإن كان أصلاً في الوصفية، وعلى وزن (فعل) لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٢٥).

(٢) المرجع نفسه ج ٥ ص (١٢٥).

ففي هذا التنبيه تعليق على قوله: وصف أصلي، ووزن أفعلا، إذ إنه على وزن أفعل لا على وزن الفعل، إذ وردت كلمات على وزن الفعل ولكنها معروفة وقد يكون وصف أصلي ولكن وزنه من الأوزان التي يشترك فيها الاسم والفعل.

ووزن أفعل فيه قصور فكان أولى أن يقول وزن الفعل الذي هو به الأولى ليشمل كل هذه المحترزات وهذا التنبيه تعليق على متن الألفية.

التنبيه رقم(٥):

قال في الوصفية الأصلية والعارضة [١]: (مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم، نظراً إلى الأصل وطرحاً لما عرض من الاسمية).

أشار في هذا التنبيه إلى أن الكلمتان (أسود، وأرقم) أنها أوصاف في الأصل ولكنها وضعتا موضع الصفات فلا يلتفت إلى اسميتها، أي أنهما يمنعان من الصرف، نظراً إلى الأصل ولا يعتد بالاسمية فيمتنعان.

التنبيه رقم(٦):

قال في حكم تنوين جوارٍ [٢]: (ما ذكره في تنوين جوارٍ ونحوه متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره، وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون، ولا تحذف ياؤه وإنه يجر بفتحة ظاهرة وهم وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه).

إن اسم الفاعل المنقوص تحذف ياؤه رفعاً وجراً عند تنوينه، وهو في هذا التنبيه يوافق رأي ابن مالك وجمهور النحاة، ويصف ما دونه بالوهم ودليل ذلك: أنّ في آخر نحو: جواز مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا خلا ما هي فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير، وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض، فحذف الياء وعوض عنها بالتنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٢٥).

(٢) المرجع السابق، ج ٥ ص (١٣٠).

وبهذا التنبيه يتضح لي أن الأشموني يرى أن الرأي الذي يقول إنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وأنه يجر بفتحة ظاهرة رأي غير صحيح وضعف الاستدلال به فيحسن إهماله. [1]

وهذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(٧):

قال في حكم جوارِ في الصرف [2]: (قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير، لأن سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه منصرف، وقد تقدم في أول الكتاب).

في هذا التنبيه يجرى صيغ منتهي الجموع إن كانت معتلة الآخر مجرى سار غير أن علامة الجر الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف ويعلل لعدم ظهور الفتحة لأنها نائبة عن مستثقل وهو الكسرة.

التنبيه رقم(٨):

قال في منع كلمة (ثمانٍ) من الصرف تشبيهاً (بجوار) [3]:(شذ منع صرف ثمانٍ تشبيهاً (بجوار) نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة، قال في شرح الكافية ولقد شبه ثمانياً بجوار من قال:

يَحدو ثَمانيَ مُولَعاً بِلِقاحِها حَتّى هَمَمنَ بِزَيغَةِ الإرتاجِ[4]

والمعروف فيه الصرف لما تقدم قيل هما لغتان).

هذا التنبيه يوضح أن ما كان الجمع فيه مشابهاً لصيغتي مفاعل أو مفاعيل وكان أوله حرفاً مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض فتجمع فيه صفتان فرعية في اللفظ

---

(١) النحو الوافي، ج ٤ ص (٦٢٨).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٣٠).

(٣) المرجع السابق، ج ٥ ص (١٣٢).

(٤) البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٩١ وبلا نسبة في شرح الأشموني ص (١٣٢، والشاهد فيه قوله ثماني حيث منعها من الصرف للضرورة.

لأنه خرج من صيغ الآحاد والعربية[1]، وفرعية المعنى ؛لأنه يدل على الجمع وهو يمنع من الصرف أيضاً.

وفي هذا التنبيه ذكر منع كلمة (ثمانٍ) من الصرف رغم أن ألفها غير عوض ولكنها منعت من الصرف لأنه شبه بـ(دراهم) لكونه جمعاً في المعنى وليس هو على النسب حقيقة فكان الألف فيه غير عوض على أنه نادر والمعروف فيه الصرف نحو: رأيت ثمانياً على حد يمانيا.

فإن كان الألف عوضاً عن ياء النسب حذف أحد الياءين وجعلت الألف عوضاً عنها فتصرف (ثمانٍ).

ويشترط أيضاً في منع صرف الموافق (مفاعل) وزناً لا جمعاً إذا كانت الألف عوضاً عن إحدى ياءي النسب كما هي في (يمان) وثمان) فإن أصلها (يمني، وثمني) فحذفت إحدى الياءين، وجعلت الألف عوضاً فلذلك صرف. [2]

وذكر في الكافية:

وكل ما يشبه بين مفرداً ** جر بمنع الصرف إن تجردا

من ياء نسب شبهها ومن ** تقدير وزن غير ما به قرن[3]

وهذا ما نبه إليه الأشموني وهو نقله من كتب ابن مالك الأخرى.

التنبيه رقم(٩):

قال في حكم النون الأصلية فيما ختم بألف ونون [4]: (ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيهاً لها بالزائدة نحو: سنان وبيان والصحيحُ صرف ذلك).

ففي هذا التنبيه يرجح صرف الاسم إن كان مختوماً بنون أصلية وقبله ألف زائدة لأن الشرط لمنع الاسم المختوم بالألف والنون أن تكون النون زائدة فإن كانت أصلية فيصرف، وهذا ما أجمع عليه النحاة، وخالفهم الأخفش إذ إنه منع ما كان

---

(١) حاشية الخضري، ج ٢ ص (٧٠٦).

(٢) شرح الكافية، ج ٢ ص (٧٣).

(٣) المرجع نفسه، ورقم الصفحة.

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٣٦).

آخره لنون أصلية ولم تقف الباحثة على رأي يؤيد مذهب الأخفش في هذه المسألة فجمهور النحاة يجمعون على صرفه.

التنبيه رقم(١٠):

قال في إعطاء حكم البدل حكم المبدل منه [١]:(إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك: أصيلانٌ فإن أصله أصيلان فلا سمى به مُنه ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف بعكس (أصيلان) ومثال ذلك حنانٌ في حناء أبدلت همزته نوناً).

ففي هذا التنبيه يذكر أن القاعدة الأساسية في منع الصرف إلى الأصل وليس العارض، فأصل هذه الكلمات منعُ الصرف فينظر للحرف الأصلي وليس الطارئ، وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى.

حيث ذكره في الكافية: [٢]

وبدل الذي به المنع حصل ** يمنع الأصل الذي منه البدل

التنبيه رقم(١١):

قال في حكم الثلاثي ساكن الوسط إن لم يكن أعجمياً ولا منقولاً [٣]: (ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي: الصرفُ أفصح قال ابن هشام: وهو على غلط جلي وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع، قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو: (قيذ) لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها، فلم يكثر في الكلام بخلاف هند).

وهذا التنبيه تعليق على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكر ك(هند ودعد) يجوز فيه الصرف ومنعه، والمنع أولى وهذا ما أيده ابن مالك والجمهور، ثم ذكر الآراء التي وردت في هذا الموضع ومنها: أن الصرف أفصح وذلك لمقاومة الخفة وهي أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل وتكر

---

(١) المرجع السابق، ج ٥ ،ص (١٣٦).

(٢) شرح الكافية ج ٢ ، ص (١٠٠).

(٣) حاشية الخضري، ج ٢ ،ص (٧١١).

شروطاً للعلمية والتأنيث وفي هذا التنبيه يشير إلى أن الثلاثي إن لم يكن ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر فيه وجهان:أحدهما المنع والصرف، المنع أحق لوجود سببين، والصرف لمقاومة السكون ومن يؤيد الصرف يرى أنه أولى لأن مراعاة اللفظ فيما لا ينصرف هو الباب. [1])

التنبيه رقم(١٢):

قال في حكم ما كان على حرفين من الصرف وعدمه [2]: (قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيدٍ ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه هذا لفظه، وظاهره جواز الوجهين، وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البسيط في يدّ صرفت بلا خلاف ليس بصحيح).

في هذا التنبيه يرجح الأشموني الرأي الذي يقول: ما كان على حرفين فهو ثنائي لفظاً ثلاثي تقديراً ساكن الوسط، فكلمة يدي بالإسكان يجوز فيها الوجهان الصرف وعدمه وهذا الرأي مطابق لرأيه في التسهيل فالأشموني نقله عن ما ذكر في كتب ابن مالك الأخرى.

التنبيه رقم(١٣):

قال في حكم المذكر الثلاثي الخالي من التاء إذا سمي به [3]:(إذا سمى مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً، خلافاً للفراء وثعلب، إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو: فخذ أم سكن نحو: حزب ولابن خروف في المتحرك الوسط وإن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو: سعاد، أو تقديراً كاللفظ نحو: جبل مخفف جيال اسم للضبع بالنقل منع من الصرف.

المتفق عليه العلم إذا كان مختوماً بالتاء منع من الصرف مطلقاً وإن كان خالياً منها وكان ثلاثياً ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر يجوز صرفه ومنعه مثل هند وفي هذا التنبيه ذكر الأشموني وجهاً آخراً وهو إن سمينا به مؤنث ثلاثي وفيه خلاف بعضهم منعه مطلقاً سواء كان ساكن الوسط أم متحرك، ومنعه البعض

---

(١) شرح المفصل، ج ١ ،ص (٧٠).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (١٣٧).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ،ص (١٣٨).

الآخر وتعليلهم أن في نقله إلى المؤنث ثقل يعادل خفة اللفظ بالسكون ويجعلها كالعدم فيرجع إلى تحتم المنع. [1]

وإذا سميت رجلاً بسعاد، أو جيال وتقديرها جيعل لم تصرفه: لأن من قيل هذه الأسماء تمكنت في المؤنث واختص بها، أو هي مشتقة وليس شيئاً منها يقع على مذكر. [2] وبعد هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم(١٤):

قال في ما ينصرف من الأفعال إذا سميت بها [3]: (قد فهم من قوله (يخص الفعل أو غالب) أو الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو: ضرب ودحرج خلافاً لعيسى بن عمر [4] فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكاً بقوله: أنا ابنُ جلا وطلاع الثنايا. [5])

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجُل جلا الأمور وجربها و(جلا) جملة من فعل وفاعل: فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله:

نبئت أخوالي بني يزيدُ [6] والذي يدل على ذلك إجماع العرب على حرف كعب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب [7] إذا أسرع، وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحكي مسمى به وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكاً بهذا البيت، ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى قال: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو: رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٤ ص (١٢٢).

(٢) الكتاب ج ٣ ص ٢٣٩.

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٤٠).

(٤) عيسى بن عمر الثقفي : أبو سليمان عيسى بن عمر صاحب كتاب الجامع وهو شيخ للخليل بن أحمد الفراهيدي ، الموسوعة العربية،ص٧٣.

(٥) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي في شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٤٠) والشاهد فيه جلا.

(٦) الشاهد من شواهد التصريح ج ١ ص (١١٧) والأشموني ج ٥ ص (١٤٠) وقائله هو رؤبة بن العجاج والشاهد فيه يزيد فهو سمى به منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل.

(٧) كعسب من الكعسبة وهو للحد للشديد على تقارب الخطي، شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٤٠).

والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلاً نقول حجر عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم).

في هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

كذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعلاَ ** أو غَالِبٍ كأَحمَدٍ ويَعلى[1]

فـ(جلا) اسم منقول عن الفعل واختلفت الآراء في هذا النوع من الفعل فهو غير منصرف عند عيسى بن عمر لأنه منقول من الفعل فلم يراع غلبة الفعل كما ذكر الناظم وترى الباحثة أنه ليس اسم وهو محكي به والأشموني يؤيد الرأي الذي يقول: أن الفعل يكون بعد الحكاية لذلك لا حجة لعيسى بن عمر في منعه من الصرف لشبهه بالفعل واستدل أيضاً بما ورد من السماع في صرفهم للمنقول من الفعلية.

والأشموني يشير إلى أن ما نقل من الفعلية على الحكاية يكون معروفاً فإذا غلب شيء على شيء فالحكم للغالب.

وترى الباحثة إذا خالف العلم الطريقة السائدة للفعل لا يمنع من الصرف.

التنبيه رقم(١٦):

قال في حكم منع (أمس) من الصرف [2]: (نظير (سحر) في امتناعه من الصرف (أمس) عند بني تميم، فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف ويبنيه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة، خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر.

وحكي ابن أبي الربيع إن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط، وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز:

إني رأيتُ عجباً منذ أمسا[3]

---

(١) ألفية ابن مالك، ص (٩١).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٤٥).

(٣) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في شرح شواهد الإيضاح ص (٥١٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (١٤٥).

قال في شرح التسهيل: ومدعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأنه سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في (أمس) فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق أن لا يعول عليه ويدل للإعراب قوله:

اعتصم بالرجاء إن عن يأسٍ وتناسي الذي تضمن أمسِ[1]

وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس فحذف الباء وال فتكون الكسرة كسرة إعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف أو لفظ معه بالألف واللام أو نكر أو صغر أو كسر).

من الأسماء الممنوعة من الصرف للعلمية والعدل كلمة (أمس) ولم يذكر (أمس) ابن مالك إذ ذكر (سحر) وأضاف الأشموني في هذا التنبيه (أمس) وذكر آراء النحاة مما يدل على حرص الأشموني فذكر في هذا التنبيه بعض الشواهد التي تؤيد رأياً معيناً، فبني تميم بعضهم يمنعه مطلقاً لأنه معدول عن الأمس ، وبعضهم يعربه في الرفع غير منصرف فذكر أكثر وجه ولكنه لم يرجح وجهاً من هذه الوجوه، ففي حال الظرفية يبني على الكسر وعلى الفتح وفي غير الظرفية خمس لغات، البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً، وبتنوين وإعرابه منصرفاً وغير منصرف مطلقاً وإعرابه غير منصرف رفعاً وبناؤه نصباً وجراً فإن قارن ال أعرب غالباً.

وهذا التنبيه من إضافاته من كتب ابن مالك الأخرى إذ ذكره في التسهيل والكافية، وكل معدول سمي به فعدله باقٍ إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله في التسمية باقٍ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره.

وترى الباحثة أن الرأي الراجح هو رأي سيبويه فهو أقرب للصواب وأبعد عن الغموض والإبهام وهو أن الفتح في (أمسا) فتح إعراب.

التنبيه رقم(١٧):

---

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ج ٢ ص (١٣٣) وهمع الهوامع ج ١ ص (٢٠٩) والأشموني ج ٥ ص (١٤٦).

قال في حكم (حزام) من الصرف إن سمى به مذكراً [1]:(أفهم قوله مؤنثاً أن حزام وبابه لو سمى به مذكر لم يبن، وهو كذلك بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما يكون مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني أن إذا انتفت علة من العلل التي تمنع الصرف ينتفي صرف الاسم كما إذا سميت رجلاً حزام فانتفت علة التأنيث، وبقيت علة العدل فذكر وجهين ورجحَّ صرفه لانتفاء علة التأنيث.

التنبيه رقم(١٨):

قال في وزن (فعال) معروفاً وغير معروف [2]: (فعال يكون معدولاً وغير معدول، فالمعدول إما علم مؤنث كحزام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو: نزال، وإما مصدر نحو: حماد وإما حال نحو: والخيلُ تعدُ في الصعيد براد. [3])

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو: حلاف المنية وإما صفة ملازمة للنداء نحو: فساق، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر كصباح معدول عن مؤنث فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وإن سمى به مؤنث فهو كحزام ولا يجوز البناء خلافاً لابن باشاذ. [4]

وغير المعدول يكون اسماً كجناح ومصدراً نحو: ذهاب، وصفه نحو جواد، وجنساً نحو: سحاب، فلو سمى بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق.

إذا سمى بما جاء على وزن (فعال) مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً والبناء كباب حزام، وإن سميت بهذا الوزن مذكراً فبعضهم يصرفه كـ(صباح) وبعضهم يمنعه ويقيسه على(عناق)، وتكر رأي ثالث وهو إن بني (كحزام) وعليه ابن باشاذ.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٤٧).

(٢) المرجع السابق ورقم الصفحة.

(٣) البيت للذابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص (٢٤١) والشاهد فيه بداد.

(٤) ابن باشاذ هو: طاهر بن أحمد بن باب شاذ أحد أئمة النحو والصرف شرح جمل الزجاجي والمحتسب في النحو وشرح النخبة مات سنة ٤٦٩هـ بغية الوعاة ج ٢ ص ١٧.

التنبيه رقم(١٩):

قال في حكم (أفعل) إذا كان اسماً[١]:(إذا سمى بأفعل التفضيل مجرداً من مِنْ ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع، كما قال في شرح الكافية: لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة مِنْ لفظاً أو تقديراً فإذا سمى به مع مِن ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه).

ففي هذا التنبيه نكر أن أفعل التفضيل هو وصف ملازم لكلمة مِن فإذا سمى به وحذفت منه من كان بعيداً من الوصفية فيصرف لعدم جزء العِلة أي: كما لابد من صرف أحمر إذا نكر كذا لابد من صرف أفعل التفضيل المجرد من مِن إذا نكر بعد التسمية به. [٢]

وأما إن سُمي به مصاحب مِنْ ثم نكر امتنع صرفه، لأنه يعود للصفة وهي مانعة له من الصرف مع العلمية لأنه يشترط في وصفيته مصاحبة من.

التنبيه رقم (٢٠):

قال في جواز منع الصرف للضرورة [٣]: (فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يُسمع إلا في العلم، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا).

في هذا التنبيه تعليق على قوله:

ولا ضطراد أو تناسب ظرف ** ذو المنع والمعروف قد لا ينصرف[٤]

والمراد به في الضرورة، وذكر الآراء التي وردت في ذلك، وفي هذا التنبيه نكر العلمية فقط، ولم يذكر حكم الوصفية، وعلل الصبان لذلك لأن العلمية أقوى ولورودها في السماع.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٤٩).

(٢) شرح الكافية ج ٢ ص (٩٨).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٥٦).

(٤) ألفية ابن مالك، ص (٩٢).

لم يعلل الأشموني لترجيحه للعلمية دون الوصفية فكان ينبغي له أن يعلل لذلك في تنبيهه لا لوجود إحدى العلتين وذلك في الضرورة كما ذكر الشارح، وهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك لذلك نبه عليه.

المبحث السادس

أصول التنبيهات النحوية عن إعراب الفعل:

التنبيه رقم(١):

قال في تقديم معمول (لن) عليها [١]:(الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً أضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير).

ففي هذا التنبيه يقصد تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيداً لن أضرب واستدل به على عدم تركيبها من(لا، أن)، إذ إنه لو كان كذلك للزم تقديم ماضي الصلة على الموصول وهو ممتنع[٢] وورد في السماع ومنه قول الشاعر:

فهائماً لن أبرحا ** بمثل أو أحسن من شمس الضحى

فنلاحظ تقديم هائماً على لن أبرحا وهي معمول معمول لن.

التنبيه رقم(٢):

قال في الفصل بين (كي والفعل) [٣]: (إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل علمها، خلافاً للكسائي، نحو صبئت كي فيك أرغب والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب، قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار).

في هذا التنبيه تفصيل إذ ذكر الشارح هذه المسألة مجملة، وفي هذا التنبيه يذكر الآراء التي وردت فالفصل بغير (ما) لا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وفي القسم والشرط يبطل عملها فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل. [٤]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (١٦٤).

(٢) شرح التسهيل، ج ٣ ،ص (٣٣٧).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ،ص (١٧٢).

(٤) همع الهوامع ج ٢ ، ص ٥ حاشية الصبان ج ٣ ص ٥٥٤.

ومجمل الصور تقدمه على المعمول فقط، نحو: (جئت كي النحو أتعلم) والثانية جئت كي أتعلم، ولذلك الراجح هو المنع للفصل في الأولى وفي الثانية والثالثة لأن كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم عليها.

التنبيه رقم(٣):

قال في حكم عمل أن مضمرة [١]:(إذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بأن مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمر (كي) والأول أولى لأن (أن) أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة).

في هذا التنبيه أشار إلى أن هي أم الباب لذلك رجح إضمارها في قولنا: جئت لتكرمني ومن رجح كي فهو رأي ضعيف و(أن) أولى منها لأصالتها في النصب فعملت ظاهرة ومقدرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة. [٢]

التنبيه رقم(٤):

قال في حكم تقديم معمول أن عليها [٣]: (أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهداً بقوله:

ربيته حتى إذا تمعددا ** كان جزائي بالعصا أن أجلدا[٤]

قال في التسهيل: لا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمر).

لا يتقدم معمول معمول أن عليها كما ذكر في الشاهد ولكن ما ورد في شرح التسهيل والذي ذكره الفراء لا حجة له فيه لندوره وإمكان تقدير عامل مضمر.

الشاهد المذكور في التسهيل:

وإني امرؤ من عصبة خندقية ** أبت للأعادي أن تديخ رقابها[٥]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٧٤).

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى لأبي عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري تحقيق: عرفات مطيعي مكتبة دار مراد جدة ص ١٠١.

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٧٦).

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ج ٢ ص (٢٨١) والشاهد في قوله تمعددا فهو على وزن تفعلل نقله تمفعل فالميم أصلية.

(٥) البيت لعمارة في المقتضب ج ٤ ص (١٩٩) والشاهد فيه أن تريخ رقابنا.

التنبيه رقم(٥):

قال في الفصل بين أن ومعمولها بالظرف وشبهه [١]: (أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً نحو: أريد أن عندك أقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً كقوله:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً** أدع القتال وأشهد الهيجاء[٢]

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد).

من أحكام أن أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه اتصالاً مباشراً، ويجوز الفصل بلا النافية أو الزائدة ويمنع سيبويه والجمهور الفصل مطلقاً وفي هذا التنبيه يذكر أن بعضهم أجاز الفصل بالظرف وشبهه وأجاز الكوفيون بالشرط نحو: (أردت أن تزورني أزورك) بالنصب وشبه الظرف المراد به الجار والمجرور.

والرأي الراجح مع رأي الجمهور لقربه من الصواب وترى الباحثة أن (أن) لابد أن تتصل بالفعل اتصالاً مباشراً.

التنبيه رقم(٦):

قال في الجزم ب(أن) [٣]:(أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ** تعالوإلى أن يأتنا الصيد الخطب[٤]

وقوله:

أحاذر أن تعلم بها فتردها ** فتتركها ثقلا على كما هيا[٥]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٧٦).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (١٧٦) والأشباه والنظائر ج ٢ ص (٢٣٣) الشاهد فيه أدع حيث نصب الفعل المضارع بـ لن مضمرة.

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٧٧).

(٤) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٣٨٩ وبلا نسبة في شرح التسهيل ج ٥ ص ١٧٧ والشاهد فيه قله إن بالنا حيث جزمت أن للفعل المضارع على لغة بعض العرب.

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٢٤ وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (١٧٧) والشاهد فيه قوله أن تعلم حيث زم بـ أن على لغة.

وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب وهو فتركها عليه بدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم).

في هذا التنبيه اهتم الأشموني بما ورد في لغات بعض العرب ولم يرجح لغة على أخرى ولكن الراجح هي ناصبة وما جاء ساكن للضرورة.

التنبيه رقم (٧):

قال في عمل (أن) مضمرة بعد (لام الجر) [١]:(ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام جر والنصب (بأن) مضمرة وهي مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة لنفسها وذهب ثعلب إلى أن (اللام) ناصبة بنفسها لقيامها مقام (أن) والخلاف اللامين، أعني : لام الجحود ولام كي).

في هذا التنبيه ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في المضارع المنصوب بلام الجحود هل منصوب بأن مضمرة أم باللام؟ فأشار إلى الخلاف إلى الخلاف ووافق البصريين فعندهم أنه منصوب (بأن) مضمرة بعد (اللام) وفيه تعليق على قول ابن مالك: [٢]

وَبَيِّنَ لاَ وَلاَمِ جَرِّ التُّزِم ** إظهارَ أن نَاصِبَةً وَإن عُدِم

فإن أصل مظهراً أو مضمراً وبعد نفي كان حتماً أضمرا

التنبيه رقم(٨):

قال في حذف لام الجحود وإظهار أن [٣]: (أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلاً بقوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[٤] والصحيح المنع ولا حجة في الآية لأن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر).

في هذا التنبيه يشير إلى أن لا يجوز حذف (لام) الجحود، ويوضح أن ما استشهد به بعض النحاة لا حجة لهم فيه، وهذا يدل على دقته ، إذ إنه يجيز الحذف عند بعض النحاة معتمداً على ظاهر الأمثلة الواردة عن العرب وقد بحث عنها

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٨٨).

(٢) ألفية ابن مالك، ص (٩٣).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٨٩).

(٤) سورة يونس الآية (٣٧).

وانتهي إلى أن المحذوف فيها لا يتعين أن يكون أحدهما، بل يستقيم المعنى على تقدير غيره فلا داعي لإباحة حذف واحد منها وفي لام الجحود عنده مضمرة لا محذوفة وهو الرأي الأقرب للصواب لوجود الأدلة عليه.

وهذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

التنبيه رقم (٩):

قال في عامل النصب في الفعل المضارع بعد أو [١]: (ذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب(بأن) مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها).

في هذا التنبيه ذكر اختلاف النحاة في عامل النصب في الفعل المضارع بعد أو ف(أو) حرف عطف مهمل وما ذهب إليه الكسائي من أنها ناصبة بنفسها ضعيف، ونصبه عند البصريين بأن مضمرة ليس بـ(أو) لأنها من حروف العطف ولا عمل لها .

التنبيه رقم (١٠):

قال في نصب حتى الفعل المضارع بنفسها [٢]: (ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها توكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحُود).

في هذا التنبيه ذكر الأشموني أن كثير من النحاة يرون أن النصب في حتى بأن مضمرة وهنا ذكر رأي الكوفيين ولم يذكر رأي البصريين في أنها حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسم بعدها مجرور وتعليل الكوفيين بأنها ناصبة بنفسها؛ لأنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى (كي) كقولك: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أي: كي تدخل الجنة وإما أن تكون بمعنى(كي أن) كقولك: أطع الله حتى تطلع الشمس، أي إلى أن تطلع الشمس فهي عندهم إذا قامت مقام كي وكي

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (١٩٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (١٩٥).

ناصبة فكذلك ما قام مقامها والأرجح هو أن الفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة وما ذكره الكوفيون يعترضه بعض الآراء التي لا ترجحه، وذلك أن (حتى) من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، ولذلك وجب تقدير (أن) لتكون ناصبة للفعل وقد رد ابن الأنباري ما ينقض هذه القاعدة، وأن حتى ليست ناصبة بنفسها ثم استشهد بها جارة وعطف عليها فعل منصوب ويدل هذا على أن الفعل بعد (حتى) منصوب بتقدير(أن) لا بها. [1]

التنبيه رقم(١١):

قال في حكم النصب بأن مضمرة بعد الفاء السببية [2]: (قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما، أو بعد حرص بإنما اختياراً نحو: (إن تأتني فتحسن إلى أكافئك) ونحو: (متى زرتني أحسن إليك فأكرمك) ونحو:﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[3] في قراءة من نصب وبعد الحصر بألا والجر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً نحو:(ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا).

ونحو قوله:

سأترك منزلي لبني تميم ** وألحق بالحجاز فاستريحا[4])

في هذا التنبيه ذكر النصب بأن مضمرة بعد الفاء السببية دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ما جاء في قول ابن مالك:

والفعل من بعد الجزاء أن يقترن بالفاء أو الواو بتثليث قمن**

فقد ذكر ابن مالك: أن الفعل ينصب بأن مضمرة وجوباً، وذلك إذا كان بعد الفاء المجاب بها نفي أو طلب، وفي هذا التنبيه أضاف الأشموني: أن الفعل بعد الفاء المسبوقة بغير نفي أو طلب لا ينصب إلا لضرورة كالشاهد المذكور، ففي هذا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢ ص (٥٩٨).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٢٠٣).

(٣) سورة آل عمران الآية (٤٧).

(٤) البيت للمغيرة بن حبناء التميمي وهو من الوافر الشاهد قوله فاستريحا حيث جاء منصوباً بعد الفاء وهو ليس مسبوق بنفي أو طلب شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠٣).

الموضع يصح اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط فينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً فذكر منها:

١- الفاء الواقعة بعد نفي بالاستثناء وكان منها النقض بعد الفاء والمضارع نحو:(ما تزورنا فتخدمنا إلا تسرنا بطرائفك).

٢- الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجوابه، أو بعدها نحو: (من يهن فيسهل الهوان عليه) فيجوز النصب وعدمه.

٣- الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر إنما وفي حالة الضرورة المسبوقة بأداة الحصر نحو: (ما تتكلم إلا فتحسن الكلام).

والخبر الخالي من النفي أو الطلب ومن الحصر إلا نحو: (سأترك منزلي) فجاء المضارع (أستريح) منصوب على اعتبار الفاء للضرورة الشعرية هذا ما أجمع عليه معظم النحاة. (١)

التنبيه رقم(١٢):

قال في إجراء التشبيه مجرى النفي (٢): (يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو: (كأنك والٍ علينا فتشتمنا)أي: (ما أنت والٍ علينا) ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية: إن غيراً قد تفيد نفياً فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال: غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار إلى ذلك ابن السراج ثم قال: ولا يجوز عندي قلت: وهو عندي جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه).

في هذا التنبيه إضافة من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك، إذ ذكر النفي وأضاف إليه التشبيه الواقع موقعه في الشاهد المذكور في التنبيه كأنك والٍ علينا فتشتمنا شبيه بالنفي إذا قال ابن مالك:

وبعد (فا) جواب نفي أو طلب ** محققين (أن) وسترها حتمٌ نصب(٣)

فنلاحظ في البيت قصوراً إذ إنه ذكر أن (أن) مقدرة بعد الفاء السببية التي في صدر الكلام يقع جواب نفي محض أو طلب وفي هذا التنبيه ذكر أن ابن مالك لم

---

(١) النحو الوافي ج ٤ ص (٣٧٢).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠٣).

(٣) ألفية ابن مالك، ص (٩٣).

يتعرض للتشبيه الواقع موقع النفي، كذلك مما لم يذكره ابن مالك (غير) فهي تفيد النفي فتأخذ حكمه في النصب بعد فاء السببية ثم ذكر آراء النحاة فمنهم من يجوزه وذكر رأي ابن السراج وهو عنده لا يجوز، ولكنه رجح جواز ذلك وفي هذا التنبيه إضافة من إضافاته وهي التشبيه وغير.

وهذا يدل على حرص الأشموني بكل ما يتعلق بالمسائل النحوية وغيرها.

التنبيه رقم(١٣):

قال في عامل النصب في الفعل المضارع بعد الفاء السببية [١]:(ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما قدم في أو والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، والتقدير في نحو: ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك إتيان فتحديث، وكذا يقدر في جميع المواضع).

في هذا التنبيه ذكر الأشموني آراء البصريين والكوفيين في هذا العمال عامل النصب في المضارع بعد فاء السببية فذهب الكوفيون إلى أن العامل هو المخالفة أي أن الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو تمني مثل: ما تأتينا فتحدثنا، لم يكن الجواب نفياً فهو مخالف لما قبله.

والرأي الراجح رأي البصريين والفعل عندهم منصوب ب(أن) مقدرة ودليلهم أن الفاء حرف عطف لا عمل له وهي مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الأصل في عوامل النصب كما ذكر النحاة وأيضاً ذكر أن بعض النحاة عندهم الفعل منصوب بالفاء نفسها، ولكنه رجح رأي البصريين.

التنبيه رقم(١٤):

قال في الإجماع على الجزم بالفاء عند سقوطها [٢]: (الجزم عند التعري من الفاء جائز بإجماع).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠٤).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠٨).

من خصائص الفاء أنها انفردت عن الواو بالجزم بها بعد سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء بعد الطلب، فهو إضافة من كتب ابن مالك الأخرى.

وما ورد عنه في شرح الكافية: بأن هذا الجزم أجمع عليه جميع النحاة وهذا التنبيه يدل على اهتمام الأشموني بآراء النحاة.

التنبيه رقم(١٥):

قال في عامل الجزم عند سقوط الفاء [١]: (اختلف في جازم الفعل حينئذ فقيل: إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل، وسيبويه، وقيل: إن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط، أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور، وقيل الجزم بشرط مُقدر دلّ عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، وقيل: الجزم بلام مقدرة فإذا قيل: ألا تنزل تُصب خيراً فمعناه لتصب خيراً وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف، والمختار القول الثالث، لا ما ذهب إليه المصنف؛ لأن الشرط لا بد له من فعل، ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الأصل، ولا مقدراً بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط، بخلاف إظهاره معه ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة ولا يوجد له نظير).

نجد أن الأشموني في تنبيه سابق ذكر إجماع النحاة على أن(الفاء) إذا سقطت يجوز الجمع وفي هذا التنبيه يذكر علة الجزم وتعدد آراء النحاة حولها، أي: ما هو عامل الجزم إن سقطت الفاء؟ وهناك آراء متعددة في هذه المسألة ذكر بعضها في هذا التنبيه ورجح الرأي الذي ذهب إليه أكثر المتأخرين وهو الجزم بشرط مقدر يدل على الطلب وترى الباحثة أنه الرأي الأقرب للصواب، ولا تكلف فيه، وهذا هو مذهب الجمهور وهو الرأي المختار فهو محزوم بشرط مقدر مع فعله، ونبه إلى ذلك ؛لأن رأي ابن مالك غير ذلك، فالشرط لابد له من فعل ولا يكون الطلب نفسه وابن مالك قصده بالشرط التقديري وهو الشرط الحقيقي لأنه لابد له من أداة.[٢]

---

(١) المرجع السابق، ج ٥ ص(٢٠٩).

(٢) حاشية الصبان ج ٣ ص (٥٩٤) والنحو الوافي ج ٤ ص (٣١٨).

التنبيه رقم(١٦):

قال في شرط الجزم بعد النهي [١]: (قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي، وقال المرادي: وقد نسب ذلك إلى الكوفيين الشرط المشار إليه هو في قوله:

وشرط جزم بعد نهي أن تضع ** إن قبل لا دون تخالف يقع[٢])

لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إن) الشرطية على (لا) ولم يختلف المعنى مثل: (لا تدن من الأسد تسلم) بجزم تسلم[٣] ونبه بأن هذا الشرط أجمع عليه النحاة غير الكسائي الذي أجاز ذلك بناءً على أنه لا يشترط عند دخول (إن) على (لا) فجزمه على معنى إن تدن من الأسد يأكلك. [٤]

واستشهد الكسائي بالآية:﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[٥] والحديث قوله ﷺ (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا) [٦] يعنى شجرة الثوم بجزم تستكثر ويؤذنا وخرجه غيره بأنه مجزوم إلا في جواب النهي إذ لا يصح المعنى، وفي هذا التنبيه اتضح للباحثة أنه يرجح رأي الجمهور.

التنبيه رقم(١٧):

قال في شرط الجزم بعد الأمر [٧]:(شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع (إن تفعل) كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع (إن لا تفعل)، فيمتنع الجزم في نحو: أحسن إلى لا أحسن إليك فإنه لا يجوز إن تحسن إلى لا أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠٩).

(٢) ألفية ابن مالك ص (٩٣).

(٣) حاشية الخضري، ج ٢ ص (٧٣٩).

(٤) المرجع السابق ورقم الصفحة.

(٥) سورة المدثر الآية (٦).

(٦) أخرجه الترمذي في سننه ، ج ٣ ، ٤ ح رقم ١٨٠٦ .

(٧) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٠٩).

يصح جزم الفعل في جواب الطلب إن صح تقدير إن وكان المعنى مستقيماً وفي هذا التنبيه ذكر أن الكسائي أجاز الجزم وذلك لما جاء من السماع ما يصلح أن يحتج به الكسائي كقول الصحابة رضي الله عنهم: (يا رسول الله لا تشرف بصبك سهم وقولهﷺ من أكل من الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم) فيمن رواه بالجزم، ورواية الرفع أكثر، وحمل ما جاء من ذلك على الإبدال أولى من حمله على الشذوذ. (١)

التنبيه رقم (١٨):

قال في حكم النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر (٢): (أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو: صه أو خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك وذكر في شرح الكافية: أن الكسائي انفرد بجواز ذلك، ولكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني، فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك).

إن هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

والأمرُ إن كانَ بِغَيرِ الفعْلِ فَلاَ ** تُنصِبِ جَوَابَهُ وَجَزِمَهُ اقْبِلاَ(٣)

أي: إن كان الأمر مدلولاً عليه بغير أفعل أي باسم فعل أو بلفظ خبر لم يجز نصبه بعد الفاء أي : أنه متى كان الأمر بغير صيغة أفعل ونحوها لا ينصب، ولكن إن سقطت الفاء يجزم نحو: صه أحسن إليك وحسبك الحديث ينم الناس(٤) وفي هذا التنبيه ذكر أن الكسائي يرى أن اسم الفعل مطلقاً ينصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل وقيد غيره اسم الفعل فابن عصفور يرى أن ما يقاس على وزن فعال يجوز فيه ذلك ومما انفرد به الكسائي جوازه للنصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر وانفرد أيضاً بجواز نصب ما بعد الفاء، المجاب بها خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك حديثاً فينام الناس فهذه المسائل انفرد بجوازها الكسائي لا غيره.

---

(١) شرح التسهيل ج ٣ ص (٣٦٥).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢١١).

(٣) ألفية ابن مالك ص (٩٤).

(٤) حاشية الخضري، ج ٢ ص (٧٣٩).

التنبيه رقم(١٩):

قال في حكم شذوذ النصب بعد الدعاء المدلول عليه بالخبر [١]: (أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو: غفر الله لزيد فيدخل الجنة).

أيضاً ذكر ما انفرد به الكسائي بجواز نصبه بعد الفاء الدعاء الدال على الخبر وبعد من الشاذ الذي لا يقاس عليه، فهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك جملة فيدخل الجنة جملة دعائية، ولكنها تدل على الخبر فالدعاء من أنواع الطلب ولكن هذا الرأي لم يجمعوا عليه فذكره ابن مالك في ألفيته أنه بصيغة الدعاء وهو الأمر الأصيل المراد منه الدعاء والمضارع المسبوق ب(لام الأمر) أو ب(لا)الطلبية الناهية مع إرادة الدعاء لها وما أراده هنا في هذا التنبيه الدعاء ولكن لغير الصيغ المذكورة فأضاف صيغة الخبر المراد منه الدعاء نحو: غفر الله لزيد فيدخل الجنة وهو رأي صحيح ولكن لم يؤخذ به وأخذ بالرأي الأكثر إجماعاً.

التنبيه رقم(٢٠):

قال في حكم جواب الترجي عند سقوط الفاء [٢]: (القياس جواز جزم الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب، وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي، وهو يدلّ على صحة ما ذهب إليه الفراء).

ذكر الأشموني في هذا التنبيه ما ذهب إليه الفراء في هذه المسألة وهو نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لأن الجزم فرع النصب وهذا التنبيه يتحدث عن القياس وهذا يدلّ على اهتمام الأشموني به.

التنبيه رقم(٢١):

قال في حذف (إن) مع النصب بين السماع والقياس [٣]: (أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل وفي القياس عليه خلاف)

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢١١).

(٢) المرجع السابق ج ٥ ص (٢١٢).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢١٦).

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَشذَّ حَذفُ أن وَنَصبٌ فِي سِوَى ** مَا مَرَّ فاقبَل مِنهُ مَا عَدَّ رَوَى[1]

في أبيات سابقة ذكر ابن مالك المواضع التي ينصب فيها ب(أن) محذوفة وجوباً وجوازاً، وفي هذا البيت ذكر أن حذف أن والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا قياس عليه مثل: (مره يحفرها) بنصب يحفر أي: مُره أن يحفرها، وهذه المسألة ذكر أن فيها خلافاً بين النحاة وفي القياس عليها بحذف (أن) العاملة أيصح أم لا؟ وما علامة الفعل المضارع في هذه الحالة؟ هل هو منصوب باعتبار وجودها في السماع أم برفع؟ وما يجب الاقتصار عليه حرصاً على سلامة اللغة وأمناً للبس والاضطراب في فهمها هو الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وعدم القياس على ما ورد منها منصوباً[2] وهذا يدل على اهتمام الأشموني بقضايا اللغة ودقته في تحرى الآراء فذكر هذه المسألة وهو الإجماع على ذلك.

التنبيه رقم(٢٢):

قال في الفصل بين لا ومجزومها عند الضرورة [3]: (لا يفصل بين لا ومجزومها وأما قوله:

وَقَالوا أَخانا لا تُخشع لِظالِمٍ ** عَزِيزٍ وَلا ذا حَقِّ قَومِكَ تَظلِمِ

فضرورة، وأجاز بعضه في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب).

أشار في هذا التنبيه إلى جواز الفصل بين لا ومجزومها وذلك للضرورة، وفي القليل من كلام العرب مما يدلُ على اهتمامه بالسماع وإن كان قليلاً أو ضرورة.

التنبيه رقم(٢٣):

قال في حكم النصب ب(لم) [4]: (حكي اللحياني عن بعض العرب أنه ينصب ب(لم) وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب ب(لم) لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف (ألم نشرح لك صدرك) بفتح الحاء ويقول الراجز:

في أي يومي من الموت أفر ** أيوم لم يُقدر أم يوم قدر[1])

---

(١) ألفية ابن مالك ص (٩٤).

(٢) النحو الوافي ج ٤ ص (٤٠٠).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٢٠).

(٤) المرجع نفسه ج ٥ ص (٢٢٨).

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت؛ هذا كلامه وفيه شذوذان توكيد المنفي ب(لم) وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين.

ففي هذا التنبيه أشار إلى بعض اللغات الشاذة عند العرب وهي لغة تنصب بلم وتجزم ب(لن). [٢]

وهذا المثال ذكره ابن جني في المحتسب[٣] حيث استشهد للنصب كغيره بالقراءة السالفة ثم قال بعضها ما نصه: قرأت على ابن على في نوادر أبي زيد الرجز المذكور وهذا يدلُ على اهتمام الأشموني بالقراءات وإن كانت شاذة، ونجد الأشموني يردّ رأي من قال: إن الفتح لاتصال الفعل بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفت ونويت وهو رأي به تكلف، ويحسن الابتعاد عنه إذ الشائع فيها هو الجزم وما ورد فهو من باب الضرورة أو شاذ لا يقاس عليه لأنه لبعض العرب.

وهذا يدلُ على دقة الأشموني وسعة علمه ومعرفته بلغات العرب واهتمامه بما ورد فيها.

التنبيه رقم(٢٤):

قال في حكم دخول همزة الاستفهام على لم ولما [٤]: (تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما نحو:﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[٥] و:﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴾[٦] ونحو قوله:

وقلت ألما أصح والشيبُ وازع. [٧])

---

(١) البيت للإمام على بن أبي طالب في ديوانه ص (٧٩) وفي شرح المرادي ج ٣ ص (٣٣٩) وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (٢٢٨) والشاهد فيه لم يقدر حيث جاء على ظاهره لم نصبت الفعل المضارع بعدها وهو عند العلماء محمو على أن الفعل المؤكد بالنون الخفيفة فتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ج ٨ ص (٤٨٨).

(٣) المحتسب لابن جني، ج ٢ ص (٣٩٧).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٢٨).

(٥) سورة الشرح الآية (١).

(٦) سورة الضحى الآية (٦).

(٧) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص (٣٢) شرح الأشموني ج ٥ ص (٢٣٩) الشاهد فيه ألما أصح.

مما تشترك فيه (لم ولما) الجازمتان دخول الاستفهام ولا سيما التقريري ويظل عملها باقياً وهو من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك والأكثر أنها للتقرير وهو حمل المخاطب على الإقرار بثبوت ما بعدها مثل قوله تعالى:﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴾.

التنبيه رقم(٢٥):

قال في حكم المضارع إذا كان الشرط ماضياً [١]: (مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي ب(لم) تقول: إن لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه).

في هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَبَعدَ مَاضٍ رَفعَكَ الجزَا حَسَن ** وَرفعُهُ بَعدَ مُضَارِعٍ وَهَن[٢]

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء ورفعه وكلاهما صحيح، مثل: إن قام زيد يقم عمرو أو يقوم عمرو، وأضاف في هذا التنبيه إذا كان الشرط مضارعاً منفياً ب(لم) فكذلك يجوز في الجواب والرفع والنصب وهذا ما أفهمه كلام الناظم بقوله: (قد يشمله كلامه).

التنبيه رقم(٢٦):

قال في حكم جواز الجزم في جواب الشرط [٣]: (ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم والصواب عكسه كما أشعر به كلامه وقال في شرح الكافية: الجزم مختار والرفع جائز كثير).

هذا التنبيه كسابقه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَبَعدَ مَاضٍ رَفعَكَ الجزَا حَسَن ** وَرفعُهُ بَعدَ مُضَارِعٍ وَهَن

إشارة إلى أن الجزم أحسن، وهو ما رجحه في شرح الكافية ،أن كلا الضبطين حسن ولكن الجزم أحسن من الرفع، وترى الباحثة أن الرأي الراجح الجزم ؛لأنه وقع في جواب الشرط وجواب الشرط مجزوم. وقد ورد به القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾[٤]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٣٢).

(٢) ألفية ابن مالك ص (٩٥).

(٣) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٣٩).

(٤) سورة الملك الآية (٤).

التنبيه رقم(٢٧):

قال في إعراب المضارع المرفوع في جملة الجواب [١]: (اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً، وفصل سيبويه بين أن يكون قبلها ما يمكن أن يطلبه نحو: إنك في البيت فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون فالأولى أن يكون على حذف الفاء وجوز العكس وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء وإلا فعلى التقديم والتأخير).

هذا التنبيه فيه من التكلف حيث ذكر من التقدير، والاقتراض، والحذف والتقديم والتأخير، والرأي الأصح إن كان الجواب مرفوعاً فهو للضرورة أو حملاً على لغة ضعيفة كما ذكر من قبل ولا داعي للتكلف.

التنبيه رقم(٢٨):

قال في حكم المضارع إن تقدم الجزاء [٢]: (قال ابن الانباري يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن كقولهم: طعامك إن تزورنا تأكل تقديره طعامك (تأكل إن تزورنا).

ففي هذا التنبيه يشير إلى أن من النحاة ما يميل إلى الرفع أي: رفع المضارع إن كان له معمول متقدم على الأداة، نحو طعامنا أن تزرنا تأكل فطعام بالنصب مفعول مقدم للمضارع تأكل الذي يعتبر دليل الجواب المحذوف[٣] ، فهو ليس جواباً حقيقياً، لأن الجواب الحقيقي لا يتقدم ولا شيء من معمولاته على جملة الشرط ولا على الأداة وقد ذكر ابن مالك في أبيات سابقة لهذا البيت:

وَبَعدَ مَاضٍ رَفعَكَ الجزَا حَسَن ** وَرفعُهُ بَعدَ مُضَارِعٍ وَهَن

فهو ضعيف كما ذكر.

---

(١) المرجع السابق ج ٥ ، ص (٢٤١).

(٢) المرجع نفسه ورقم الصفحة.

(٣) النحو الوافي، ج ٤ ص (٤٧٦).

التنبيه رقم(٢٩):

قال في النسبة بين حذف الشرط والجواب[١]:(أشار بقد إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية، ولكنه في بعض نسخ التسهيل تسوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي ب(لا) تالية إن كما في البيت الأول وهو واضح، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة).

هذا التنبيه إشارة إلى قول ابن مالك:

وَالشَّرطُ يُغنِي عَن جَوَابٍ قَد عُلِم ** وَالعَكسُ قَد يأتِي إنِ المعنى فُهِم[٢]

وفيه ذكر تناقض ابن مالك في آرائه بأسلوب علمي ولم ينتقده في ذلك فأشار بكلمة (قد) وتعنى (القلة) في الألفية وطابق هذا الرأي في شرح الكافية ثم بأسلوب علمي ذكر: لكنه في بعض نسخ التسهيل ساوي بين حذف الشرط والجواب.

وقد ذكر في شرح الكافية والاستغناء عن جواب الشرط للعلم به كثير ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ ﴾[٣].

والاستغناء عن الشرط وحده أقل من الاستغناء عن الجواب ومنه قول الشاعر:

فَطَلِّقها فَلَستَ لَها بِكُفءٍ ** وَإِلّا يعل مَفرِقَكَ الحُسامُ[٤]

أراد ألا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

التنبيه رقم(٣٠):

قال في حذف الشرط والجواب للضرورة [٥]: (قال في التسهيل ويحذفان بعد إن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله:

قالَت بَناتُ العَمِّ يا سَلمى وَإِنْ ** كانَ فَقيراً مُعدِماً قالَت وَإِنْ[٦]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ، ص (٢٤٩).

(٢) ألفية ابن مالك، ص (٩٦).

(٣) سورة الأنعام الآية (٣٥).

(٤) البيت للأحوص في ديوان ص ١٩٠ وشرح شذور الذهب ص ٤٤٥.

(٥) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٤٩).

(٦) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ والمقاصد النحوية ج ١ ص ١٠٤ والشاهد فيه حذف الشرط والجواب بعد إي والتقدير وإن كان كذلك رقبته.

والتقدير: وإن كان فقيراً معدماً رضيته وكلامه في شرح الكافية يجوز حذفه في الاختيار على قلة، وكذا كلام الشارح ولا يجوز حذف الجزأين معاً مع غير إن).

وفي هذا التنبيه ذكر حذف الشرط والجواب معاً إن دلت قرينة عليهما والغالب أن يكون ذلك بعد إن وقد يحذفان والأداة غير (إن) فذكر في التسهيل أن حذفها ضرورة في والكافية يجوز في الاختيار بقلة، وأيد هذا القول قول الناظم.

والشرط يغنى عن جواب قد علم والعكس قد يأتي إن المعنى فهم[1]

إذ إن ابن مالك أجاز حذف الشرط والجواب بعد إن وهذا للضرورة وتبع في ذلك ابن عصفور فإنه ذكر أنه : إذا لم يكن بتعويض فلا يجئ إلا في الشعر، ولم ينص غيرهما على أن ذلك ضرورة بل قالوا يجوز حذف فعل الشرط والجزاء إذا فهم المعنى وهذا ما نبه إليه الأشموني.

التنبيه رقم(٣١):

قال في حذف الشرط وحده [2]: (إنما يكون حذف الشرط قليلاً إذا حذف وحده كله، فإن حذف مع الأداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى:﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾[3] تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى:﴿ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾[4] تقديره: إن أرادوا قلباً بحق فالله هو الولي بالحق لا ولي سواه، وقوله تعالى:﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرْضِي وَٰسِعَةٌ فَإِيَّٰيَ فَٱعْبُدُونِ ﴾[5] أصله: فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض فإياي في غيرها فأعبدون، وكذا إن حذف بعض الشرط نحو:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[6] ونحو: (إن خيراً فخير)).

---

(١) ألفية ابن مالك ص (٩٧).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٤٩).

(٣) سورة الأنفال الآية (١٧).

(٤) سورة الشورى الآية (٩).

(٥) سورة العنكبوت الآية (٥٦).

(٦) سورة التوبة الآية (٦).

ففي هذا التنبيه إشارة إلى أن حذف الشرط مع (إن) كثير أما حذفه وحده بدون (إن) فهو قليل نحو: (فلم نقتلوهم) فهنا حذفت الأداة وفعل الشرط، ومراده من حذف بعض الشرط أي فعل الشرط وهو كثير والمحذوف يقسمها بعده ففي قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ تقديره وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فما بعد المحذوف يفسره.

ونجد أن الأشموني اهتم بمعيار القلة والكثرة كعادته في بعض التنبيهات السابقة.

التنبيه رقم(٣٢):

قال في حذف الجواب مع أن الشرط مضارعاً [١]:(كل موضع استغنى فيه عن عن جواب الشرط، لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ، أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾[٢] ونحو:﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾[٣] ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل، ولا والله إن تقم لأقومن وأما قوله:

ولديك إن هو يستزدك مزيد[٤]

وقوله:

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم•• ليعلم ربي أن بيتي واسع[٥]

فضرورة وأجاز ذلك الكوفيين إلا الفراء. [٦]

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٥٢).

(٢) سورة الزخرف الآية (٤٦).

(٣) سورة مريم الآية (٤٦).

(٤) البيت لعبد الله بن عتمة في خزانة الأدب ج ٩ ص ٤١ وبلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (٢٥٣) والشاهد فيه عن هو يستزدك حيث جاء حرف الشرط مفصولاً عن الفعل المضارع باسم وهذا شاذ وحقه أن يكون ماضياً سواء لفظاً أو معنى.

(٥) البيت للكميت بن معروف في خزانة الأدب ج ١٠ ص (٦٨) وبلا نسبة في شرح المرادي ج ٤ ص (٢٦٧) وشرح الأشموني ج ٥ ص (٢٥٣) والشاهد فيه للعلم يريد ليعلمن بنون توكيد فحذفها ضرورة.

(٦) شرح الكافية ج ٥ ص ١٦٨ز

ففي هذا التنبيه أضاف الأشموني إلى حذف الجواب مع أن شرطاً آخراً وهو معنى الشرط لفظاً ومعنى، لفظاً كالماضي ومعنى كالمضارع المجزوم ب(لم) والجواب الموجود هو جواب القسم ولا يجوز أن يكون جواباً للشرط؛ لأنه متأخر وجوابه لا يكون مقروناً باللام، فهو جواب للقسم وجواب الشرط محذوف لعدم الاتفاق بين الشرط والجواب، وقد ذكر في الكافية: كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط فلا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم كقوله تعالى: ﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾[1] ولا يكون فعل الشرط مضارعاً غير مجزوم بلم عند حذف الجواب إلا في ضرورة، وأجازه الكوفيون ما عدا الفراء فمنع الحذف ، أما البصريون لا يجوز عندهم لكون الشرط مضارعاً غير منفي بلم وفي هذا التنبيه إشارة لقول ابن مالك:

والشرط يغنى عن جواب قد علم

فهو شامل لاجتماع الشرط والقسم وانفراده فأدوات الشرط لا تعمل في الفعل الماضي.

التنبيه رقم(٣٣):

قال في اقتران جواب القسم بالفاء [2]: (إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذٍ هي الجواب، وأجاز ابن السراج أن تنوي (الفاء) فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطي مع اللفظ بها فأجاز: أن تقم يعلم الله لأزورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهداً وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة).

يضيف الأشموني في هذا التنبيه أنه يستثني من قاعدة تقدم الشرط أو القسم، فإن تأخر القسم و(قبله الفاء) الداخلة على الجواب، أي جواب القسم فالجواب له بالرغم من تأخره عن الشرط نحو: أن تقم يعد الله لأزورنك، فجملة القسم في محل جزم فعل الشرط ويعترض في هذا التنبيه على حذف الفاء في جواب الشرط وأنه لا

---

(١) سورة مريم الآية (٤٦).

(٢) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٥٣).

يجوز إلا في الضرورة ولا ضرورة هنا فينقض هذا الرأي لأنها إذا كانت جواباً للشرط وجب اقترانها بالفاء.

التنبيه رقم(٣٤):

قال في اجتماع شرطين بعطف أو بدونه على التوالي [١]:(لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين مختصراً إذا توالي شرطان دون عطف بالجواب لأولهما، والثاني مفيد للأول كتقييده بحال واقعه موقعه كقوله:

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا **منا معاقل عز زانها كرم[٢]

وإن تواليا يعطف فالجواب لهما معاً كذا قال المصنف في شرح الكافية ومثل بقوله تعالى:﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾[٣] وقال غيره إن توالي الشرطان يعطف بالواو فالجواب لهما نحو: إن تأتني وإن تحسن إليَّ أحسن إليك)، أو ب(أو) فالجواب لأحدهما نحو: عن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو أكرمها أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو).

في هذا التنبيه ذكر أن التوالي دون عطف يكون الجواب فيه للأول والثاني مقيد له كتقييد الحال الواقع موقعه، وإن كان التوالي بعطف فتختلف القاعدة بحسب الأداة، فإن عطف بالواو يعني الجمع، فالجواب حينئذٍ لهما معاً، وإن كان العطف ب(أو) كان الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول؛ لأن (أو) لأحد الشيئين وإن كان ب (الفاء) فهي تفيد الترتيب فيكون حينئذ الجواب للثاني لقربه منه والثاني وجوابه جواب للأول وهذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك وهذا يدلُّ على تعمقه في فهم المسائل النحوية واهتمامه بما ورد في كتب ابن مالك الأخرى، حيث هذه المسألة وردت في شرح الكافية ولم ترد في غيره.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٥٣).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص ٢٥٣ وفي شرح المرادي ج ٤ ص ٢٦٧ ومغني اللبيب ج ٢ ص ٦١٤ والشاهد فيه أنه توالي شرطان فإن ثانيهما مفيد للأول تقييد الحال.

(٣) سورة محمد الآية (٣٦).

التنبيه رقم(٣٥):

قال في وقوع جواب لو فعلاً ماضياً منفياً ب(ما) مقترناً باللام [١]: (جواب لو إما ماضي معنى نحو: (لو لم يخف الله لم يعصي) أو وضعاً وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو: أكثر من تركها نحو:﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا ﴾[٢] أكثر من تركها ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾[٣] وأما منفي ب(ما) فالأمر بالعكس نحو:﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾[٤] ونحو قوله:

ولو تعطي الخيار لما افترقنا ** ولكن لا خيار مع الليالي[٥]

وأما قوله ﷺ: (فيما أخرجه البخاري لو كان لي مثل أحد ذهباً ما يسرني أن يمر ثلاث وعندي منه شيء) [٦] فهو حذف كان أي ما كان يسرني قبل تجاب لو بجملة اسمية نحو:﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾[٧] وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ولو في الوجهتين للتمني فلا جواب لها).

هذا التنبيه من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك حيث ذكر لجواب (لو) ثلاثة أوجه هي:

أ- أن يكون ماضي معنى أو لفظاً وذكر في التنبيه وضعاً ولفظاً أصح منها.

ب- أن يكون مثبت ويقترن باللام أما وقوعه جملة اسمية فذكر لها آراء مثل: قد تكون مستأنفة أو جواب لقسم مقدر وهي في الوجهتين للتمني ولا جواب لها. [٨]

ج- أن يكون منفي بما ويقترن باللام ويقل دخولها على المنفي ب(ما).

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٧١).

(٢) سورة الواقعة الآية (٦٥).

(٣) سورة الواقعة الآية (٧٠).

(٤) سورة الأنعام الآية (١١٢).

(٥) البيت بلا نسبة في شرح الأشموني ج ٥ ص (٢٧١) وشرح شواهد المغني ج ٢ ص ٦٦٥ وهمع الهوامع ج ٢ ص ٦٦ والشاهد فيه قوله لما افترقنا حيث وقع جواب لو فعلاً ماضياً منفياً بما ومقترناً باللام وهذا قليل وفي كثير من المواضع جاء غير مقترن باللام.

(٦) أخرجه ابن ماجة في سننه ، ج ١ ح رقم ٧٧.سنن ابن ماجة محمدبن يزيد بن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة.

(٧) سورة البقرة الآية (١٠٣).

(٨) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٧٢).

التنبيه رقم(٣٦):

قال في : أما وتشبيهه لها ب مهما [١]:(ما ذكره من قوله:(أما كمهما يك)لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها لأن أما حرف فكيف أن يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل؟ وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط).

ففي هذا التنبيه أشار إلى أن إما تختلف عن مهما في المعنى ولكن المراد أن أما حرف تفصيل وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسرها سيبويه[٢]: (مهما يك من شيء) والمذكور بعدها جواب الشرط فلذلك لزمته الفاء نحو: (أما زيد فمنطلق) والأصل مهما يك من شيء فزيدُ منطلق، فأنيبت (أما) مناب (مهما يك من شيء) فصار (أما فزيدُ منطلق) ثم أخرت الفاء إلى الخبر فصار (أما زيدُ منطلق) ولهذا قال: (لتلو تلوها وجوباً ألفاً).

وهذا التنبيه توضيح لقول ابن مالك في المتن:

أَمَّا كَمَهمَايَكُ مِن شَيءٍ وَفَا ** لِتِلوِ تِلوِهَا وُجُوباً أُلِفَا[٣]

التنبيه رقم (٣٧):

قال في حكم الفصل بين (أما) والفاء بجملة تامة [٤]: (لا يفصل بين (أما) والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن تتقدم الجملة فاصل نحو: (أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا).

ففي هذا التنبيه ذكر الأشموني أنه لا يجوز الفصل بين (أما) والفاء بجمل تامة إلا إذا كانت الجملة للدعاء واشترط أنه لابد أن تسبق الجملة بفاصل مثل (أما اليوم رحمك الله فالأمر كذا).

وهذا التنبيه إضافة من إضافاته لما لم يذكره ابن مالك.

---

(١) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٧٣).

(٢) حاشية الخضري، ج ٢ ص (٧٦٥).

(٣) ألفية ابن مالك ص (٩٨).

(٤) شرح الأشموني، ج ٥ ص (٢٧٣).

الخاتمة

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على النبي الصادق الأمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحمدُ لله الذي مَنَّ عليّ بإتمام هذا البحث الذي تناولت فيه تنبيهات الأشموني النحوية أصولها وموقعها في الفكر النحوي وقد خرجت هذه الدراسة بنتائج:

١- اتسم عصر المماليك بالنهضة العلمية وجاء ذلك نتيجة لانتشار ردود العلم واهتمام السلاطين بالعلم والعلماء وكان ذلك العصر الذي عاش فيه العالم الأشموني.

٢- إن الأشموني بصري المذهب ولكنه لم يتعصب لبصريته ويدل ذلك على حرصه على الآراء القوية غير المردودة في شرحه.

٣- أحتوى كتاب الاشموني على كثير من الآراء مما جعله موسوعة شاملة جامعة لآراء النحاة.

٤- السمة الغالبة على تنبيهاته المقارنة بين ما ورد في الألفية وما ورد في كتب ابن مالك الأخرى.

٥- معظم تنبيهات الاشموني من إضافته لما لم يذكره ابن مالك أو لما ذكره ابن مالك في كتبه الأخرى ولم يذكره في منظومته ، (الألفية).

٦- يشير الأشموني في تنبيهاته النحوية على الأمور التي يريد توضيحها وإظهار الفرق بينهما في الألفية وبين الكتب الأخرى.

٧- هذه التنبيهات تدل على تفقه الأشموني وثقافته اللغوية العالية وتمكنه العلمي.

٨- ينتقد الأشموني ابن مالك انتقاداً علمياً متادباً فلا يتهمه بالتقصير فيذكر ما لم يذكره ابن مالك ويعلل له بأنه سكت عنه سهوا ،أو وهما.

٩- يشير الأشموني في بعض التنبيهات إلى اضطراب رأى ابن مالك مثلا في حكم إضافة الشيء لمترادفة، جوزه في التسهيل ومنعه في الألفية.

١٠- اهتم الأشموني بالسماع كما اهتم بمعيار القلة والكثرة في بعض التنبيهات.

١١- اعترض الأشموني على رأي ابن مالك في حكم إضافة (علٌ) حيث جوز ابن مالك إضافتها لأنها عنده توافق (فوق) في المعنى فمنع إضافتها الأشموني وذكر أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمعنى و ما ورد في بيت الشعر (من علة) إن الهاء للسكت وليست للإضافة.

التوصيات:

توصى الباحثة بأن تكون هناك دراسة شاملة لكتاب الأشموني (شواهد وخلاصة وخواتيم).

المصادر والمراجع

*	القرآن الكريم.
*	الحديث النبوي الشريف.
١.	الأدب المصري من قيام الدولة الاروبية إلى الحملة الفرنسية: عبداللطيف حمزة ط١ بدون تاريخ مطابع دار العلم، مصر، القاهرة.
٢.	أساس البلاغة ، جار الله بن القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة دار الفكر (د.ت) القاهرة.
٣.	الاستشهاد والاحتجاج باللغة : محمد عيد وآخرون، ط ٢٠٠٦م.
٤.	أصول النحو العربي، محمد عيد ، عالم الكتب، ط ٢٠٠٦م.
٥.	الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١٩٨٥م.
٦.	أعلام الورى: شمس الدين بن طولون، مطبعة عين شمس، مصر، ط١٩٧٣م.
٧.	الأعلام: خير الدين الزركلي.
٨.	الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١٤١٨هـ.
٩.	اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدوارد كرنيس لوس مطبعة الهلال، مصر ١٩٩٩٦م.
١٠.	ألفية ابن مالك، محمد بن مالك الأندلسي، دار خزيمة للنشر والتوزيع، القاهرة.
١١.	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام تحقيق بركات يوسف، دار الفكر بيروت، (د.ت) .
١٢.	إيضاح المكنون في الذيل: إسماعيل البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
١٣.	بدائع الزهور في وقائع الدهور: ابن إياس الحنفي ، الهيئة المصرية العامة

	للكتاب ،ط١٩٨٤م.
١٤.	البدر الطالع: ابن علي لشوكاني ، مطبعة السعادة بالقاهرة ط،١٣٤٨م.
١٥.	بقية الوعاة للسيوطي ، المكتبة المصرية لبنان، سيدا.
١٦.	تاريخ آداب اللغة العربية : جرجي زيدان ، دار الهلال .
١٧.	تاريخ الخلفاء : جلال الدين السيوطي، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ، مصر ،ط١٣٠٥هـ.
١٨.	ترجمة ابن مالك : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، تحقيق محمود الطناجي، مطبعة الحلبي بمصر .
١٩.	طبقات الشافعية: ترجمة ابن مالك: السبكي تاج الدين أبو نعر مطبعة الحلبي ،مصر.
٢٠.	حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، يوسف الشيخ محمد البقاعي، مكتبة البحوث، دار الفكر القاهرة، ١٤١٩هـ.
٢١.	حسن المحاضرة، السيوطي ، دار إحياء الكتب العربية.
٢٢.	حشية الصبان: محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).
٢٣.	حلية البشر، عبدالرازق البيطار، دار صادر بيروت، دمشق، ١٣٨٦هـ.
٢٤.	خزانة الأدب، عبدالقادر بن عمر البغدادي، مكتبة الخانجي القاهرة.
٢٥.	رحلة ابن بطوطة المسمات برحلة النظار في غريب الأمصار وعجائب الأسفار، محمد بن عبدالله بن محمد، ط.
٢٦.	السلوك لمعرفة دول الملوك؛ تقي الدين أبو العباس المقريزي: دار الكتب العلمية ، لبنان بيروت،ط١، ١٤١٨هـ.
٢٧.	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبدالحي بن عماد الحنبلي ، دار الكتب العلمية بيروت (د.ت).
٢٨.	شذرات الذهب: عبدالحي بن عماد الحنبلي ، دار الكتب العلمية بيروت.
٢٩.	شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، عبدالله بن بدر الدين محمد بن مالك

	ت : محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.
٣٠.	شرح ابن عقيل ، بهاء ا لدين عبدالله عقيل العقيلي، ت محمد محيى الدين ، دار الفكر للطباعة والنشر القاهرة، ط ١٣٩٩هـ.
٣١.	شرح الأشموني: محمد عبدالحميد المكتبة الأزهري للتراث.
٣٢.	شرح التسهيل، ابن مالك : جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله ، هجر للطباعة ، بيروت، ١٩٩٦م.
٣٣.	شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤٢١هـ- ١٩٩٧م.
٣٤.	شرح شذور الذهب، ابن هشام ، دار السلام القاهرة، ط ١٤٢١هـ .
٣٥.	شرح عمدة الحافظ، جمال الدين محمد بن مالك.
٣٦.	الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، أحمد بن فارس الرازي، دار الكتب العلمية ، مصر.
٣٧.	الصحاح للجوهري، أحمد عبدالغفور عطار، بيروت، ط ١٩٧٩م.
٣٨.	الضوء اللامع: شمس الدين محمد السخاوي ، مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).
٣٩.	عجائب الآثار في التراجم ، عبدالرحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.
٤٠.	عصر المماليك ونتاجه العلمي والأدبي: محمود رزق سليم ط٨، ١٩٤٨، مطبعة المتوكل القاهرة.
٤١.	العصر المماليكي في مصر والشام: سعيد عاشور.
٤٢.	علم اللغة: علي عبد الواحد كافي ، لجنة البيان العربي،ط١٣٨٣م
٤٣.	القاموس المحيط للفيروزأبادي، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، ١٣٨٥هـ.
٤٤.	الكافية لابن الحاجب، جمال الدين ابن عمر عثمان بن عمر، القاهرة، ط ١٣٩١هـ.
٤٥.	كتاب الصناعتين، أبوهلال العسكري، المكتبة العصرية، بيروت، ط

	١٤١٩هـ.
٤٦.	كتاب سيبويه، لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، شرح عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١ز
٤٧.	كشف الظنون: حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط ١٩٤١م.
٤٨.	الكواكب الدرية شرح محمد بن أحمد بن عبدالله بن الأهول على مقدمة الأجرومية ت : محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، مؤسسة الكتب الثقافية ، مصر ١٤٢٠هـ.
٤٩.	مجلة الأبحاث والنجاح، ج٢، العدد السادس، ط ١٩٩٢م.
٥٠.	مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٦م.
٥١.	مداخل المؤلفين والأعلام العرب: ناصر السويدان.
٥٢.	المدارس النحوية: شوقي ضيف، دار المعرف ، مصر،ط١٩٦٨م.
٥٣.	مصطلحات العلماء في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، يحيى القناع، رسالة ماجستير ١٩٧٩م.
٥٤.	المع في العربية: أبوالفتح عثمان بن جني، دار الكتب الثقافية الكويت.
٥٥.	معاني القرآن الكريم، أبا زكريا يحيى الفراء ، الدار المصرية للتأليف ، مصر.
٥٦.	معجم البلدان: ياقوت الحموي ، دار صادر بيروت
٥٧.	معجم القراءات القرآنية، عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة.
٥٨.	معجم المصطلحات اللغوية والعربية.
٥٩.	معجم المطبوعات العربية ، مركيس، ١٩٩٤م .
٦٠.	معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٩٣٣م
٦١.	معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١٩٣٣م.

٦٢.	المعجم الوسيط للدكتور إبراهيم أنيس مدكور وآخرون، مجمع اللغة العربية القاهرة، دار الفكر القاهرة.
٦٣.	معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ت : عبدالسلام هارون، دار الجيل ، بيروت، د.ت.
٦٤.	المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، د.ت، محمد خالق عظيمة، عالم الكتب.
٦٥.	مقدمة ابن خلدون: عبدالرحمن بن خلدون ، مطبعة بولاق المصرية ط٣، ١٣٢٠هـ.
٦٦.	مقدمة تحقيق حاشية: عبدالرؤوف سعد.
٦٧.	الموسوعة العربية، محمد سقيف غربال.
٦٨.	النجوم الزاهرة، يوسف بن تغربردي، دار الكتب ، مصر
٦٩.	النحو التعليمي في التراث النحوي العربي، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف القاهرة.
٧٠.	النحو العربي نشأته وتطوره، صلاح رواي، دار غريب للطباعة ، القاهرة ط ٢٠٠٣م .
٧١.	النحو الوافي، حسن عباس، ط ٤، القاهرة، دار المعارف.
٧٢.	النحو عند ابن مالك، ليلى محمد يا يزيد، أطروحة دكتوراه جامعة دمشق.
٧٣.	نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الطنطاوي، دار المنار بمصر ط٣١٩٨١م.
٧٤.	نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر: عبدالمنعم ماجد.
٧٥.	هدية العارفين ، إسماعيل باشا البغداد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٧٦.	همع الهوامع : جلال الدين السيوطي، المكتبة التوفيقية ، مصر.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
والشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	هـ
المقدمة	د
سبب اختيار الموضوع	و
أهمية البحث	و
أهداف البحث	و
منهج البحث	و
مشكلة البحث	ز
الدراسات السابقة	ز
هيكل البحث	ز
الفصل الأول: الأشموني العالم النحوي :	
المبحث الأول: حياة الأشموني	٢-٩
المبحث الثاني: العصر الذي عاش فيه الأشموني	١٠-٢١
الفصل الثاني: كتاب شرح الأشموني	٢٢
تمهيد: ابن مالك وألفيته	٢٣-٢٥
المبحث الأول التعريف شرح الأشموني على الألفية ومميزاته	٢٦-٣١
المبحث الثاني:حاشية الصبان وقيمتها من شرح الأشموني	٣٢-٤٣
الفصل الثالث:الدلالات النحوية	٤٤
المبحث الأول: الدلالات النحوية ومصطلحاتها	٤٥-٤٨
المبحث الثاني: الشاهد النحوي عند النحويين	٤-٥٤
المبحث الثالث : الشاهد النحوي عند الأشموني.	٥٥- ٦١
الفصل الرابع: التنبيهات النحوية في شرح الاشموني من باب	

الموضوع	الصفحة
الكلام إلى باب المشتقات:	
المبحث الأول: التنبيهات في شرح الاشموني .	٥٥-٦١
المبحث الثاني: أصول التنبيهات النحوية عن الكلام وما يتألف منه	٦٢-٩٦
المبحث الثالث: أصول التنبيهات النحوية عن المرفوعات	٩٧-١٤٠
المبحث الرابع: أصول التنبيهات النحوية عن المنصوبات	١٤١-١٧٠
المبحث الخامس: أصول التنبيهات النحوية عن المجرورات	١٧١-١٩٦
المبحث السادس: أصول التنبيهات النحوية عن الجامد والمشتق	١٩٧-٢٢٠
الفصل الخامس: أصول التنبيهات النحوية من باب التوابع إلى باب إعراب الفعل:	٢٢١
المبحث الأول : أصول التنبيهات النحوية عن التوابع	٢٢٢-٢٤٣
المبحث الثاني: أصول التنبيهات النحوية عن الأساليب النحوية	٢٤٤-٢٦٥
المبحث الثالث: أصول التنبيهات النحوية عن أسماء الأفعال	٢٦٦-٢٧٣
المبحث الرابع: أصول التنبيهات النحوية عن نوني التوكيد	٢٧٤-٢٧٨
المبحث الخامس: أصول التنبيهات النحوية عن ما لا ينصرف	٢٧٩-٢٨٦
المبحث السادس أصول التنبيهات النحوية عن إعراب الفعل	٢٩٢-٣١٤
الخاتمة :تتضمن النتائج والتوصيات	٣١٥-٣١٦
الفهارس:	
فهرس الآيات	٣١٨
فهرس الأحاديث	٣٢٤
فهرس الأشعار	٣٢٥
فهرس الأعلام	٣٣٠
فهرس المراجع	٣٣٤
فهرس الموضوعات.	٣٣٩